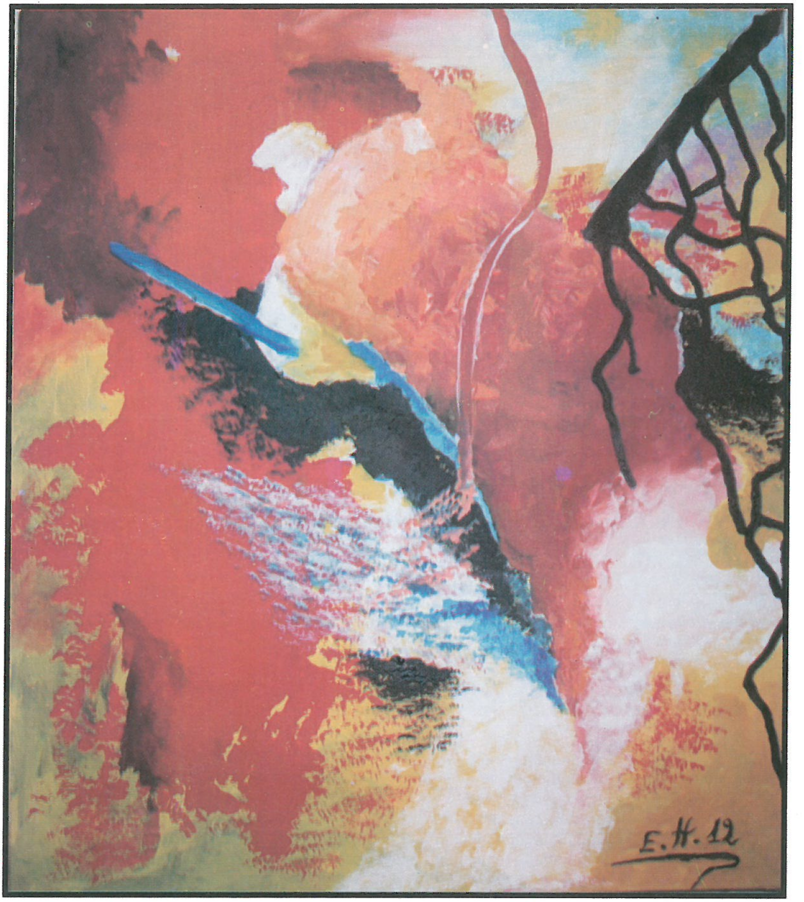
د. محمد الفتحي

الأبنية في اللغة العربية: تفاعل الصرف والتطريز

دراسة تطبيقية في اللسانيات التوليدية الحديثة



منشورات دار ما بعد الحداثة

د. محمد الفتحي

الأبنية في اللغة العربية:

تفاعل الصرف والتطريز

دراسة تطبيقية في اللسانيات التوليدية الحديثة

منشورات دار ما بعد الحداثة

طبع هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة

الدكتور محمد الفتحي
الأبنية في اللغة العربية: تفاعل الصرف والتطريز
الإيداع القانوني: 2006/2456
الرقم الدولي: 9-30-410-9954
الطبعة الثانية: 2015

منشورات دار ما بعد الحداثة
18، إقامة كرم، طريق عين السمن – فاس
الهاتف / الفاكس : 58 29 61 35 05
E-mail : postmodernite15@gmail.com

مدخل:

عرفت اللسانيات خلال العقود الأخيرة تطورات مهمة على مستويات عدة فأضحت من بين أكثر الحقول المعرفية والعلمية إثارة للاهتمام وصارت علاقتها تتعمق أكثر مع علوم ومجالات فكرية وثقافية متنوعة كعلم الإجماع،علم النفس، النقد الأدبي،المعلوميات والعلوم البحتة أيضا،ولعل لذلك ارتباط بالتراكم العلمي الذي حققته وبالتطورات الهائلة التي شهدتها نظريا ومنهجيا، ولتجدد أسئلتها ومقارباتها ومجالات اشتغالها، ومن نتائج ذلك أنه لامناص لعلوم وحقول عديدة كالترجمة وعلوم التربية وديداكتيك اللغات مثلا من الانفتاح على الدرس اللساني .

في هذا النطاق تمحور الكتاب الذي قدم في صيغته الأولى أطروحة لنيل الدكتوراه حول آليات اشتغال مستويين أساسيين للغة العربية يتمثلان في الصواتة والصرف ،وهو دراسة تندرج ضمن اللسانيات التطبيقية من منظور النظرية التوليدية الحديثة ،وتنطلق من فرضية أساسية تفيد أنه إذا كان اللغويون والنحاة والصرفيون قد درسوا الأبنية الصرفية في اللغة العربية من زوايا مختلفة إلى درجة قد تبعث على الاعتقاد أنهم قتلوا هذا الموضوع بحثا ، حيث لا يمكن إضافة جديد.

فإن التسلح بأدوات نظرية وإجرائية حديثة من شأنها إبراز جهات نظر جديدة، تفسح المجال للدارس لتعميق النظر في نظام هذه الأبنية وإبراز مظاهر جديدة للمستوى الصرفي للغة العربية، وتمكن من إغناء وإثراء المفاهيم والآليات النظرية المعتمدة.

لذا نتناول في هذا الكتاب موضوع تفاعل الصرف والتطريز " prosodie " في أبنية اللغة العربية انطلاقا من الإشكالية الأساسية:

كيف يتفاعل الصرف والتطريز في تحقيق سلامة البناء؟

وعنها تتناسل مجموعة من الأسئلة الفرعية من قبيل: ما السبيل إلى إبراز هذا التفاعل بين ما هو صرفي وما هو تطريزي؟ كيف ينتظم المستوى الصرفي والمستوى التطريزي؟

ما هي القيود العاملة في سلامة البناء وكيف تشتغل وتتفاعل؟ ما طبيعتها وما العلاقة الرابطة بينها وما الآثار الناجمة عن تفاعلها؟

ما نوع العلاقة بين الأبنية وكيف يمكن رصدها؟ كيف تشكل هذه العناصر اللغوية مجال التقاء ما هو كوني وما هو خاص باللغة موضوع الدراسة؟

إلى أي حد يمكن التعبير عن سلامة البناء بحساب لساني صرف؟ وإلى أي مدى يمكن تقويمها تقويما دقيقا؟ وما هي الأدوات الإجرائية التي تمكن من ذلك؟

أي دخل محتمل لعملية الاشتقاق وكيف تتم المفاضلة بين الاحتمالات الممكنة؟

لماذا يحظى احتمال بالأولوية دون الباقي على مستوى المخرجات؟ ما هي أبعاد مختلف التغيرات التي يرشح لها البناء؟

لمناقشة هذه المواضيع تنطلق الدراسة من فرضية أساسية تفيد تقاطع مجموعة من المستويات والمجالات في تشكيل البناء، الصرفي، لها أبعاد صرفية وتطريزية تنتظم في بنية هرمية تشكل نطاق اشتغال مجموعات من القيود.

لدراسة هذه القضايا اعتمدنا نظرية المفاضلة " optimality théorie" إطارا نظريا وظفنا داخله فرضيات ثلاث نظريات: نظرية التناوبات المصوتية apophonie"

نظرية الصرف المعجمي "morphologie lexicale" ونظرية اللغويين العرب القدماء. وانطلقنا من فرضية أساسية تفيد تقاطع مجموعة من المستويات والمجالات في تشكيل البناء الصرفي ، لها أبعاد صرفية وتطريزية تنتظم في بنية هرمية تشكل نطاق اشتغال مجموعة من القيود.

لهذه الدراسة رهان تطبيقي وآخر نظري ،حيث تسهتدف مساءلة فرضيات عدة نماذج لسانية وتعمل على اختبار الكفاءة الوصفية والتفسيرية للنظرية المعتمدة بغية إثرائها والمساهمة في تطويرها والمشاركة في النقاش الدائر حولها، وتسعى أيضا إلى استثمار مجموعة من اجتهادات اللغويين القدماء والعمل على مناقشتها ، ودراسة مظاهر مختلفة للنظام الصرفي للغة العربية انطلاقا من مرتكزات حديثة.

الفصل الأول

الإطار النظري والجهاز المفاهيمي

0- تقديم:

نستعرض في المحور الأول من هذا الفصل أسس ومبادئ نظرية المفاضلة باعتبارها الإطار النظري لهذه الدراسة، والذي ستشتغل داخله فرضيات ثلاث نظريات، هي نظرية التناويات المصوتية، نظرية الصرف المعجمي ونظرية اللغويين العرب القدماء، كما سنقف على الجديد الذي أضافته، محاولين تقديم مقترحات لإغنائه مستفيدين من القديم وبعض النماذج الحديثة لإثراء نسق القيود الذي اقترحه مكارثي "1993 أ،ب"، برينس مكارثي "93.94.95" Prince – McCarthy، وبرينس وسمولا نسكي "1993" Prince Smolensky، مع تقديم قراءة جديدة لبعض الاجتهادات القديمة ،وذلك بتحيينها وإدماجها في إطار نظري حديث، بالإضافة إلى إعادة صياغة بعض مبادئ نظرية التناويات، بكيفية تجعلها تساهم في التفسير بدل الاكتفاء بالوصف.

ونظرا لارتباط موضوع الكتاب ببعدين، أحدهما صرفي والآخر تطريزي، نعالج في المحور الثاني نماذج مختلفة من القوالب التطريزية مبرزين جديدها وحدودها لننتهي اعتمادا على مجموعة من البراهين والحجج إلى تدعيم فرضية جديدة، ونتطرق في المحور الثالث لمجموعة من المفاهيم الصرفية من أهمها، الصيغة، الجذر، البناء والوزن حيث سنعمل على تحديد مفهومها وطبيعتها ومظاهر وآثار التفاعل بينها في إطار التفاعل بين الصرف والتطريز.

I – نظرية المفاضلة:

1 – الإطار العام:

منذ ظهور النسق الصوتي للغة الإنجليزية[1] (SPE) : عرفت النظريات الصواتية، تطورات مهمة واكبها تطور كبير في الدرس الصرفي[2] حيث يمكن تصنيفها بناء على آلياتها ومفاهيمها ونطاق اهتماماتها بحسب ثلاث نظريات فرعية يؤطر كل واحد منها نموذج رائد، وهي نظرية القواعد والتمثيل الخطي التي وضع أسسها

شومسكي وهالي "1968" « Chomsky – Halle » ونظرية التمثيلات التي وضع أسسها الصواتية كل من گولد سميث وبرينس وليبرمان – Gold smith – Prince Liberman ، فظهرت الصواتة المستقلة القطع[3]. والصواتة العروضية [4]، أما في مجال الصرف فقد تبلورت من خلال مجموعة من الأعمال، خاصة مكارثي "1979، 1981"، ثم نظرية القيود.

وإذا كان مفهوم القيود يعود إلى مراحل مبكرة من تاريخ النظرية الصواتية والصرفية الحديثة " ستانلي "stanley 1967". كسبرث "1970" « Kissberth » وبرادي "1988" « Paradis » ،فإن تعميق البحث في تفاعلها وفي ربطها الجسور بين المستويات وإبراز دورها في سلامة البناء وتعزيز كفاءتها التفسيرية تعود إلى أعمال رائدة لمكارثي وبرينس وسمولانسكي، وما تلاها من دراسات سعت إلى إغناء آليات ومقترحات هذه النظرية وإلى العمل على توسيع مجالها التطبيقي، فتبلور برنامج بحث توليدي حديث سمي نظرية المفاضلة[5] . (Optimality theory) : وهي نظرية حديثة وفرت آليات جديدة لدراسة عدة قضايا من قبيل البنية المقطعية، توزيع القطع وانتظامها، عمل القيود وتفاعل المستويات، كما أنها ذات طابع كوني، لانطلاقها من فرضية أساسية تفيد أن النحو الكوني ينبني على قيود كونية تضمن سلامة البناء، وأن الأنحاء الخاصة عرضة لمجموعة من البرامترات، وتوظف جهازا دقيقا وغنيا، كتفاعل القيود « Rank constraint » ، العلاقات الهرمية « Dominance hiearchy » التقويم « Evaluation » الخرق « Violation » والانسجام « Harmony » . وتحدد سلامة البناء اعتمادا على نسق القيود، فالتحليل السليم هو الذي يبدي استجابة أفضل لهذا النسق، ومن هذا المعطى تستمد النظرية اسمها:

"بالنسبة لأي دخل معطى فإن الإمكانية التي تستجيب بشكل أفضل لنسق القيود تكون مفضلة وتمثل بالتحديد الخرج الذي يسنده النحو للدخل، ولهذا السبب سميت هذه المقاربة باسم المفاضلة"[6]

يقوم هذا التصور على مبادئ أساسية [7]:

(1)

1 – الخرق: « Violation » إن القيود قابلة لأن تخرق شريطة أن يكون ذلك في حدود دنيا. **2 – الترتيب:** « Ranking » ترتب القيود في إطار الأنحاء الخاصة، ويحدد الخرق الأدنى حسب هذا الترتيب. **3 – التضمن:** « Inclusiveness » تقوم هرمية القيود مجموع التحاليل المسندة للأشكال المرشحة للمفاضلة حسب عدة اعتبارات تخص سلامة البناء، وذلك دون اللجوء إلى القواعد الخاصة واستراتيجيات الإصلاح[8]. **4 – الموازاة:** « parallelism » يراعي تحديد الإشباع الأمثل كل القيود المعنية بالعمل، وكل الأشكال والتحاليل المرشحة.

يحدد البند الأول وضع القيود وقابليتها للخرق، بينما يكشف البند الثاني عن العلاقة الرابطة بينها ويجسد ذلك مظهرا من مظاهر تفاعل الصرف والتطريز، كما يوضح البندان الأخيران بعض جوانب التقويم، ويستخلص من كل هذه المبادئ أن القواعد واستراتيجيات الإصلاح لا تحظى بأي وضع في هذه النظرية. إذا كانت التوليدية المعيار قد اعتمدت آلية القواعد[9]، وإذا كانت النظرية المستقلة القطع والنظرية العروضية وما تأسس عليهما من نماذج قد عالجت إشكالية التمثيلات، فإن نظرية المفاضلة تجعل تفاعل القيود محور اهتمامها، ومع ذلك لا تقيم قطيعة مع تلك النماذج باعتبارها أيضا نظرية توليدية، فقد صرح مكارثي وبرينس أنهما يستثمران نتائج الأعمال السابقة [10] وفي الآن ذاته يقدمان مقاربة جديدة تسعى إلى التفسير دون التوقف عند حدود الوصف، ويعطيان للقيد وضعا متميزا[11]، لهذا يختلف مشروع نظرية المفاضلة عن مشروع نظريتي القواعد والتمثيلات لكن دون استبعاد التكامل بينهما.

ويعد هذا الإطار النظري إثراء للنظرية التطريزية المعيار ومحاولة لتجاوز قصورها فيما يخص كيفية إشباع القيود وتوضيح سبب خرق بعضها وصيانة أخرى، وعدم كشفها بدقة، مظاهر التفاعل بين الصرف والتطريز، مما جعل تصورها غير مكتمل، فأصبحت تقليدية في حين:

"**تقدم نظرية المفاضلة معالجة جديدة لمبادئ نظرية الصرف التطريزي**[12]

وأفضت مراجعة تلك المبادئ إلى إعادة النظر في العلاقة بين الصرف والتطريز، فأصبح المكون التطريزي حاكما للمكون الصرفي:[13]

(2)

P>> M

وأصبح السؤال الأساسي هو: كيف يمكن لمسائل الصرف والتطريز أن تلتقي وتتفاعل مع نظرية المفاضلة لتقديم فهم جيد لكيفية تفاعل هذين المستويين، فصرح مكارثي وبرينس[14].

"**أن هدفنا الأساسي هو إبراز كيف يمكن الجمع بين قضايا التطريز ونظرية المفاضلة من اقتراح فهم أعمق لتفاعل الصرف والتطريز**"

تندرج فرضيات نظرية المفاضلة في الإطار العام للنظرية التوليدية ونظرية الصرف التطريزي[15]

وتحاول في الآن ذاته تقديم جديد يرتكز على مفهوم التفاعل الذي يعد أساسيا لتصنيف النظرية الصواتية[16]

2 – بناء النحو:

توظف نظرية المفاضلة مفهومين أساسيين عليهما يتأسس بناء النحو، يتمثلان في ثنائية الدخل/الخرج، التي تقترب من مفهومي التمثيل السطحي والتمثيل العميق في النظرية التوليدية المعيار[17]، لكن إذا كانت العلاقة بينهما في ذلك النموذج تقوم على قواعد إعادة الكتابة ، فالأمر هنا مختلف حيث يقترن الدخل

بوظيفة مولدة « Function Generator » تستخرج منه عدة أشكال تخضع لتحاليل مختلفة، ويرتبط الخرج بوظيفة تقويمية « Function Evaluation » تعمل على تقويم تلك التحاليل والأشكال المرشحة « Condidate » لعملية المفاضلة.

وإذا كان التحليل عملية حرة فإن التقويم يتقيد باعتبارات سلامة البناء، فتختلف أطراف المفاضلة باختلاف استجابتها للقيود، تبعا لذلك تحدد معمارية النحو[18].

(3)

مُوَلِّد (دخل أ) ————→ (خ1 ، خ2.....خ ن)

مُقَوِّم (مرشح 1 ، مرشح 2 ....) خرج محقق

للوظيفة المولدة ثلاث خصائص[19]

- حرية التحليل « Freedam of analysis ».
- التضمن Containment .
- ثبات المكون « consistency » .

تفيد الخاصية الأولى أن الوظيفة المولدة تقترح كل البنيات الممكنة بحرية وتزودها بمكونات قطعية ومقطعية، وتقتضي الخاصية الثانية أن يكون الدخل ممثلا في كل خرج، وحسب الخاصية الثالثة فإن الخصائص الصواتية للمورفيمات والقطع والمورات وغيرها لا تتأثر بهذه الوظيفة.

أما الوظيفة الأخرى فتحدد درجة انسجام كل بناء مقترح، فتصبح الوظيفتان متكاملتين، إحداهما تقدم الأسس الأولية للتمثيل وعلاقتها الكونية، وتباشر الأخرى عملية المفاضلة التي تفرز الاحتمال الأمثل باعتباره يشبع بشكل جيد نسق القيود:

"فالخرج المفضل هو الذي يقع في قمة ترتيب انسجام كل الأشكال والتحاليل المرشحة، وهو بالتحديد، يمثل أفضل استجابة لنسق القيود"[20].

يتم ترتيب الاحتمالات الممكنة وفق نوعية تجاوبها مع القيود وأن أفضلها هو الواقع في أعلى سلم الترتيب، بهذه الآليات الإجرائية تنقل النظرية الاهتمام من نطاق العمليات إلى نطاق سلامة البناء ومن التوليد إلى التقويم والتفسير، وتعوض

مصطلح سلامة التكوين[21] « Well formed » بمفهوم الانسجام« Harmony »[22].

3 – أسس التقويم وإجراءاته:

تعتمد عملية التقويم طريقة المفاضلة لتحديد الخرج الأمثل فتقوم بالموازنة بين الإمكانيات المتاحة وفق ترتيب هرمي للقيود والانسجام، معتمدة ثلاثة أنواع من العلاقات الهرمية:

– هرمية صوتية « Phonetic Hierachy ».

لهذا الصنف من العلاقات طابع صوتي، يعتمد في تشكيلها على سلم الجهارة[23] ويعبر عنها بعلامة أكثر (:>) وأقل (:<)، فالثنائي "a > u" يفيد أن الفتحة أكثر جهارة من الضمة.

– هرمية انسجامية « Harmonic Hierarchy ».

تمثل هذه العلاقة نسبة انسجام كل تحليل وتشير إلى اختلاف درجات انسجام التحاليل التي يخضع لها كل مرشح للمفاضلة، فالنواة المقطعية التي تشغلها الفتحة مثلا أكثر انسجاما من تلك التي تشغلها الضمة، وتصاغ العلاقة بينهما على هذا النحو:

a > u

– هرمية التحكم « Dominance Hierarchy » .

تختلف القيود من حيث القوة والضعف لهذا تختلف مواقعها في الاسم فيصبح لهذا النمط من العلاقات بعد ترتيبي يشار إليه بعلامة " >> "، فإذا كان قيد الصدر يحكم قيد النواة وكان أولى منه رتبة تتخذ العلاقة بينهما الشكل التالي:

قيد صدر >> قيد النواة

يمدنا سلم الجهارة بترتيب قطعي اعتمادا على معايير صوتية تؤخذ بعين الاعتبار في عملية التأليف بين الأصوات ،فتراعي عملية التقويم الإطار العلائقي

للعناصر المرشحة ولا تنظر إليها بمعزل عن بعضها البعض. كما يقتضي ترتيب انسجام كل تحليل مقارنته بمجموع التحاليل المقترحة وأن يرصد كل قيد في علاقته بباقي القيود فتصبح عملية التقويم نسبية.

تصنف القيود التي تقترحها نظرية المفاضلة وفق ثلاث مجموعات:[24]

- قيود بنيوية، تضبط عملية بناء المقطع وتقنن علاقات التحكم بين عناصر الهرم التطريزي.
- قيود مطابقة وتعمل على رصد العلاقة بين الدخل والخرج على مستوى تجزيء الوحدات التطريزية وملء المواقع والأحياز المخصصة لها بالقطع المناسبة.
- قيود موازاة، نطاق اشتغالها العلاقة بين عناصر المجال الصرفي والمجال التطريزي.

تؤطر هذه القيود فرضية أساسية تفيد تحكم قيود التطريز في قيود الصرف، وتتم معالجة هذه العلاقة في نطاق مفهوم التنازع « Confli » وثنائية "الإشباع/الخرق. يضاف إلى ذلك أن هذه العناصر لا تختلف فيما بينها من حيث الرتبة وكيفية الاشتغال فقط، بل تختلف من حيث طبيعتها أيضا، فهناك قيود ثنائية وأخرى غير ثنائية، فالأولى لا تقبل سوى نوعين من الاستجابة هما الإيجاب أو السلب، نذكر كمثال قيد ملء الصدر، فبما أنه ثنائي يستجاب له بوضع علامة الخرق في خانته إن كان صدر المقطع شاغرا ،أو بالاستغناء عنها إن كان مملوء، خلافا لقيد انسجام النواة الذي يقبل عدة احتمالات بما أنه ليس ثنائيا.

إن تتبع عمل قيد الصدر يتطلب معاينة كل العجر المقطعية في الشكل المرشح، وتوضع علامة (*) إشارة إلى كل تلك التي لا تتوفر على صدر، وكلما تعددت مثل هذه العجرات تعددت العلامات، فإذا كان "أ" ، "ب" خرجين لدخل مفترض يشار بالعلامة (*) إلى كل مقطع منهما يخرق قيد الصدر، ويعتمد التقويم للموازنة بين الطرفين لاختيار أيهما يضم أقل عدد من هذه العلامات، فيتحدد الانسجام وفق نوعية الاستجابة للقيود.

حسب هذه الشرط يرجح الخرج "أ" على الخرج "ب" إن كانت صدوره أكثر انسجاما من صدور الآخر، يصاغ ذلك كالآتي:

(4)

أ > ب إذا كانت صدور "أ" > صدور "ب"

أما إن كانت بينهما علاقة تماثل فإن هذه المعادلة تتغير لتصبح:

(5)

أ = ب إذا كانت صدور "أ" = صدور "ب"

حيث "**إن العمود الذي لا يضم علامات الخرق أكثر انسجاما من ذلك المملوء بها**:

$$" \varnothing " > * * C$$

ينطبق هذا الحكم على القيود الثنائية فإن لم تكن كذلك كقيد أقصى الطرف وقيد انسجام النواة فإن عملية التقويم تراعي تفاوت انسجام أنوية المقاطع، فيصبح الحديث عن عمل نسبي للقيود عوض القول بشروط مطلقة لسلامة البناء كما تناط بالنحو مهمة جديدة:

"**ليست مهمة النحو في نظرية المفاضلة هي قبول أو رفض دخل، بل هي إسناد البنية المثلى لكل دخل**"[25].

لقد تغيرت وظيفة النحو فأصبح يولد ويقوم، يصف ويفسر، كما تغير مفهوم النحو ذاته، فصار عبارة عن مجموعة من القيود الراعية لسلامة البناء والعاملة على تقويم الأخراج والتحاليل لتصطفي أيها أفضل، فصار من مهام النحو الربط بين عمليتي التوليد والتقويم.

(6) وظيفة النحو:

النحو:
- التوليد
- التقويم

يولد الدخل احتمالات عدة تعمل القيود على تقويمها، تجسد الجداول الآتية بعض مظاهر المفاضلة وآثار اشتغال هذه العناصر:

(7)

الاحتمالات	القيود أ	القيود ب
1☜		
2	*	*

يعالج هذا الجدول إمكانيتين بالنظر إلى قيدين، حيث الاحتمال الأول ينضبط لهما معا، بينهما تخرقهما الإمكانية الأخرى فأعطيت الأولوية للأول.يقدم الجدول (8) نفس المعطيات، لكن يكمن اختلافه عن السابق في كيفية استجابة الإمكانية (2) لقيد "أ" ،فبعد أن انتهكته سابقا تستجيب له في هذه الحالة. غير أنها حافظت على خرق القيد "ب" فتمسكت بأفضليتها.

(8)

الاحتمالات	القيود أ	القيود ب
1☜		
2		*

أما في الجدول (9) فالاحتمال الأول يحافظ على نفس استجابته للقيد، في حين يخرق الثاني "ب" مما جعله أقل انسجاما من منافسه، لأنه كلما اختلفت استجابة التحاليل والأشكال المرشحة للحصول على الأولوية اختلفت درجة انسجامها وسلامة بنائها.

(9)

الاحتمالات	القيود	
	أ	ب
☜ 1		
2	*	

تربط بين القيود علاقة تفاعل يتعذر معها أحيانا اختيار الشكل المفضل بسهولة، ويزداد الأمر صعوبة عند ما يكون تنازع بينهما تنازع وصراع، فينجم عن الاستجابة لقيد خرق آخر، كما يظهر من خلال الجدول:

(10)

الاحتمالات	القيود	
	أ	ب
☜ 1		*
2	*	

يوضح (10) صعوبة تحديد الخرج السليم لأن كلا المرشحين ينتهك قيدا وينضبط لآخر، هذه الوضعية تكرس تنازع "أ" و"ب" ، وإذا افترضنا أن الأول يمثل الخرج السليم فإن الأسبقية ستكون لقيد "أ" فيكون حاكما:

أ >> ب

بموجب هذه العلاقة فإن اختيار الاحتمال الأولى رهين ب "أ" بينما يصبح "ب" ثانويا لوجوده في رتبة دنيا في هرم القيود.

(11)

الاحتمالات	القيود: أ	القيود: ب
☜ 1		*
2	* !	

يلون ضلع "ب" دلالة على عدم أهميته في حسم المفاضلة فيراعى الضلع الأول فقط وتوضع علامة (!) أمام المرشح (2) للإشارة إلى أن هذا المعطى هو الذي بث في عملية الموازنة.

يستفاد من هذه المعطيات أن القيود تتنازع عندما لا تتفق حول اختيار الاحتمال الأمثل، فيتم اللجوء إلى الترتيب لفضه، ويتخذ هذا التنازع مظاهر مختلفة، فبالإضافة إلى الحالة السابقة نورد النموذجين التاليين:

(12)

الاحتمالات	القيود: أ	القيود: ب
1		* !
☜ 2		

يتساوى المرشحان أمام القيد "أ" لذا لا يحسم الاقتصار عليه عملية المفاضلة لأن "1" و "2" معا ينضبطان له، فيصبح الحسم بيد القيد "ب" الذي يميز بينهما، مفضلا الاحتمال الثاني، مما جعل مهمة الترجيح رهينة بالضلع الثاني أما

الأول، فيبدو غير مفيد[26] « Nom Pertinent »، نفس هذا المعطى يؤكده الجدول (13) وإن كانت أوضاع قيديه مختلفة عما هو الحال في (12):

(13)

الاحتمالات	القيود أ	ب
1	*	*!
☜2	*	

لا تحسم المفاضلة في هذا الجدول بالاقتصار على القيد "أ" لأن الشكلين المرشحين متساويان في خرقه، فنلجأ إلى الخانة الموالية التي ترجح المرشح (2)، وتعتمد نفس الإجراءات إذا ما تعددت القيود، فكلما كان ضلع غير كاف للحسم والترجيح مررنا إلى ضلع آخر، حيث إن الأشكال المرشحة تختلف درجات انسجامها، وأفضلها هو الأجود من هذه الناحية. بموازاة ذلك تختلف القيود رتبة، فكلما ارتقى القيد في هرم الترتيب زادت قوته، لهذا هناك تفاعل بين رتبة القيد وأهميته. بناء على هذه المعطيات يختلف مفهوم القيد في نظرية المفاضلة عن مفهومه عند "بارادي" « Paradis »،فوفق التحليل الذي اقترحته يمكن للخرق أن يحدث في مرحلة وسيطة من الاشتقاق، ويعالج بواسطة استراتيجية الإصلاح في المرحلة الموالية، حتى لا يظهر في المرحلة الأخيرة من التمثيل. أما التحليل الراهن فإنه يجيز الخرق في جميع المستويات، وهو درجات:

"فلا يكون خرق بسيط لقيد معين مؤثرا في حد ذاته، ويكون مؤثرا عندما يستجيب شكل آخر منافس ،لهذا القيد"[27]

للمنافسة بين القيود تأثيرها وأن قيد الرتبة العليا تعطى له الأسبقية في العمل على ذلك الذي يوجد في رتبة دنيا من هرم القيود[28]. فخلافا لما افترضته برادي وغيرها، إن القيود في نظرية المفاضلة قابلة للخرق شريطة أن يتقيد بالحدود الدنيا،

ونظرا لنسبيته، تقاس درجته اعتمادا على مبدإ المقارنة، فالاحتمال الذي لا يخرق القيد أفضل من الذي يخرقه مرة واحدة، وهو أفضل من الذي ينتهكه مرتين أو عدة مرات، والذي لا يضحي بأي واحد أفضل من الذي يخرقه وهذا أفضل من الذي ينتهك عدة قيود، نعبر رمزيا عن هذا التفاعل:

... < { * * * } < { * * } < { * }

للانتقال من المستوى المجرد إلى الملموس نستعرض مجموعة من الأمثلة[29]

(14)

/haul-tn/	قيد الصدر	انسجام النواة
~ . WL.~	*	/ L /
~. UL. ~		/ u /

يقدم (14) تقويم مقطعين مراعيا قيدين أولهما ثنائي وهو قيد الصدر، يستجاب له إما بالخرق أو عدمه، أما الآخر فهو غير ثنائي يرتكز على سلم الجهارة.

يلاحظ أن المقطع الأول يستجيب لقيد الصدر بينما يخرقه المقطع الثاني لكن نواته أفضل من نواة الأول بما أن: /u/ < /L/ وبما أن: الصدر >> انسجام النواة، تعطى الأفضلية للمرشح الأول ويكون الحسم رهينا بالقيد القوي.[30]

(15)

الاحتمالات	قيد الصدر	انسجام النواة
~ . WL.~		/ L /
~. UL. ~	*!	/ u /

لو تغيرت علاقة التحكم فصار: انسجام النواة >> الصدر، لفاز الشكل الثاني ولأصبح قيد الصدر غير ذي جدوى في المفاضلة:

(16)

الاحتمالات	قيد الصدر	انسجام النواة
~ . WL.~		/ L /
~. UL. ~	*	/ u /

يفضل الاحتمال الثاني على الأول فيما يخص انسجام النواة لكن الآخر أفضل على مستوى قيد الصدر، ومع ذلك فإن المقطع. UL. يصبح أكثر انسجاما لتجاوبه مع القيد الحاكم وإن انتهك القيد المحكوم، خلافا للمقطع. WL. الذي ينضبط للمحكوم ولا يستجيب للقيد الحاكم.

تتضمن الجداول "14،15،16" تقويما جزئيا لاقتصار اهتمامها على مقطع واحد من البنية المقترحة، لكن التقويم المفضل يشترط فيه أن يكون شموليا، وأن يركز على كل مكونات البنية ويراعي كل القيود المعتمدة ليجري وفق المثال الآتي، الذي هو أكثر اقتصادا واختصارا من عملية التقويم الجزئي[31].

احتمالات التجزئ المقطعي لدخل/القلم/ حيث قيد الصدر>> قيد الملء[32]

(17)

الاحتمالات	قيد الصدر	قيد الملء
.□َ لْ.قَ . لَ.مُ.		*!
. —لْ.قَ . لَ.مُ.	* !	
.□َ لْ.قَ □ . لـ —.مُ.		** !
.□َ لْ.قَ لـ .□10—.مْ.		** !
10 .□َ لْ.قَ □ . لـ□.م.		*** !
10. □— لـ.ق —□ . لـ —□.م□.		* *! ** !

يجسد (17) تقويماً شموليا لمقاطع أخراج مختلفة متناسلة عن دخل "القلم"، بناء على كون، قيد الصدر >> قيد الملء، فأقصي الشكل (2) لأنه الوحيد الذي ينتهك قيد الصدر وأصبح الضلع الثاني غير مهم في تحديد مصيره، أما الأشكال المتبقية فإنها تحترمه وإن كانت تتفاوت من حيث استجابتها للقيد الآخر، نظرا لترواح خرقه بين مرة واحدة وأربع مرات، فكل موقع يضم العلامة "*" ينتهك قيد الملء الذي يتعدد خرقه بتعدد المقاطع التي تضم هذه العلامة، لذا يفوز الاحتمال الأول لتوفره على مقطع واحد فقط يضم حيزا شاغرا. لقد تمت عملية التقويم في هذه الحالة وفق ما سماه برينس وسمولانسكي ،الطريقة المتوازية للتقويم: « Parallel menthod of evaluation»

والتي أفادت أن تحليل البنية المقطعية للخرج الأول أكثر انسجاما من تحليل باقي الأشكال، في هذا النطاق تبرز مجموعة من الأسئلة تخص وضع المقطع في هذه النظرية وكيفية اشتغال القيود العاملة في بنائه.

4 – القيود ووضع المقطع:

لقد خصصنا هذا المحور للمقطع باعتباره يحظى بوضع مركزي في هذه النظرية، وباعتبار قيوده تحتل رتبا متقدمة في هرم القيود المحددة لسلامة البناء على المستوى الصرفي والتطريزي، في هذا الإطار تقدم نظرية المفاضلة مقاربة جديدة للبنية المقطعية، فأصبح المقطع وحدة هرمية تمثل نطاق اشتغال مجموعة من القيود المتنازعة والقابلة للخرق وهي على شكل عائلات كونية .[33]

– قيد التجزئ: « Parse ».

يمثل صنفا من القيود تقتضي أن يكون كل مكون (نواة، صدر ، مورة، مقطع) مجزأ، وأن إعماله يبعد بقاء أي عنصر غير مجزإ، مشترطا أن تصبح كل قطعة أو أي عنصر تطريزي محكوما بعجرة ملائمة في الشجرة التطريزية، ذلك ما يؤكده برانس وسمولانسكي:

"**تعترف نظرية المفاضلة بعائلة من القيود تحمل اسم تجزئ " Parse "تتطلب أن يكون أي عنصر معطى ،محكوما بعجرة ملائمة في الشجرة التطريزية المجزأة**"[34].

تتفرع عن هذا القيد العام عدة قيود، كقيد تجزيء القطعة، « Parse segment » الملزم لها بالاقتران ببنية مقطعية، وقيد تجزئ المورة « Parse mora » الذي ينص على

انتمائها إلى بنية محكومة بالعجرة "σ" بالإضافة إلى قيد تجزئ المقطع: « Parse Syllable » المؤكد على على ضرورة إشراف التفعلة أو الكلمة التطريزية على المقاطع، وعليه فإن كل مكونات الهرم التطريزي عرضة لهذا القيد:

(18)

كل القطع والمكونات التطريزية عرضة للتجزيء وإلا بقيت شاردة وكان مصيرها الحذف.

– **قيد الملء « Fill »** .

توظف النظرية مجموعة أخرى من القيود تحمل إسم ملء « Fill » وتنص على ضرورة ملء كل الأحياز وعدم تركها شاغرة.[35]

(19)

كل المواقع المقطعية يجب أن تملأ بمادة قطعية **ولا تترك شاغرة : □***

تحكم العجرة (σ) صدرا يشرف على صامت ونواة تشرف عادة على مصوت[36] ويجعل خرق القيد أحد هذين المكونين حاكما موقعا شاغرا، عنه يتفرع قيدان، قيد ملء الصدر وقيد ملء النواة.

– **قيد الصدر: « Onset »:**

ينتمي بدوره إلى مجموعة القيود البنيوية، ويفيد ضرورة توفر كل مقطع على صدر، صاغه برينس وسمولا نسكي على النحو الآتي:[37]

(20)

كل مقطع يجب أن يتوفر على صدر: *[σv

يعد المقطع الذي يبدأ بمصوت خارقا لهذا البند، وإذا كانت لغة ما تجير مقاطع بدون صدور فإن هذا القيد سيحتل أسفل الترتيب، وإن كانت لا تجيزه احتل رتبة عالية.

- قيد النواة:

(21)

كل مقطع يجب أن يتوفر على نواة

- قيد انسجام النواة: « Harmony Nuc»

يراعي سلم الجهارة، فالنواة ذات الجهارة العالية أكثر انسجاما من النواة الأقل جهارة.

إذا كانت /X/ > /Y/ فإن نواة /X/ ⟩نواة /Y/

تعبر هذه القاعدة عن كون جهارة « X » أعلى من جهارة « Y » فينجم عن هذا الاختلاف كون النواة « X » أكثر انسجاما من النواة « Y » والخلاصة أن:

(22)

النواة المثلى هي النواة الأكثر جهارة [38]

- قيد – قفل: « Coda -» :

هو قيد بنيوي، يؤكد الامتثال له أن البنية المقطعية عبارة عن سلسلة من المقاطع على شكل ".ص مص." [39] وهي بدون أقفال، لهذا فاللغات التي لها بنية مقطعية على هذا النحو تجعل (– قفل) في أعلى الهرم[40]، وإن كانت تضع مقاطع مخلقة فإنها تجعله في أسفله.

(23)

يجب ألا تضم المقاطع أقفالا:
*** .ص مص ص.**

بعد تقديم هذه القيود نتساءل عن عملها وآليات اشتغالها ومظاهر تنازعها في إطار نظرية المفاضلة:

تمدنا الوظيفة المولدة بعدة أشكال قد تختلف من حيث التجزئ، ويقدم النحو الكوني مجموعة من شروط سلامة البناء، فانطلاقا من الشكل الافتراضي:

/ص مص ص مص/ تولد عدة احتمالات مقطعية:

أ – .ص مص ص. مص.

ب – .ص مص. ص مص.

يخرق المقطع الأول من "أ" قيد (– قفل) ويخرق الثاني منه قيد الصدر، وبما أن تجزيء "ب" يحترم القيدين معا فهو التحليل المفضل، كما يمكننا الحصول على تحاليل أخرى ،غير أنها تظل أقل انسجاما:

ج – .ص .مص .ص .مص.

د – < ص مص ص مص >

يجعل "ج" من كل قطعة مقطعا فيخرق قيد الصدر وقيد النواة مرتين وهذا غير جائز، أما في "د" فلا وجود لبنية مقطعية لأن كل عناصره غير مجزأة، نختزل هذه المعطيات في الجدول أسفله:

(24)

الاحتمالات	قيد الصدر	قيد النواة	قيد التجزيء	قيد – قفل
.ص مص ص .مص.	*			*
.ص مص. ص مص.				
.ص .مص .ص .مص	**!			
<ص مص ص مص>		**	*!	

لا يحدد (24) العلاقة بين القيود، فقيد التجزيء يمكنه أن يتنازع مع قيود أخرى مثل قيد (– قفل) بالنسبة للغات التي تقبل المقاطع المغلقة.

الاحتمالات	قيد التجزيء	– قفل
. ص مص ص.		*
.ص مص . < ص>	*	
< ص مص ص>	! * * *	

في هذه الحالة تتم التضحية بقيد (- قفل) حتى لا تبقى أي قطعة غير مجزأة وإلا تعرض قيد التجزيء للخرق، فتم ترجيح الشكل الأول، لكن اللغات التي لا تقبل مقاطع مغلقة وتصوغ علاقة التحكم وفق:

قيد التجزئ << قيد (- قفل)

تفضل بقاء قطعة غير مجزأة على وضعها قفلا، فينتهك التجزيء لقوة منافسه، يترتب عن هذه الاحتمالات تغير علاقة التحكم كلما اختلف التقويم وتغير الشكل المفضل، فمن خلال مجموعة من الأعمال، خاصة إطو « ITO » 1986 وسلكورك « Selkirk » 1981 ، يجوز للمقطع أن يضم عناصر مجتلبة تستدعيها ضرورة التجزيء، فتظهر مواقع فارغة في الاحتمال المرشح ويتنازع قيد الملء وقيد التجزيء، لأن الحفاظ على أحدهما يؤدي إلى انتهاك الآخر، وهما معا يتنازعان مع قيد (- قفل)، كما يبدو من خلال تجزيء المتوالية /ص مص ص/:

(26)

الاحتمالات	قيد التجزيء	قيد الملء	قيد – ققل
.ص مص. ص□.		*	
.ص مص□ . ص□ .		**	*
.ص مص.ص□□..		**	
.ص مص ص.			*
< ص مص ص >	*** !		
.ص مص . < ص >	*		

تفضل اللغات حيث، قيد التجزيء >> قيد(- ققل) >> قيد الملء، الشكل الأول الذي يضحي بالملء مرة واحدة ويصون القيدين الآخرين، أما إذا كانت العلاقة على شكل:

قيد التجزيء >> قيد الملء >> قيد(- ققل)

فالأولوية تعطى للشكل الرابع، وإن كان التجزيء في أسفل الترتيب فاز الشكل الأخير، ذلك أن الاستجابة لقيد تسبب خرق قيد واحد أو أكثر. ويمكن لقيد التجزيء وقيد الملء أن يتنازعا مع قيد الصدر، فينتج تجزيء /مص/ مجموعة من التحاليل: . مص. .مص . < ص >

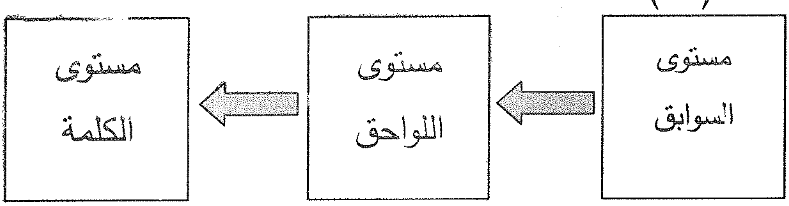
يتضح أن توفير الصدر يضحي بالملء، وعدم الاجتلاب يترك المقطع بدون صدر، وفي كلتا الحالتين استجابة لقيد التجزيء. أما بقاء القطعة غير مجزأة، لا يوفر المجال لاشتغال قيد الصدر وقيد الملء، لكنه يخرق قيد التجزيء، يتحدد الشكل المفضل إذن حسب ما ترجحه اللغة المدروسة، وبتلك العملية تفرز القيود الحاكمة والقيود المحكومة، فالنحو الكوني يمدنا بمجموعة من القيود التي تعمل اللغة المعنية على ترتيبها وبناء هرمها، تبعا لهذه الفرضية يختلف هرم القيود من

لغة إلى أخرى بما أن القيد الموجود في القمة بالنسبة للغة ما قد يوجد في أسفل الترتيب في لغة أخرى [41]

5 – تفاعل الصرف والتطريز:

اهتمت عدة أعمال بعلاقة التفاعل بين الصرف والتطريز وارتباط ذلك بتنازع القيود وتنافسها، فحاول برينس ومكارثي إبراز ذلك من خلال دراسة عدة ظواهر صرفية في لغة « Ascinca Campa » اعتمادا على قيود كونية وبرامترات خاصة، وإعتمادا على فرضية تفيد أن النظام الصرفي لهذه اللغة يقوم على تعدد المستويات، فهناك الصدور واللواحق والجذع فحددا انتظام تلك الصريفات كالآتي[42]:

(27)



تبعا لذلك فإن الشكل المفضل هو الذي يمتثل بكيفية أفضل لقيود هذه المستويات، وهي ذات طابع صرفي وتطريزي فتتشكل بنية الجذع وفق الآتي[43]:

(28)

صادرة + جذر = جذع
جذر + لاحقة = جذع

يخضع الجذع للحذف والاجتلاب جراء تنازع القيود وتفاعل الصرف والتطريز، بعض اللواحق مثلا تقتضي أن يكون الأصل« Radical » ثنائي المورة وإلا تعرض للتوسيع[44]

1) /na/ na 1414Piro
2) /nona/ nona - Piro

لقد خضعت الكلمة الأولى للتوسيع استجابة للحد الأدنى، في حين بقيت الثانية على حالها بما أنها ثنائية المقطع، لذا يفهم الاجتلاب وتوسيع الجذر في علاقتهما بالمقطع ومكوناته وفي علاقتهما بالتطريز.

من خلال (1و2) تأثر الصرف بالتطريز وخضع لسلطته، ويمكن تدقيق هذه العلاقة من خلال رصد عمل قيد الموزاة[45]، « Allign » الذي يربط بين المقولات الصرفية والمقولات التطريزية[46]، فبمقتضاه يوازي هامشا الجذع هامشي الكلمة التطريزية.

(29)

[جذع = [كلمة تطريزية.

عند توسيع نطاقه يشمل المكونات الداخلية لكلتا المقولتين، فيترتب عنه موازاة هامشي أي مقولة تطريزية لطرفي كل مقولة صرفية، وهذا القيد أيضا عرضة للتنازع مع قيود أخرى كقيد الملء وقيد الصدر.

(30)

الاحتمالات	الموازاة	الصدر	الملء
☜ [/oti		*	
[14□/oti	!*		*

لا ينضبط الشكل الأول لقيد الصدر ولا ينضبط الثاني بدوره لقيدي الملء والموازاة، فرجحت كلمة /Oti/ على الاحتمال الآخر، معنى هذه المفاضلة أن قيد الصدر

يوجد في رتبة أدنى من القيدين الآخرين في هذه اللغة، ويظهر الجدول تنازع قيد الموازاة وقيد الصدر.

تستمد أهمية هذا القيد من علاقته بباقي القيود، فإن كانت اللغة المدروسة تقبل مقطعا بدون صدر في الموقع الاستهلالي وتقبل بقاء قطعة شاردة ولا تقبل الاجتلاب، فإن قيد الموازاة سيحكم قيد الملء وقيد الصدر و قيد التجزئ، وإن كانت لا تجيز ذلك وضع في رتبة أدنى، ويراعى التناظر أيضا على المستوى المقطعي:

الموازاة:

(31)

] الجذع =] المقطع

فيتطابق الهامش الأخير من الجذع والهامش الأخير من المقطع الختامي، وبدراسة النظام الصرفي للغة « Axinica Campa » لاحظ مكارثي وبرينس 1993، أن الزيادة عرضة لقيد الكلمة الدنيا [47] ذلك أنَ الامتثال له يجعل الهامش الأيسر من اللاحقة يوازي نظيره في الكلمة التطريزية:

(32)

اللاحقة] = كلمة تطريزية]

يجسد هذا القيد مظهرا من مظاهر التفاعل بين الصرف والتطريز، ويعد الاجتلاب والتكرار من الآثار المباشرة لهذه العملية المعرضة لصنف آخر من القيود [48]:.

1 – **المطابقة:** « Contiguity ».

ينص على تطابق الأصل « B » والنسخة « R » بتماثل ترتيب عناصر « B » و « R ».

2 – **الرسو:** « Anchrage ».

ينص على تطابق هامشي الأصل والنسخة .

3 – **الموازنة:** Max

ينص على أن تكون النسخة موازنة للأصل تطريزيا.

قدمت مجموعة من الأعمال نماذج عدة لتنازع هذا الصنف من القيود وسابقاتها، في إطار هذا التفاعل صاغ مكارثي "1993 أ، ب – 1990" قيدا يربط العمليات الصرفية بهامشي الكلمة:

قيد أقصى الطرف: « Edge Most »

(33)

بموجب قيد أقصى الطرف تقع كل عملية صرفية كالزيادة في اقصى الهامش

6 – نحو إثراء نسق القيود:

رغم خصوبة وثراء نظرية المفاضلة وما توفره من آليات ومفاهيم جديدة تمكن من إثراء قضايا صواتية وصرفية وتطريزية لم تتعرض لها النماذج السابقة ،وتعمق النظر في مسائل أخرى أثيرت من قبل، ورغم كفاءتها الوصفية والتفسيرية التي تجلت من خلال دراسة وقائع لغوية مختلفة. فإن نسق القيود الذي استخلصته مكارثي وبرينس "1993" وبرينس وسمولانسكي "1993" ، يبدو غير فعال في دراسة عدة قضايا كطبيعة التناوبات المصوتية وضوابطها، وأسباب تعرض البناء للتعديل، كما يصعب عليه تقديم إجابة دقيقة على مجموعة من الأسئلة من قبيل:

لماذا يفضل فَعُلَ في باب "فعُل يفعُل" رغم أن "يفعِل" و"يفعَل" أكثر انسجاما بالنظر إلى جهارة الكسرة والفتحة مقارنة بالضمة؟ لماذا يستغني عن العلة في "يعِد" ولا يستغني عنها في "وَعَد" وييْبِس؟ لماذا يحصل الإدغام في "سكَتُّ" و "مدّ" ولا يحصل في "تَتَكلّم" و"مَدَدْت" ؟ لماذا تنقل الحركة في "أقُول" وتبدل كسرة في "أبِيع" علما أن الأصل "أقْوُل" و"بَيَعْتُ"؟

كيف يسمح للساكنين أن يتوالى تارة ولا يسمح لهما بذلك تارة اخرى؟ ما علة ظهور السكون في كتبْت" عند إسنادها للمتكلم، بما أن الأصل / كتَبَ + تُ/؟ كيف يحدث الإعلال في "أعِد" رغم عدم توفر سياقه ولا يحدث في "قاوَل" وتقاوَل ويتم في "قام" و"ادّعى"؟

ما سبب ظهور العلة في "استحوَذ" و"تقاوَل" وعدم ظهورها في "انْقَاد"؟
ما الذي فرض خرق قيد ملء النواة في "يضْرِب" وفرض خرق قيد ملء الصدر في "نال" بينما استلزم الامتثال له في "ابْتُلِيَ"؟.
لماذا تمتد مصوتات دون أخرى سواء في الفعل أو الاسم؟ ما طبيعة تناوباتها وما هي ضوابطها وكيف تتفاعل مع الصوامت في تحقيق سلامة البناء؟
تقود هذه الأسئلة إلى طرح سؤال أعم وهو: هل يعد نسق القيود الذي تم اقتراحه كافيا لتفصيل مظاهر البناء وتعميق النظر في تفاعل الصرف والتطريز؟

لإغناء النسق الذي اقترحته نظرية المفاضلة نطعمه بمجموعة من القيود المستوحاة من نظرية اللغويين العرب القدماء والتي يثبت التحليل فعاليتها في تحديد سلامة البناء وانسجام اشتغالها على ضوء نماذج حديثة:

- قيد أمن اللبس:

ينبني هذا القيد على قيمة خلافيه، حيث يمثل الاحتكام إليه مؤامرة لاحتواء الالتباس والغموض[49] « conspiration contre l'ambiguité » إذ انطلق القدماء في تحليلهم بناء الكلمة وقياس فصاحتها من قاعدة عامة، تفيد أن الأصل في الكلام الإفادة، فإن تعذرت وقع اللبس، وأن التغيرات التي تطرأ على اللفظ محكومة بهذا الشرط فإجراؤها ترخيص عند أمن اللبس[50]، لذا يتعذر كل تعديل أدى إلى خرق هذا القيد:

امتثالا لهذا المعطى امتنع القلب في "مقاولة" إذ "لو قلبت الواو والياء ... لحصل الالتباس"[51].

شرح ابن يعيش هذه المسألة بدقة فقال:

"وأما يعزوان ويرميان وغزوا فإنما صحت الواو والياء لوقوع الألف الساكنة بعدها فلو أخذت تقلب الواو والياء أيضا لاجتمع ألفان، وكان يلزم حذف إحداهما أو تحريكها فقلبت همزة، ويؤدي إلى توالي إعلالين وذلك مكروه عندهم أو يلتبس" [52].

كما يحكم هذا القيد ظاهرة أخرى تتجلى في التقاء الساكنين:

"إن كان التقاء الساكنين غير ذلك المذكور وذلك على ضربين، إما أن يكون أولهما مدة أولا... فإن كان لا يؤدي إلى لبس حذف وإن أدى إليه حرك الثاني لأن المد لا يحرك"[53].

لعل تحكم هذا القيد في عدة عمليات صواتية صرفية دليل على قوته وأهميته وضمان لسلامة البناء، فألح ابن مالك على مراعاته:

(34)

وإن بشكل خفيف لبس يجتنب

- **قيد منع الثقل:**

ينشط هذا القيد في عملية التأليف بين الأصوات حيث يراعى تحقيق الانسجام وتفادي مجهود عضلي عند النطق بها، لذا تفاديا للاستثقال يتم اللجوء إلى استراتيجيتي المماثلة والمخالفة[54] ، ولا ينحصر ذلك في العربية فحسب بل يتعداها إلى لغات أخرى سامية [55] وغير سامية[56].

يمكن رصد مظاهر عدة لعمل هذا القيد حيث إن إعماله يبعد التنافر الذي يحصل في "افتعَل" مما كان فاؤه أحد حروف الاطباق (ص ض ط ظ) أو (ذ، ز، ر) أو "و، ي" ، ففي مثل "اصتَنع" ننتقل من صامت مطبق إلى آخر مستفل:

ننتقل من {+عال} إلى {−عال}، ولقد شبه ذلك بالانحدار من مرتفع، فتصير التاء إلى صوت من مخرجها له صفة الاطباق تقربه من سابقه، وتبدل طاء ليصبح البناء"اصطَنع [57] يحدث نفس التغيير إذا كانت فاء "افتعل" ذالا أو راء أو زايا، تجنبا للتنافر واقتصادا في الجهد العضلي، فإبقاء البناء على حاله خرق لمنع الثقل، نظرا للاختلاف الشديد بين هذه الأصوات من حيث الجهر والهمس والشدة والرخاوة، لذا تبدل التاء دالا في "ازدهر"[58]، ومن آثار هذا القيد كذلك إبدال إحدى الضمتين المتتاليتين في "سُرُر" فتحة [59]، ونظرا لأهمية هذا المبدإ خصه سيبويه بباب مستقل[60].

مقتضيات قيد منع الثقل:

(35)

أفضل بناء ما آثر الخفة وتلافى الاستثقال في التأليف بين القطع، وانتظام المقاطع ،والصريفات وتوزيع الأحياز الفارغة.

تصبح لهذا العامل مظاهر متعددة لا تنحصر في البعد الصوتي بل تتعداه إلى ما هو صرفي وتطريزي، الشيء الذي يمكن من إعادة صياغته وإثرائه على نحو مختلف عن مفهومه عند القدماء ومن سار على نهجهم [61].

قيد وحدة الباب:

لهذا القيد كذلك سلطة في توجيه عدة عمليات صرفية وصواتية وتطريزية وفق خاصية التجانس، فانتبه بوهاس "1982" إلى فعاليته في الدرس الصرفي القديم وعبر عنه بعدة مصطلحات[62] نذكر منها: وحدة الصنف « Unité de classe » « Unité Paradigmatique » وحدة نسقية « Unité Systematique » ووحدة الجنس « Unité de genre » بحيث يمكن حمله على مفهوم المقولة، سواء كانت تطريزية [63] أو صرفية [64]، وعلى مفهوم الصنف [65]، وهو يعتبر من المفاهيم الأساسية عند سيبويه إذ أطلقه على مجموعة من حروف الكلمة أي مادتها الأصلية، وعلى أبنية الكلم و أوزانه، كما يطلق على أنواع التراكيب ذلك أن:

"الباب لا يخص مستوى من المستويات اللغوية فهو عموما مجموعة من العناصر تنتمي إلى فئة أو صنف أو تجمعها بنية واحدة"[66].

مما يجعله بمثابة مجموعة منطقية رياضية، القاسم المشترك بين عناصرها ليس مجرد صفة بل بنية، هذا التجريد من شأنه أن يمد القيد بالبعد الكوني فتصبح المقولات الصرفية والتطريزية عامة عرضة لعمله، ومن آثاره كما لاحظ ابن يعيش:

"... أن ما كان من هذا القبيل وكان على زنة فعَل فإنه يلزم أن يجري الباب على نهج واحد في التخفيف فحذفت الواو" [67].

مقتضيات قيد وحدة الباب:

(36)

يتكون الباب من مجموعة من العناصر تسير وفق نسق واحد ونهج مطرد متجانس.

-قيد انسجام النواة مراجعا:

يبدو قيد انسجام النواة كما صاغه مكارثي وبرينس " 1993" ثم برينس وسمولا نسكي "1993" والأعمال اللاحقة قاصرا عن الإجابة على عدة أسئلة لحصره الانسجام في مبدإ الجهارة فقط، لذا نعيد صياغته بغية إثرائه بأن يراعي سلم الجهارة ،ويشترط في النواة المثلى أن تكون منسجمة مع صدر مقطعها وصدر المقطع اللاحق وأن تكون منسجمة مع النواة السابقة واللاحقة لها من الناحية الصوتية، بكيفية تتفادى التنافر والاستثقال في عملية الانتظام، ومن الناحية التناويات المصوتية وذلك بانضباطها للسلم المقنن لهذه العملية، من جانب آخر يعمل هذا التصور على إثراء التحليل الأيوفوني[68] والارتقاء به من النطاق القطعي والوصفي إلى نطاق تفسيري متعدد الأبعاد يراعي تفاعل مستوى الأصوات والتطريز[69]

- مقتضيات قيد انسجام النواة:

(37)

يشترط في النواة أن تكون: - متجانسة مع صدر مقطعها وصدر المقطع اللاحق. - متجانسة صوتيا مع نواة المقطع السابق واللاحق. - متجانسة من حيث التناوبات المصوتية. - جهيرة ومصوتية.

- قيد انتظام المقاطع:

يقنن هذا القيد توارد المقاطع و انتظام الصوامت والمصوتات، فالنسق اللغوي يخضع في عملية التأليف بين الأصوات والمقاطع لحساب عددي ونوعي يمثل أقصى وأدنى ما تكون عليه الكلمة قطعيا ومقطعيا[70]. يطلعنا النصان التاليان على أحد أوجه اشتغال هذا القيد:[71].

"ويسكن ما بعد حرف المضارعة منه في الثلاثي أبدا، نحو يضْرب، ويعْلم ويشْرف، وإنما سكنت لئلا تتوالى في الكلمة أربع متحركات لوازم وذلك معدوم في كلامهم"

نفس الملاحظة نعثر عليها عند الأشمولي:

"وأما نحو ضربْتُ وضربْتَ، انطلقْنا واستبقْن فالسكون فيه عارض أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة".

لقد حصل التسكين إذن تفاديا لتوالي أربع متحركات لوازم، نصوغ ذلك مقطعيا وفق هذا البند:

- **مقتضيات قيد انتظام المقاطع:**

(38)

يشترط في مجال البناء ألا تتوالى فيه أكثر من ثلاثة مقاطع على شكل ص مص. جميع أحيازها محققة.

- قيد وحدة المقطع:

أكدت عدة أعمال على أهمية المقطع في معالجة ظواهر عدة قطعية وغير قطعية، واعتبرت إهماله في التحليل بمنزلة إهمال خطير[72]، فانصب التفكير على دوره وعلى بنائه وتمثيلاته، وساهم ذلك في تعزيز وضعه وإثراء التمثيلات الصواتية[73] ، فأصبح الحديث عن التمثيل المتعدد الأبعاد[74] واعتبر المقطع بنية هرمية تمثل

مكوناته وحدة محفوظة[75]، فأي تحليل يراعي عنصرا منها دون آخر يعد خرقا لهذه الوحدة المتماسكة، وهي بذلك بقدر ما ترتبط عضويا بباقي عناصر التمثيل الهرمي تتمتع باستقلال نسبي، وأن سلامة بنائه تقاس في نطاق الوحدة ،وأن رهنه بعناصر خارج مجاله يعد خرقا للقيد.

(39)

للمقطع وحدة محفوظة وأن سلامة بنائه تقاس داخل مجاله التطريزي المستقل

لقد انصب الاهتمام في هذا المحور على الإطار النظري وبعض المفاهيم والفرضيات الأساسية، حيث استخلصنا أن نظرية المفاضلة تبلورت في سياق التطورات التي عرفتها النظرية الصواتية والصرفية الحديثة، ذلك أن فشل التوليدية المعيار في معالجة مجموعة من الظواهر مع المحافظة على تماسكها النظري، أفضى إلى ظهور عدة نماذج حاولت تجاوز القصور وإثراء التمثيلات، فقسمنا هذه النظرية إلى ثلاثة نظريات فرعية يؤطر كل واحدة منها نموذج رائد تؤسسه أعمال رائدة، وهي نظرية القواعد والتمثيل الخطي، نظرية التمثيلات ونظرية القيود، التي قدمنا بتركيز إطارها النظري وجهازها المفاهيمي وآلياتها الإجرائية، مؤكدين على أنه إذا كان مفهوم القيود يعود إلى مراحل مبكرة من تطورات النظرية الصواتية والصرفية الحديثة، فإن تعميق البحث في دورها وكشفها التفاعل بين المستويات يعود إلى نظرية المفاضلة التي توفر معالجة جديدة لقضايا الصرف والتطريز.

كما تطرقنا لمعمارية النحو في هذه النظرية ودوره في عمليتي التوليد والتحليل حيث تقوم الوظيفة المولدة انطلاقا من دخل معين بتوليد عدة أخراج بكل بحرية بينما تعمل الوظيفة المقومة على قياس نسبة انسجام كل احتمال، وعرضنا أسس التقويم وإجراءاته فتبين أن الاحتمال الأمثل هو الذي يبدي أفضل استجابة لنسق القيود.

وأولى هذا المحور عناية خاصة لوضع المقطع في هذه النظرية باعتباره يحظى بوضع مركزي، لكون قيوده تحتل رتبة متقدمة في هرم الترتيب كما تطرق لفرضية التفاعل بين الصرف والتطريز وآليات رصد العلاقة بين المجالين.

ولكون القيود التي استخلصتها نظرية المفاضلة تبدو عاجزة عن الإجابة على عدة أسئلة، وتلافيا لما قد يعتريها من قصور، سعينا إلى إثرائها من خلال تطعيمها بمجموعة من القيود المستلهمة من نظرية اللغويين العرب القدماء وأعدنا صياغة بعضها مستفيدين من بعض النماذج الحديثة.

II-فرضيات القالب التطريزي

0- تقديم

يعد القالب من المفاهيم الأساسية للمكون التطريزي باعتباره مجال انتظام مجموعة من الوحدات:

- المورة:

تمثل أصغر وحدة تطريزية[76]، تقع عجرة دنيا في التمثيل حيث يشرف عليها مكونا النواة والقفل، وتعتمد مقياسا لوزن المقطع، لكون المقاطع الخفيفة تضم مورة واحدة بينما تتوفر الثقيلة على اثنين[77]، كما تحظى بأوضاع مختلفة فقد تترك شاغرة وقد ترد خارج المجال التطريزي[78]، ووظفت في دراسة عدة ظواهر صرفية وصواتية[79].

- المقطع:

هو وحدة هرمية في التمثيل الفونولوجي، دافع الكثيرون عن أهميته واعتبر إقصاؤه حذفا خطيرا[80] كما تطرقت نماذج عديدة لتمثيلاته وبنياته[81] وهو أيضا مقولة تطريزية عرضة لاشتغال مجموعة القيود[82].

- التفعلة:

هي عبارة عن مكون تطريزي يتشكل من مورات ومقاطع، تشرف عليها في التمثيل عجرة الكلمة التطريزية، ووظفت في دراسة قضايا صرفية وصواتية مختلفة[83]

وهي ذات بنية ثنائية التفريع إذ يشترط فيها أن تتكون من مقطعين أو مورتين[84] وتشكل بدورها مجالا تطريزيا تعمل فيه أصناف مختلفة من القيود.

- **الكلمة التطريزية:**

بدورها مقولة تطريزية[85]، تحتضن العناصر التي تقع دونها في الهرم التطريزي المتمثلة في المورة، المقطع والتفعلة وتخضع في بنائها لقيدي الحد الأدنى والحد الأقصى وقد اعتمدت في رصد التفاعل بين الصرف والتطريز[86].

تربط بين هذه العناصر علاقة هرمية عبر عنها برينس ومكارثي بهذه الخطاطة:

(40)

$$\omega$$
|
$$\sigma$$
|
$$\mu$$

وسعت سلكورك "81،86،90" نطاق هذه الهرمية، فبرهنت على البناء الهرمي للمجالات التطريزية باعتباره مستقلا عن الهرمية الصرفية التركيبية وافترضت تضمنه لمجموعة من الوحدات تضم المقطع، التفعلة، الكلمة التطريزية، الجملة الفونولوجية، المركب التنغيمي والملفوظ الفونولوجي.

وحدد دولاصي " 97" Delacy المقولات التطريزية في إطار تفاعل القيود، ذلك أن نظرية المفاضلة أثرت فرضيات الصرف التطريزي التي وضعها برينس ومكارثي"86 و 88" ،فاصبح القالب مجال اشتغال نسق من القيود، لذا سنركز فيما يخص الجانب التطريزي على هذا العنصر وعلى المقطع باعتبارهما يجسدان نطاقا خصبا لتفاعل الصرف والتطريز، فنعاين في هذا المحور بعض فرضيات القالب من خلال مجموعة من النماذج وما تتيحه من إمكانيات مختلفة لتمثيل البناء في العربية، ثم نبرز وضع هذا المفهوم وطبيعة بنائه في نظرية المفاضلة وكيفية تشكيله نطاق التفاعل.

1-بنية القالب وإشكالية التمثيلات:

احتل القالب التطريزي وضعا مهما في الصواتة التوليدية الحديثة، وارتبطت معالجته بإشكالية التمثيلات فانصب الاهتمام على بنيته الصرفية والتطريزية وعلاقته بباقي الطبقات.

وساهم اختلاف اللسانيين حول هذه القضايا في إثراء النظرية وتطويرها، فتعددت النماذج وتنوعت تبعا لذلك، ويعد القالب من المفاهيم التي تبلورت في ميدان الصواتة ثم استلهمت في دراسة قضايا صرفية.

كما ارتبطت به عدة مواضيع كالامتداد، الاقتران والرسو، أثارت نقاشا واسعا بين الدارسين[87]، ووظف في معالجة قضايا صرفية مختلفة كالتكسير، الزيادة، الاجتلاب وتمثيل الجذع[88] فعرفت نظرية الصرف غير السلسلي تطورات مهمة انطلاقا من أعمال مكارثي خاصة " 79،81" وتبلورت عدة نماذج اختلفت حول طبيعة القالب وتمثيل الجذع، نذكر من بينها ،كاي ولونستام kaye ,lowenstamm "82،84،86"، أنكوجار angoujard "84،90" وبرينس prince "86و88" ، ليفيlevy "85" ، هايز hayes "89"، أنتكروفي Encrevé "88".

1-1- قالب الصوامت والمصوتات (: ص مص).

اقترح مكارثي "79،81،84" ، فرضية كون الكلمة في العربية حاصل التأليف بين ثلاثة صريفات مستقلة، لكل واحدة منها طبقة خاصة، وهي اللحن الصامتي، اللحن المصوتي والقالب التطريزي باعتباره متوالية من الصوامت والمصوتات[89]، حيث ترسو الأولى على الحيز "ص" في حين تقترن الثانية بالحيز "مص"، بناء على ذلك، فلأبنية الفعل في العربية القوالب الآتية[90]:

(41)

"أ" ص مص ص مص ص

ص مص صص مص ص

ص مص مص ص مص ص

ص مص ص مص ص ص مص ص

ص مص ص مص ص مص ص

"ب" ص ص مص مص ص

ص ص مص ص ص مص ص

ص ص مص مص ص مص ص

تختزل هذه الأشكال في قالبين عامين:

1- ص مص ({ص مص }+{قطعة}) ص مص ص

2- ص مص (+ {قطعة} ص مص ص

ينطبق الأول على الاشكال الواردة في(41 أ) أما الثاني فينطبق على تلك الواردة ضمن (41 ب) ، ويفيد {+قطعة} أن هذا الموقع يمكن ملؤه بصامت أو مصوت.

اختزل مكارثي "1981" هذين القالبين في واحد مع اعتماد قاعدة حذف توالي مقطعين خفيفين في نفس البناء[91].

ص مص ص + قطعة) ص مص ص { ص / ص مص }

مص ⟵ Ø / مص ص – ص مص ص

ودافع هايل وألمتنغ: [97] "A.Haille and Alm Tenge" عن هذا الاقتراح متصديين في الآن ذاته لانتقادات هودسون 1986 « Hdson » بالتأكيد على أن مكارثي صاغ هذه القاعدة استنادا على مجموعة من الاطرادات:

-ينتهي كل جذع بمقطع ثقيل.

-لا يتوالى مقطع خفيف وآخر ثقيل.

-لا يبدأ بناء بمجموعة صامتية.

فقررا تلك الانتقادات مبنية على سوء فهم للقاعدة، لكن رغم ذلك فإن تحليل مكارثي -ورغم أهميته- شكل هدف عدة انتقادات على مستوى الاقتران وبنية القالب وعلى مستوى علاقة الأبنية بعضها ببعض، ومع ذلك كانت له امتدادات إلى الأعمال اللاحقة، إذ اقترح هالي وفيرينبو 1988 Halle Vergnaud ،قالبا لا تختلف بنيته عن ذلك الذي قدمه مكارثي، وإن رفضا استقلاليته وأعطياه بعدا تطريزيا بالإضافة إلى البعد الصرفي والصواتي، صاغ كليمنتس وكايزر " 1983" "Clements- Keyzer" قالبا ارتبط وضعه في هذا النموذج بالنقاش النظري والإمبرقي الذي استهدف إغناء التمثيلات ، وحاولا تقديم حجج تضاف إلى ما قدمه العديد من الفونولوجيين من أجل الاعتراف بالمقطع كوحدة هرمية في التمثيل، كما سعيا إلى توسيع الإطار النظري الذي اقترحه كاهن « cohen » بإضافة طبقة ثالثة في التمثيل المقطعي[92].

يتجسد جديد هذا النموذج في كون التمييز بين عناصر القالب " ص مص" لم يعد حشويا كما في عملي مكارثي "79،81" حيث أصبحت مهمة الطبقة الجديدة، التمييز بين قمم المقطع وهوامشه، فأعطيت وضعا أساسيا يمكن من التمييز بين المواقع الوظيفية للمقطع.

نظر كليمنتس « Clements » إلى القالب باعتباره طبقة مستقلة تتكون من أحياز زمنية، هي عبارة عن عناصر ملمحية مجردة تنتظم في متوالية، حيث تقترن القطع إذ ما تلقت تأويلا صوتيا، ومع ذلك لم يضف هذا العمل جديدا فحافظ على نفس مكونات القالب السابقة وعلى نفس الأحياز ،وإن كان يؤكد أهمية البعد التطريزي وعدم النظر إلى القطع كمكونات مباشرة للمقطع ،بل باعتبارها تنتظم في مقاطع عبر طبقة مجردة هي عبارة عن مجموعة من الأحياز تعتبر أساسية في دراسة الطول الصامتي والمصوتي وأساسية في التمييز بين القطع المركبة والقطع الطويلة.

1-2-نموذج الشبكة التطريزية:

رغم تبني أنكوجار Angoujard الآليات العامة المقترحة من لدن مكارثي "79 و81" والنماذج اللاحقة فإنه لم يعتمد قالب الأحياز " ص مص"، فقدم نموذجا خاصا من حيث البنية والشكل، فأصبح القالب مرتبطا بمفهوم الشبكة التطريزية Grille »

« Prosodique باعتباره طبقتها الدنيا، أما الطبقة الثانية فيمثلها المستوى المقطعي، ويتجسد في سلسلة من العلامات (****) ويشار إلى أنوية المقاطع بعلامات من نفس النوع في السطر الثاني من هذه الشبكة ويتم توزيعها بناء على القيود المقطعية للغة:

- يستهل كل مقطع بصامت.
- ينتهي كل جذع بصامت.
- لا يسبق النواة سوى صامت واحد.
- تحتل النواة الحيز الثاني من المقطع.
- تتراوح أحياز المقطع بين ثلاثة وواحد.

وتخضع المكونات المقطعية لسلم الجهارة[93]، فالنواة تتوفر على جهارة أعلى من جهارة الصدر، أما العنصر الثالث فله نفس جهارتها أو اقل منها.

وبذلك تخضع هذه المكونات على هذا المستوى لعلاقة هرمية:

$$a<b\geq (c)$$

يبدأ تمثيل القالب بتحديد عدد أحيازه ثم تحدد مواضع القمم، على هذا الأساس يضم الشكل (I) خمسة أحياز.

[*****]

ووفق القيود فإن الحيزين الثاني والرابع نوويان:

* *

[*****]

إذا كان أنكوجار قد تبنى المبادئ الأساسية التي قدمها مكارثي سابقا، فإنه لم يتبن قيم الأحياز " ص مص" المسندة لعناصر الهيكل، فلاحظ أن ذلك القالب لا يشير إلا إلى تمييز أدنى بين الصوامت والمصوتات، وأشار إلى إغفال الصواتة التوليدية المعيار البنية المقطعية مما أدى إلى عجزها عن تفسير العديد من الظواهر.

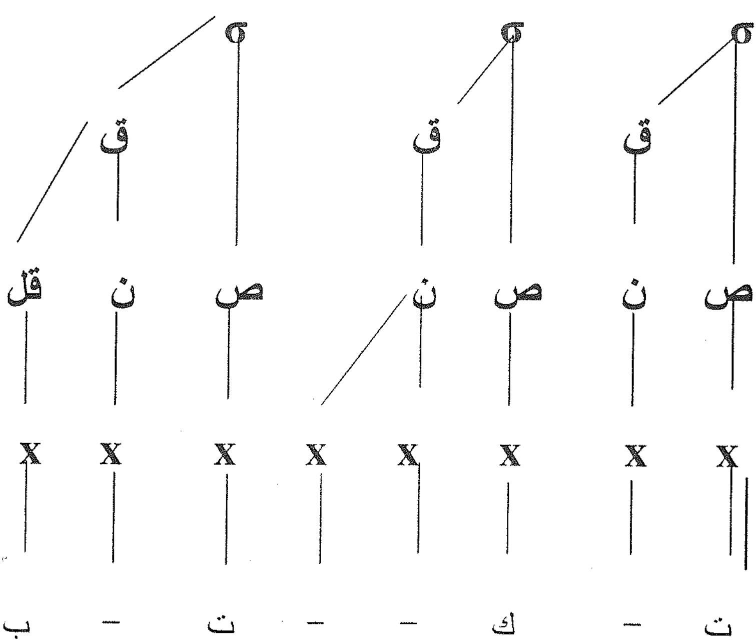
وبما أن عناصر هذه البنية متفاوتة الجهارة، أشار إليها أنكوجار بمنحنى يرتفع بارتفاعها وينخفض بانخفاضها وهو بذلك يشكل جزءا من المستوى التطريزي، فالجهارة بهذا المعنى من مظاهر التطريز ومن المبادئ الفعالة في معالجة ظواهر، كالنبر والاجتلاب والحذف.

3-1 قالب الأحياز المجردة.

رغم أهمية مقترحات مكارثي باعتبارها تضع أسس معالجة جديدة لقضايا الصرف غير السلسلي وتجدد طبيعة التمثيل حيث لم يعد عبارة عن سلسلة من القطع والحدود، فإنها لقيت انتقادات مختلفة، فعلى مستوى القالب طرحت عدة أسئلة حول بنيته وطبيعة عناصره وعلاقته بباقي الطبقات فاقترح هالي وفيرنيو "82"، ليفي"85" ، لوينستام وكاي "82،86" ، أنكروفي" 88 قالبا يتكون من أحياز مجردة.

لقد قدم هالي وفيرنيو هيكلا من أحياز لا تحمل أي محتوى صواتي أو صوتي، تستمد تأويلها من عناصر الطبقة المستقبلة القطع التي تقترن بها وهي طبقة المكونات (صد، ق)، هذه العناصر المقطعية قد لا ترسو جميعها فيبقى البعض عائما مثلما يحدث للأنغام[94]. كما اقترح ليفي تعويض الرموز " ص مص" بمتوالية من العناصر المتماثلة في بنية مقطعية.

(42) [تكاتب]

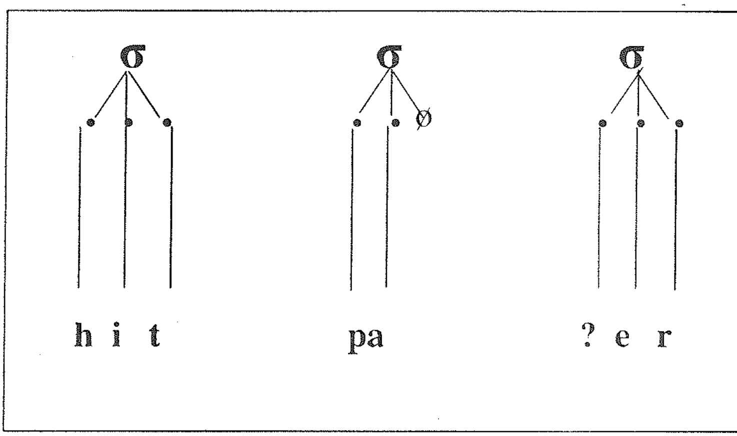


لقد انتقد لونستام وكاي كذلك فرضية هيكل الصوامت والمصوتات ووضحا حدودها من خلال معالجة الطول التعويضي في العبرية، فلاحظا أن بناء القالب بواسطة رموز " ص مص" يحمل إخبارا حشويا. فتأويل عناصره برمز (ص) أو (مص) يستمد من علاقته بطبقة المقطع، ولم ينظر إليه كطبقة مستقلة، بل اعتبر بمثابة إسقاط للطبقة التطريزية.

لا يستطيع نموذج القالب (ص مص) معالجة ظاهرتي الطول المصوتي والتضعيف مع الحفاظ على تماسكه، ففي العبرية لا يجوز تضعيف الهمزة، العين، الحاء، الهاء، والراء فيفسح المجال للطول التعويضي، إذ عدم تضعيف ($ص^2$) في Hitpa ?? eer يعوضه امتداد المصوت الموجود على اليسار فنحصل على hitppaa ? eer لكن المشكل يطرح على مستوى القالب الذي هو : hit cvccvvc.

فإن تأتى التضعيف كما في hitgadeal كان الأمر عاديا، فإن لم يجز امتد المصوت العوض إلى حيز صامتي فاقترن الحيز [– مقطعي] بقطعة لها الملمح [+ مقطعي] بينما يشكل قالب للأحياز المجردة حلا لهذه المسألة:

(43)



يسمح الحيز الشاغر بإمكانية اقترانه بصامت أو مصوت لكون الهيكل يتكون من عناصر متماثلة.

اعتمد انكروفي"88" نفس الفرضية، ورغم كون مقترحه يندرج ضمن التصور الثلاثي الأبعاد الذي صاغه هالي وفيرنيو "80" وتبلور من خلال أعمال أخرى ككاي ولونستام "86" وكاي ولونستام وفيرنيو "87 " فإنه حمل عناصر جديدة، فإذا كان القالب سابقا عبارة عن إسقاط للطبقة المقطعية وأن أحيازه عجرات ختامية لمستوى التطريز،

فإن هذا النموذج أعاد له استقلاليته فلم يعد عدد مواقعه رهينا بطبقة أخرى بل يحددها حدس المتكلم [95] الذي يخص كل لفظ بعدد الأحياز حسب توزيعه في السلسلة الكلامية.

رغم فعالية قالب الأحياز المجردة في معالجة ظواهر كالطول المصوتي والتضعيف، فإنه مغرق في التجريد ،كما أنّ نظرية (ص مص)، ونظرية الأحياز (X) توصفان بأنهما نظريتان قطعيتان للسطر التطريزي حيث إن عدد العناصر التطريزية في مكون معين يوازي عدد القطع التي يتضمنها، فصاغ هايمن "84،85" و مكارثي وبرينس 86،88 " طريقة أخرى لتمثيل القالب جعلته مختلفا عما تضمنته النماذج السابقة من حيث البنية ومن حيث طبيعة المكونات.

1- 4 . نموذج المورة:

بلور مكارثي وبرينس "86 " نموذجا جديدا عالجا من خلاله تمثيل القالب في العربية اعتمادا على مفاهيم جديدة لتجاوز القصور الذي اعترى مقترح مكارثي السابق فصاغا نظرية المورة كنظرية غير قطعية، اختلفت عما سبق من النماذج لكونها لا تنظر إلى العمليات الصواتية والصرفية في مستواها القطعي بل تعالجها في نطاق مفهومي المورة والمقطع [96] .وهي في بعض مظاهرها استجابة للدعوات الملحة للاهتمام بالمقطع والتطريز عامة، فأعيد بناء القوالب الواردة في الخطاطة (41) كالآتي:

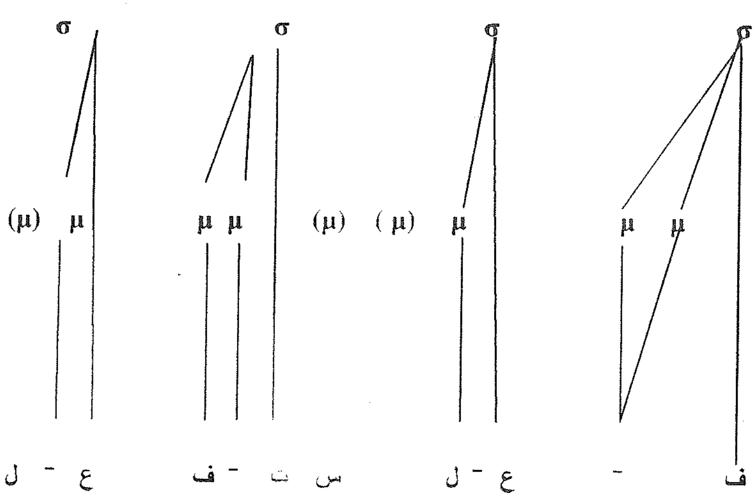
ص مص ص مص ص	σ μ σ
ص مص مص ص مص ص	σ μ μ σ
ص ص مص ص مص ص	σ μ σ (σ)

صص مص صص مص ص
ص ص مص مص ص مص ص

$\sigma\ \mu\ \mu\ \sigma\ (\sigma)$

لم يعد القالب متوالية من " ص مص" بل أصبح عبارة عن سلسلة من العجز المقطعية، يتم التمييز بينها حسب عدد المقاطع وعدد المورات التي تختلف بنياتها من لغة إلى أخرى، فالمتوالية " ص مص ص" مثلا تضم مورتين في اللاتينية ومورة في لغة لارديل [97] Lardil فتبرز عدة أسئلة حول معايير انتظام المورات في أي لغة. لم يكن هذا المقترح في حاجة إلى توظيف مكونات المقطع من نوع " صدر، قافية" لأن الجوء إليها سيكون حشويا مادام وزن المقطع يقاس بواسطة حساب المورة، لكن المشكل الذي يظل عالقا يتجلى في عدم إمكانية التمييز بين: . ص مص ص. و ص مص ص. لأن كليهما مقطع يضم مورتين، فحاول مكارثي وبرينس إثراء هذا النموذج مع التأكيد على أهميته في الصواتة العربية، فأصبح القالب سلسلة من المورات تقترن بالعجرات المقطعية:

(45)



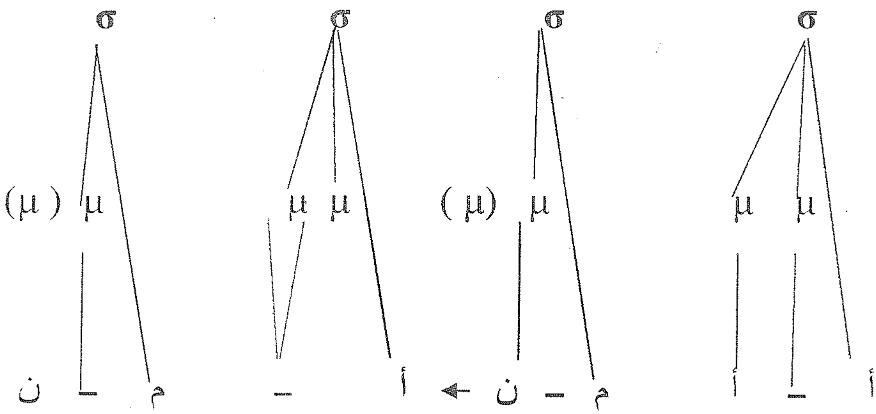
مكنت هذه الفرضية من حل مشكلة الطول التعويضي بتفادي اقتران قطعة لها ملمح [+ مقطعي] بحيز يقترن به صامت ذي ملمح [−مقطعي]، في إطار معالجة هذه المسألة اعتمد مكارثي وبرينس قاعدة حذف:

(46)

الهمزة ——◄ Ø / همزة مص---

بعد الحذف تبقى مورة عائمة فيمتد المصوت، خلال هذه العملية يتغير الاقتران فقط دون تأثر البنية التطريزية مادام وزن المقطع وعدد المورات يبقى قارا:

(47)



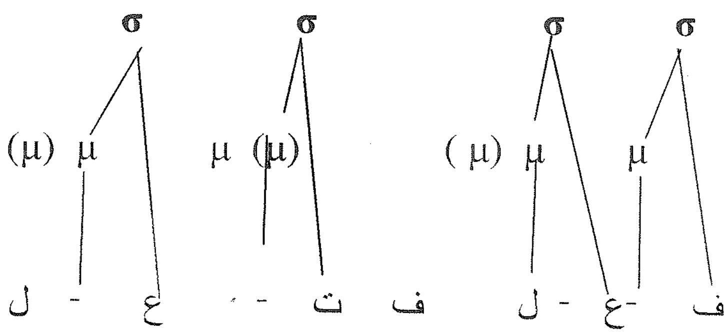
يصف التمثيل عملية الحذف والتعويض، لكنه لا يبرر سبب الامتداد، وعلاقة ذلك بالقيود الصرفية والتطريزية وتفاعلها في تحديد سلامة البناء، يضاف إلى ذلك أن تطبيق هذه القاعدة ليس مطردا لما تفرزه أشكال أخرى من مشاكل.

أَ أْ تَلِف ←———— * آتلف
أُ أَ كّد ←———— * أُوكد

رغم توفر سياق القاعدة فإن تطبيقها يخل بسلامة البناء [98].

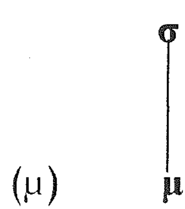
تقترن المورة الأخيرة في نموذج مكارثي وبرينس"1986" بمقطع خارج تطريزي وفي النموذج الحالي "1988" " توجد أيضا خارج البنية التطريزية، نفس الوضع يعطى للمورة الاستهلالية:

(48)



نتيجة ذلك اعتبار أصول الفعل في العربية ثنائية المقطع وانتهاؤها جميعا بمقطع خفيف من نوع:

(49)

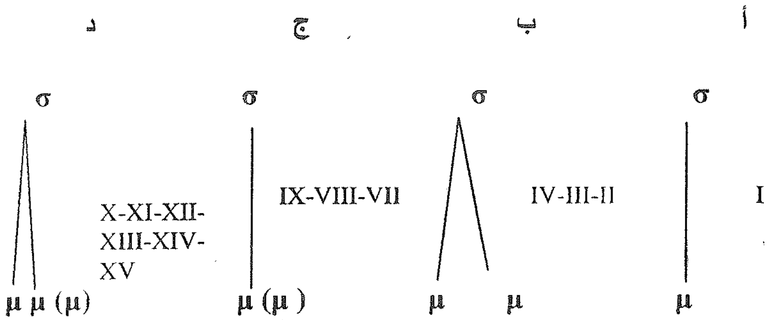


اعتبر هذا المقطع لاحقة تدخل على كل الأفعال، مما جعلها لا تتميز إلا بالمقطع الأول بالنظر إلى الثقل والخفة وحضور (μ) أو غيابه [99] تبعا لذلك يكون قالب الفعل على هيئة:

[أصل + لاحقة]

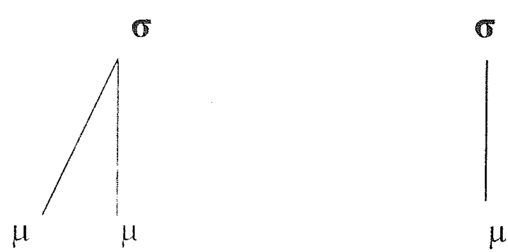
ولهذا الأصل أشكال محددة: [100]

(50)



يلاحظ أن المورة الخارجية عن المجال العروضي تقع يسارا أو يمينا، في الحالة الثانية تقوم بدور هام على المستوى المورفوتركيبي، فالأشكال التي تحملها (: انفعل، استفعل، افتعل" تكون لازمة فعدت تلك المورة صريفة مستقلة تدل على اللزوم [101]، واختزلت القوالب السابقة في صنفين:

(51)



يمكن هذان الأصلان واللاحقة من اشتقاق الأشكال المتعدية في العربية، ولتصبح المورة الخارجة عن المجال مدمجة في البنية التطريزية، يشير برينس ومكارثي إلى الاجتلاب[102]:

فتعل ←———————— افتعل

لكن دون توضيح الأبعاد الصرفية والتطريزية لهذه العملية، في هذا النطاق وجهت لهذا النموذج عدة انتقادات من بينها حصول الصامت الختامي على تأويلين متعارضين، فإذا كانت المورة الاستهلالية الخارجة عن المجال لا تقترن إلا بصامت ولا تقوم إلا بوظيفة القفل، فإن الصامت الأخير تارة يمثل مورة وتارة لا يحظى بهذا الوضع، نظرا لطبيعة اللاحقة، فإن كانت تبتدئ بمصوت اعتبر صدرا وهو لا يمثل مورة، بالإضافة إلى أن هذه المقاربة لا تميز بين القالبين الآتيين:

(52)

أ) ص مص ص ص مص ص ←———————— µ µ µ (µ)

ب) ص مص مص ص مص ص ←———————— µ µ µ (µ)

رغم أن " أ و ب " مختلفان من حيث البنية المقطعية أسند لهما نفس القالب، يضاف إلى هذا القصور كون الصدر لا يحظى بوضع مهم بما أنه لا يراعي في تحديد بنية المقطع والقالب ولا تسند له مورة، كما أن مفهوم الاحقة في هذا النموذج يحتاج لتعليل أدق.

2- فرضية قالب المقاطع .ص مص. وتفاعل القيود:

1.2 وضع الفرضية:

نسعى في هذا المحور إلى البرهنة على الفرضية التالية:

(53)

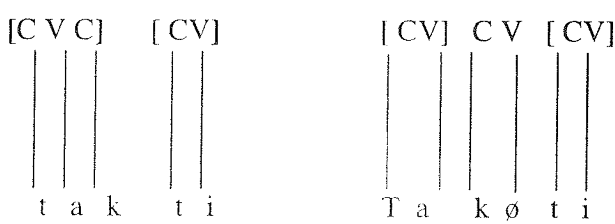
إن القالب التطريزي للبناء في العربية على المستوى العميق، عبارة عن سلسلة من المقاطع على شكل . ص مص. وأن ما يخالف ذلك في السطح مظهر من مظاهر تفاعل القيود وتنازعها.

حاولت مجموعة من الأعمال البرهنة على أن القالب في لغات سامية وأخرى غير سامية عبارة عن سلسلة من تعاقب . مص مص.[103]، وذلك من خلال البرهنة على أن البنية المقطعية في كل اللغات يتم تحليلها على شكل .ص مص. وحاولت الدفاع عن الطابع الكوني لهذا المقطع، إذ صاغ كاي "1990" المبدأ الآتي:

كل لغة قالبية تقبل الصورة المعكوسة C j C i لأي مجموعة صامتية Cj Ci فهي ذات مقاطع بدون أقفال.

فانتهت هذه الأعمال إلى أن المقاطع الثقيلة: .ص مص ص. .ص مص مص. و .ص مص ص ص . عبارة عن مقاطع مفتوحة على المستوى العميق، حيث جزأ لوينستام "1997" كلمة takti على ثلاثة مقاطع، نواة ثانيها فارغة، بعد أن كانت تجزأ على مقطعين أولهما يضم قافية متفرعة:

(55)



لقد شكلت مقولة العنصر الفارغ مفهوما أساسيا في بلورة تحليل البنية المقطعية وتدعيم فكرة المقطع " ص مص " واعتمدت في معالجة ظواهر عدة. فاستخلص لونستام البند الآتي:

(56)

كل لغة تقبل نواة فارغة فإنها ترخص توالي الصوامت، فإن منعت ظهورها فإنها تقتضي تعاقبا صارما للصوامت والمصوتات.

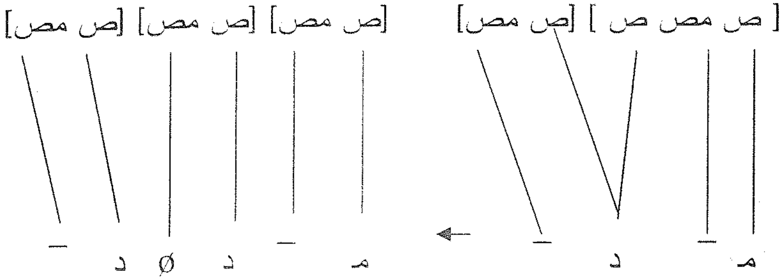
في هذا الإطار نحاول الإجابة على عدة أسئلة: إلى أي حد ينطبق هذا التحليل على العربية؟ كيف يمكن البرهنة على أن الأشكال مثل: قال، مدّ، ضربْت، استفْعل، ترد إلى سلسلة من المقاطع على شكل .ص مص ؟ لماذا يظهر العنصر الفارغ وما نسبة توارده؟ كيف تتفاعل القيود في تحديد البنية المقطعية للقالب؟

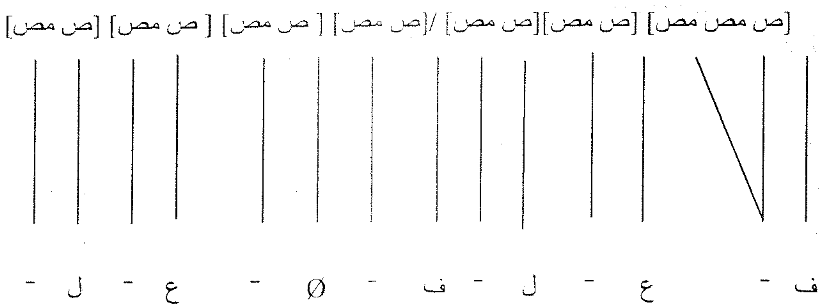
سنحاول معالجة هذه القضايا بالوقوف على عدة ظواهر كالتضعيف، الطول المصوتي، النقل والتقاء الساكنين [104].

2.2. الطول الصامتي والمصوتي [105]:

يتخذ العنصر الفارغ مظهرين مختلفين، فتارة يكون صامتيا وتارة يكون مصوتيا وتبعا لذلك تحلل الأشكال التي تضم .ص مص ص. في المضعف وتلك تضم .ص مص مص. كالآتي:

(57)





فما مسوغات اعتبار بنية قالب المضعف سلسلة مقاطع .ص مص.؟

قال ابن جني:

"ومن ذلك كل فعل كانت عينه ولامه من موضع واحد فماضيه مدغم لا غير، إن كان ثلاثيا نحو: شدَ ومدّ، وظنَ، وحبَذا زيد. و الأصل: شدد ومدد وظنن وحبب فثقل اجتماع حرفين متحركين على هذه الصورة فاسكن الأول منهما وأدغم في الثاني"[106]

بما أن أصل [شدّ] و [مدّ] /شَدَد/ و /مَدَد/، نفترض أن قالب المضعف هو نفس قالب نظيره السالم، وعند الإدغام تم إفراغ الحيز الصواتي ما بين المثلين فحصلنا على قالب نواة مقطعه الثاني شاغرة:

(58)

ص مص ص مص ص مص

| | | | | |

م – د Ø د –

خلف حذف " مص 2" بسبب الإدغام حيزا غير مملوء، علل ابن جني هذا الأجراء بقوله:

"وجملة الأمر أن اجتماع المثلثين عندهم مكروه لأنهم يستثقلون أن يميلوا ألسنتهم عن موضع ثم يعيدوها إليه، لما في ذلك من كلفة على اللسان"[107].

ربط النص تفادي النطق بالمثلين بما ينجم عن ذلك من ثقل، فشبه الخليل النطق بهما بمشي المقيد [108].

لقد أتاحت تنحية المصوت الفاصل بينهما إمكانية التخلص من هذا الثقل لتفسح المجال لعملية الإدغام، ويلاحظ أن الثقل هنا اتخذ طابعا نطقيا في حين ربطه بعض المحدثين بالمستوى التطريزي فيتجسد في مثل / مدد/ في توالي مقطعين قصيرين متماثلين[109].

إذا كان الرجوع إلى الأصل يمكن من استحضار المصوت المتنحي فإن بعض تصاريف الفعل تمكن من ذلك أيضا.

(59)

جَرِرَ + تَ= ص مص ص مص ص مص + ص مص

جرَرَ + تَ= ص مص ص مص ص مص + ص مص

جرَرَ + ن = ص مص ص مص ص مص +ص مص.

لكن في هذه الحالة ينتفي المصوت الأخير من الجذع، فلماذا يظهر " مص 2" تارة ويختفي تارة أخرى؟ ولماذا يقع التضعيف تارة ويفضل الفك تارة أخرى؟ ولماذا يقبل النطق بالمثلين رغم ما يسببه من ثقل في مثل: جررت ولا يقبل في جرّ؟

في إطار النظرية التي نعتمدها نفترض خلافا لها اذعاه القدماء ومن سار على نهجهم من المستشرقين والمحدثين، أن هذه الظاهرة لا ترتبط بعامل واحد وهو الثقل، بل هي عرضة لتفاعل مجموعة من القيود المتنازعة خاصة قيد منع الثقل، قيد الملء،و قيد(ـ قفل).

(60)

الاحتمالات المرشحة	الملء	منع الثقل	ـ قفل
مَـ.دَ.دَ		*	
☜ .مَـ.د□.دَ	*		
.مَـد.ْدَ.			*

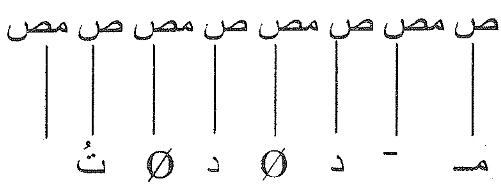
تنازع قيد الملء وقيد [ـ قفل] من جهة كما تنازع منع الثقل والملء من جهة ثانية، فأعطيت الأولوية للقيد الثاني والثالث وفضل الشكل الثاني الذي ضحى بقيد الملء. لكن لماذا لا ينطبق ذلك على "مدَدْت" الذي يمنع التضعيف فيخرق منع الثقل للحافظ على " مص ^{2}" صيانة لقيد الملء، وكيف يبدد هذا التناقض؟ يرتبط ثبات أو حذف المصوت ما بين المثلين بنوع الزيادة التي تلحق آخر الفعل، إن كانت حركة (: مدَدَ) انتفى " مص 2" ووقع الإدغام، وإن كانت صامتا بقي ذلك المصوت حاجزا بين المثلين لأن حذفه ينتج خرقا كبيرا لقيد الملء، كما يخرق منع الثقل:

(61)

التحاليل المرشحة	الملء	منع الثقل
☜ 1- مَ.دَ.دْ□ . تُ	*	
2- مَـ. دْ□.دْ□.تُ	** !	*

يخرق الشكل (1) قيد الملء مرة واحدة. ورغم توالي المثلين يبدو أن الثقل غير محسوس، لكن الشكل (2) يخرق الملء مرتين مسببا ثقلا في النطق، ففاز الاحتمال الأول، من هنا نفترض أن للثقل مظاهر مختلفة تضاف إلى الجانب الصوتي، والتي من بينها توالي خرق قيد الملء، وحتى إن اعترى نسبة من الثقل " مدَدت" لتعذر الإدغام فإنه يفضل على الإمكانية الأخرى، التي تخرق الملء خرقا فاذحا بتوالي مقطعين نواة كليهما فارغة.

(62)



نستخلص أن حصول الإدغام تارة وتعذره تارة أخرى مرتبط بوضع " مص2" الذي يتناوب مع العنصر الفارغ (:Ø) وذلك مشروط بما يحدثه من أثر على القيود المعنية، لهذا فإننا نعتبر التحليل المقطعي لكل من: كتَّب، جرَّر، وجرَّ متماثل ،وأن لهذه الأشكال نفس القالب، فضلا على أن تنحية " مص2" من أجل الإدغام إيثارا للأخف عملية مقيدة، فالحذف في مثل: / استعَدَّ/ يجعله أقل انسجاما.

(63)

التحاليل المرشحة	الملء	منع الثقل
اسْتَعْدَدَ	**	*
اسْتَعْدَ	***	!*

لم يحقق الاستغناء عن المصوت الثاني من الجذع الخفة المنشودة بحصول الإدغام، لتعرض قيد الملء لخرق كبير بسبب خرق قيد الثقل بنسبة كبيرة يصعُب معها النطق بالشكل الثاني. فظهر الاختيار الأول أكثر انسجاما، لذا فعملية الإدغام

ليست رهينة بالمصوت الفاصل بين المثلين فقط بل هي مشروطة كذلك بمصوت المقطع السابق واللاحق وآثار ذلك على سلامة البناء.

3.2 - استراتيجية نقل المصوتات وحذفها:

يعتمد النسق اللغوي للعربية – تحقيقا للخفة باللجوء إلى الإدغام، وتفاديا لخرق كبير لقيد الملء- استراتيجية نقل المصوت إلى الحيز المصوتي الأسبق في بعض الأبنية.

"فإن زاد الفعل الماضي على ثلاثة أحرف، نحو " استعَدَ " و "اطمأنّ" وجب الإدغام أيضا، إلا أنك تنقل حركة الحرف المدغم إلى الساكن قبله، لئلا يلتقي في الكلمة ساكنان، وكان ذلك أولى من اجتلاب حركة غريبة أجنبية، وهذا فيه إسكان متحرك وهو الحرف المدغم، وتحريك ساكن، وهو ما قبله بنقل حركته إليه"[110].

استجابة لمنع الثقل وإيثار الأخف يتعرض الدخل لعمليتي إسكان المتحرك وتحريك الساكن فيفرغ حيز نووي ويملأ آخر، كما يقع في /استَعْدَدَ/ فنحصل على " استَعَدَّ" حيث تحقق الإدغام وخفت حدة خرق ملء النواة، وإن طبقنا استراتيجية الحذف كان الحاصل * {اسْتَعْدَّ}،وهو بناء يتسم بالثقل في النطق.

عالج بوهاس Bohas1972 هذه المسألة باعتماد قاعدتين تخص إحداهما الحذف وترتبط الأخرى بالنقل.

(64)

1) V ——→ Ø / V ci----------CiV

2) Cc iVCiV ——→ CVCiCiV

1 2 3 4 5   1 3 2 4 5

واقترح بريم "1970" القاعدة الآتية:

$$\left.\begin{matrix} Vi \\ C \end{matrix}\right\} CKVjCK]v_{Rad} \longrightarrow \left.\begin{matrix} vi \\ C \end{matrix}\right\} Ø \ jCkCk]v_{Rad}$$

تضاف إليها قاعدة أخرى:

$$V \longrightarrow \emptyset \,/\, \text{----}\, VC \begin{Bmatrix} \neq \\ C \end{Bmatrix}$$

تصف القاعدة الأولى عملية النقل، أما الثانية فتفيد تقصير المصوت إذا ورد قبل الصامت المضعف مع تقيدهما بمجال الجذع [111] .

رغم أن، هذه القواعد مختلفة فإنها حسب بوهاس تؤدي إلى هدف واحد وهو الإدغام، لكننا نرى أن الهدف من الحذف والنقل ليس الإدغام في حد ذاته بل هو العمل على فض التنازع بين القيود وإعطائه الأولوية للقيد الأقوى وتفادي خرقه خرقا كبيرا يخل بسلامة البناء، وأن عملية النقل والحذف هذه حجة لتعزيز فرضية القالب المتضمن لمتوالية مقطعية على شكل. ص مص.

نضيف حجة أخرى تفيد أن البنية العميقة للقالب التطريزي عبارة عن متوالية من القطع .ص مص. وأن عدم تجسيد ذلك على مستوى الخرج راجع لتفاعل قيدين على الأقل.

تطرق النحاة للعلاقة بين الماضي والمضارع، فاعتبروا الثاني مشتقا من الأول بزيادة صادرة وتسكين ما بعد حرف المضارعة منه في الثلاثي.

"ويسكن ما بعد حرف المضارعة منه في الثلاثي أبدا، نحو: يضْرب ويعْلم، ويشْرف، وإنما سكن لئلا تتوالى في الكلمة أربع متحركات لوازم وذلك معدوم في كلامهم"[112].

يتعلق الأمر بواقعة لغوية أخرى تتضمن حذف مصوت وترك الحيز النووي شاغرا نتيجة عمل قيد هو قيد انتظام المقاطع، الذي حظي هنا بالأولوية على قيد ملء النواة.

ضرَب ←———— يضْرِب

علِم ←———— يعْلَم

يدل الماضي على وجود المصوت بعد الصامت الأول من الجذع، كما أن عملية النقل في المضعف:

[أعُدّ] ←———————— [يَعُدّ] تؤكد أنه لو لم يكن هناك حيز شاغر لما تأتى النقل.

تطرق النحاة أيضا لا شتقاق فعل الأمر:

"وأما صيغته فمن لفظ المضارع ينزع منه حرف المضارعة"[113].

يتم حذف زيادة المضارعة بعد أن حذف " مص 1 " من ثمة فإن السكون في "اضْرب" عارض وأن الأصل حركة زالت بسبب إعمال القيد[114].

انطلاقا من هذا التحليل نستخلص أن لجذع الماضي والمضارع والأمر على مستوى البنية العميقة، نفس القالب وهو: CV.CV. CV.

4.2 - التضعيف والاعتلال:

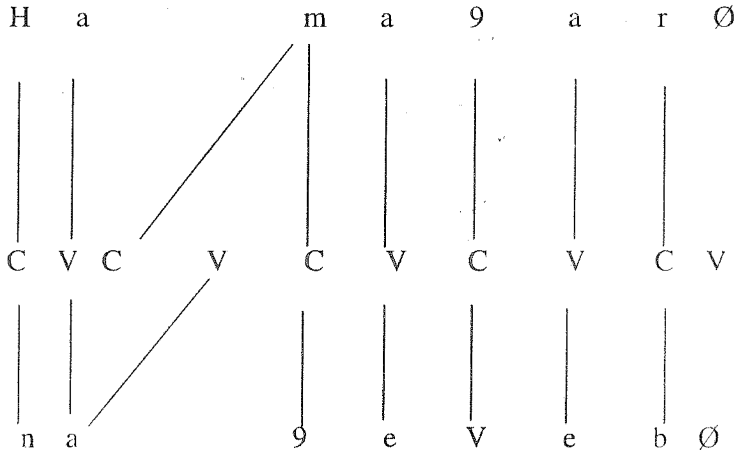
تؤكد معالجة التضعيف في العربية حضور نواة فارغة بين المثلين سواء عن طريق الحذف أو النقل، وأن للفعل المضعف نفس قالب السالم، هذا يدفعنا إلى وضع الفرضية الآتية:

(65)

يرسو المعتل على نفس قالب السالم والمضعف وأن عملية رسوه هذه عرضة لقيود تضمن سلامة البناء.

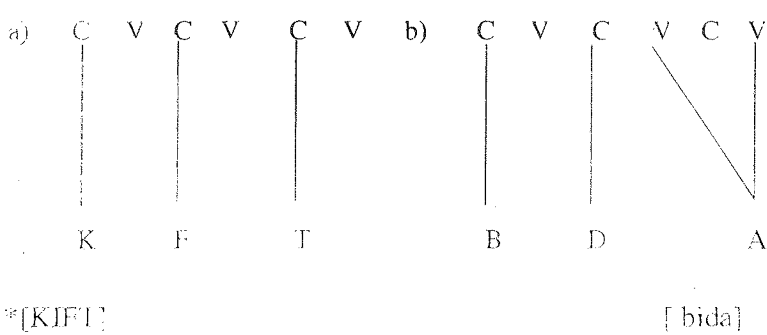
رصد كاي ولونستام "1986" تناوب الطول المصوتي والتضعيف في العبرية:

(66)



وبرهن لونستامن "1997" من خلال وقائع لغوية سامية، أن قالب فعل يضم مصوتا طويلا يماثل قالب فعل كل مصوتاته قصيرة.

(67)



نظرا لتفاعل القيود ينجم عن التضعيف نواة فارغة، وينجم عن الطول المصوتي صدر فارغ، وعليه فإن الحالة الأولى تخرق قيد ملء النواة وتخرق الثانية ملء الصدر، ويبقى خرقا محدودا. بالنسبة للعربية يمكن استحضار الأصل في مثل: / قَوَل/ / بيَع/، / سعَيَ/ من خلال ظهور العلة التي تشغل موقع الصدر على المستوى العميق، وبذلك فإن قالب [قال] [باع]، [وسعَى] لا يختلف عن قالب [كتَب]، [دخَل] و [مدّ].

وتفيد معاينة الأفعال الآتية أن العربية تجيز تناوب الطول المصوتي والتضعيف.

كتّب ________ كاتَب

فعّل ________ فاعَل

لكن لماذا لا يطرد ذلك في مثل:

كاتّب *Kaatt aba

كتّتب *Katt ba

كاتّب *ka atba

كُتّتب *Ktt ba

نستنتج من خلال هذه الأمثلة مجموعة من الخلاصات.

(68)

- لا يقع الإدغام بعد مقطع نواته فارغة.
- لا يقع الادغام في أول الكلمة.
- لا يقع قبل مقطع نواته فارغة.
- لا تقع مجموعة صامتية بعد مقطع صدره فارغ.
- لا يقع الادغام بعد مقطع صدره فارغ.

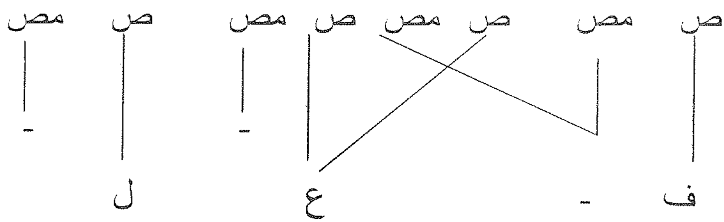
لهذه المبادئ هدف واحد هو الإلحاح على صيانة قيد الملء الذي يمثل خرقه القاسم المشترك بين الأشكال السابقة، فالمثال الأول والثالث يخرقانه مرتين ويخرقه المثال الثاني مرة واحدة [115] أما في الرابع فيتوالى خرق ملء الصدر وخرق ملء النواة.

يعطي التحليل القائم على المفاضلة الأولوية لقوة القيد وعدد الخروقات ودرجاتها، فتفاوتت نسبة انسجام تلك الاحتمالات بناء على عملية المفاضلة.

ويتأكد أن رسو القطع على القالب تقننه مجموعة من القيود وأن المد والتضعيف من آليات إشباع القالب والحد من خرق قيدي الملء والموازنة.

بدونها يترك رسو "فَعَل" على قالب رباعي الأحياز مواقع فارغة تسبب خرق كلا القدين فيرخص إطالة الصامت أو المصوت[116].

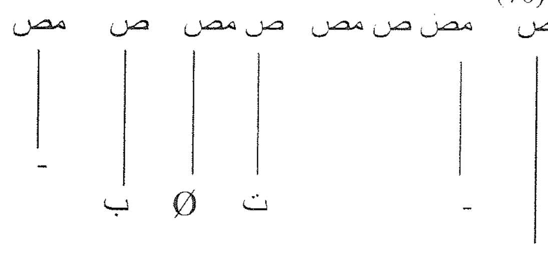
(69)



تراعي هذه العملية كل مواقع القالب:

(70)

أ)



ب)



لا يسمح فراغ " مص3" في (أ) بالامتداد عكس ما يحصل في (ب) فبما أن ذلك الموقع مملوء ،وقع الامتداد من (مص1) إلى الحيز المصوتي الثاني.

فخانات القالب تؤثر على بعضها البعض والهدف هو الحد من الخرق والاستجابة بطريقة مثلى لهرم القيود، فالامتداد سواء كان صامتيا أو مصوتيا يفرز حيزا فارغا، وإذا كان قبله حيز شاغر تعرض قيد الملء لخرق فاذح.

يمثل نقل المصوت في الأصول المعتلة حجة أخرى تضاف إلى ما سبق تدعيما لفرضية قالب. ص مص. قال ابن جني:

" نقلوا الضمة من الواو في يقْوُل إلى القاف، ونقلوا الكسرة من الياء في يبْيِع إلى الباء، ونقلوا الفتحة من الواو والياء في يخْوَف ويهْيَب إلى ما قبلهما وهما الخاء والهاء ثم قلبتا ألفين لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن، وفي هذين الفعلين أعني- يخاف ويهاب- نقل وقلب، وفي يقُول ويبِيع نقل فقط" [117]

يوظف النص عملية النقل والإجراءات المتعلقة بها ففي " يخاف، يهاب" نقل وقلب، وفي "يقُول يبِيع" نقل فقط، وما كانت هذه العملية لتتم لولا وجود حيز فارغ يستقبل القطعة المنقولة، فعند المد استغني عن العلة وبقي مكانها شاغرا فاستبدل إفراغ حيز بملء أخرَ لأن القيد لم يسمح بإفراغهما معا.

تطرأ نفس التغيرات على المزيد مثل " يستعِين" " يسترِيب" فمن هذه الناحية لم يخص القدماء الأشكال المشتقة بوضع يميزها عن المجردة بناء على وحدة الباب. ويلاحظ أن عملية النقل تمكن من ملء حيز تعويضا عن إفراغ أخر مما يؤكد فرضية (53) ودور القيود في توزيع القطع على القالب حيث تتساوى في تلك الأبنية الفعلية والإسمية [118].

تتيح هذه العملية إمكانية تناوب المصوت أو الصامت مع السكون، يوازيه تناوب خرق ملء النواة مع خرق ملء الصدر [119]، عند الامتداد الصامتي وحدوث التضعيف يحكم ملء الصدر ملء النواة:

قيد ملء الصدر >> قيد ملء النواة.

وعند الامتداد المصوتي يرجح ملء حيز مصوتي على حيز صامتي شاغر فتتغير العلاقة بين القيدين:

قيد ملء النواة>> قيد ملء الصدر.

نستخلص أنه كلما تغير ترتيب القيود تغير انتظام الصوامت والمصوتات في الخرج، في هذا النطاق نضيف ظاهرة أخرى هي عرضة لتفاعل القيود.

5 .2 ـ التقاء الساكنين وتوالي الأحياز الفارغة:

ترتبط هذه الواقعة اللغوية بانتظام الصوامت والمصوتات وفق عمل القيود وتفاعلها، وتشكل مجالا خصبا لتدعيم فكرة قالب المقاطع {ص مص}.

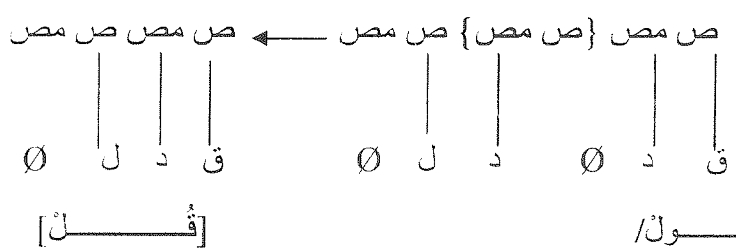
لقد تطرق القدماء لهذا الموضوع ولاحظوا أن العربية لا تجيز التقاء الساكنين إلا في حالات محددة لحصول ما عبر عنه بوهاس بتتابع صامتين دون أن يليهما مصوت:

مص ص ص x حيث x # مص و ص = {- مقطعي}

يتم التخلص من هذه المتوالية عبر استراتيجية تتخذ شكل مؤامرة [120]، فكيف نفهم إجراءاتها في إطار نظرية المفاضلة؟ وما مدى تعزيزها لفرضية القالب المقترح؟

تعرض متوالية الساكنين قيد ملء النواة لخرق متعدد يقتضي إنقاذه اللجوء إلى الحذف أو الاجتلاب، وعندما يكون عنصرها الأول علة يحدث خرق ملء الصدر ثم خرق ملء النواة فيتم الاستغناء عن شقها المقطعي الأول تخفيفا من حدة الخرق.

(72)



يفيد التحليل أن ما سمي بالتقاء الساكنين[121] عبارة عن توالي الأحياز الفارغة ومكونات مقطعية (صدر ـنواة) غير محققة صوتيا، مما جعلها ذات بعد تطريزي ونطاق تفاعل مجموعة من القيود.

يوجز النص الآتي جواز هذه المتوالية في حالات محددة:

" التقاء الساكنين يغتفر في الوقف مطلقا، وفي المدغم قبله لين في كلمة نحو: حويّصلة، والضالّين وتمودّ الثوب وفي نحو ميمْ وقافْ وغينْ مما بني لعدم التركيب، وقفا ووصلا، وفي نحو آلْحسن عندك وآيْمن الله يمينك للالتباس، وفي نحو لاها الله وإي الله، جائز" [122].

تقبل متوالية الساكنين في الوقف وفي كلمة عرفت إدغاما قبله علة، فهل تنقض هذه المعطيات الخلاصات السابقة؟

لا يسبب الوقف خرقا كبيرا لقيد الملء باعتباره حالة عارضة، أما في مثل: "آألْحسن عندك " فلقد وقع تنازع قيد الملء وقيد أمن اللبس وبما أن الثاني أقوى جاز توالي المواقع الفارغة بناء على:

قيد أمن اللبس>> قيد الملء

في "آ ألحسن عندك؟" يستغني عن الهمزة الثانية [123] من أجل الخفة، فيجتمع مقطعان أولهما يخرق قيد ملء الصدر ويخرق ثانيهما ملء النواة، وإن استغنينا عن المقطع الأول ككل من المتوالية كما في (لحسن عندك) حصل اللبس بأن صارت الجملة خبرية بعد أن كانت استفهامية، بناء على ذلك نعيد صياغة شرط هذه الظاهرة.

(73)

لا تقبل متوالية الساكنين لخرقها المتتابع لقيد الملء، إلا إذا أدت استراتيجية التخلص منها إلى خرق قيد أقوى.

يلتقي هذا الشرط مع ما صرح به الأستراباذي:

"فإن كان غير ذلك وأولهما مدة حذفت نحو: خَفْ، قُلْ، بِعْ، وتخشَيْن واغزُوا وارمي واعزن وارمن وتخشى القوم..." [124]

إن تحققت المتوالية في غير ما ذكر فهو حالتان إما أن يكون أولهما مدة أو غيرها وإما أن يؤدي حذفهما إلى لبس أو لا ينجم عنه شيء من ذلك، فإن وقع اللبس حرك عنصرها الثاني وإنْ كان مأمونا حذفت المدة سواء كان الساكن الثاني من نفس الكلمة أو كالجزء منها [125].

يعمل في الظاهرة قيد آخر يتفاعل مع القيدين السابقين:

"فأما حذف الألف فقولك لم يخَف ولم يهَب، والأصل يخاف ويهاب، فلما دخل الجازم أسكن اللام التي هي الفاء والياء فاجتمعت مع الألف قبلها فحذفت لالتقاء الساكنين إذ لا سبيل إلى تحريكها لأن تحريكها يؤدي إلى ردها إلى أصلها الذي هو الواو والياء، وردها إلى أصلها يؤدي إلى ثقل استعمالها"[126]

نستخلص أن لالتقاء الساكنين مظهرا تطريزيا، يتجلى في توالي مقطعين كلاهما يخرق قيد الملء المتمثل في وجود صدر مقطع ونواة الذي يليه شاغرين أو أن تكون نواة كيلهما شاغرة بحيث يخرق في الحالة الأولى قيد ملء الصدر وقيد ملء النواة ويخرق في الثانية قيد ملء النواة مرتين [127].

(74)

الاحتمالات	قيد ملء الصدر	قيد ملء النواة
لم يخاف	*	*
ضالين	*	*
تخشين		**

للتخلص من هذه المتوالية من أجل صيانة القيد يمكن الاستغناء عن المقطع الأول منها ما لم يخرق قيد أمن اللبس مثل " لم يخَف" وإلا أبقينا خرق قيد الملء حفاظا على القيد الأقوى، ويمكن اللجوء إلى الاجتلاب شريطة ألا يؤدي ذلك إلى خرق قيد منع الثقل كما في " لم يخوف" هذا بالنسبة للمظهر الأول لهذه المتوالية، أما بالنسبة للحالة الثانية – حيث يتتابع خرق قيد ملء النواة- يتم اجتلاب مصوت سواء في المقطع الأول من متوالية الساكنين، نحو " اخشوُ الله" أو في الثاني نحو " انطَلْقَ":

" وكذلك عدلوا عن تحريك الأول فيما ذكروه من قولهم في الأمر: انطْلَقَ يا زيد والاصل انطلِق، فشبهوا طلِق منه بكتف فأسكنوه اللام... فالتقى ساكنان ففتحوا القاف وأتبعوها حركة أقرب المتحركات وهو فتحة الطاء، ولم يحرك اللام"[128]

إن التخلص من متوالية الساكنين رهين بما له من آثار على نسق القيود، كما أن فرضية " ص مص" تكشف عن الطابع التطريزي لهذه المسألة التي تدعم بدورها نمط هذا القالب.

تدخل في هذا النطاق أيضا أحوال السكون العارض ذلك أن اللغويين حصروا أبنية المجرد الثلاثي في ثلاثة أفعال " فعَل، فعِل وفعُل".

ولاحظوا أن الصيغتين الأخيرتين تخضعان لعدة تغيرات فيما يخص حركة العين، ففي بعض اللهجات تنطق فعِل " سواء كانت اسما أو فعلا " فعْل مثل: " علِم، عَلْم، فَخِذ، فَخْذ عبر تسكين العين حيث يتناوب بطريقة اختيارية المصوت والسكون، كما تنطق فِعْل " مثل: "شِهْد، فِخْذ " بتسكين العين [129] بعد نقل حركتها إلى الفاء، وتنطق "فَعُل" "فَعْل" مثل "كَرُم كَرْم" [130]

اعتبر البعض هذه التغيرات خاصة بلغة تميم [131] في حين تشير بعض المصادر إلى انتشارها في مناطق عدة من الجزيرة العربية [132]، ويتمثل الهدف منها في تحقيق الخفة وتوفير الجهد لكراهة الانتقال من الأخف إلى الأثقل منه فيعمل آنذاك قيد منع الثقل وقيد انسجام النواة،لكن لماذا لم تتناوب الكسرة والضمة مع الفتحة لأنها أخف ولأن هذا الاحتمال يمتثل لكلا القيدين؟

يستمد الجواب من كون هذه الإمكانية ستنتهك قيدا أقوى وهو أمن اللبس، بأن تصبح " فَعِل" التي صارت " فَعَل" شبيهة بما أصله "فَعَل".

نفس التغيير يمس صيغة " فُعِل" المبنية للمجهول فتصير في لهجة تميم وبكر وتغلب " فُعْل (: عُصِر، عُصْر)[133] أما صيغة " فَعَل" فنظرا لخفتها لا تتعرض لهذه التغيرات وإن كانت قد وردت في بعض القراءات بالسكون [134]، كما يمس هذا التناوب الاختياري حركة الإعراب أيضا ،إذ قرئ قوله تعالى: " وبعولتْهن أحق بردهن: وبعولتهن أحق بردهن" وربط ذلك بكثرة الحركات [135].

لقد تطرقنا لمجموعة من الظواهر التي تجسد مظهرا من مظاهر اختلاف قالب الخرج عن قالب الدخل بسبب تفاعل القيود، فتبين أن ما قد يوحي بقالب ليس على شكل "ص مص" يمكنه أن يؤول بالعودة إلى الأصل وبمراعاة عمل القيود، باعتباره لا يختلف عن هذا النمط، وتأكد مدى نجاعة الفرضية

(53) وأهميتها في تحليل مجموعة من الظواهر، وأن ذلك يوفر معطيات تشكل مدخلا لإعادة النظر في البنية المقطعية للعربية.

III- المجال الصرفي: المفاهيم والعلاقات:

1- تقديم:

برهن فادج (Fudge (1969 على وجود نمطين من التنظيم الهرمي للتعبير اللساني، الأول صرفي – تركيبي والثاني صواتي.

فإذا كان التطريز وحدة هرمية فالصرف بدوره مجال هرمي قوامه وحدات مختلفة كالجذع، الكلمة والزائد، كما ترتبط بالنظام الصرفي السامي مجموعة من المفاهيم كالصيغة، البناء والوزن[136]، فيوصف كل من الصرف والتطريز بالوحدات والمفاهيم المناسبة [137].

فكيف تنتظم عناصر المجال الصرفي؟ ما العلاقة بينها؟ كيف تتحدد مستوياته؟ ما طبيعة البناء الهرمي لمكوناته؟ هل يطابق الهرمية التطريزية أم لكل طبيعته؟ وكيف تتفاعل مع عناصر المجال التطريزي؟ وكيف يمكن إبراز ذلك من خلال تفاعل القيود؟

قبل محاولة الإجابة نستعرض مجموعة من المفاهيم الصرفية ونحدد طبيعتها وأوجه الاتفاق والاختلاف بينها منطلقين من تصور اللغويين العرب مع الاستفادة مما تقدمه بعض النماذج الحديثة.

1.1- الصيغة: مفاهيم ومصطلحات

وظف القدماء في معالجتهم صورة الكلمة عدة مصطلحات، فإلى جانب الصيغة نجد مصطلح الوزن، البناء المثال، الهيئة، وتعد هذه المفاهيم من الآليات الأساسية التي اعتمدوها في دراستهم للنظام الصرفي للغة العربية، لكن التطرق إليها يثير عدة اسئلة من قبيل: ما المقصود بها؟ ما العلاقة بينها؟ هل يتعلق الأمر بمترادفات

أم لكل مصطلح معناه الخاص؟ هل تعددها يعود إلى تعدد وجهات نظر الدارسين أم يرجع إلى تطور تاريخي لنفس المصطلح؟

''المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعنية وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موقعه'' [138].

يتضمن النص تعريفين متواليين يخص الأول البناء والوزن والصيغة ويتعلق الثاني بالهيئة، حيث تفيد المصطلحات الثلاث الأولى هيئة الكلمة أي صورتها وشكلها، أما الهيئة فهي الحركات والحروف التي تنتظم وفق مبادئ أساسية تتجسد في العدد والرتبة والموقع.

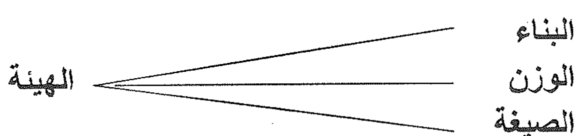
ويلاحظ أن البناء والوزن والصيغة مفاهيم مجردة ما لم تقترن بلفظ محدد. فهي عبارة عن قالب يتكون من مستويين، يراعى في الأول العدد والرتبة والموقع وهو خاص بالصوامت، وتراعى في الثاني المصوتات وأجراسها.

تبعا لذلك تظهر الصوامت في هذا القالب على شكل أحياز أما المصوتات فتظهر محققة، هذا ما يؤكده الأستر أباذي بقوله:

''فرَجُل على هيئة وصفة عَضُد وهي كونه على ثلاثة أولها مفتوح وثانيها مضموم'' [139]

يبدو أن التعريف السابق لا يصرح بتطابق البناء والوزن والصيغة بل يؤكد فقط تطابق هذه المصطلحات الثلاث مع مفهوم الهيئة، نعبر عن ذلك كالآتي:

(75)



يبقى السؤال مطروحا حول العلاقة بين هذه المصطلحات الأولى، فالنص لا يمدنا بتعريف مفصل ودقيق لكل واحد منها، لكنه يرصد مبادئ تحديد الهيئة وهي:

- وجود النظير:

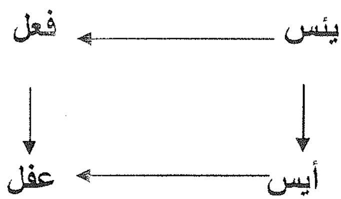
أكد الأستراباذي أن اللفظ الذي يحظى بهيئة صرفية يجب أن يكون له نظيرا فلا يرجح تخصيص لفظ ورد على صورة لا يشاركه فيها غيره بصيغة محددة، فأورد كمثال كلمة "حِبُك"

- ترتيب الحروف:

يفيد هذا المبدأ ضرورة مراعاة ترتيب الحروف في تحديد نوعية الهيئة :" **وإنما قلنا حروفها المرتبة لأنه إذا تغير النظام والترتيب تغير الوزن**" [140] .

يوضح النص تقيد الوزن بانتظام الصوامت والمصوتات وأن تغييره يؤدي إلى وزن آخر " فيئس" مثلا على وزن "فَعِل" وبالقلب يصير " أيس" على وزن "عَفِل"

(76)



- **التمييز بين الأصلي والزائد:**

تتكون مادة الكلمة من حروف أصول وأخرى زائدة، فعدم مراعاة اللفظ من حيث الأصالة والزيادة يحول دون تحديد سليم لبنائه فلا نستطيع بذلك معرفة ما إذا كان وزن " كرَم" مثلا "فعَل" أم فعلل".

فهذه الأشكال الثلاث متماثلة على مستوى انتظام الصوامت والمصوتات لكن مراعاة مبدإ الأصالة والزيادة يفيد أن هيئة كرّم فعّل وليس فعلل.

- مبدأ الموقع:

تولي عملية التمثيل اهتماما خاصا للموقع:

"وقلنا كل في موضعه لأن نحو "دِرْهَم" ليس على وزن "قِمَطْر" لتخالف مواضع الفتحتين والسكونين" [141].

يلاحظ أن هذه النصوص لا تقدم تعريفا مباشرا للمصطلحات المعنية بل تركز على القوانين والمبادئ التي اعتمدها القدماء في رصد بنية الكلمة وتحديد وزنها، وأن كلا من الوزن والبناء والصيغة هيئة.

لقد شكلت هذه المبادئ لاحقا أساسا لتعريف الصيغة فأصبحت " **يغة الكلمة هيئتها الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها**" [142].

وهي بهذا المفهوم متداولة في كتب النحو والصرف منذ سيبويه وإن كان القدماء قد عبروا عنها بمصطلحات مختلفة، قال الميداني:

"يقولون للبناء: مثال ووزن وصيغة ووزان" [143].

يستعمل سيبويه مصطلحي المثال والبناء في معرض تعريفه للفعل، وقد استعمل أيضا مصطلح الوزن فقال عن التصريف [144].

"هو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته ثم تعمل في البناء الذي بنته"[145].....

وردت هذه المصطلحات الثلاث عند المبرد أيضا [146] ، بينما وظف المتأخرون كالسكاكي مفهوم الهيئة فصنف الأفعال حسب هيئاتها المجردة والمزيدة" [147].

ويلاحظ اتساع استعمال البناء، الوزن والصيغة عند المتأخرين، بينما قل استعمال مصطلح المثال كما وظفه سيبويه فأصبحت عملية التمثيل تطلق على كيفية استعمال الميزان الصرفي.

نستخلص أن مفهوم الصيغة من أقدم المفاهيم الصرفية المتداولة في كتب النحو العربي، وقد اختلفت المصطلحات المعبرة عنه من لغوي إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى من تاريخ الدرس اللغوي العربي ،وإن تزامن استعمال بعضها لدى لغوي واحد وفي مرحلة واحدة.

كما أن النحاة لم يولوا اهتماما خاصا لتعريف هذه المصطلحات، ولعل ذلك يعود إلى عدة أسباب نذكر منها:

- اعتقادهم أن معانيها واضحة وبذلك لا تحتاج إلى تعريف.
- اهتمامهم بالجانب التطبيقي.

- اعتمادهم على التمثيل في تحديدها.
- تقارب معانيها يجعل أحدها تعريفا للآخر.

ويستفاد أنه إذا لم تكن معانيها متطابقة عند بعضهم تطابقا تاما فإنها متقاربة ومتداخلة، يزكي ذلك تداخل معانيها اللغوية والاصطلاحية، فالصياغة لغويا ،بناء والبناء صياغة [148] ،كما أن لكل منها هيئة بدورها تصاغ وتبنى وفق مبادئ محددة، وإن كان البعض قد أشار إلى بعض مظاهر الفرق بينها.

لذا فإن التحليل الذي نعتمده يقوم على فرضية التمييز بين هذه المصطلحات مع مراعاة إمكانية تداخلها. فمن القدماء من صرح بالفرق بين الوزن والبناء، فابن جني أكد كون انفعل على وزن افتعل في الحركة والسكون وإن لم يكن على بنائه، فأشار إلى اتفاق المثالين في الوزن لتوفرهما على نفس البنية الصورية، واختلافهما بناء لاختلاف تكوينهما الصريفي ،كما ميز أبو البقاء الكفوي بين مادة الكلمة وصيغتها وانتهى إلى أن الأبنية حاصل الجمع بينهما **"الصيغة هي الهيئة العارضة للفظ باعتبار الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض وهي صورة الكلمة والحروف مادتها والأبنية هي الحروف مع الحركات والسكنات"** [149] يستفاد إذن وجود فرق بين الصيغة والبناء والوزن.

2.1 - طبيعة الصيغة

صاغ القدماء مفاهيم إجرائية مكنتهم من دراسة هيئة الكلمة، وأوجدوا وحدة لقياسها سموها صياغة ووزنا ومثالا، حيث تقوم عملية الوزن على موزون **" وهو الكلمة التي يراد معرفة وزنها"** وموزون به وهو المقياس الذي وضع لمعرفة وزن الكلمة الصرفي[150].

تمكن هذه العملية من معرفة حركات الكلمة وسكناتها وما فيها من أصول وزوائد وتقديم وتأخير وحذف وبذلك تقدم إخبارا متنوعا حول نظم الصوامت والمصوتات داخل الكلمة.

"إذا أردت وزن الكلمة عبرت عن الحروف الأصول بالفاء والعين واللام أي جعلت في الوزن مكان هذه الحروف الأصيلة الحروف الثلاثة"[151].

بناء على هذا فإن الوزن والصيغة مثال وصورة للكلمة المعنية، فما مدلول هذه المصطلحات؟ سنحاول الكشف عن ذلك انطلاقا من النص الآتي:

"اعلم أنه لبيان المشترك فيه كما ذكرنا صيغ لفظ متصف بالصفة التي يقال لها الوزن، واستعمل ذلك اللفظ في معرفة أوزان جميع الكلمات، فقتَل وضَرب على وزن فعَل وكذا نصَر وفرَح أي هو على صفة يتصف بها فعَل" [152].

يلقي النص الضوء على طبيعة "فعَل" كمفهوم إجرائي اصطلح على تسميته بالوزن والصيغة ،فهو يحدد صفة من صفات الكلمة تتمثل في الوزن، وقد سمي كذلك على سبيل المجاز لا الحقيقة.

"وليس قولك فعَل هي الهيئة المشتركة بين هذه الكلمات لأننا نعرف ضرورة أن نفس الفاء والعين واللام غير موجودة في شيء من هذه الكلمات..

هذا اللفظ مصوغ ليكون محلا للهيئة المشتركة فقط ،بخلاف تلك الكلمات فإنها لم تصغ لتلك الهيئة بل صيغت لمعانيها المعلومة. فلما كان المراد من صوغ فعَل الموزون به مجرد الوزن سمي وزنا وزنة لا لأنه في الحقيقة وزنا وزنة" [153]

يصرح أن صيغة "فعَل" ليست الهيئة المشتركة بين الكلمات المشار إليها بل فيها فقط دلالة على تلك الهيئة. فمكوناتها الصامتية لا توجد في أي لفظ مثل خرج، ضرَب، ونصَر، ويعقد مقارنة بين الكلمة والوزن ،فيستخلص أن الأولى تدل على معنى، أما الوزن فيقدم صفة محددة تتمثل في انتظام الصوامت والمصوتات وما يطرأ عليه من تغيير.

انطلاقا من هذا النص يمكننا أن نميز بين البناء من جهة والوزن والصيغة من جهة ثانية. فهما يجسدان صفة من صفاته فقط ،وتبعا لذلك تنتفي المطابقة بين الطرفين.

علل الأستراباذي الهدف من اختيار لفظ فعل بقوله:

"وإنما اختير لفظ فعل لأن الغرض الأهم من وزن الكلمة معرفة حروفها الأصول وما زيد فيها وما طرأ عليها من تغيرات حروفها بالحركة والسكون" [154]

وفسر سبب اختياره بدلالته على معنى عام ينطبق على كل الأفعال، فالضّرب فِعل والقتْل فعِل.[155]

وقدم ابن جني تعليلا قريبا من سابقيه.

"لم خص الميزان بالفاء والعين واللام دون غيرهما؟ لأنهم جعلوا ذلك لفظ الفعل لعمومه وشموله كل فعل علاجا كان أو غير علاج"[156].

وقدم السخاوي تعليلا صوتيا:

"... وإنما اختير للميزان فعل لأن جميع الحروف كلها لا يمكن فاختاروا فعل وهو على ثلاثة أحرف، من الشفة حرف ومن الفم حرف ومن الحلق حرف"[157].

بينما ركز أبو حيان على مسألة الاختصار:

"إن قولك وزن استخراج استفعال أخصر من أن تقول الألف والسين والتاء زائدة" [158].

يستفاد من هذه النصوص انعدام التطابق على المستوى الاصطلاحي بين الوزن والصيغة من جهة والبناء من جهة ثانية، فهما صفة من صفاته فقط، ولقد عبر الاستراباذي بوضوح عن هذه المسألة حيث أشار إلى أن نفس الفاء والعين واللام غير موجود في الكلمة التي مثل بها، وحسب مجموعة من النصوص فإن تلك الحروف اختيرت لأسباب محددة.

ويتضح أيضا أن الوزن الصرفي ليس خاصية إيقاعية فقط، بل هو خاصية بنائية كذلك ،بتجسيده البنية التطريزية للكلمة ونوعية مكوناتها الصرفية من حيث الأصالة والزيادة وكيفية انتظامها، وبما أنه يحدد البنية التطريزية والصرفية فإنه يختلف عن الوزن العروضي:

"اعلم أنه لما مست الحاجة إلى معرفة الأصل من الزائد... جعلوا للكلم مثالا كالميزان قابلوا الأصل فيه بالفاء والعين واللام وجاءوا بالزائد نفسه... ويكون نظم الحركات والسكون في المثال كنظمها في الممثل"[159].

إذا كان المثال الذي هو وزن وصيغة، تربطه علاقة تناظر صرفية وتطريزية بالبناء فأين يكمن الاختلاف بين الطرفين؟

ننطلق في تحديدنا لطبيعة الصيغة من فرضية كونها ذات طبيعة مصوتية:

(77)

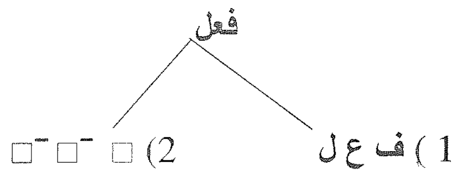
الصيغة وحدة صرفية تتكون من مصوتات محققة وأحياز صامتية شاغرة وأن احتياجها للفاء والعين واللام ضرورة مقطعية وصرفية.

فما تتميز به كل صيغة عن غيرها مثل "فعَل، فعِل، وفعُل" هو المصوتات أما الفاء والعين واللام فقاسم مشترك بينها ومقابل للأصل والمادة التي هي بمثابة جوهر تصنع منه عدة أشياء [160]، أما البناء في إحدى حلقاته فهو حصيلة التأليف بين هذه المادة والصيغة، لعل في النص الآتي ما يدعم هذا المعطى:

"فإذا قيل لك ابن من كذا مثل كذا فإن معناه فك صيغة هذه الكلمة وضع من حروفها الأمثلة التي قد سئلت أن تبني مثلها بأن تضع الأصل في مقابل الأصل والزائد في مقابل الزائد... والمتحرك في مقابلة المتحرك والساكن في مقابلة الساكن" [161].

إن عملية بناء لفظ على مثال آخر تقتضي أن نعود إلى الأول فنفك تركيبه وبناءه، ونعزل صيغته ثم نؤلف بينها وبين مادة الشكل الثاني، لذا إن كان الجذر صامتيا والصيغة مصوتية فإن عملية الاشتقاق تنبني عليهما معا، تبعا لهذا الشرط للصيغة دور محوري في عمليتي التحليل والتوليد، [162] ، بما أن الكلمة تنشطر إلى مادة وصيغة، لكن إذا كانت الصيغة تتألف من مصوتات وأحياز صامتية مجردة لماذا تظهر فيها الفاء والعين واللام ولا تتحقق بدونها؟

بدون هذه القطع تبقى المواقع الصامتية شاغرة:



يشكل ذلك في إطار نظرية المفاضلة خرقا فاذحا ملء الصدر فيتم اجتلاب " ف ع ل" أو "ق ت ل أو " ق ب ر" [163] استجابة لهذا القيد الذي يحتل مكانة هامة في هرم القيود. لهذا ليست هذه الحروف من مكونات الصيغة بل توظف لغرض صرفي وتطريزي وفق ما تانص عليه الفرضية (77)، يتكون البناء إذن من مادة وصيغة وتبقى عناصر أحدهما بمعزل عن عناصر الآخر متنافرة لأنها لا تنتمي في تلك الحالة لبنية تطريزية ما دام المقطع لا يتشكل من الصوامت فقط أو من المصوتات فقط إذ

يخرق قيد التجزيء، فتلتحم الصوامت بالمصوتات (: الجذر والصيغة) ليصبح بوسعنا القول: مادة "كتب" مثلا عوض مادة: الكاف والتاء والياء وصيغة " فَعَل" عوض الفتحتين والسكون، فكل مكونٍ يصبح قابلا للتلفظ به بانتمائه إلى بنية مقطعية، فظهور الفاء والعين واللام في "فَعَل" استجابة لقيد التجزيء وقيذ ملء الصدر، ودخول المصوتات على الجذر، استجابة للتجزيء وملء النواة: '' **الفتحة والكسرة والضمة زوائد يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به''**[164].

وبالإضافة إلى الدور التطريزي فإن الصوامت (: الجذر) تقدم المعنى العام الذي تعمل المصوتات على تشخيصه وتنويعه.

"**الصوامت وهي مادة الكلمة تحمل المعنى الأصلي وأن الحركات تشخص المعنى**"[165]

وبما أن الصيغة تربطها بالبناء علاقة تناظر إذ ظهور " ف ع ل" استجابة لقيد آخر صرفي وتطريزي هو قيد الموازاة لأن عملية الوزن توجب محاذاة الأصول بالأصول والزوائد بالزوائد.

3.1- ثنائية: الوزن/ الصيغة

بعد أن تناولنا الصيغة والوزن في علاقتهما بالبناء نتساءل عن طبيعة العلاقة بين هذين المفهومين نفسيهما والحدود الفاصلة بينهما.

نحاول الإجابة في هذا المحور مستفيدين مما قد يساعدنا على ذلك سواء تعلق الأمر بآراء القدماء أو بعض المحدثين، وإن كان الكثيرون منهم لم يناقشوا العلاقة بين الصيغة والوزن فرددوا نفس تعريف القدماء: "صيغة الكلمة ميزانها الصرفي" [166] بينما تردد البعض في التمييز، ذلك ما يؤكده هذا التوضيح:

''**نريد بأوزان العربية أو موازينها أبواب الأفعال من ثلاثية ورباعية ونريد بصيغتها أوزان الأسماء... وميزنا بين اللفظين والمعنيين أمنا للبس وإلا فلا فرق بينهما**'' [167]

من خلال النص تبدو العلاقة بين المفهومين غامضة، فهناك إشارة إلى الفرق لكن يتم التراجع عنه للإقرار بالتطابق. ويظهر التمييز بين المصطلحين واضحا عند

تمام حسان. فقد أقام حدودا فاصلة بينهما معتبرا الصيغة جزء من التحليل الصرفي وأن الوزن مبنى صوتيا ينتمي إلى علم الأصوات، فربط هذا التمييز بالاختلاف بين علم الأصوات وعلم الصرف، واستخلص أن القدماء لا يميزون بين الوزن والصيغة مؤكدا ألا جدوى من الإصرار على وحدة المفهومين.[168]

إن من شأن بعض التغيرات التي تطرأ على البناء توضيح الفرق بين المصطلحين، فإذا كان وزن الألفاظ الصحيحة يتأتى بسهولة فإن الكلمات المضعفة والمعتلة خاصة أثارت خلافا بين النحاة والدارسين. حيث تطرق القدماء للتغيرات التي تطرأ على الكلمة من حذف، إبدال، نقل وتضعيف، وجرت عادتهم ألا يشار في الميزان إلى بعض هذه التغيرات فراعوا فقط أثر الحذف والقلب المكاني. عبر ابن السراج عن بعض جوانب الخلاف حول هذه المسألة:

"فإذا جئنا إلى الأصول التي تعتل وتحذف فإن النحويين يقولون جوابا على ما وزن قام؟ قالوا فعل، فيذكرون الأصل، فهذا الذي قالوه صحيح، إنما يريدون بذلك المحافظة على الأصل وأما ما يتغير فلعلة، إلا أنه يجب أن تمثل الكلمة المعتلة بما هي عليه من الألفاظ كما يمثل الأصل فيقال مثالها المسموع كذا والأصل كذا" [169].

تناقش هذه الملاحظات طريقة التمثيل عند النحاة وعدم أخذهم بعين الاعتبار تأثر الوزن بالإعلال وذلك من أجل المحافظة على الأصل فألحت على ضرورة مراعاة التغيير.

لقد تبنى بعض المعاصرين هذه الفكرة فاعتبروا وزن " قال" "مد" "بفعَل" مغالطة كما رفضوا وزن "دعا، رمى" بفعَل، واقترحوا وزن هذه الأشكال ب: فاع، فع وفعى، داعين إلى مراعاة الصورة الصوتية الحقيقية حتى يعكس الوزن التغيرات الصوتية التي تلحق البناء.[170]

لقد كان عبد القاهر [171] سباقا إلى هذه الفكرة فأجاز الوزن على البدل وأسند لقال "فال" ولرمى "فعى" لكن هناك فرقا بين رأيه ورأي من سار على نهجه من المحدثين لكونه يرى أن الألف في "قال" بدلا من الواو فيجوز الوزن على الأصل وعلى البدل مع أن البدل والمبدل عندهم كالشيء الواحد، بينما قال آخرون بالحذف [172].

تفضي الفرضيات التي نعتمدها إلى الاختلاف مع كلا الرأيين إذ نفترض ألا إبدال في مثل هذه الكلمات ولا حذف فالأمر يتعلق باستغناء، [173] فتوزن الكلمة بما

تبقى من عناصرها، وهذا يجعلنا نتبنى فكرة التمييز بين الوزن والصيغة مع ضرورة تمحيص معنى الوزن ومظاهره.

فللوزن أبعاد مختلفة لوجود وزن صوري، ووزن صوتي، فتكون الصيغة مطابقة للوزن عندما يتعلق الأمر بالوزن الأصلي للكلمة أي الوزن الذي يرتبط بأصل الوضع، وتختلف عنه عندما يراد به الوزن الصوتي الممثل للمظهر النطقي للبناء، الذي تكمن أهميته في إبراز بناء الكلمة على ما هي عليه في المستوى المنطوق (:المستوى السطحي) بما في ذلك من تجسيد لتغيرات أصواتها ومواقعها وكيفية إشباع بنائها للقيود العاملة.

أما بالنسبة للقدماء، فرغم تأكيدهم أحيانا على تطابق الصيغة والوزن فإنهم عندما يتطرقون لكلمة مثل "قِ" (الأمر من وقى) يقولون وزنها "عِ" أما صيغتها فهي "افْعَل" في هذه الحالة لابد وأن يختلف المصطلحان، هذا يجعلنا نستخلص أن القدماء لا يوظفون مصطلح "صيغة" محل "الوزن" إلا عند تطابقهما فلم يقل أحد منهم، صيغة قاض مثلا "فاع" وصيغة "فِ" "ع".

من خلال تطرقنا لمصطلحات الوزن والصيغة وتوقفنا عند مظاهرها المختلفة تبين أن مفهوم البناء بمعناه العام حاضر في كل واحد منها، لكن من حيث الاصطلاح لكل خصائصه ومجال اشتغاله وأن هناك تداخلا بين معانيها، والقول بكونها مترادفات عند القدماء فيه الكثير من التجوز.

4.1- ثنائية الوزن الصرفي/ الوزن الصوري

بعد أن ميزنا بين البناء من جهة والوزن والصيغة من جهة ثانية نتطرق في هذا المحور للعلاقة بين الوزن الصرفي والوزن الصوري.

خص القدماء كل لفظ بوزن محدد حسب بنائه الصريفي والإيقاعي، غير أنهم لم يتمسكوا بهذا المبدا عند دراستهم التصغير. فأدرجوا تحت وزن واحد ألفاظا مختلفة البناء.

قد يبدو في تحليلهم تناقض، إذ كيف يمكن إسناد نفس الوزن لبناء مجرد وآخر مزيد دون أن يشار إلى الزائد بلفظه؟ وهل يشكل هذا الإجراء خروجا عن المبادئ العامة للتمثيل عندهم؟

يجيب ابن الحاجب:

''وإنما كان كذلك لأنهم قصدوا الاختصار بحصر جميع أوزان التصغير فيما يشترك فيه بحسب الحركات المعنية والسكنات لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها'' [174].

تختلف وظيفة الوزن من خلال النص عن تلك التي تحدثنا عنها سابقا [175]، فالغرض هنا رصد انتظام الحركات والسكنات دون اعتبار البنية الصريفية للفظ ورصد الهيئة العامة، حيث يستجاب لقيد الموازاة في بعده التطريزي وعدم الامتثال لقيد المطابقة، هذه المعطيات تقود إلى التمييز بين وزن عام له طابع تطريزي ووزن خاص له مظهر صرفي تطريزي، نعبر عنهما بثنائية وزن صرفي/ وزن صوري.

نستمد هذا التمييز من إعطاء الصرفيين بعدين لوزن الكلمة، أحدهما صوتي صرفي والآخر إيقاعي، فالأول يقتضي محاذاة الأصول بالأصول والزوائد بالزوائد ويقتضي الثاني ما نعبر عنه بمحاذاة المقطع لمثله في المثال والممثل، هذا ما يفهم من قول ابن يعيش:

''ويكون نظم الحركات والسكون في المثال كنظمهما في الممثل'' [176].

بناء على ذلك يمكن الحديث عن عدة أوزان صوتية تشترك في إيقاع واحد بحيث يمكن تطابق الوزن الصوتي والوزن الصوري، ولا يكمن الاختلاف بين الوزن الصوري والوزن الصرفي في كيفية انتظام الصوامت والمصوتات وانتظام الصريفات وفي أشكال المقاطع فحسب، بل يكمن أيضا في كيفية الاستجابة لقيود الصرف والتطريز:

(78)

(1

أحمد ← **أفعل**

مسجد ← مفعل

2)

أحيمد ↓ فعيعل

مسيجد ↓ فعيعل

يحقق إعطاء "أحمد" وزن "مفْعل" صيانة الموازنة والمطابقة، ويحقق حصول "أحيمد" على وزن "فُعيعل" عوض "أفيعل" وحصول مسيجد على "فعيعل" عوض "مفيعل" استجابة للقيد الأول فقط.

5.1- تفاعل البناء والوزن

تمثل ظاهرة التكرار سواء كانت للإلحاق أو لغير الإلحاق مظهرا من مظاهر تفاعل البناء والوزن، وتقع هذه الزيادة في مستوى مختلف عن تلك التي يخضع لها الجذر من أجل توفير أعمدة الصيغة، وإشباع القالب.

لقد اهتم اللسانيون بالزيادة الناجمة عن التكرار وعالجوها بآليات مختلفة[177] فتبدو كظاهرة متعددة الأبعاد حيث يمكن دراستها من ناحية الجذر وتكوينه ومن ناحية التمثيلات والوظيفة التي تؤديها، لكن المهم في هذا النطاق هو إبراز كيفية تفاعل الوزن والبناء باعتبار ذلك مظهرا من مظاهر تفاعل الصرف والتطريز.

- التكرار للإلحاق:

لعل لهذه الزيادة أبعادا تطريزية، إذ الهدف منها أن تصير الكلمة المزيدة على هيئة أصلية لكلمة فوقها في عدد الحروف [178]، يقول ابن الحاجب:

"ويعبر عن الزائد بلفظه... إلا المكرر للإلحاق أو لغيره فإنه بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة إلا بثبت" [179].

يعبر في الوزن عن المكرر عامة بالحرف الذي تقدمه سواء كان عينا أو لاما، فالزيادة في "جلبب" نشأت عن تكرير حرف أصلي لإلحاق هذه الكلمة بنحو "دحرج" فتكرر ما قبل الزائد في الوزن وأصبح "فعلل" عوض "فعَل".

تعتمد نفس الطريقة إذا كانت الزيادة في هذا الباب بأحد حروف الزيادة، إذ أجاز ابن الحاجب وزن هذا الزائد بما تقدمه أيضا ولم يعبر عنه بلفظه، فأشار إلى نون " عثنون" باللام ليصير الوزن "فعلول" غير أن الأستراباذي اعترض على ذلك فأجاز حمل هذه الزيادة على التكرير وعدم حملها عليه [180]، يلخص النص هذا الخلاف:

''وإن كان ضعف اللام قوبل باللام، فتقول في حِلتيت فِعليل وفي سَحنون فَعلول وفي مَرمريس فَعفعيل وفي اغدودن، افعَوعَل وفي جلبَب فعلَل، وأجاز بعضهم مقابلة هذا الزائد بمثله فتقول في حِلتيت فِعليت وفي سَحنون فَعلون وفي مَرمرِيس فَعْمرِيل وفي اغدودن ،افعودل وفي جلبَب فعلَب'' [181].

تؤدي الطريقة الثانية إلى تكثير الأوزان مع ما ينجم عن ذلك من التباس فلم يرجحها الأشموني لاعتبارين أساسيين:

''أحدهما تكثير الأوزان مع إمكان الاستغناء بواحد نحو صبّر وقتّر وكثّر فإن وزن هذه وما شاكلها على القول المشهور فعّل ووزنها على القول المرغوب عنه فعبل،فعتل وفعثل... وكفى هذا الاستثقال منفرا... والآخر التباس ما يشاكل مصدره تفعيلا بما يشاكله فعالة'' [182]

يستفاد من هذه الظاهرة أن البناء يتم توسيعه لإشباع رغبة الوزن، ذلك أن التمثيل عند القدماء قائم على التناظر بين الطرفين، وهذا ما نعده مجال اشتغال قيد المطابقة حيث يكون لكل قطعة في البناء مقابل في الوزن فتصبح هذه العلاقة عرضة لعدة قيود. فلو كان وزن "جلبب" "فعَل" لخرق قيد الموازاة وقيد المطابقة لكون البناء يتكون من أربعة صوامت في حين يضم الوزن ثلاثة فقط.

(79)

الاحتمالات	المطابقة	الموازاة
جلبَب- فعَل	*	*
☜جلبَب - فعْلَل		

- المكرر لغير إلحاق:

يمثل هذا الضرب من الزيادة نموذجا لتوسيع الوزن استجابة للبناء بما أن الزيادة في البناء توازيها زيادة في الوزن. **"فإن كرر من الأصل شيء لمعنى كررته في المثال المصوغ"**[183].

يستفاد أن عدد أحياز البناء تقتضي أن يكون لها نظير في الوزن، فإذا استنسخ " ص2" وقع مثاله في الوزن، نفس الشيء إذا استنسخ " ص 3" في الوزن إذا تكرر " ص2" من البناء والعكس صحيح. يمكن حصول " كتّب" على عدة أوزان ترجح القيود أجودها".

(80)

الاحتمالات	المطابقة	الموازاة
قَفْعَلَ		
فَعْلَ	*	*
☜ فعّلَ	*	*

لم يواز التكرار في الاحتمالين الأولين ما حدث في البناء، فانعدمت المطابقة بين المثال والممثل كما تعذرت الموازاة بين هوامش قالب ومقاطع الدخل ونظيرتها في الخرج بينما استجابت الإمكانية الأخيرة لكلا القيدين فكانت مفضلة وأكثر انسجاما.

هناك نموذج آخر لهذا التفاعل حيث يوسع الوزن أيضا استجابة لضرورة البناء، نستعرضه في المحور الموالي:

- وزن مازادت أصوله على ثلاثة:

يقول الاستراباذي: " **جعلوا الفاء والعين واللام في مقابلة الحروف الأصلية... فإن زادت الأصول على الثلاثة كررت اللام دون الفاء والعين"** [184].

إن زاد البناء على ثلاثة أصول زيدت لام ثانية أو ثالثة في الوزن، فيصير وزن "جعفر" "و "سفرجل" "فعلل" و "فعلل"، ولو كان وزن "جعفر" فعل" لانعدمت المطابقة

والموازنة بين الوزن والموزون بينما يمتثل لهما "فعلل"، لكن لماذا يكرر اللام دون العين والفاء في هذه الحالة؟

قال ابن يعيش:

"إن زاد الاسم المحذو على ثلاثة أحرف كررت اللام في المثال المصوغ... ليبلغ عدة حروف الأصل المحذو" [185].

يبدو أن السبب يرتبط بضرورة تحقيق المطابقة العددية على المستوى القطعي ،ويرتبط بعامل آخر:

"وإنما كان المكرر اللام دون الفاء والعين لأن اللام في الفعل وسائر الثلاثي أشبه بحروف الزيادة، الا ترى أن اللام في فعل مستغنى عنها والفاء والعين مضطر إليهما لأن الأول للابتداء والآخر للوقف واللام كأنه مستغنى عنها في هذا الوجه" [186].

يلاحظ أن البناء يستقيم من الناحية الصورية بوجود مبتدإ به وموقوف عليه فتصبح اللام بمثابة زائد، الشيء الذي يرشحها لأن تكون هدف العملية الصرفية سواء تعلق الأمر بالحذف أو التكرار أو الإعلال:

"وأيضا فإن الحذف في اللامات كثير في الأسماء نحو يد ودم ولم يجئ الحذف على هذا الحد في غير اللام إلا على قلة وندرة فدل ذلك على مضارعة بين اللام والزائد لأنهم حذفوه كما حذف الزائد" [187].

يستفاد من هذا التعليل أن اللام تكرر نظرا لإمكانية الاستغناء عنها مثلما يستغنى عن الزائد دون أن تتعرض الفاء أو العين لذلك.

قد لا تبدو هذه الحجة مقنعة، فالهدف ليس هو اللام في ذاته وإن كنا نفترض اختلاف أوضاع الفاء والعين واللام من الناحية الصرفية والتطريزية، بل الغاية توفير قطعة تملأ الموقع المعني صيانة لقيد الملء وقيد الموازاة والمطابقة، بالإضافة إلى أن ترجيح تكرار اللام دون غيره أملاه عامل آخر هو قيد أقصى الطرف، هذه الاعتبارات تجعلنا نثمن التحليل الذي اعتمده ابن الحاجب بالإضافة إلى اقترابه من إجراءات اقتران العناصر القطعية ورسوها في الدرس الحديث (: مكارثي 79- 81-90-93):

"فإن زادت الأصول على الثلاثة كررت اللام دون الفاء والعين... لأن الفاء والعين واللام تكفي في التعبير عن أول الأصول وثانيها وثالثها... ولما كانت اللام أقرب كررت هي دون البعيد"[188].

كما عبر ابن عصفور بدقة عن تمثيل البناء الذي زادت أصوله عن ثلاثة حيث تكرر اللام حسب ما تبقى من أصول بعد فناء الفاء والعين واللام، إذ يجسد ذلك مظهرا من مظاهر تفاعل البناء والوزن.

- الحذف

تمثل ظاهرة الحذف التي يتعرض لها البناء مجالا خصبا لعمل قيد المطابقة والموازاة والملء، فقد أجمع القدماء على مراعاة اثر الحذف على الوزن، فكل تغيير من هذا القبيل يوازيه نظيره في المثال:

(81)

1) قاضي ← فاعل ، قاض ← فاع

2) وعدة ← فعلة ، عدة ← علة

فإن لم يساير الوزن البناء انتفت علاقة التناظر وتعرضت القيود للخرق.

نستخلص أن الوزن يتم توسيعه ليحتوي البناء، والبناء يوسع استجابة للوزن، وإذا حصل في أحدهما حذف ،وازاه نفس الإجراء في الطرف الآخر نتيجة عمل قيود صرفية وتطريزية من بينها قيد المطابقة، قيد الموازاة، قيد الملء وقيد الطرف.

6.1- محاولة تجديد مفهوم الصيغة

اكتفى الكثيرون من الدارسين حديثا [189]، بترديد تعريف القدماء للصيغة ومنهم من حاول إعادة صياغتها فأجرى على تعريفها تعديلا طفيفا وعرفها بالنظر إلى حدودها:

" الصيغة الصرفية للكلمة هي هيئتها الحاصلة من ترتيب حروفها الأصلية والزوائد غير الفارقة مع حركاتها" [190]

لكن هذه المحاولة لم تضف جديدا، وإن كان المهم فيها رصد هوامش الصيغة، وتعد مقاربة تمام حسان [191] من أهم المحاولات الحديثة لإعادة النظر في مفهوم هذا المصطلح، فاعتبر الصيغ مبان تقسيمية ثلاث هي: الاسم والصفة والفعل وأنها تدل على معنى وظيفي كالفاعل والمفعول، كما عدها جزء من التحليل الصرفي، فاستخلص أن الصيغة مبنى صرفي وتلخيص شكلي لجمهرة من العلامات المنطوقة المرشحة لمجموعة من التغيرات التي تحول أحيانا دون الموازاة بين المثال والممثل نظرا لإدخاله آثار الإبدال والإعلال على الوزن، بالإضافة إلى آثار العمليات التي راعى القدماء آثارها وهي الحذف والنقل، فميز بين الصيغة والوزن.

وإذا كنا نلتقي معه إزاء هذه الثنائية فإننا نختلف معه فيما يخص طبيعة الصيغة ووضع عناصرها حيث نعتبر وظائفها ذات بعد تطريزي وصواتي بالإضافة إلى بعدها الصرفي، وهي بذلك تشكل إلى جانب الجذر إحدى حلقات الهرمية الصرفية ومجال تفاعل مجموعة من القيود.

ركز السغروشني [192] على الدور الوظيفي، فعدها قالبا صائتيا تتحرك به صوامت الجذر لتصبح اسما أو فعلا أو صفة وغير ذلك، وأداة للتعرف على الفصيلة التي تنتمي إليها الكلمة، ولاظ أن أصول الكلمة إذا كانت لا تتغير من صيغة إلى أخرى، بما أنها مكونات المادة الثابتة، فإن الحركات عرضة لتغيير تعمل الصيغة على تمثيله، مخبرة عن أصول الكلمة وزوائدها وحركاتها وسكناتها فركز على بعدها الاشتقاقي، ومن أهم ما حملته هذه القراءة ما سمي بفرضية انشطار الفتحة التي يترتب عنها التمييز بين صيغ أصول وأخرى فروع بالإضافة إلى سعيها إلى ضبط التناوبات المصوتية.

2- تقاطع الجذر والصيغة

نرصد في هذا المحور بعض مظاهر العلاقة بين الجذر والصيغة ودورهما في العملية الاشتقاقية، ذلك أن القدماء عرفوا الاشتقاق وحددوا مبادئه وأركانه

وأغراضه، ورغم اختلافهم حول تعريفه فإنهم اتفقوا على آليته المتمثلة في أخذ مشتق من مشتق منه فاختلفوا أيضا حول طبيعة الطرفين [193].

لقد اعتمد البصريون فرضية الاشتقاق من المصدر وسار على نهجهم بعض المحدثين[194] بينما دافع الكوفيون عن فرضية الاشتقاق من الفاعل[195]، بالإضافة إلى ذلك أثيرت مسألة الاشتقاق من أسماء المعاني غير المصادر كأسماء العدد وأسماء الأزمنة، وذهب بعض المستشرقين كبلاشير وفليش إلى أن الأصل الصامتي أساس الاشتقاق في العربية، وقد يبدو أن هذا التصور دخيل بيد أن العودة إلى معجم العين والقاموس المحيط تؤكد أن عملي الخليل والفيروز أبادي ينبنيان على هذه الفكرة التي بلورت وتطورت لاحقا [196] يقول ابن جني: "الأصل عبارة عند أهل الصناعة عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرفها..."

هذا المعطى يجعل من الأصل المادة التي يبنى بها اللفظ، وضح ذلك ابن يعيش بقوله:

"فكذلك يستحيل وجود لفظ "ضارب" من غير وجود لفظ "ض ر ب" ولا يستحيل وجود لفظ " ض ر ب" من غير وجود لفظ "ضارب" فهذا معنى قوله: " الأصل عبارة عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرفها" [197].

تطرق النص بوضوح لفرضية الاشتقاق من الأصل الصامتي وحدد علاقة هذا العنصر بالكلمة المشتقة منه مؤكدا أن وجودها رهين به، ولا يتوقف وجوده عليها لإمكانية استخلاصه من لفظ آخر، ولكون الأصل الواحد تتفرع عنه عدة مشتقات.

وعبر أبو البقاء الكفوي بدقة عن العلاقة بين الصيغة والأصل الصامتي ودورها في آلية الاشتقاق معتبرا البناء حاصل عملية التأليف بين جذر وصيغة [198].

إن أغلب الألفاظ عند النحاة تشتق من ألفاظ أخرى فالمصادر وحدها تشتق عند البصريين من الأصل والأفعال وحدها تشتق عند الكوفيين من هذه المقولة [199]، وبذلك فإن معالجة النسق الصرفي للعربية تؤكد أن الانتقال من لفظ إلى آخر لا يتأتى دائما باعتماد الزيادة بل العودة أيضا إلى الأصل والصيغة، لذا يحظى هذان العنصران بوضع متميز في الصرف العربي، نحاول توضيح هذا المعطى من خلال تتبع آراء بعض الدارسين الذين بنوا تصورهم للعملية الاشتقاقية على ثنائية الأصل/ الصيغة.

نظر دافيد كوهن[200] David Cohen إلى الصيغة في علاقتها بالجذر وتطرق إلى أهميتها في الاشتقاق على أنه انصهار للجذر بكيان محقق هو الصيغة التي تصبح بمثابة قالب يفرغ فيه الجذر لنحصل على الكلمات، ومن الناحية العددية لاحظ أن الجذر إذا كان لائحة مفتوحة فإن الصيغة مجموعة مغلقة، تبعا لذلك فإن الكلمة تصبح حاصل تقاطع الجذر والصيغة، فصاغ جدولا اشتقاقيا حيث تدخل كل كلمة في خانة محددة وإن كانت بعض الخانات تبقى شاغرة[201].

(82)

	R1	R2	R3	R4	Rn
S1					
S2					
S3					
S4					
Sx					

واعتبر كانتنو[202] Cantineau الجذر والصيغة مبدأين ينتظم على أساسهما المعجم السامي، فكما أن الجذر يمثل القاسم المشترك بين عدة كلمات لاحظ أن الصيغة تخضع لنفس الإجراء، فكلمات مثل" أبيض، أحمر، أخضر" ليس لها نفس الجذر لكنها ذات صيغة واحدة.

كما اعتبر الصيغة دليلا لسانيا يتفرغ عنه دال ومدلول، شأنها في ذلك شأن الجذر، من هذه الناحية ركز كانتنو على التناظر بين المفهومين وعلى علاقة التقاطع بينهما مؤكدا أن المعجم السامي يقوم على نسقين متقاطعين، نسق الجذور ونسق الصيغ وأن كل كلمة قابلة للتحليل وفق هذا المبدإ، ليستخلص أن ذلك النسق المزدوج يحدد بعمق إحدى أهم خصائص العربية خاصة واللغات السامية عامة، إذ قليلا ما تلجأ هذه اللغات في نظره إلى عمليتي التصدير والتنويج لأنه يتم عادة بالعودة إلى الجذر والصيغة.

تبنى الكثيرون من المحدثين هذه الفرضية، فانطلق السغروشني من فكرة أساسية تفيد أن المقاربة النحوية والصرفية للكلمة في العربية تقوم على تصور غير خطي لانشطارها إلى مادة وصيغة [203] حيث تعكس الحروف المادة التي تمثل الفكرة العامة بينما تحدد الحركات هذه الفكرة.

لقد عالج العلاقة بين هذين المفهومين في إطار تصور ثلاثي الأبعاد لتقسيمه الكلمة إلى ثلاثة أسطر، إذ تكتب الحركات فوقية وسفلية على خطين متوازيين يكتنفها خط الحروف[204]. وبدوره حاول رصد هذه العلاقة في بعدها التناظري والتقاطعي، فكما أن الكلمة تشترك مع غيرها في الجذر يمكنها أن تشترك معها في الصيغة التي هي القالب الصائتي الذي تتحرك به صوامت الجذر لتصبح كلمة. وإذا كان الجذر يمثل المفهوم المعجمي فإنه اعتبر الصيغة دالة على الفصيلة [205]، فجعل البناء ثلاثة عناصر:

- المادة الأصلية.
- الصيغة التي تفرغ فيها هذه المادة.
- المعنى المحصل عليه من المادة و هيئة التركيب والاستعمال.

بناء على هذا التصور فإن المتكلم يتعامل مع معجمين: معجم الجذور ومعجم الصيغ وهما أساس الاشتقاق، وبدون أحدهما تتعثر تلك الآلية، ما دامت الصيغة الصرفية صائتية مكسرة والجذور صرفية مفككة، تبعا لذلك ليست عناصر الجذر متماسكة ولا عناصر الصيغة متواصلة [206]. فأفضت هذه الفرضيات إلى تأكيد فعالية التقاطع بين هذين العنصرين، خصوصا وأن العربية لغة جذور وصيغ وكلما التقى جذر وصيغة تشكل الجذع [207].

في هذا الإطار نفترض تشكيلهما لأولى حلقات البناء الهرمي للمجالات الصرفية.

3- تفاعل الجذر والصيغة

يندرج هذا المحور ضمن محاولة إبراز أهمية الدور الذي تقوم به الصيغة في التحليل الصرفي والتطريزي للأبنية، كما نهدف من خلاله إلى رصد بعض تجليات

التفاعل بين الجذر والصيغة، حيث نتساءل عن أيهما يحكم الآخر وكيفية تبادلهما التأثير والتأثر والقيود العاملة في ذلك.

1.3 - تحكم الصيغة في الجذر

- مستوى العدة:

إن الطابع المصوتي للصيغة يجعلها مرتبطة بأنوية المقطع وهي عرضة لقيد الملء، وإذا كانت النواة في حاجة إلى صدر لتكون مقطعا فإن المصوت في حاجة إلى صامت يحمله ليتأتى رسوه، ولا ينتمي إلى مقطع صدره فارغ إلا في حالات خاصـــــة [208].

لقد تطرقت عدة أعمال لبنية الجذر وعدته في العربية [209]، ورصدت استراتيجيات مختلفة لتوسيعه، لكن تبرير هذه العملية وعلاقتها بالصيغة لم يحظ بالاهتمام، في هذا النطاق ننطلق من فرضية أساسية تنبني على أن توسيع الجذر تمليه ضرورة الصيغة، ونركز على التكرار والاجتلاب كآليتين أساسيتين لهذا الإجراء.

خضعت "وعد" يئس، قول، بيع دعو" للتوسيع بواسطة الاجتلاب بغية توفير العماد لعناصر الصيغة لأن بدونه نحصل على اشكال تضم مواقع فارغة تجعل بعض عناصر الصيغة تبقى عائمة.

(83)

-1	□ ¯ عد	□ ¯ يئس
-2	ق ¯ □ ¯ ل	ب ¯ □ ¯ ع

تبقى حركة فاء الكلمة في (1) عائمة نظرا لغياب العماد فيتعذر النطق بذلك الشكل، نفس المصير تلقاه حركة العين في (2). هذه الضرورة تحكم توسيع الجذر بالتكرار كذلك، فبدوره استجابة للصيغة وتوفير للعماد في إطار التفاعل بين الساكن والحركة وبين الجذر والصيغة.

يفرض التأليف بين مادة "ج ر " وصيغة رباعية "فعلل" والتأليف بين مادة " م، د" وصيغة ثلاثية "فعل" تكرار الجذر ككل أو تكرار بعض عناصره وذلك حسب عناصر الصيغة وأحيازها، وإلا بقيت بعض مكوناتها غير راسية، الشيء الذي ينعكس على سلامة البناء، والخلاصة أن عدة الجذر خاضعة لبنية الصيغة ،وأن توسيعه ضرورة صيغية تضاف إلى الضرورة التطريزية.

- نوعية البنية:

إذا كانت الصيغة تحكم الجذر عدديا فإلى أي حد يتأثر بها نوعيا؟

بنية الجذر بدورها عرضة لتأثر الصيغة، نوضح ذلك من خلال ظاهرة الاعتلال، فلقد حظيت هذه الواقعة اللغوية باهتمام القدماء فرصدوا أسبابها ومظاهرها ولاحظوا أن الياء تقلب واوا إذا سكنت وضم ما قبلها، وأن الواو تقلب ياء إذا سكنت وانكسر ما قبلها، قال ابن يعيش معللا هذه المسألة:

"فإذا نطقت بالضمة فقد نطقت ببعض الواو فآذنت بتمامها، فإذا رجعت عنها إلى الياء فقد نقضت أول كلامك بآخره وخالفت بين طرفيه ،فإذا بدأت بالضمة وجئت بالياء فقد جئت بغير المتوقع" [210].

لهذا النص أهمية خاصة، فهو يلقي الضوء على العلاقة بين الحرف والحركة ويكشف عن التفاعل بينهما في البناء، حيث يقتضي تحقيق الانسجام وتفادي الثقل أن تأتي الواو بعد الضمة والياء بعد الكسرة، فإذا تم توسيع الجذر باجتلاب الواو وكانت قبلها كسرة صارت ياء، وإذا تم توسيعه بالياء وكانت قبلها ضمة صارت واوا، معنى ذلك أن بنية الجذر تتعرض للتعديل سواء في الفعل أو في الاسم المتصل به [211]، فلقد لاحظ الصرفيون أن اللفظ مثل موزان" عندما يستثقل يتم تعديله ليصير "ميزان" وتتحول العلة مدة ليصير " ميزان" من أجل التخلص من الثقل وإيثار الأخف.

يمكن جرد عدة أمثلة لهذه التعديلات حيث تحل الياء محل الواو وتحل الواو محل الياء:

(84)

أ) رضو ←——— رضي   ب) ميسر ←——— موسر

راضو ←——— راضي   ميقن ←——— موقن

قول ←——— قيل

اشتواق ←——— اشتياق

صوام ←——— صيام

رغم تحقيق هذا التعديل الانسجام بين الصيغة والجذر وتجسيده المظهر الصرفي لعملية التناغم الصامتي والمصوتي والتي تضاف إلى البعد الصواتي لهذه الظاهرة فإنه يفرز مشاكل على مستوى أمن اللبس الذي ينتهك في (84) إذ يصعب معرفة ما إذا كان الجذر واويا أم يائيا فيقع التشابه بين مشتقات الواوي ومشتقات اليائي، ذلك أن ما ياؤه بدل يصبح شبيها بما ياؤه اجتلبت في مستوى سابق فصارت بمثابة الأصل، (: قِيل يصير شبيها ب: بِيع" كما يحصل التشابه بين ما واوه بمنزلة الأصول وبين ما واوه منقلبة عن ياء، فتظهر الواو فيهما معا (: رضي، يرضى، نسي ينسى).

لذا يلتبس البناء الذي صار بالتعديل يائيا بما ياؤه بمنزلة الأصل ،والبناء الذي صار واويا يلتبس بما واوه بمنزلة الأصل، ومع ذلك لم تقو هذه المسألة على مقاومة تأثير الصيغة وما تقتضيه من تعديل، فهل هذا يعني ضعف قيد أمن اللبس خلافا لما صرحنا به سابقا؟

تسلم نظرية المفاضلة بأن للخرق درجات وهو جائز شريطة ألا يتعدى الحدود الدنيا، في هذا النطاق رغم المساس بقيد أمن اللبس بسبب هذه التغيرات الطارئة على الجذر، فإنه الخرق مقبول مادام ضعيفا، خصوصا وأن التشابه بين الواوي واليائي قد حصل على المستوى السطحي فقط كما أن الصيغة أمارات على الأصل فتمكن من استحضاره:

"الضمة تدل على الواو لأنها منها والكسرة تدل على الياء لأنها منها" [212]

- ترخيص الاستغناء:

إذا كانت الصيغة تفرض توسيع الجذر حتى يتمكن من استيعاب عناصرها فإنها في المقابل تتيح له إمكانية الاستغناء عن بعض عناصره إذا لم تكن في حاجة إليها كعماد.

يجمع القدماء على قلب الواو ألفا إذا تحركت وانفتح ما قبلها[213].

قوَل ⟵ قال

بيَع ⟵ باع

إن **"الواو والياء لا تقلبان ألفا إلا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما"** [214].

ويلاحظ من خلال المثالين أن الواو والياء تم الاستغناء عنهما وبقي موقعاهما شاغرين حيث انتمت النواة (: حركة العين) إلى مقطع صدره شاغر، ولقد سوغ ذلك كون الحركة الراسية على نواة المقطع السابق من جنسها[215].

ومتى كانت الواو فاء الفعل وكان من باب "فعَل يفعِل" حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة[216]:

يوعِد ⟵ يعِد

لقد ساهمت حركة العين في تنحية الواو والاحتفاظ بموقع شاغر، لهذا للصيغة تأثير متعدد المظاهر على الجذر فهي تشارك في تحديد عدة عناصره فتستدعي الاجتلاب تارة وترخص الاستغناء تارة كما تعمل على تعديل تلك العناصر، وهي بذلك تحكمه من خلال تأثيرها على عدته وبنيته وطبيعة عناصره، فكان لهذا التأثير بعد كمي ونوعي.

2.3- تحكم الجذر في الصيغة:

إذا كان الجذر يتأثر بالصيغة فإنها أيضا تخضع لمقتضياته، لذا وظفنا مصطلح التفاعل للتعبير عن العلاقة المتبادلة بينهما، فكيف يتجلى هذا الأثر؟ وما حدوده؟ وما دواعيه؟

سنحاول في هذا المحور التطرق لما تثيره هذه الاسئلة انطلاقا من بعض الأبنية المعتلة وتلك التي عينها أو لامها حرفا حلقيا.

- تحديد عناصر الصيغة:

يبرز ارتباط حركة عين المضارع بالصامت الثاني والثالث من الجذر عندما يكون من الحروف الحلقية مظهرا من مظاهر تفاعل الجذر والصيغة، من خلال هذه الظاهرة يبدو أن الصيغة عرضة لتأثير الجذر باعتبار بنيته الصامتية تحدد نوعية الصيغة التي تتقاطع معه لبناء الكلمة.

لقد برر سيبويه في "باب ما يكون يفعل من فعل فيه مفتوحا" علة فتح عين مضارع "فعل" حيث يتم الخروج من فتح إلى فتح ويخرق مبدأ المخالفة الرابط بين الماضي والمضارع، فلاحظ أن الهدف من ذلك هو إبعاد التنافر، فبما أن الحركات أبعاض الحروف [217]. وبما أن الفتحة من الألف وهي حلقية اعتبرت الحركة التي تجانس هذه الحروف من حيث المخرج.

"وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق وكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها، وهو الألف وإنما الحركات من الألف والياء والواو" [218].

يمكن تصنيف الأفعال التي بابها "فعَل" من حيث بنيتها إلى فئتين: فئة تخلو عينها ولامها من الحروف الحلقية، يأتي مضارعها على وزن "يفعُل" أو "يفعِل" فتتحقق المخالفة ويصان قيد انسجام النواة، وفئة تكون عينها أو لامها حرفا حلقيا، يأتي مضارعها غالبا مفتوح العين فتختفي المخالفة ويخرق ذلك القيد، فيفعُل خرج "فعَل" وليس "فعِل" لكن ومن خلال النص لا تناسب الضمة والكسرة الحروف الحلقية التي لها ملمح [+ خلفي] و [- مرتفع] في حين تتميز الضمة بملمح [+ مرتفع].

وتتميز الكسرة بملمح [+ مرتفع] و [- خلفي] فاقتضى أحد صوامت الجذر (: العين أو اللام) إبدال الكسرة والضمة فتحة في "فعَل يفعِل" أو "يفعُل" ليصبح الخرج "يفعَل" [219] و ذلك يسري على السالم كما يسري على المعتل.

يقول سيبويه في باب ما كان من الياء والواو:

"شأى يشأى، سعى يسعى، ومحا يمحى... فعلوا به ما فعلوا بنظائره من غير المعتل"

يستفاد أن الأفعال المعتلة تجري مجرى الأفعال الصحيحة فيما يخص خضوع حركة العين لبنية الجذر إذا ضمت حرف حلقيا إلا ما شذ عن ذلك.

- نقل عناصر الصيغة:

يمكن رصد مظاهر أخرى لتأثر عناصر الصيغة ببنية الجذر، فالحركة – أو الصيغة- يتم اختيارها وفق قيد الانسجام، كما أن التغيير الطارئ على الجذر يؤثر على الصيغة، فقد تفقد حركة معينة حيزها وتنقل إلى موقع أخر كما يظهر من بعض أحوال الأجوف، فالواوي منه يأتي على "فعَل وفعِل وفعُل" أما اليائي على "فعِل أو فعُل" وإذا أسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب نقلت حركة العين إلى الفاء قبلها وحذفت العين للالتقاء الساكنين.

يفقد حذف العلة الحركة عمادها وبما أن الحاجة ملحة للحفاظ عليها تأمينا للبس تم نقلها إلى موقع آخر "فتكسر الفاء من فعِل وتضم الفاء من فعُل".[220]

فكان للتغيير الذي طرأ على الجذر اثر على الصيغة استهدف حركة الفاء وحركة العين جراء الاستغناء عن العلة.

أما إذا كان الفعل من باب "فعَل" مثل "باع" تقلب الفتحة كسرة ثم تنقل إلى الفاء بسبب استغناء الجذر عن العلة فنحصل على "بعت" ولو لم تحول الفتحة كسرة ونقلت إلى الفاء لما علم هل هي فتحة الفاء أم فتحة العين، فوقع القلب والنقل إذن ليحصل الفرق بين ذوات الواو وذوات الياء [221]، وبعد الاستغناء تصبح الحركة أمارة على المحذوف، يقول ابن عصفور: **"إنهم أرادوا التفرقة بين ذوات الواو وذوات الياء، فالتزموا في ذوات الواو يفعُل"** [222].

يستخلص من هذه المسألة أن الصدر يختار النواة التي تلائمه لبناء مقطع سليم في بناء صرفي سليم، يكشف النص الآتي بدقة عن هذه العلاقة:

"كما التزموا في مضارع فعُل (التي صارت فُعل) من ذوات الواو أن تكون حركة العين من جنسها، كذلك التزموا في مضارع فعِل من ذوات الياء" [223].

إذا كان النسق الصرفي للعربية قد اقتضى أن تكون حركة العين في الماضي من جنس العلة فإن المضارع لم يسلم بدوره من هذا الشرط، وفي ذلك تأكيد على خضوع الصيغة للجذر في مثل هذه الحالات [224].

لقد جسد هذا المحور التفاعل القائم بين الجذر والصيغة وقدم أوجه وآثاره فالصيغة تحكم الجذر من جوانب عدة أهمها:

- مساهمتها في تحديد عدته.
- ترخيصها الاستغناء عن بعض عناصره.
- تحديدها نوعية مكوناته وتعديل بنيته.

كما أن الجذر يختار عناصر الصيغة التي تتألف معه لتشكيل البناء ويفرض في بعض الحالات نقلها وإبدالها، وهذه العلاقة توفر مجالا خصبا لتفاعل القيود وتجسد مظهرا آخر من مظاهر التناغم الصامتي والمصوتي، كما يتضح أن دراسة الصيغة دون العودة إلى الإنتاجية اللغوية، ودراسة الجذر بمعزل عن الصيغة قد تبقى قاصرة عن فهم طبيعة كليهما وعن فهم الآليات المتحكمة في بناء كل واحد منهما.

4- الجذر والصيغة بين الثابت والمتغير:

تقوم عملية التأليف بين الجذر والصيغة على مبدإ التفاعل بينهما، وإذا كانت بعض عناصرهما عرضة لتغير متنوع فإن هناك عناصر ثابتة لا تمسها هذه العملية، لكون التغيير ليس حرا فهو حصيلة عمل مجموعة من القيود ورهين بما يحدثه من أثر على وضعها، فما حدود هذا التغيير الذي يمس الجذر والصيغة؟ وكيف يرتبط بالقيود؟ وكيف يتجلى تنازعها في رسم حدوده؟

يشترط في عملية التأليف مراعاة سلامة البناء، فإذا خرق قيد قوي تم التعديل لحمايته سواء بالحذف أو الاجتلاب أو التكرار أو النقل أو القلب. فصياغة الأمر من "سعي" وإسناده إلى واو الجماعة مثلا يعطي:

"اسع + وا" حيث يقع المد بعد حركة ليست من جنسه وإن أبدلنا حركة العين ضمة من أجل التجانس وصيانة منع الثقل اشتبه اللفظ بما بابه" فعَل يفعُل" وإن ترك الشكل بدون تعديل خرق قيد ملء الصدر خرقا كبيرا، ويبقى الحل هو تحويل المد إلى صامت فيخفف الخرق ويرجح "اسعوا " كاحتمال أمثل، في هذه الحالة نلجأ إلى ما سمي بالتصحيح:

(85)

الاحتمالات	أمن اللبس	منع الثقل	ملء الصدر
. اِ.سْ.عَ.□ُ.□ْ		*	!**
. اِسْ.عُ.□ْ	!*		*
☜ . اِسْ.عَ.وْ			

يظهر أن الاحتمال الأخير هو الراجح نظرا لامتثاله لهذه القيود، يليه الاحتمال الأول والثاني باعتبارهما أقل انسجاما منه.

هناك حالات لا يتم فيها تصحيح المد حفاظا على وحدة الباب وأمن اللبس فيتم تغيير حركة ما قبله من أجل التجانس وتحقيق الخفة، ذلك أننا بإسناد "كتب" إلى واو الجماعة نحصل على "كتبوا" بعد إبدال الفتحة ضمة، بينما يسبب التصحيح الثقل، ومن غير الجائز العدول عن الأكثر خفة إلى الأقل منه، ومع ذلك فعملية التغيير في هذا الإطار تحدد العناصر الثابتة والمتغيرة، فالمتغير هو الذي يفرض تغييره قيد قوي ويكون ذلك إجراء لصيانته شريطة ألا يسبب خرق قيد أقوى، والثابت هو الذي يؤدي تغييره إلى خرق قيد قوي أو أكثر، تبعا لذلك فالواو في "قول" متغير لأن بالاستغناء عنه ينقذ قيد منع الثقل دون المساس بقيد أقوى، فأمكن تعديل هذا البناء بطرق مختلفة تنتج عدة أخراج منها "قيل، قول، قال...".

في الحالة الأولى ينتفي عنصران من عناصر الصيغة وهما الفتحتان المتاليتان، وفي الثانية يحصل نفس التغيير فيصبح من الصعب معرفة صيغة هذا البناء ويخرق قيد أمن اللبس، أما الاحتمال الثالث فإنه يحافظ على عناصر الصيغة كلها ويستغنى عن العلة فآثرت عملية الاشتقاق بقاء عناصر الصيغة على زوالها [225]، يتضمن الجدول عملية التقويم:

(86)

الاحتمالات	أمن اللبس	ملء الصدر	منع الثقل
باع		*	
بيع	*!	*	
بوع	*!	*	
بَيَع			*

يؤكد الاحتكام إلى القيود أن الشكل الأول أكثر انسجاما بينما يرتب الباقي في درجة أدنى.

إذا كان التغيير يؤدي إلى لبس تم تفاديه رغم ما قد ينجم عنه من ثقل لأن هذا القيد يؤمن الإبقاء على علاقة البناء بجذره وصيغته وعدم التباسهما بجذر وصيغة بناء آخر:

"الأبنية في الأفعال مراعاة لا يخلط بعضها ببعض أبدا، لأن الفعلية إنما حصلت بسبب البنية والوزن" [226].

نستخلص أن الثابت والمتغير من عناصر الجذر والصيغة لا يحدد بشكل مسبق بل هو رهين بما له من آثار على القيود نوعا وكما،و أن العنصر المتغير يؤخذ بعين الاعتبار كما لو كان قارا [227].

خاتمة:

استعرضنا في هذا المحور مجموعة من المفاهيم الصرفية عند النحاة، والصرفيين، وهي الصيغة، الوزن، الهيئة والبناء، وتوقفنا عند بعض النصوص تأكد من خلالها أن القدماء لم يعطوا تعريفا مباشرا لهذه المصطلحات بقدر ما ركزوا على القوانين والمبادئ المعتمدة في رصد بنية الكلمة وتحديد وزنها.

وتبين أن مفهوم الصيغة من المفاهيم المتداولة في النحو والصرف العربيين منذ وقت مبكر، لكن تعددت المصطلحات المعبرة عنه بحيث يستفاد أنها إن لم تكن متطابقة فإنها متقاربة ومتداخلة على المستوى اللغوي والاصطلاحي وأن هناك عدة أسباب صرفت القدماء عن تدقيق تعاريفها، لذا فإن التحليل الذي اعتمدناه يفترض التمييز بين هذه المصطلحات مع مراعاة إمكانية تداخل معانيها، فانتهينا إلى أن الصيغة تتألف من حركات وأحياز صامتية شاغرة وأن إدراج الفاء والعين واللام في مثل "فعل" أملته حاجة صرفية وتطريزية، واستخلصنا انعدام التطابق اصطلاحيا بين الوزن والصيغة من جهة وبين البناء وهذين المصطلحين من جهة أخرى، إذ اعتبرنا البناء حاصل التأليف بين مجموعة من الصريفات، في حين اعتبرنا الوزن هيئة البناء وصفته فميزنا بين الوزن الصرفي الذي يجسد البنية الصريفية للبناء والوزن الصوري الذي هو خاصية إيقاعية رهينة بكيفية انتظام الصوامت والمصوتات، وتحدثنا عن إمكانية تطابق الوزنين، كما أوردنا عدة مظاهر لتفاعل البناء والوزن فتطرقنا للتكرار والإلحاق واعتبرناهما إجراء يمكن من توسيع الجذر لإشباع الوزن وتحقيق المطابقة والموازاة بين طرفيهما استجابة لقيود الصرف والتطريز، بالإضافة للإشارة إلى توسيع الوزن بتكرار أحد عناصره ليتأتى له استيعاب عناصر البناء واستيفاء شروط المطابقة والموازاة أيضا، في هذا النطاق اعتبرنا ما يلحق الوزن من حذف بسبب الحذف الذي يتعرض له البناء محصلة لهذه الضرورة.

وتطرقنا إلى محاولات تجديد مفهوم الصيغة عند بعض المحدثين وقدمنا اجتهادات تخالف بعض مقترحاتهم وإن كانت تستفيد منها فيما يخص طبيعة الصيغة ووضع عناصرها باعتبارها ذات بعد صواتي وتطريزي بالإضافة إلى بعدها الصرفي، وأنها بذلك مجال تفاعل مجموعة من القيود، فضلا على كونها تشكل إلى جانب الجذر إحدى حلقات الهرمية الصرفية، في هذا الإطار استعرضنا أوجه التقاطع بينهما عند

بعض القدماء والمحدثين والمستشرقين، حيث رصدنا تفاعل الجذر والصيغة عبر مظاهر تحكمها فيه فيما يخص العدة الصامتية ونوعية البنية مبرزين عملها على المستوى العددي والنوعي المتمثل في الحساب القطعي وكيفية انتظام الصوامت والمصوتات، بالإضافة إلى تحكمها في مسألتي الاجتلاب والاستغناء، إذ لاحظنا أنه متى بقي أحد أحيازها شاغرا بعد استيفاء عناصر الجذر حصل الاجتلاب ومتى وجدت عناصرها عمادا بديلا أو أمكن الرسو على حيز شاغر سمحت بالاستغناء عن القطعة المجتلبة.

فاستخلصنا أن للصيغة تأثيرا متعدد المظاهر على الجذر بما أنها تحدد مكوناته وتستطيع تعديل بنيته، كما استخلصنا في إطار هذا التفاعل مظاهر تحكم الجذر في الصيغة وتجليات تأثرها به، وذلك باختياره عناصرها والعمل على تعديلها أحيانا بواسطة الإبدال أو النقل. فتبين تعرض مكوناتهما لتغيرات مختلفة بسبب تبادلهما التأثير والتأثر، وإن كان التغيير مقننا مادامت تلك المكونات لا تحظى بنفس الوضع حيث يتحدد الثابت منها والمتغير، بناء على تفاعل القيود وتنازعها على تفاعل المستويات.

هوامش الفصل I :

1- شومسكي وهالي (1968).

2- برنار لاكس (1997)، أنكروفي (1997)، سميث (1998)، أحمد العلوي (النظرية الفونولوجية).

3- سميث (1976).

4- ليبن (1976).

5- مكارثي وبرينس (1993 أ-د، 1995)، برينس وسمو لانسكي (1993)، سميث (1995).

- يقترح مبارك حنون تسمية هذه النظرية بالنظرية المثلى.

6- برينس ومكارثي (5: 1991).

7- برينس ومكارثي (1991:5).

8- برادي (1988) حيث لا يسمح للقيد بالتعرض للخرق وإلا يتم اللجوء إلى استراتيجية الاصلاح.

9- تتميز هذه القواعد بكونها وصفية سياقية، انظر السغروشني (مدخل إلى الصواتة التوليدية)، الفاسي الفهري (1985- 1990).

10- مكارثي وبرينس (1993).

11- يصبح القيد قابلا للخرق وذا طبيعة نسبية عكس ما ورد في عمل برادي (1988)، وحول هذا الوضع الجديد يراجع مكارثي وبرينس (1991 أ، ب).

12- مكارثي وبرينس (1993 : 102).

13- الفصل 7 من عمل مكارثي وبرينس (1993).حيث التطريز يحكم الصرف: ا prosodie »morphologie

14- تبنى الكثيرون من الدارسين هذا الحكم دون تدقيقه وتمحيصه في إطار النسق الصرفي للعربية وغيرها من اللغات السامية انظر غولة مصطفى (1997).

15- مكارثي وبرينس (1986-1988).

16- أصبحت النظرية الفونولوجية قسمين: نظرية المادة الكونية لسلامة البناء الفونولوجي ونظرية الشكل الكوني لتفاعل القيود: مكارثي وبرينس (1993:01).

17- شومسكي وهالي (1968)، السغروشني (مدخل إلى الصواتة التوليدية).

18- يراجع مكارثي وبرينس (1993، 1993د) برينس وسمو لانسكي (1993).

19- مكارثي وبرينس (1993)، برينس وسمو لانسكي (1993).

20- برينس وسمو لانسكي (1993:4).

21- سميث (1976).

22- للانسجام بدوره طابع نسبي، تبعا لذا فالقيد الذي يضبطه غير ثنائي.

23- سلكورك (1980،1986)، المدلاوي وديل (1985-1988-1989) أنكوجار (1984-1990)، بارلاو (1998).

24- مكارثي وبرينس (1993: 101).

25- مكارثي وبرينس (1993 : 175).

26- استعرنا ترجمة هذا المصطلح من الأستاذ حليلي (1991).

27- مكارثي وبرينس (1993 : 7).

28- برينس وسمولانسكي (1993 : 02 و 68) حيث نماذج مختلفة للتقويم والترتيب وذلك وفق مفهومي القيد الثنائي والقيد غير الثنائي.

29- برينس وسمو لانسكي (1993 : 17).

30- برينس وسمو لانسكي (1993 : 17).

31- برينس وسمو لانسكي (1993 : 17).

32- برينس وسمو لانسكي (1993 : 26).

33- مكارثي (1993، أ، ب)، مكارثي وبرينس (1993-1993د، 1995، 1994 أ و I I)، برينس وسمو لانسكي (1993).

34- مكارثي وبرينس (1993 : 14).

35- مكارثي وبرينس (1993 : 17).

36- سميث (1976)، ساجي (1986).

37- برينس وسمو لانسكي (1993 : 20).

38- نعتبر أن النواة المثلى ليست رهينة بالجهارة فحسب، بل بالانضباط لسلم التناويات المصوتية أيضا.

39- التاقي (1995)، لونستام وكاي (1984)، سمو لانسكي وبرينس (1993)، لونستام (1996).

40- معنى ذلك أن المقاطع يجب أن تنتهي بمصوت وهذا يقود إلى الاختلاف عما انتهى إليه الكثيرون من الدارسين بخصوص المقطعية العربية. كحازم كمال الدين، عبد العزيز حليلي، ابراهيم أنيس، عبد الصبور شاهين.

41- مكارثي وبرينس (1993 : 34)، برينس وسمو لانسكي (1993 : 04).

42- مكارثي وبرينس (1993 : الفصل 7).

43- مكارثي وبرينس (1993 : 35).

44- مكارثي وبرينس (1993 د، 1994 I و II ، 1995).

كما وسعت النظرية مجالات اهتماماتها لتشمل النبر، الملامح الفونولوجية، المعجم والتركيب.

45- كندي (1994)، مكارثي وبرينس (1993 د، 1994 I و II).

46- لرصد احتمالات الكلمة التطريزية يراجع حنون (1997)، نسبور وفوجل (1986)، سلكورك (81،84،90، 95ب)، مكارثي (1993).

47- حول المقولات الصرفية يراجع كوهن (1990)، سبانسر (1991)، ولیامز (1981)، فادج (1969)،

48- وفيما يخص المقولات التطريزية يراجع مكارثي وبرينس (1986، 1988) ودولاصي (1998).

49- بوهاس (1982).

50- تمام حسان (الأصول : 148).

51- الاستر اباذي (شرح الشافية : III / 157).

52- ابن يعيش (شرح المفصل: X/99).

53- الاستر اباذي (شرح الشافية : II/225).

54- عبد الغفار حامد هلال (أصوات اللغة العربية: 240).

55- المدلاوي (1995)، بوعناني (1999).

56- كليمنتس (1986).

57- سيبويه (الكتاب : II/421).

58- كريم الله كبور (الابعاد النظرية لظاهرة الانسجام الصوتي في اللغة العربية).

59- أحمد المختار عمر (الصوت اللغوي : 331).

60- سيبويه (الكتاب).

61-قاسمي عبد العزيز (1994).

62- بوهاس (1982: 209،220،221،275).

63- سلكورك (1981، 84،90، 95ب)، دولاصي (1997).

64- فادج (1969)، ولیامز (1981)، سبانسر (1991).

65- محمد الحناش (دراسات أدبية ولسانية ع 46/1).

66- عبد الرحمان الحاج صالح (مجلة التواصل اللساني المجلد (96: 27).

67- ابن يعيش (شرح الملوكي 336-337).

68- سجرال (1996)، شكيري وشير (1994 - 1996)، كورسل ولونستام (1995).

69- له أيضا طابع نسقي إذ لا يمكن الخروج من فعِل إلى يفعُل انظر (شرح المفصل:X/54) كما يكون له طابع سياقي حيث * (فعُل).

70- المدلاوي (1991)، مكارثي وبرينس (1991 أ)، (1990 أ.ب).

71- ابن يعيش (شرح الملوكى : 62)، الصبان (حاشية الصبان على شرح الاشموني: (1/58).

72- كليمنتس وكايزر (1983).

73 - كليمنتس وكايزر (1983).

74- شاريط (1990)، هالي وفيرنيو (1980).

75- دولاصي (1997)، برينس وسمو لانسكي (1993).

76- مكارثي وبرينس (1986 – 1988).

77- هايز (1989).

78- مكارثي وبرينس (1986- 1988).

79- ايطو (1986)، مور (1990)، هايمن (1984-1985).

80- كليمنتس وكايزر (1983).

81- يراجع كليمنتس وكايزر (1983)، التاقي (1992).

82- دولاصي (1997).

83- برانس وسمولانسكي (1993)، مكارثي وبرينس (1990 أ).

84- برينس ومكارثي (1990).

85- مكارثي وبريس (1986-1988).

86- حنون مبارك (1997) نسبور وفوجل (1986) مصطفى غولة (1997).

87- بيب (1988) أبرمان (1988) أنكوجار (1984-1990)، أنكروفي (1986-1988).

88- برينس ومكارثي (1990 أ، 1990 ب)، مكارثي (1982-1984).

89- مكارثي (10:1981).

90- مكارثي (1979).

91- مكارثي (2:1979).

92- كليمنتس وكايزر (1983).

93- أنكوجار (1990،1984).

94- سميث (1976).

95- أنكروفي (1988).

96- هايز (1989)، هايمن (1985)، مور (1990).

97- هايز (255:1989).

98- خالدية محمود البياع : الهمزة في اللغة العربية.

99- مكارثي وبرينس (22:1988).

100- لاتتطرق هذه التمثيلات للعلاقة الإشتقاقية . . افعل، تفاعل وفعل، فاعل ودور الصادرة في ذلك.

101- مكارثي وبرينس (25:1988).

102- خضعت الزيادة في افتعل لعدة تحاليل انظر مكارثي وبرينس (90) محمد بلبل (1994)، مصطفى غولة (1997).

103- لونتسام (1997)، الناقي (1995) ياكوبسون (1962).

104- بناء على هذه المعطيات نعيد صياغة البنية المقطعية العربية كما قدمتها عدة دراسات: عبد العزيز حليلي (1986) ،عبد الصبور شاهين (1980) ، تمام حسان (1956 ، 1973) إبراهيم أنيس (1961) ،حازم علي كمال الدين (ظاهرة المقطع الصوتي في اللغة العربية)

105- اعتبر داود عبده (1979) الصامت المضعف صامتا طويلا، ويفيد " OCP " أن اقتران أحد الصامتين يفك ويمتد الآخر إلى ذلك الحيز هذه الآلية تطبق على المصوتات كما تطبق على الصوامت فتحدث إطالة القطعة المعينة وامتدادها.باعتبار ثنائية الجدر كما برهن على ذلك العديد من الدارسين نذكر في هذا السياق أعمال محمد الوادي.

106- ابن يعيش (شرح الملوكي: 450-451).

107- ابن يعيش (شرح الملوكي: 451-452).

108- يراجع ابن الجزري (النشر في القراءات العشر) وابن جني (سر صناعة الأعراب).

109- اعتبر الطيب بكوش سبب ثقل /مدد/ توالي مقطعين صغيرين .

110- ابن يعيش (شرح الملوكي: 453).

111- يتجلى قصور هذه القواعد في الاكتفاء بالوصف وعدم تجاوزه إلى التفسير.

112- ابن يعيش (شرح الملوكي: 62).

113- ابن يعيش (شرح المفصل:962/II).

114- عد غولة (1997) استنادا على رأي الأسترابادي حركة الإعراب خارج- مجال البناء.

115-لا تقترن خطورة الخرق أحيانا بالعدد فقط بل بالموقع ، فخرق قيد الملء في الموقع الاستهلالي ولو مرة واحدة.يعد حاسما في إقصاء الشكل من المنافسة ما لم توجد إستراتيجية كالاجتلاب لإنقاذه.

116- يعتبر داوود عبده (1979) كلا من التضعيف والمد طولا.

117- ابن يعيش (شرح الملوكي في التصريف: 446).

118- الأصل في :

مقام : مقوم
معاش : معيش
استقامة : استقوامة
مقول : مقوول
مبيع : مبيوع

119 -عبر القدماء عن هذه المسألة بثنائية المد والتصحيح.

120- بوهاس (1982) .

121- إذا تلا ساكن حرف مد حصل التقاء ساكنين بما أن المد عندهم ساكن وفي إطار التمييز بين العمق/السطح، نعتبر المد حركتين متعاقبتين ينجم عنهما تعاقب خرق مل ء الصدر وخرق مل ء النواة .

122- الأستراباذي (شرح الشافية : 210/II).

123- خالدية محمود البياع (الهمزة في اللغة العربية).

124- الأستراباذي (شرح الشافية : 225/II) .

125-الأستراباذي (شرح الشافية : 225-226/II).

126- ابن يعيش (شرح المفصل) .

127- نكتفي هنا بتقويم جزئي يخص المقاطع المعنية بتوالي الساكنين فقط .

128- ابن يعيش (شرح المفصل) .

129- أحمد علم الدين الجندي (اللهجات العربية في التراث).

130- المبرد (الكامل:II /114).

131-الأستراباذي (شرح الشافية : 140-142/I) .

132- أحمد علم الدين الجندي (اللهجات العربية في التراث: 238/II).

133- سيبويه (الكتاب : 285/II)، الأستراباذي (شرح الشافية: 43/I).

134- المبرد (المقتضب : 307/I).

135- أحمد علم الدين الجندي (اللهجات العربية في التراث) .

136- بروكلمان (1910)، كوهن (1906)، بروني (1989)..

136- بروكلمان(1910)، كوهن (1968)، بروني(1998).

137- مكارثي (84)، مكارثي وبرينس (86-88-90-93).

138- الأستراباذي (شرح الشافية: 1/II).

139- الأستراباذي (شرح الشافية : 23/I).

140- الأستراباذي (شرح الشنافية:12/II).

141- الأستراباذي (شرح الشافية:13/I).

142- (المعجم الوسيط: 529/II).

143- الميداني(نزهة الطرف في فن الصرف).

144- سبويه (الكتاب: 12/I).

145- نفسه.

146- المبرد(المقتضب: 383/III و 126/I).

147- السكاكي (مفتاح العلوم: 37).

148- (المعجم الوسيط: 529/I).

149- أبو البقاء الكفوي (الكليات: 560).

150- إميل بديع يعقوب(معجم الأوزان الصرفية: 2 و 273).

151- الأستراباذي (شرح الشافية : 12/I).

152- نفسه.

153- نفسه.

154 نفسه.

155- نفسه.

156- ابن يعيش(شرح الملوكي في التصريف : 116).

157- السخاوي (سفر السعادة : 47).

158- يراجع السيوطي (همع الهوامع).

159- ابن يعيش (شرح الملوكي: 108).

160- ابن يعيش (شرح الملوكي: (19-20)).

161- ابن عصفور (الممتع: 731/II).

162- يحيى هلال(1992).

163- بروكلمان (1910).

164- سبويه (الكتاب: 379/II).

165- عبد الصبور شاهين (المنهج الصوتي للبنية العربية : 45).

166- إميل بديع يعقوب (معجم الأوزان الصرفية: 93، 131، 273) .

167- ماري الكرملي (113/1938).

168- تمام حسان (اللغة العربية معناها ومبناها: 19) .

169- ابن السراج الأصول:(III/ 334 -336).

170- عبد الصبور شاهن (48:1980).

171- عبد القاهر الجرجاني (أسرار البلاغة).

172- داوود عبده (دراسات في علم أصوات العربية).

173- يراجع الفصل II من هذا الكتاب.

174- الأستراباذي (شرح الشافية: 14/I).

175- الأستراباذي (شرح الشافية: 2/I).

176- ابن يعيش(شرح الملوكي: 108).

177- مارونز (1982)، أنكوجار(1988)، بروسلوو و مكارثي (1983).

178- السكاكي (مفتاح العلوم: 35).

179- الأستراباذي (شرح الشافية: 19/I و 104).

180- الأستراباذي (شرح الشافية: 20/I).

181- الصبان(حاشية الصبان: 4 / 190).

182- نفسه.

183- ابن يعيش(شرح الملوكي: 114).

184- الأستراباذي (شرح الشافية: 13/I).

185- ابن يعيش(شرح الملوكي: 114).

186- ابن يعيش(شرح الملوكي: 114).

187- ابن يعيش(شرح الملوكي: 114).

188- الأستراباذي (شرح الشافية: 13/I).

189- حميدة البقالي (1995)، أمنزوي محمد (1996).

190- أمنزوي محمد (1996).

191- تمام حسان (اللغة العربية: معناها ومبناها) .

192- إدريس السغروشني (الصيغ في اللغة العربية) .

193- يعبودي خالد (1995).

194- سعيد الأفغاني (أصول النحو: 142) .

يراجع أيضا محمد خير الحلواني (أصول النحو العربي) .

195- ابن الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف).

196- ابن يعيش(شرح الملوكي: 108).

197- ابن يعيش(شرح الملوكي: 109-110).

198- أبو البقاء الكفوي (الكليات :560).

199- ابن الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف).

200- دافيد كوهن (1970).

201- يرمز ب " R " إلى الأصل الصامتي وب " S " إلى الصيغة.

202- كانتنو (1950) .

203- السغروشني (حول الإشتقاق:49).

204- السغروشني (حول الإشتقاق:87).

205- السغروشني (حول الإشتقاق:54).

206- السغروشني (حول الإشتقاق:56).

207- السغروشني (حول الإشتقاق:87).

208- انظر فرضية توزيع النواة الصدر الفارغ في الفصل II من هذا الكتاب.

209- كرينبورك (1950)، بوهاس(1991)، مرمرجي(1937)، بوهاس الشكيري(1991)، الشدياق(سر الليالي في القلب و الإبدال).

210- ابن يعيش(شرح الملوكي: 260).

211- راجع الفصل IV من الرسالة.

212- ابن عصفور (الممتع : II /241-242).

213- ابن يعيش(شرح الملوكي: 218).

214- ابن يعيش(شرح المفصل: 54/10).

215- محمد التاقي (1995).

216- ابن يعيش(شرح المفصل: 54/10).

حيث لم يكن من الممكن حذف حرف المضارعة لأن في ذلك إخلالا بالغرض مع كراهية الإبتداء بالواو، ولم يجز حذف الكسرة لن بها يعرف وزن الكلمة فلم يجز حذفها فحذف الواو .

217- ابن جني(سر صناعة الإعراب : 17/I).

218- سبويه (الكتاب: 101/4/).

219- ابن عصفور (الممتع:II /338).

220- ابن عصفور (الممتع:II /439-440).

221- ابن عصفور (الممتع:II /441-442).

222- ابن عصفور (الممتع:II /447).

223- نفسه.

224- تتعدى هذه المسألة اللغة العربية لتشمل لغات أخرى، راجع بروني وبتراس (1998).

225- راسم الطحان (حقيقة الإعلال والإعراب).

226- الأسترابادي(شرح الشافية: 76/I).

227- بروني وبتراس(1998).

الفصل الثاني

تفاعل القيود في الفعل الثلاثي المجرد

0- تقديم:

يهدف هذا الفصل إلى اختبار نجاعة نسق القيود على مستوى الوصف والتفسير ومدى فعالية المقترحات التي قدمناها لإغناء الإطار النظري، وإلى التأكد من مدى اطراد الفرضيات التي وضعناها فيما يخص القالب التطريزي وطبيعة الصيغة وتفاعلها مع الجذر، وذلك بمحاولة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة:

كيف تنتظم البنية الصرفية والتطريزية للفعل المجرد؟ كيف توزع مادته المعجمية على الصيغ والأبواب؟ كيف يتفاعل الجذر والصيغة في السالم والمعتل والمضعف؟ ما نجاعة دراسة الجذر بمعزل عن الصيغة ؟ ما طبيعة تناوبات هذا البناء المصوتية؟ وما هي ضوابطها وكيف يمكن التنبؤ بها؟ ما وظيفة العلل في هذه الأبنية ؟ لماذا يستغنى عنها تارة ويكون تحققها اجباريا تارة أخرى؟ لماذا تفضل العلة حركة على أخرى؟ لماذا تنقل الحركة أو تحذف أو تبدل؟ لماذا يحدث الإدغام تارة ويتعذر تارة ؟ من خلال التطرق لهذه القضايا سنحاول رصد التغيرات التي تطرأ على هذا البناء والتعديلات التي يتعرض لها على المستوى الصرفي والتطريزي و الصواتي مع العمل على تفسيرها وعدم الاكتفاء بوصفها . في هذا الإطار سنوضح كيفية اشتغال القيود والآثار الناجمة عن تفاعلها وتفاعل مجالات البناء الصرفية والتطريزية لتعميق النظر في حيثيات سلامة البناءو في كيفية التقويم واختيار الأشكال المثلى من بين الاحتمالات المرشحة.

I- البناء السالم

1- 1 فَعُل

راعى القدماء في معالجة هذا الفعل الخصائص النحوية والمعنوية فسجلوا دلالاته على الطبائع والسجايا، قال ابن جني [1] :

" **إذا كانت بعض الأفعال تبدو دالة على الحركة في ظاهر الأمر مثل قَرُب،**

بعُد، فإنها في الحقيقة تدل على صفة القرب والبعد الناتجة عن الحركة ولا تدل وحدها على الفعل"

فقرر أن هذه الأفعال لا تدل على الحركة والفعل ، مما جعل بعض المحدثين يزعمون أن " فَعُل " فعل ليس بأتم معنى الكلمة وإنما يدل على الاتصاف بصفة بالإضافة إلى أنه قليل العدد والتصرف [2] .

يمكننا أن نستخلص بناءا على هذا الحكم أن " فعُل" لازم من الناحية النحوية والصرفية للزوم عينه حركة واحدة في الماضي والمضارع فضعفت علاقته بالفعل، فإلى أي حد يمكن للمقاربة القائمة على القيود أن تدعم هذه الخلاصة أو تنفيها ؟ وهل يبدي هذا الفعل نفس سلوك باقي الأبنية إزاء تفاعل القيود فتكون له نفس خصائص باقي الأفعال صرفيا وتطريزيا، أم له مظهر مخالف يجعلنا نقرر أن علاقته بالفعل ضعيفة حقا؟

يتوزع الرصيد المعجمي لهذا البناء بين الماضي والمضارع كما يلي [3]:

(1)

	الماضي		المضارع	
البناء	حركة العين	العدد	حركة العين	العدد
فَعُل	ضمة	174	ضمة	174

ورد على هذه الصيغة 174 فعلا ماضيا سالما يقابله نفس العدد في المضارع ، ويلاحظ عند تصريفه ثبات حركة عينه .علل سبويه طبيعتها قائلا : " **وقد ضمت لأنها كانت خلقه وصاحبها مسلوب الاختيار لذا جعل الضمة علامة على الخلقة** "

من خلال الجدول الإحصائي تأتي نسبة الرصيد المعجمي " لفعُل " بعد " فعَل " و" فعِل " . وهي قليلة العدد . لذا رجح ارتباط لزوم هذه الصيغة الضمة بعمل قيد منع الثقل، فللقدماء قاعدة تنص على أن ثقل القليل أفضل من ثقل الكثير [5] .

وعلى المستوى التطريزي يضم قالب "فَعُل" ثلاثة مقاطع:

(2)

ظرُف	.ص مص.	ص مص.	ص مص.
شرُف	.ص مص.	ص مص.	ص مص.
كرُم	.ص مص.	ص مص.	ص مص.

تنتظم الصوامت والمصوتات على هذه المقاطع بكيفية جعلت البناء أكثر انسجاما من احتمالات أخرى مثل : "فِعُلَ" "فُعُل".

(3)

الإحتمالات	انسجام النواة	منع الثقل
فُعُل		*
فِعُل	*	*
☜ فَعُل		

يجيز سلم التناوبات المصوتية الخروج من ضم إلى ضم، لكن توالي ضمتين ثقيل يقتضي نطقه بذل مجهود يستثقله اللسان ومن ثمة فإن " فُعُل" لا يخرق انسجام النواة لكن يخرق منع الثقل ،في حين لايستوفي "فِعُل" لكلا القيدين. فلا يسمح قيد انسجام التناوبات، بمعاقبة الضمة للكسرة.

كسرة ——— ——/——◄ ضمة

فيستثقل الخروج من كسر إلى ضم [6] ، وتفضي هذه الموازنة إلى أن "فَعُل" أكثر انسجاما من باقي الإحتمالات، كما يرجح "فَعُل" على "فَعْل" .

(4)

الإحتمالات	ملء النواة
⇐فعُل فعْل	 *

يستجيب الاحتمال الأول لملء نواة المقطع ،بينما يخرقه الاحتمال الثاني، فمن خلال عدة شواهد كان بعض العرب يسقطون حركة عين هذا البناء [7].

لكن القيود ترجح عدم تنحيتها ، و إذا كان النحاة قد نظروا إلى هذا الشكل من الناحية النحوية والدلالية فاستنتجوا ارتباط لزومه الضم في الماضي والمضارع بعدم دلالته على الحركة فإن التحليل المقترح يستبعد هذا الربط ويستبعد الإقرار بثبات الحركة أيضا ويقر أن العملية التصريفية عرضة لتناوب مصوتي منسجم[8] على شكل:

ضمة ←———————— ضمة

حيث يستجيب هذا التناوب لشرط الانسجام في توليد المصوتات ،ولا يختلف عن التناوبات الأخرى التي يلاحظ من خلالها تغيير جرس الحركة المعنية، ففي كل هذه الأحوال لدينا دخل وخرج:

(5)

ضمة ←———————— ضمة

فتحة ←———————— ضمة

كسرة ←———————— فتحة

غير أنه يختلف عن التناوب التالي:

(6)

فتحة ← فتحة

كسرة ← كسرة

تفيد هذه المعطيات أن العلاقة بين حركة عين الماضي والمضارع "ظرُف ، يظرُف" "كتَب ، يكتُب" و " جلَس ، يجلِس " متماثلة و لايكمن الاختلاف سوى في جرس المصوت، فالخرج المناسب " لفعُل " من بين الإحتمالات المرشحة لذلك هو " يفعُل " باعتبار حركة العين وقيد الانسجام :

(7)

الاحتمالات	انسجام النواة
☜ يفعُل	
يفعِل	*
يفعَل	*

يمثل " يفعُل " الاحتمال الأولى ويجسد الحلقة الوحيدة من سلم انسجام التناوبات المصوتية الذي يعتمد التناوب دون حدوث تغير في جرس المصوت المعني[9] . لذا فإن " فعُل / يفعُل" عرضة لتناوب مصوتي منسجم، ينضبط لمجموعة من القيود من بينها ملء النواة ، انسجام النواة ومنع الثقل وأنه من هذه الناحية كباقي الأفعال .

1- 2 فَعَل

اهتم القدماء بهذا البناء أكثر من اهتمامهم بغيره ، فأفردوا له مصنفات عديدة ، ورصدوا معانيه وخصائصه ونسبة استعماله[10] . في هذا النطاق إذا كان " فعُل" خاصا بما لا يتعدى وإذا كان قليل الإستعمال فإن " فعَل" أكثر الأبنية استعمالا وعددا ، فاعتبره الطيب بكوش الفعل الحقيقي لدلالته على العمل والحركة، فانتهى إلى ما قرره القدماء كما

يبدو من قوله :

" ***فعَل أكثر الأفعال عددا لأنه الفعل الحقيقي الذي يدل غالبا على العمل والحركة والفعل ، فهو أكثر الأفعال تصرفا إذ تقابله ثلاث صيغ في المضارع***"[11]

من *خلال* النص " لفعَل " الخصائص التي هي من صميم الفعل دلاليا ونحويا، ولقد ربط الأسترابادي[12] كثرة استعماله وتصرفه بمبدإ الخفة. من هذه الناحية نقيم المقارنة بين " فعُل ، فعِل وفعَل" اعتمادا على قيد انسجام النواة.

(8)

الاحتمالات	انسجام النواة
فعُل	ضمة
فعِل	كسرة
☜ فعَل	فتحة

باعتبار هذه المقارنة الجزئية فإن "فَعَل" أجود من غيره بما أن نواة المقطع المعني – الثاني- تشغلها الفتحة التي هي أكثر استجابة لقيد انسجام النواة بالنظر إلى خاصية الجهارة[13] .

وتتوزع المادة المعجمية لهذا البناء على عدة أبواب :

الماضي			المضارع	
الصيغة	حركة العين	العدد	حركة العين	العدد
فعَل	فتحة	525	ضمة	525
	فتحة	509	كسرة	509
	فتحة	401	فتحة	401

ورد في هذه الصيغة 1435 فعلا سالما وزع على ثلاثة أبواب :

1-2-1 فعَل / يفعُل

اعتبره الفارابي " أحد الأبواب الثلاثة التي هي دعائم الأبواب"[14]

ويستخلص من الدرس الصرفي القديم صعوبة التنبؤ بما يقابل " **فعَل** " في المضارع كما يتأكد من خلال هذا النص :

" **طفت في عليا قيس وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم لأعرف ما كان فيه بالضم أولى وما كان منه بالكسر أولى فلم أجد لذلك قياسا، إنما يتكلم به كل امرئ على ما يستحسن ويستخف لا غير ذلك** "[15]

أحس المحدثون كذلك بتلك الصعوبة ، إذ اعتبر الطيب بكوش أن مشكلة هذه الصيغ راجعة لكونها سماعية لاتخضع مبدئيا لقواعد مضبوطة[16]. نفس الملاحظة أبداها الشكيري[17] . والواقع أنّ عملية اشتقاق مضارع هذا الفعل ليست عشوائية ولاترتبط بالخفة فقط ، بل تعود إلى الحس اللغوي الذي يمكن التعبير عنه بحساب لسان صرف، اعتمادا على مباديء وقيود محددة تعمل على ترجيح الخرج الأمثل[18] لأن التناوب مشروط باحترام سلم التناوبات، وأن تكون النواة منسجمة مع ما يقابلها في الماضي وأن تتسم بالخفة. في هذا النطاق نشير إلى أن حركة العين تحظى بوضع متميز عن باقي حركات البناء، فإن لم تكن مناسبة قد يخرق قيد أمن اللبس أو يتم الخروج عن قيد التجانس المعبر عنه بوحدة الباب .

في إطار نظرية المفاضلة يمكن إسناد عدة أخراج لدخل واحد بعد ذلك تتم عملية التقويم واختيار الشكل الأولى[19] . بناء عليه تفرز " كتَب " عدة إمكانيات تقوم بالموازنة بينها والاحتكام إلى القيود .

(10)

الإحتمالات	وحدة الباب	انسجام النواة
يَكْتَبُ	*	*
يَكْتَبُ	*	*
يَكْتِبُ	*	*
☜ يَكْتُبُ		

يعتمد الشكل الأول التناوب بين الفتحة والمصوت الصفر (Ø)[20] فخرق انسجام النواة كما خرقه الشكل الثاني ، نفس المعطى ينطبق على "يكتِب" مما جعل هذه التناوبات غير منسجمة تبعا للآلية المولدة، ويلاحظ أن الإمكانيات الثلاث لاتستجيب لقيد وحدة الباب.

ورغم أن الفتحة والكسرة أكثر انسجاما من الضمة فإن الاحتمال الأخير خطي بالأولوية،فانسجام النواة، وحدة الباب ومنع الثقل قيود تجعل "يفعُل" خرجا مناسبا "لفعَل" لكن أليس "يفعِل" بدوره خرجا سليما؟ نتتبع ذلك من خلال الثنائية التصرفية الآتية:

2-2-1 فعَل / يفعِل

يحتل الرتبة الثانية من حيث الكم بعد "فعَل يفعُل " إذ رصيده المعجمي 509 فعلا.فقرر الفارابي كونه :

" **مثل الباب الأول في أنه أحد أعمدة الأبواب الثلاثة، وأنه سالم يقوم بنفسه، ويوجد في مذاهب الأبواب جميعا**"[21]

يضم إلى جانب السالم عددا مهما من الأفعال المعتلة والمضعفة والمهموزة،وتكمن أهميته في الرصيد المعجمي الذي يمتلكه، واعتماده المخالفة بين الماضي والمضارع[22] وإن كان ينتج تناوبا مصوتيا غامضا[23] « Opaque » بالنسبة لسلم التناوبات، مما جعل ظاهره ينتهك قيد انسجام النواة الذي ينص على أن الفتحة لايجب أن تتناوب إلا مع الضمة:

(a : ⟵ μ) وأن الانتقال من فتح إلى كسر غير جائز (a : ⟵ i) .

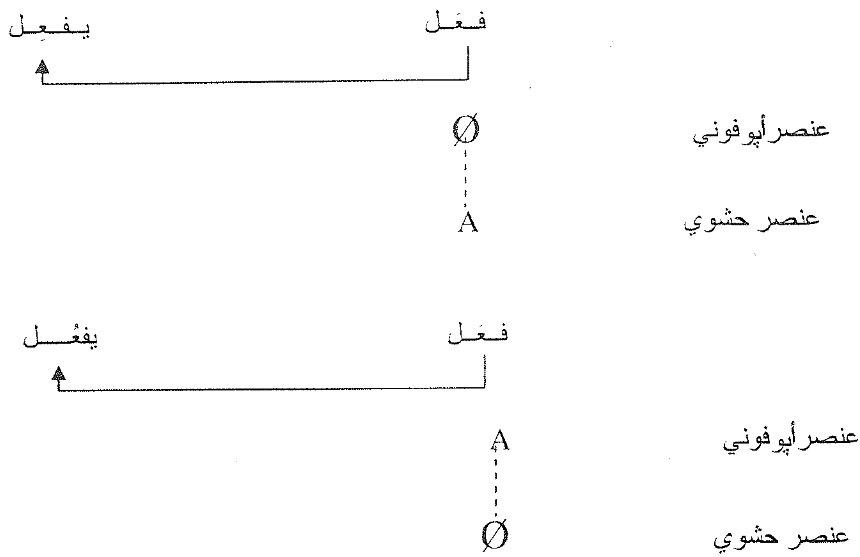
فأي وضع لهاته المخالفة بالنسبة لهذا القيد؟ وهل هذا التناوب منضبط للقيد و أن ما يظهره من غموض راجع إلى طبيعة العناصر المشاركة فيه، وإلى الاختلاف بين المستوى السطحي والمستوى العميق للدخل ؟ أم أن قيد انسجام النواة تمت التضحية به صيانة لقيد أقوى؟

وظف السغروشني[24] اعتمادا على تمييز بريم Brame 70 بين فتحة أمامية وفتحة خلفية، فرضية تنبني على انشطار هذه الحركة فتتفرع عنها الكسرة

والضمة،وانتهى إلى التمييز بين صيغ أصول وصيغ فروع .لذا فإن توسيع مجال هذه الفرضية للربط بين الماضي والمضارع يفضي إلى تفرع " يفعُل و يفعِل " عن " فعَل " ،لكن السؤال الذي يبقى عالقا هو متى يكون الخرج مضموم العين ومتى يكون مكسورا؟

اقترح سجرال Segeral بدوره فرضية تسوغ الربط بين فعَل ويفعُل ويفعِل على أساس التمييز في عملية التناوب المصوتي بين عنصر أپوفوني Element apophonique وعنصر حشوي Elment parasitique ، فكل قطعة معنية بالتناوب قابلة لهذا التفريع الثنائي ، تبعا لذلك يتفرع عن الفتحة عنصران أحدهما /a / والآخر/Ø/ ، عند إعمال الأول نحصلِ على /u/ وعند إعمال الثاني /Ø/ نحصل على /i/ في الخرج وفق ما ينص عليه سلم التناوبات فتصبح العلاقة بين الأصل والخرج كالآتي :

(11)



واستخلص أن التمييز بين العنصر الأيوفوني والحشوي له بعد برامتري[25] ،وافترضت عدة أعمال وجود موقع فارغ بعد الصامت الثاني على المستوى العميق لِـ : "فعَل " فحصل التناوب بين المصوت الصفر (Ø) والكسرة عند الانتقال إلى المضارع.

وعلى مستوى السطح وقع امتداد (مص 1) إلى الحيز النووي الفارغ ، لكن رغم أهمية هذا التحليل فإن محدوديته تبدو واضحة ،ذلك أنه يتوقف عند حدود الوصف ولا يتعداه إلى التفسير لافتقاره الآلية النظرية التي من شأنها أن تمكنه من ذلك ، فالنظرية الأيوفونية عامة نظرية وصفية، لهذا حاولنا إثراءها بالنظر إليها في علاقتها بنظرية المفاضلة وتفاعل الصرف والتطريز[26] .

لقد حصل الامتداد في "ضَرَب" صيانة لمجموعة من القيود التي تحدد سلامة البناء، نوضح ذلك من خلال الموازنة بين " ضَرَبَ " و " ضَرْبَ " .

(12)

الاحتمالات	ملء النواة
☜ ضَرَبَ	
ضَرْبَ	*

أدى امتداد فتحة الفاء في "ضَرَب" إلى ملء الموقع الثاني استجابة لقيد الملء لكن هل تمت العملية من أجل هذا القيد فقط ؟ وهل يفهم منها أن قيد ملء النواة له هذه الدرجة من القوة ؟

يدعم هذا القيد قيد أخر هو أمن اللبس، فالاحتمال الذي يبقي النواة فارغة يسبب اللبس ويخرق وحدة الباب :

(13)

الاحتمالات	أمن اللبس	وحدة الباب
ضَرْب	*	*
☜ ضَرَبَ		

يخرق " ضَرْب" عدة قيود بما فيها قيد أمن اللبس ، لأن ترك الموقع فارغا يجعل هذا الشكل ملتبسا بالمصدر" ضرب" فحصل الامتداد تأمينا للبس وصيانة لقيد الملء ، ومما أكد ترجيح الامتداد كون (مص 1) فتحة وهي أخف الحركات، فاستجاب "ضَرَبَ" لقيد وحدة الباب، وقيد ملء النواة ، وقيد انسجام النواة،ولو تحققت تلك النواة ضمة أو كسرة لخرق انسجام النواة ولاشتبه البناء "بفُعُل" المبني للمجهول، ولو تحققت كسرة لصار ملتبسا ب "بفَعِل" فتعرض انسجام النواة ووحدة الباب للخرق.

يؤكد هذا التحليل أهمية البحث في المستوى العميق وهو منحى اتبع في دراسة التناوبات المصوتية للغات عدة، فساهم في تطوير البحث في النظام المصوتي للغات الطبيعية[27] مع الكشف عن مظاهره وأبعاده الصرفية والصواتية.

ينظر التحليل المقترح لتناوبات الدخل / الخرج، في نطاق أوسع من مجال التناوب المصوتي "الأپوفوني"، باعتبار الظاهرة حاصل التفاعل بين مجموعة من القيود، محاولا تفسير أبعادها المختلفة وعدم الاكتفاء بوصفها .

ففي " فعَل يفعِل " يعلل قيد الملء عدم ترك " مص 2 " شاغرا ويقوم قيد وحدة الباب بدور مركزي في تفسير سبب هذا الامتداد كما يساهم في ضبط العلاقة بين الماضي والمضارع باعتبارهما يمثلان دخلا وخرجا ،وهي علاقة اعترف القدماء بصعوبتها، فنص ابن يعيش في ما يخص " فعَل " على أن: " **المضارع منه يجيء على يفعِل ويفعُل بالكسر والضم ويكثران فيه حتى قال بعضهم، إنه ليس أحدهما أولى من الآخر، ويقبح استعماله، قال بعضهم إذا عرف أن الماضي فعَل بالفتح ولم يعرف المستقبل، فالوجه أن يكون يفعُل لأنه أكثر، والكسر أخف من الضم، وقيل هما سواء فيما لا يعرف، وقيل عن الأصل في المضارع المتعدي الكسرة نحو يضرِب، وأن الأصل في المضارع غير المتعدي الضم نحو سكَت يسكُت**"[28] .

يتطرق النص لصعوبة التنبؤ بمضارع "فَعَل" ويتحدث عن التناوبات الممكنة وأفضلية إحداها عن الأخرى، ويروي تعدد الآراء بخصوص هذه المسألة ، ويستفاد منه أن السماع يقوم بدور أساسي في تحديد التناوب المفضل، بالإضافة إلى العامل النحوي ومبدإ الخفة،لكن يساهم تعدد اللغات في صعوبة تحديد الخرج المناسب كما صرح ابن يعيش:

" **إلا انهما قد يتداخلان فيجيء هذا في هذا، وربما تعاقبا على الفعل الواحد نحو عرَش يعرش**"[29].

غير أن هذه الاحتمالات لا تكون متاحة دائما خصوصا إذا كان الفعل معتلا.

3-1 فعِل/يفعَل

يستجيب طرف هذه الثنائية لمبدإ المخالفة بين الماضي والمضارع، ولهذا الباب رصيد معجمي مهم يتمثل في 525 فعلا، أغلبه ينتج "يفعَل" في المضارع حيث عشرة أفعال فقط أعطت مضارعا مكسور العين، ولم يأت منه حسب ديوان الأدب على "يفعُل" أي بناء، علل الفارابي هذه المسالة بقوله:

" **فاستعمل من هذين المذهبين أحدهما وأهمل الآخر لثقل الضمة**" [30]. أكد ابن يعيش بدوره هذه الملاحظة فوضح أن "فعِل" ينتج "يفعَل" باستثناء أربعة أفعال جاءت على "فعِل يفعِل" [31].

على المستوى التطريزي قوام قالب هذا البناء ثلاثة مقاطع مما جعل جدعه مطابقا لكمية جذع مضارعه خلافا لما أكده بوهاس [32].

وإذا كنا قد أكدنا أهمية الوظيفة التطريزية والصرفية للعلل فإن للصوامت الصحيحة المشكلة للبناء وظيفة تطريزية أيضا، تتجسد في إشباع القالب، بالإضافة إلى الوظيفة الصرفية المتمثلة في توفير عماد الصيغة، فضلا عن دورها المعنوي، فالاستغناء عن الفاء أو الراء في "فرح" مثلا يسبب خرق أمن اللبس حيث ينحى عنصر أساسي من الجدر، فينعدم بذلك أحد أعمدة الصيغة ويتعذر بسببه تمييز جدر وصيغة هذا البناء .من ثمة كان وجود هذه القطع ضروريا عكس ما يحدث للعلل، بما أنها لاتحظى بنفس وضع الصوامت الصحيحة على المستوى المعجمي[33]. وإذا كانت هذه الصوامت تخضع لبعض التغيرات مثل المماثلة[34] فإن ذلك مشروط بصيانة قيد أمن اللبس.

زعم الطيب بكوش أن"فَعِل" متوسط الأهمية من حيث الكم وربط ذلك بالمعنى لكونه يدل على الحالات وهي أكثر تغيرا من الطبائع فكان ذلك أقرب إلى الفعلية[35]. لكن لهذه الأهمية ارتباطا وثيقا أيضا بسلوك الكسرة تجاه قيد انسجام النواة المتمثل في موقعها- بالنسبة للضمة والفتحة- في سلم الجهارة[36].

اختلفت اللهجات العربية في نطق البناء، فبعضها يكسر حرف مضارعته،علل سيبويه هذا الإجراء قائلا :

"وإنما كسروا هذه الأوائل لأنهم أرادوا أن تكون أوائلها كثواني فعِل كما ألزموا الفتح ما كان ثانيه مفتوحا في فعَل "[37].

من خلال هذه المعطيات يخضع كل من "مص1" و "مص2" للتغيير، إذ في صيغة المضارع تبعية المصوت الأول للثاني من جهة، وتبعية هذا الأخير لنظيره في الماضي من جهة أخرى قصد تحقيق الانسجام والخفة . لكن في كل هذه الحالات يتعرض قيد وحدة المقطع لخرق كبير ، فداخل نفس الكلمة يلاحظ تبعية نواة لأخرى مجاورة لها، وتبعية نواة مقطع كلمة لنواة مقطع يوجد في كلمة أخرى.

وعليه فإن لمنع الثقل وانسجام النواة مظاهر مختلفة،وأنهما أساسيان في سلامة البناء وتقويمها. ومن خلال هذه الأبنية نرصد تنازع قيد انسجام النواة وقيد وحدة المقطع، فكلاهما يرشح للعمل . لكن الأولوية للانسجام، بينما يخرق قيد وحدة المقطع لتصبح العلاقة بينهما علاقة تحكم.

انسجام النواة » وحدة المقطع

يرافق الانتقال من الماضي إلى المضارع تناوب مصوتي يفيد أهمية الاشتقاق بغير زيادة[38] ويفيد تفاعل القيود الكشف عن أبعاد ظاهرة الشذوذ.نوضح ذلك من خلال تعليل شذوذ "فَضِل يفْضُل"[39]

(14)

الاحتمالات	وحدة المقطع	انسجام النواة	وحدة الباب
☜ يفضَل	*		
يفضُل		*	*

يعرض الاحتمال الثاني انسجام النواة ووحدة الباب للخرق بينما يستجيب الاحتمال الأول لهذين القيدين ويضحي بوحدة المقطع ،فبدا أكثر انسجاما مع نسق القيود وفاز بالأفضلية.

4-1 فعَل/ يفعَل

تتميز العلاقة بين طرفي ثنائية الدخل/الخرج في الأبواب السابقة بمبدإ المخالفة، لكن الأفعال التي نعالجها في هذا المحور تحافظ في المضارع على نفس حركة الماضي فيغيب التناوب على مستوى السطح .

حصر ديوان الأدب المواد التي جاءت على هذه الصيغة في 401 فعلا وناقش الفارابي ثبات هذه الحركة محاولا تعليله، في هذا السياق نورد النص الآتي :

"**وأما مفتوح العين في الماضي والمستقبل فلا يقوم إلا أن يكون فيه أحد حروف الحلق في موضع العين أو اللام...**"[40] .

لقد ربط بين غياب التناوب ووجود الصامت الحلقي . لكن بعض اللغويين اعتبروا تعذر معاقبة الضمة أو الكسرة للفتحة أمرا عارضا إذ الأصل :

"**إنما هو على يفعِل أو يفعُل فلما لحقت هذه العلة رد إلى الفتح** "[41]

هذا المعطى يدرج مراعاة ثنائية الملفوظ/المقدر أو ما يعبر عنه حديثا بثنائية التمثيل السطحي/ التمثيل العميق.

علل سيبويه أيضا التضحية بمبدإ المخالفة بين الماضي والمضارع بوجود الصامت الحلقي في موضع العين أو اللام[42] ، في هذه الحالة تحرك العين بحركة مناسبة لذلك الصامت وهي الفتحة[43] .

فبما أنه مستفل اقتضى حركة من حيزه من أجل الخفة والانسجام اللذين يتعذران إذ ماحرك بالكسرة أو الضمة حيث ينجم الثقل والتنافر، من ثمة : " **كرهوا أن يتناولوا حركة ماقبلها بحركة ما ارتفع من الحروف**"[44]

لقد رجح الفتح إذن بسبب صامت سافل في الحلق له ملمح [+ خلفي] الذي لا تناسبه سوى حركة لها نفس الملمح ،ويلاحظ أن القدماء عللوا هذه المسألة تعليلا

صوتيا فانتبهوا إلى أن المرتفع والمستفل يأخذ حركة من حيزه، ذلك ما يفهم من كلام سيبويه.

" **وكذلك حركوهن إذ كن عينات ،ولم يفعل هذا بما هو من وضع الواو والياء لأنهما من الحروف التي ارتفعت"**[45].

تفيد هذه الظاهرة أن تعذر التناوب المصوتي في "فعَل يفعَل" صيانة لمنع الثقل، وحرص على انسجام النواة مع الصدر.

فالقيود لها مظاهر مختلفة، لهذا يفرض قيد انسجام النواة أن ينسجم المصوت مع المصوت الذي يتناوب معه وأن ينسجم مع صدر مقطعه وصدر المقطع السابق واللاحق.كما أن منع الثقل ليس له بعد نطقي فحسب، بل له طابع تطريزي أيضا، فهو يدعم تناغم النواة مع الصدر، وعدم تحقق ذلك يعرضه للخرق.

في باب " فعَل يفعَل " تتم التضحية بانسجام النواة "أيوفونيا" ترجيحا لانسجامهما مع صدر مقطعها وصدر المقطع اللاحق من الناحية الصوتية،فضلا على أن تبعية " مص 2 " ل " ص 2 " والاستغناء عن عملية التناوب،هي استجابة لوحدة المقطع وعدم رهن مصوت كلمة بمصوت كلمة أخرى، يضاف إلى هذا أن الصدر يتآلف مع النواة التي تناسبه.

و يبدو الاحتمال الذي يحافظ على نفس حركة الماضي أكثر انسجاما من غيره لاستجابته لقيد انسجام النواة وقيد منع الثقل.

(15)

الاحتمالات	انسجام النواة	منع الثقل
☜ ينحَر		
ينحِر	*	*
ينحُر	*	*

يفوق انسجام المقطع المكون من الحاء والفتحة انسجام المقطع المكون من

الحاء والضمة أو الحاء والكسرة ،فيما يخص تناغم النواة والصدر وما يحققه من خفة . و السؤال الذي يبقى عالقا في هذا السياق هو هل يتم الاستغناء عن التناوب حقا في هذا الباب؟ وهل تتم التضحية بانسجام النواة "أيوفونيا" خصوصا وقد اتضح من خلال الأبواب السابقة قوة هذا القيد؟

لقد ذكرنا أن الأصل في هذا الباب كما أكد النحاة أن تكون عين مضارعه مكسورة أو مضمومة أما الفتح فهو استثناء. قال السيرافي:

"وكان الأصل فيما كان الماضي منه على فعَل أن يجئ مستقبله عل يفعُل أو يفعِل... وإنما يجئ مفتوحا فيما كان موضع العين واللام حرفا من حروف الحلق"[46].

وذكر سيوبيه مجموعة من الأفعال جاءت على الأصل ، فكان مضارعها مضموم العين أو مكسورا رغم وجود الحرف الحلقي، وإن كانت نسبة المجيء على الأصل تختلف من حرف إلى آخر، فكلما كان الحرف أشد سفولا كان الإتيان على الأصل أقل، وهو بذلك يركز على الموقع وعلى المعيار النطقي.

في إطار تفاعل القيود، يختلف سلوك نواة مقطع صدره صامت حلقي إزاء انسجام النواة من صامت إلى آخر. فالأشكال التي ترد على الأصل تستجيب لانسجام النواة "أيوفونيا" ولوحدة الباب، لكنها تضحي بقيد وحدة المقطع كما تقل خفتها عن خفة الاحتمالين الآخرين. وانطلاقا من تعليل القدماء حيث يفترض مستوى وسيط (: المجيء الأصل ثم تغيير حركة العين بحركة منا سبة للحرف الحلقي[47])، يكون انسجام النواة بكل أبعاده مصونا، كما يستخلص أن هذا الباب يستجيب لانسجام النواة صوتيا، أيوفونيا وتطريزيا باعتبار ثنائية السطح / العمق، ويستجيب لمنع الثقل ووحدة الباب وإن كان يضحي بمبدإ المحلية .

II- البناء المعتل

نسعى من خلال هذا المحور إلى الكشف عن مظاهر جديدة لوضع العلل و النظر إليها في إطار تفاعل القيود، حيث نحاول رصد وظائفها الصرفية التطريزية والقيود العاملة في تغيراتها، ونحاول أيضا تمحيص الأسباب التي تجعل تحققها

ضروريا تارة وتجعل البناء مستغنى عنها تارة أخرى.

فإلي أي حد يمكن للصيغة كما حددناها في الفصل الأول أن تكشف عن هذه المظاهر؟

و كيف يتفاعل الجذر والصيغة في البناء المعتل؟ هل يمكننا تصور استقلالية أحد هذين المكونين عن الآخر؟ هل لعناصر الصيغة والجذر نفس الوضع؟

سنحاول في هذا المحور مناقشة هذه الأسئلة من خلال دراسة بعض الأبنية المعتلة، مستفيدين من اجتهادات الصرفيين العرب ومن نتائج الدرس الصرفي والصواتي الحديث آخذين بعين الاعتبار المادة المعجمية .

II -1-1 المثال الواوي

انطلاقا من الجدول الإحصائي يلاحظ أن نسبة الأفعال المعتلة الفاء بالواو تفوق بكثير تلك التي فاؤها ياء، وأن معظم المثال الواوي يرد على (فعَل يفعِل) فما علة هذا التفاوت على مستوى الرصيد المعجمي؟ ولماذا يتقيد معظم المثال الواوي بباب واحد؟.

رصد الزمخشري حالات هذه الواو فأكد أنها واو " تثبت صحيحة و تسقط و تقلب" [48]، *ففي وعد مثلا* تثبت حيث لا موجب للتغير، لأنها في هذه الحالة عبارة عن صامت له ملمح (- مقطعي) يشغل صدر المقطع استجابة لقيد مل ء الصدر. وإذا كان القيد قابلا للخرق صيانة لقيد أقوى[49] فالتنازع هنا غير حاصل فلم يتأثر القيد العامل ولم يتأثر وضع القطعة المعنية. فالموقع التطريزي رهين بالقيود العاملة، إذا زحزح وضع القيد في الهرم كان له تأثير على الموقع[50].

انطلاقا من الدخل "وَعَد" تفترض عدة احتمالات منها:" وَعَد" ،"...عد" " َعد" نقومها استنادا على مجموعة من القيود[51] .

(16

الاحتمالات	ملء الصدر	المقطع .ص مص.	الحد الأدنى	أمن اللبس
.وَ .عَ. دَ.			°	
. عـَ .دَ.	*			
.ـ. عَـ . دَ.		*	*	*
.عَ . ـدَ.			*	*

يفضل الشكل الاول بما أنه يستجيب لكل القيود التي تخرقها الاحتمالات الأخرى ، فعملية التقويم تراعي كل القيود المعتمدة في التحليل. أما الشكل الثالث فلا يستجيب لبنية القالب و لا لقيد الحد الأدنى و أمن اللبس، نفس الاستجابة السابقة يبديها الشكل الأخير ، في حين يسجل أن الاحتمال الأفضل عبارة عن سلسلة من المقاطع على شكل .ص مص. و هو أكثر تجاوبا مع القيود المعتمدة.

إذا كان الاحتمال المفضل في الماضي هو الذي يحافظ على تحقيق الواو استجابة لقيد ملء الصدر، فإن لهذه القطعة وضعا آخر في المضارع لتعرضها للحذف.

" فحذفت الواو لوقوعها بين ياء و كسرة استخفافا ،و ذلك لأن الواو نفسها مستثقلة، وقد اكتنفها ثقيلان الياء و الكسرة. فلما اجتمع هذا الثقل آثروا تخفيفه بحذف شئ منه"[52] .

يعتمد هذا النص مفهوم الموقع، وعامل الاستخفاف لتبرير الحذف . فوقوع الواو بين ياء وكسرة *نجم عنه الثقل لتجاور عناصر متنافرة؛ لأن الكسرة بمثابة الياء و هما معا* متباعدان عن الواو. فأدى منع الثقل وإيثار الخفة إلى حذف الواو، خصوصا و أنها مستثقلة بالنسبة للياء و الكسرة، و بذلك فإن الثقل قد يتمثل في القطعة أو الكلمة أو في مكون أكبر.

نفس التعليل قدمه ابن عصفور ملاحظا أن الواو إن وقعت فاء لا يخلو من أن يكون الفعل على وزن "فَعَل" أو "فعِل" أو "فعُل"

"فإن كان على فعَل ،في المضارع يحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وهما ثقيلان"[53].

يعتمد هذا التحليل بدوره مفهوم الموقع والثقل ويستشف منه أن القدماء نظروا إلى الثقل في إطار علائقي ، فثقل القطعة يتحدد من خلال صفاتها وفي علاقتها بما يجاورها وهو نفس النهج المعتمد في الدرس الحديث [54].

وباعتماد مفهوم الملمح فإن الواو تشترك مع الضمة في عدة ملامح هي حسب كلمينتس climents (92) [+ ظهري] وهذا يجعلها متنافرة مع الكسرة، فرجح حذفها .

إن اجتلاب العلة في مثل *"وَعَد" يمليه قيد أساسي هو ملء الصدر* ، ومن

خلال الوقائع اللغوية يتضح أن لهذا القيد سلطة في الموقع الاستهلالي من الكلمة لأنه في هذه الحالة يكون غير قابل للخرق ، كما أن تطبيق أي عملية كالحذف والاجتلاب رهين بما تحدثه من آثار على سلم القيود، فإن أدت إلى خرق قيد قوي ألغيت. في هذا النطاق نحاول توضيح وضع هذه الواو ، ذلك انه من خلال النصين السابقين تم الحذف من أجل الخفة فكان العامل قيد منع الثقل.

(17)

الاحتمالات	منع الثقل
☜ يَعِد	
يَوْعِد	*

سبب حضور العلة نوعا من الثقل فرجح الاحتمال الأول لكونه أكثر خفة واستجابة للقيد .

لقد حاول الشكيري وشير[55] البرهنة على فرضية تفيد أن العلل ليس لها وضع معجمي، بل يتم التنبؤ بها من خلال توزيعها. فالعلة التي تكون في موقع الفاء نتنبأ بها انطلاقا من المصوت الأول من الصيغة،وأن هذه العملية عرضة للآلية التناوبات المصوتية،وحاول بوهاس البرهنة على أن العلل والمثل الثاني من المضعف لايشاركان في المعنى العام للفعل[56] ليخلص إلى أن جذر المضعف والمعتل ثنائي،وأطلق مصطلح أثل Etymon على الصامتين المتضمنين المعنى العام.

يبدو أن هذه النظرية أحادية البعد لكونها تراعي شطرا واحدا من البناء، فتخصيص المعنى لا يتم بواسطة العناصر المجتلبة فحسب، بل تقوم الصيغة كذلك بدور أساسي في هذا الإطار، ولايمكن الحديث عن تخصيص المعنى في "وعَد" "وضَع" "وقَف" دون مراعاة وظيفتها،كما أن العلة في هذا الموقع تمثل عماد المصوت الأول من الصيغة،فلولاها لبقي ذلك المصوت شاردا ،مادام غير مقترن بصدر مقطعي محقق،مما يجعل ".ـَعد" ".ـَقف" ".ـَضع" غير سليمة البناء لأن

عدم تحقق العناصر الأساسية من الجذر والصيغة يؤدي إلى خرق أمن اللبس والخروج عن الباب.

ويستخلص من خلال الإحصاء أن تحقق العلة في الماضي المثال مرتبط بطبيعة نظام صيغ العربية وبنية القالب التطريزي،وفي أغلب الأحوال يلاحظ أن هذه الواو تثبت في الماضي وتسقط في المضارع ،عبر القدماء عن هذه العملية بالحذف،فهل يتناقض عدم

ظهورها في المضارع مع كونها عماد الصيغة وضرورة لإشباع القالب و قيد ملء الصدر؟

لقد ربط الكوفيون حذفها وظهورها بالتعدي واللزوم[57] لكن يبدو ان الأمر لا يتعلق لا بحذف ولا بسقوط، فالعلة مجتلبة لأغراض صرفية وتطريزية ومتى انتفت الحاجة إليها لا تظهر في البناء . فالأصل عدم اجتلابها، لذا ننظر إليها في إطار ثنائية اجتلاب/استغناء، لكن السؤال الأساسي لماذا يتم الإستغناء عنها في المضارع؟

في إطار نظرية المفاضلة ينتج "وعد" في المضارع عدة احتمالات، منها "يَوْعِد،يَعِد" تتم الموازنة بينها في ظل تفاعل القيود.

(18)

الاحتمالات	منع الثقل	ملء النواة
يوْعِد	*	*
☜ يعِد		

يبدي كلا الشكلين سلوكا مختلفا نحو القيدين، فالأول لا يستجيب لهما بينما ينضبط الثاني لمقتضياتهما ففضل على الآخر. وقد استغنى عن الواو استجابة لمنع الثقل وملء النواة.

فهل يفهم من الجدول أن هذين القيدين أقوى من قيد الحد الأدنى وأمن اللبس؟ وأن هذه القيود تتنازع العمل في هذا البناء؟ وإلى أي حد تصح علاقة التحكم الآتية؟

قيد منع الثقل، قيد ملء النواة >> قيد أمن اللبس،قيد الحد الأدنى

يضم قالب هذه الأفعال المعتلة ثلاثة مقاطع، تمثل إحداها الواو وحركتها، ويصبح لدينا نفس العدد في المضارع بعد الاستغناء عن العلة، حيث إن حرف المضارعة يشغل الموقع المقطعي الذي يبقى شاغرا ، هذا ما تؤكده الموازنة بين "وعد" و "يعِد".

(19)

الاحتمالات	منع الثقل	ملء الصدر	ملء النواة	المقطع[ص مص]	أمن اللبس
وَعَد يَعِد					

نرصد سلوكا مماثلا لـ " وعَد" و "يعِد" نحو هذه القيود، فالاستغناء عن الواو في المضارع لا يسبب خرق أي قيد عكس ما يقع في الماضي إذا ما تم الاستغناء، فليس لهذا البناء في الماضي ما يقوم مقام العلة على المستوى الصرفي والتطريزي لكن في المضارع تنوب الزيادة عن العلة بإنقاذها قيد ملء الصدر وحمل عنصر من عناصر الصيغة(: حركة الفاء). لذا فحرف المضارعة لا يرتبط بالمطابقة فحسب، بل له وظيفة صرفية تطريزية أيضا، وهذا ما يؤكد التفاعل بين المستويين وأهميته في تحليل النسق الصرفي للعربية، ولو كانت الوظيفة الأساسية للعلة هي تخصيص المعنى، لتغير معنى الفعل بعد الاستغناء عنها.

ربط القدماء حذف الواو بوقوعها بين ياء و كسرة و عللوا حذفها في باقي التصاريف بأنهم:

" جعلوا سائر المضارع محمولا على يعد، فقالوا تعد، حذفوا الواو رغم أنها ليست بين ياء وكسرة.... فعلوا ذلك حتى لا يختلف بناء المضارع ويجري في طريقة واحدة مع ما في الحذف من التخفيف" [58].

لقد وقع الحذف إذن استجابة لوحدة الباب وتحقيقا للخفة، ما نضيفه إلى هذا المعطى أن الأمر يتعلق بعملية استغناء مادام البناء ليس في حاجة إلى الواو ووزن

ابن يعيش بين ما سماه حذفا وقولهم "أكْرِمُ" الذي أصله "أأَكْرِمُ" فانتهى إلى أنهم حذفوا الهمزة الثانية كراهية الجمع بين همزتين لما ينجم عنه من ثقل، ثم اتبعوا ذلك سائر الباب فعلوا "يُكرِم"[58] وإن لم توجد علة الثقل فجرى الباب على نهج واحد. بناء على هذه المعطيات نعاين استجابة "تَوْعِد" لنسق القيود:

(20)

الاحتمالات	وحدة الباب	منع الثقل	أمن اللبس	ملء النواة	المقطع ص مص	الحد الأدنى
☜ تعِد						
توْعِد	*	*		*		

يستجيب الاحتمال الذي يستغني عن العلة في المضارع لعدة قيود صرفية وتطريزية بينما يخرق الشكل الذي يجتلبها قيد وحدة الباب، منع الثقل وملء النواة، فأعطيت الأولوية للاحتمال الأول.

يحكم قيد انسجام النواة، قيد وحدة الباب، وقيد أمن اللبس، العلاقة بين الماضي والمضارع، وفي إطار نظرية المفاضلة يمكننا أن نسند لدخل مثل "وَزَن" عدة أخراج في المضارع غير أن احتكام للقيود يحسم المفاضلة:

(21)

الاحتمالات	انسجام النواة	وحدة الباب	أمن اللبس
☜ يَزِنُ			
يَزَنُ	*	*	*
يَزُنُ	*	*	*

يخرق الافتراض الثاني انسجام النواة لأن آلية ضبط التناوبات المصوتية، لا تجيز الخروج من الفتحة إلى نظيرتها:

(الفتحة ——/—→ الفتحة).

كما يخرق وحدة الباب، فباب هذا البناء "فعَل يفعِل" وبذلك يخرق أمن اللبس لتداخله مع باب آخر، بالنسبة للاحتمال الأخير فإنه لا يخرق انسجام النواة لأن الفتحة يمكنها أن تنتج ضمة، لكن الإحصاء يفيد أن باب المثال يقتضي "يفعِل" و الحصول على "يفعُل" قد يوقع في اللبس فضلا على أن الكسرة أخف من الضمة مما جعل الاحتمال الأول أكثر انسجاما.

إذا كان مضارع الأفعال الصحيحة التي على صيغة "فعَل" و"يفعُل" " و "يفعِل" فإن المثال الواوي لا يرد على " يفعُل" فلم يتضمن ديوان الأدب سوى فعلا واحدا جاء على "فعَل يفعُل". علق ابن يعيش على هذه المسألة بقوله:

" واعلم أن ما كان فاؤه واوا....وكان على زنة فعَل إنه يلزم مضارعه يفعِل ولا يجيء منه يفعُل كما جاء في الصحيح ... كأنهم أرادوا أن يجري الباب على نهج واحد من التخفيف بحذف الواو" [59] .

يبرز النص طبيعة هذا البناء، ذلك أن مجيئه على "يفعِل" يتيح إمكانية الإستغناء عن الواو فتتحقق الخفة، وإن بني على "يفعُل"، وقعت الواو بين ياء وضمة وذلك لا يوجب الحذف ، فإن حصل ذلك اعتبر شاذا .

وتفيد عملية المفاضلة أن "يوْعِد" أخف من "يوْعُد" فبالإضافة إلى أن الكسرة أكثر جهارة من الضمة فإن الشكل الأول يوفر خفة أكبر لتوفيره سياق الاستغناء عن العلة. وبتوفر هذا الشرط يتغير وضعها ويصبح الاحتفاظ بها مع إمكانية الاستغناء عنها مسببا للثقل ، لأنها في هذه الحالة تكون حشوا ، فصيغة "يفعِل" من المثال الواوي أخف لفسحها المجال أمام تنحية ما أصبح فضلة، فصار الاستغناء مقترنا بوجود الكسرة وأمارة على نوعية الصيغة و الباب، يترتب عن ذلك أن "توْعُد" يمتثل لآلية التناوب المصوتي، وإن كان يخرق قيد منع الثقل وقيد وحدة الباب، مما جعل توزيع الجذر (و ع د) على الصيغة محكومة بمجموعة من الشروط كما يؤكد الجدول :

(22)

الاحتمالات	انسجام النواة	وحدة الباب	ملء النواة	منع الثقل
يَوْعُد		*	*	*
☜ يَعِد				

تجعل نوعية الاستجابة للقيود الاحتمال الثاني أكثر انسجاما، فيما يرتب الآخر بعده لخرقه ثلاثة قيود.

II -1-2 المثال اليائي

تقتضي معالجة أفعال هذا البناء التطرق لمجموعة من الأسئلة منها: هل للعلة هنا نفس وضع الواو تطريزيا وصرفيا وهل لها نفس الوظيفة؟ وهل يخضع المثال اليائي لنفس ضوابط المثال الواوي ؟

يفيد الجدول الإحصائي [60] أن المثال اليائي أقل عددا من نظيره الواوي وأن باب اليائي بدوره "**فعَل، يفعِل**" وإن ورد على " فعَل يفعُل" أو "فعَل يفعَل" أخل بسلامة البناء:

(23)

الإحتمالات	انسجام النواة	منع الثقل
يَيْسُر		*
يَيْسَر	*	
☜ يَيْسِر		

يضم ديوان الأدب ثلاثة أبنية فقط معتلة الفاء بالياء جاءت كلها على "فعَل يفعِل" ويلاحظ أنها لا تستغني عن العلة في المضارع خلافا لما يحدث في الواوي، ولعل عدم جواز هذا الاحتمال راجع لآثاره السلبية على قيد أمن اللبس، لذا تحظى

العلة في هذه الحالة بدور أساسي، ولا تصبح حشوا في المضارع رغم توفر نفس السياق الذي أتاح تنحية الواو.

يفيد الجدول أن الاحتمال الأول أقل خفة من غيره لكون نواة المقطع الثالث أقل انسجاما من نظيرتها في " ييسَر ييسِر" بما أن الضمة أقل جهارة من الفتحة و الكسرة . كما أن الاحتمال الثاني يخرق انسجام النواة لعدم خضوعه للتناوب المصوتي ،ففاز الاحتمال الأخير بالأولوية. فقد تتيح تنحية العلة من " ييْسِر" الحصول على بناء أكثر خفة، غير أن هذا الإجراء سيجعل الخرج ملتبسا بالمثال الواوي فتتم التضحية بقيد هام :

(24)

الاحتمالات	أمن اللبس	منع الثقل
يعدُ يَبِسُ يَيْبِسُ	!*	

يبدو أن هذه المعطيات هي التي حذت بابن عصفور إلى الحكم بأن الحذف في "يبِسُ ويئِسُ" شاذ [61] . ويتضح من خلال عملية المفاضلة تنازع قيدي الثقل وأمن اللبس، لأن الاستجابة لأحدهما تسبب خرق الآخر مما جعل ترتيبهما حاسما في تحديد الشكل الأمثل، فإن رجح منع الثقل على أمن اللبس فاز "يبِسُ ويئِسُ" وسمح للعلة بالحذف، وإن رجح أمن اللبس فاز "ييْبِسُ ويَيْئِسُ" غير أن المعجم يفصل الموازنة بتأكيده عدم استغناء البناء المستعمل عن الياء. وتلك حجة على تحكم أمن اللبس في منع الثقل، نصوغ ذلك كما يلي:

قيد أمن اللبس >> قيد منع الثقل

يتأكد أن عدم الاستغناء عن الياء خلافا لما يحدث للواو راجع لضرورة صرفية أساسها تأمين اللبس،وقد سوغ الاحتفاظ بالياء دون الواو مبدأ يفيد أن تحمل الثقل مع القليل أفضل من تحمله مع الكثير [62].

نستخلص أن الاستغناء عن الواو في مضارع المثال الواوي يتم صيانة لمنع الثقل وإيثارا للتخفيف وتخلصا من خرق قيد ملء النواة الحاصل في المقطع الثاني من "يوْعِد"، فإن استغني عن الياء كذلك، صعب تحديد جذر وصيغة الفعل، حيث تشتبه ذوات الواو بذوات الياء. كما يستخلص أن التغيرات الطارئة على هذه الأبنية عرضة لتنازع مجموعة من القيود ذات المظاهر الصرفية والتطريزية.

2- **الأجوف**

يندرج هذا المحور ضمن محاولة رصد قيود توزيع المادة المعجمية حسب الصيغ والأبواب، كما يهدف إلى الكشف عن وضع الصامت الثاني من الجذر وعلاقته بمقابله في الصيغة مع رصد قيد توزيع العناصر الفارغة لضبط شروط رسو النواة على صدر مقطعي فارغ.

II -2-1 الأجوف الواوي

يمثل هذا البناء حوالي مائة وتسعين فعلا توزع على عدة صيغ وهي "فَعَل فعِل وفعُل" نحو "قام – خاف- طال" كما ينتمي إلى أبواب مختلفة هي: " فعُل يفعُل" "فعَل يفعُل وفعِل يفعِل" لكن من خلال الإحصاء فإن أعلى نسبة يحتكرها "فعَل يفعُل" لتوفره على مائة وثمانين فعلا. فما هي القيود التي أملت هذا التوزيع وما السبيل إلى تفسير ذلك؟ ما وظيفة العلة هنا فيما يخص القالب والصيغة وما دور التناوب المصوتي في ضبط عناصر الباب؟

تخضع العلة في هذا الموقع من المعتل (:ص2) لمجموعة من التغيرات حيث "آثروا إعلاله تخفيفا" [63] وانطلاقا من هذه العلة يعزى التغيير لمنع الثقل فضلا على أن توزيع الحركات والعلل قائم على الانسجام وتجنب التنافر.

"وأما فَعَل فقلبت الواو والياء فيها ألفا لاستثقال حرف العلة مع استثقال اجتماع المثلين، أعني: فتحة الفاء وفتحة العين" [64].

في إطار هذه المعطيات نحاول المقارنة بين "قَوَم" و "قَام" باعتماد قيدين أساسيين هما منع الثقل وملء الصدر.

(25)

منع الثقل	ملء الصدر	الاحتمالات
*		قوَم
	*	قَام

للاحتمال الثاني خفة تفوق الأول بما أن الواو أثقل من الألف [65]، فأعطيت له الأولوية رغم أنه يخرق ملء الصدر وذلك يفضي إلى تحكم منع الثقل.

قيد منع الثقل >> قيد ملء الصدر

لقد أبرزنا من خلال معالجة الفعل المعتل الفاء مثل وقَف وعَد، أن تحقق الواو في ماضيه إجباري، صيانة لإشباع القالب وتوفير العماد لأحد عناصر الصيغة وسيتغنى عنه في المضارع ما دام مادام البناء لم يعد في حاجة إليه صرفيا وتطريزيا، فماذا عن الوضع في الأجوف؟

يضم "قوَل" ثلاثة مقاطع على شكل .ص مص. وتقلب الواو ألفا استجابة لمنع الثقل بعد إيهانها بالسكون [66]. ويرجح التحليل المقترح فرضية الاستغناء ما دام الأصل عدم الاجتلاب، فيبقى الحيز فارغا معرضا قيد ملء الصدر للخرق، ويصبح هذا القيد أضعف من منع الثقل بعد أن بدا خلال معالجة المثال أنه أولى منه رتبة.فهل نحن إزاء تناقض في ترتيب هذين القيدين حيث يهيمن ملء الصدر تارة ومنع الثقل تارة أخرى؟ هل يفهم من هذا وجود خلل في نظام القيود أم هناك اضطراب في التحليل؟

لعل اللجوء إلى مفهوم الموقع يمكن من تبديد هذا الغموض، بناء عليه، إن سلطة القيد رهينة بالموضع الذي يعمل فيه خاصة إذا تعلق الأمر بملء الصدر، فلا يقبل خرق هذا القيد في الموقع الاستهلالي من الكلمة ويجوز في غير ذلك شريطة أن لا يتعدى الحدود الدنيا من أجل إنقاذ قيود أخرى، كما لا يسمح بخرق يخل بسلامة البناء، لهذا فإن قوة قيد ملء الصدر رهينة بحجم الخرق وموقعه.

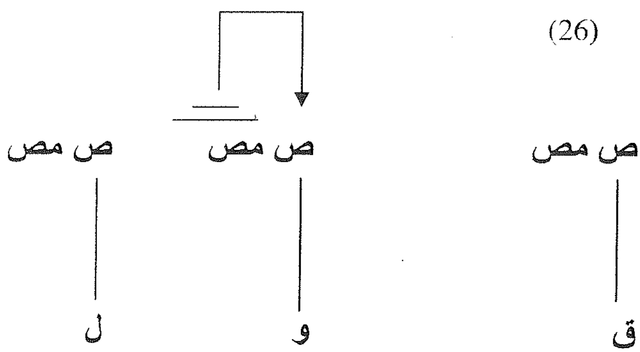
يضم "قَال" بدوره ثلاثة مقاطع مثل "قَوَل" فاستجاب لقيد المقطع " ص مص" بتوظيف مقولة العنصر الفارغ، هذه المقولة لم يكن من الممكن توظيفها في "وعَد" لأن توزيع العناصر لفارغة عرضة لعدة قيود وبرامترات[67].

نستخلص أن الاستغناء عن العلة هنا لا يمس إشباع القالب وبنيته المقطعية سواء في الماضي أو المضارع وهذا لا يختلف عن الاستغناء الحاصل في مضارع الواوي، مما جعلنا أمام نفس العملية.

في نطاق التفاعل بين الجذر والصيغة افترضنا أن تحقق عناصرها يحتاج إلى توفير أعمدة ترسو عليها، وإلا بقيت عائمة، لذا كما هو الشأن بالنسبة للمثال تجتلب العلة لتوفير صدر مقطع يشكل عماد رسو نواة تشغلها إحدى حركات الصيغة، لكن حتى وإن استغنى البناء عن العلة فصار "قَال" لا تتأثر الصيغة، فهل تفند هذه الإمكانية تلك الفرضية؟

من خلال عمل الشكيري وشير 1994، ليس لهذه لعلة وضع معجمي بل يتم التنبؤ بها انطلاقا من المصوت المجاور:

(26)



واستجابة لتفاعل القيود يحول الأجوف الواوي من "فعَل" إلى "فعُل" عند اتصاله بضمير رفع متحرك، وتنقل حركة العين إلى الفاء :"قَوُلْت" تصير "قُولْت" ثم "قُلْت" ويستغنى عن العلة إعمالا لقيد منع الثقل وإيثارا للأخف، لتوضيح هذه العملية نقارن بين الإمكانيات الآتية:

(27)

الاحتمالات	منع الثقل	ملء النواة	أمن اللبس	ملء الصدر
قُوْلْتُ	*	**		
قَوُلْتُ	*	*		
قَالْتُ		*	*	*
☜قُلْتُ		*		

يبدي الاحتمال الثالث سلوكا سالبا نحو ثلاثة قيود، أما الاحتمال الأول والثاني فإنهما يخرقان منع الثقل وملء النواة، في حين يخرق الشكل الأخير قيدا واحدا خرقا طفيفا، فاستحق الفوز بالأفضلية، ويلاحظ أن وضع ملء النواة في هذا الاحتمال أفضل من وضعه في الاحتمال الأول حيث يتعرض للخرق مرتين.

وتفيد الوقائع اللغوية أن العربية لا تسمح بتوالي مقطعين كليهما نواته فارغة، وإذا كان ملء الصدر في الموقع الاستهلالي من الكلمة غير قابل للخرق فإن ملء النواة قد يقبل ذلك، لكن في حدود دنيا لكون الخرق مقيد بالنسبة للقيدين معا، ويلاحظ أن العلة لا تظهر في البناء المفضل وقد كانت في الأصل تحمل أحد مكونات الصيغة (: حركة العين) التي افتقدت العماد بعد عملية الاستغناء، في المقابل نفترض أن إيجاد إمكانية لرسو عناصر الصيغة تجعلنا في غنى عن اجتلاب العلة سواء في مثل "قَال" أو في "قُلْت".

(28) وظيفة العلة

للعلة وظيفة صرفية تطريزية تتجلى في:

1- إشباع القالب.
2- حماية قيد ملء الصدر، قيد الموازاة وقيد المطابقة.
3- توفير عماد الصيغة.

لقد أتاحت إمكانية رسو "مص2" في "قَال" على نواة صدر مقطعها شاغر، الاستغناء عن العلة، ولو طبقنا نفس الإجراء على "قال" عند إسناده إلى ضمير رفع، لحصلنا على "ق َ.□ْ. لْ.ت" وهو شكل لا تجيزه العربية، معنى ذلك أن توزيع النواة مع صدر شاغر عملية مقيدة.

راعى الكثيرون من الدارسين أن الأصل من افتراض النحاة فقللوا من أهميته[68]، غير أننا نلاحظ أن استحضاره أساسي في تفسير الكثير من الظواهر، فإذا نظرنا إلى "قوَل" "سيَر" فإن مص 2 يأتي تارة بعد الواو وتارة بعد الياء، فعندما تكون الفتحة هي العنصر "الأيوفوني" المشغل في عملية التناوب، تكون العلة واوا وعند إعمال المصوت الصفر (:Ø) نحصل على الياء[69].

نظرا لوجود علاقة قوية ين المصوت والعلة على المستوى الصواتي ،الصرفي والتطريزي، لو أنتجت الفتحة ياء لخرق قيد انسجام النواة الذي يراعي انسجامها مع صدر المقطع الذي تنتمي إليه ،ومع النواة التي قبلها أو بعدها ،ومع تلك التي تقابلها في البناء الذي يشكل الطرف الثاني من الباب، فتفاديا للتنافر لا يمكن للنواة التوزيع مع صدر شاغر، إلا إذا كانت من جنس نواة المقطع السابق ،فتتحققان في التمثيل السطحي على شكل مصوت طويل، ولقد انتبه القدماء إلى أن المد يجب أن يكون من جنس الحركة.

(29) شرط تحقق عناصر الصيغة:

يقتضي تحقق عناصر الصيغة عمادا صامتيا ،ولا ترسو على نواة صدر مقطعها شاغر، إلا إذا كانت القطعة المعنية من جنس مصوت النواة السابقة.

لا يؤكد (29) ارتباط النواة بصدر المقطع الذي تنتمي إليه فحسب، بل يؤكد أيضا ارتباط سلامة بناء المقطع بمقطع آخر مما يجعل وحدته والقيد الذي يحفظها عرضة لخرق متعدد الأوجه، لهذا مادامت نواة المقطع الثاني من "قوُلت" ليست من

جنس نواة المقطع الأول، تعذرت إمكانية توزيعها مع صدر فارغ[70] ، فيصبح الاستغناء عن العلة مشروطا بضرورة إيجاد حل لرسو "مص 2" وتوفير عماد له.

يمكن التحليل الحر Freedom of analysis من افتراض عدة احتمالات، تمثل أولاها في حذف المصوت تخلصا من ضرورة إيجاد العماد الذي يعوض تنحية العلة، فنحصل على "قَلْت" ويتمثل الاحتمال الثاني في إسقاط "مص1" وملء نواته ب "مص2" حيث يتم اللجوء إلى ما عبر عنه القدماء بالنقل لنحصل على "قُلْت".

في الإمكانية الأولى يستغنى عن العلة وينحى أحد عناصر الصيغة (: حركة العين) ونظرا لأهمية هذا المصوت ولوظيفته التمييزية ينتهك قيد أمن اللبس، لأن في هذه الحالة تكون العلة غير محددة فلا يعرف أهي واو أم ياء، ويكون العنصر المفقود من الصيغة غير معلوم ما دمنا لا نعرف ما إذا كان كسرة أم ضمة أم فتحة [71].

في الإمكانية الأخرى يستغنى عن العلة وعن العنصر الأول من الصيغة مع الحرص على بقاء العنصر المميز لها لتأمين اللبس بكيفية تمكن من التعرف على نوعية الصيغة وطبيعة العلة التي يجتلبها هذا البناء.

يقدم الجدول (30) كيفية تجاوب كلا الافتراضين مع القيود العاملة.

(30)

الاحتمالات	منع الثقل	أمن اللبس	ملء النواة	ملء الصدر
قَلْتُ		!*	*	
☜قُلْتُ			*	

يتأكد إذن أن قيد أمن اللبس حاسم في اختيار البناء المفضل ما دامت استجابة هذين الاحتمالين لباقي القيود متطابقة، ويستخلص أن رسو النواة على صدر فارغ مقيد بطبيعة نواة المقطع السابق، وأن توزيع هذا الصدر بدوره مقيد بأن لا يقع في الموقع الاستهلالي من البناء، وإلا تم اللجوء إلى الاجتلاب وألا يتعدى الحدود الدنيا للخرق المسموح به.

تفيد الوقائع الصرفية أن الصيغة عرضة للتغير فقد تصبح "فعَل" "فعُل" في مثل "قَوَلْت" التي تصير "قَوُلْت" ثم "قُلْت" حرصا على الاحتفاظ بحركة العين، نظرا لأهميتها فيما يخص التمييز بين الصيغ، حيث نميز بواسطتها بين "فعَل" "فعِل" و "فعُل" ونظرا لدورها على مستوى سلم التناوب المصبوتي، ولكونها أمارة على نوعية العلة التي يجتلبها البناء لضرورة صرفية وتطريزية، فعند الاستغناء وتعذر رسوها على صدرمقطعي شاغر، تنقل بحثا عن عماد آخر وإن أدى ذلك إلى التخلي عن عنصر آخر من عناصر الصيغة وهو حركة الفاء (:مص1)، مما يفيد أن هذه العناصر ليست متكافئة الأهمية وليس لها نفس الوضع، وأن هذا الاختلاف نابع من تفاعل القيود، ذلك أن أمن اللبس يرجح الاحتفاظ.ب "مص2" على "مص 1" إذا ما اقتضت عملية التنازع التخلي عن أحدهما.

في المضارع ينتج "قال" كدخل عدة احتمالات تتنافس على الفوز بالأولوية فيحسم الاحتكام إلى القيود عملية المفاضلة:

(31)

الاحتمالات	منع الثقل	وحدة الباب	انسجام النواة	ملء النواة
يَقْوُل		*		*
يَقْوَل		*	*	*
يَقْوِل		*	*	*

لهذه الأشكال نفس الاستجابة لوحدة الباب وملء النواة ومنع الثقل وإن كانت تختلف من حيث السلب والإيجاب، كما يختلف وضعها إزاء انسجام النواة، فالاحتمال الأول وحده ينضبط لهذا القيد ومع ذلك لا يرجحه الاستعمال اللغوي، يمدنا النص بتوضيحات حول هذه المسألة:

"وإنما وجب إعلال المضارع هنا مع سكون ما قبل الواو... حملا على الماضي في قَال وبَاع.وخَاف، من حيث إن الأفعال كلها جنس واحد فكرهوا أن يكون أحدها معتلا والآخر صحيحا" [72].

يتكون الباب من طرفين هما الماضي والمضارع، يشكلان معا جنسا واحدا.وحسب هذا المعطى لا يستجيب "يقْوُل" لوحدة الباب لأن إعمال هذا القيد يفضي إلى الاستغناء عن العلة، ولقد تأتى ذلك بعد أن أصبحت الفاء عماد حركة العين بناء على عملية النقل، ثم امتد هذا المصوت إلى حيزه الأصلي "مص2" فحصلنا على "يقُول" وهو الاحتمال المفضل بما أنه استغنى عن العلة إيثارا للخفة مع ضمان تأمين اللبس.

إذا كانت عناصر الصيغة غير متكافئة الأهمية، ففي إطار التفاعل بين الجذر والصيغة يبدو أن "مص2" ليس له نفس وضع عماده (:ص2) لأن أحدهما صدر والآخر نواة على المستوى المقطعي. وعلى المستوى الصرفي إذا أمكن الاستغناء عن العلة كعماد لا يمكن الاستغناء عن الحركة الراسية عليه خصوصا إن كانت تمثل حركة عين الصيغة.

وحتى لا تبقى عائمة بعد الاستغناء يتم البحث عن عماد بديل إن تعذر رسوها على صدر فارغ باعتماد استراتيجية النقل.

إن عدم قبول الواو والياء في توزيع متشابه قد لا يعود أساسها إلى المعنى بل إلى هذا التفاعل بين الجذر والصيغة والتفاعل بين الصرف والتطريز وإلى تنازع القيود. فصيانة انتماء البناء إلى جذر وصيغة بعينهما أملت تحويل "فَعَل" من ذوات الواو إلى "فَعُل" في مثل: " قَوَلْت ←قَوُلْت ← قُلْت"، حيث لم يرد مضارعها إلا على "يفعُل" بناء على مجموعة من القيود. لهذا يستجيب المضارع لقيد انسجام النواة سواء في البناء الأصلي"فعَل يفعُل" أو في البناء المعدل "فعُل يفعُل" ،بينما يظهر "يفعَل" و "يفعِل" أقل انسجاما.

(32)

الاحتمالات	انسجام النواة	وحدة الباب	منع الثقل	أمن اللبس
يقْوُل		*		
يقْوِل	*	*		*
يقْوَل	*	*		*
☜يقُول	*			

بالنسبة للاحتمالات الثلاث الأولى فإن "يقْوُل" الذي يصير "يقُول" أكثر انسجاما من "يقوِل" الذي يصير "يقِيل" ،وأكثر انسجاما من "يقْوَل" الذي يصبح "يقَال بعد الاستغناء عن العلة، مما جعل الشكل الأخير مفضلا لاستجابته الموجبة لجميع هذه القيود.

II -2- 2 الأجوف اليائي

يمثل الأجوف اليائي نسبة مهمة مقارنة بالأجوف الواوي، ولا يكون إلا على "فعِل" و "فعَل" فلم يأت منه أي فعل على "فعُل" لذا سنستعين بمجموعة من القيود لرصد أبعاد هذا التوزيع مع اختبار قدرة هذه الأدوات الوصفية والتفسيرية مستثمرين اجتهادات الصرفيين العرب. في هذا الإطار نوازن بين "بَيُع" "بَيِع" و "بَيَع".

(33)

الاحتمالات	منع الثقل	انسجام النواة	وحدة الباب	أمن اللبس
بَيُع	*	*	*	*
بَيِع			*	*
☜بَيَع	*			

يتقيد الأجوف اليائي ببناء واحد في المضارع وهو "يفعِل" من ثمة فالاحتمال الأول يخرق قيد وحدة الباب، كما يخرق قيد منع الثقل بما أن نواة المقطع الثاني ليست منسجمة مع الصدر، فينتهك قيد انسجام النواة أيضا لأن ضمة الدخل لا تنتج كسرة على مستوى الخرج. بالإضافة إلى أن بناء الماضي على هذه الهيئة جعله ملتبسا بما يبنى على "فعُل".

بالنسبة للشكل الموالي فإن نواة مقطعه الثاني أقل جهارة من تلك التي تقابلها في الاحتمال الأخير، بالإضافة إلى تضحيته بقيدي وحدة الباب وأمن اللبس، فاحتل

"بيُع" الرتبة الأخيرة، وفضل "بيَع" باعتبار بناء قالبه التطريزي عبارة عن سلسلة من المقاطع على شكل. ص مص. شغلت العلة صدر ثانيها، فأشبع القالب وتوفر عماد "مص2" غير أن منع الثقل تعرض للخرق نظرا للاحتفاظ بالعلة مع إمكانية الاستغناء عنها. وبعد تنحيتها يرسو المصوت على نواة تجاور صدرا شاغرا ،ليصبح الخرج المحقق Out pout real "باع". وهو أكثر انسجاما من باقي الاحتمالات وفق ما افترضناه بالنسبة للوظيفة الصرفية والتطريزية للعلل، ذلك أن هذه القطع ليست ثقيلة في ذاتها، بل يحدد وضعها إزاء قيد منع الثقل انطلاقا من وظيفتها، فإذا كان الاستغناء عنها ممكنا وبقي البناء محتفظا بها كان ذلك بمثابة الاحتفاظ بفضلة لأنها تصير في هذه الحالة حشوا. أما إن سبب الاستغناء عنها الإخلال بدورها الصرفي والتطريزي أصبح وجودها ضروريا دون خرق قيد منع الثقل، لهذا فنوعية تأثيرها عليه رهينة بوضعها، تبعا لهذا المعطى للثقل والخفة مظاهر متنوعة.

(34) أبعاد الخفة والثقل:

الثقل والخفة خاصية صوتية وصواتية ومعطى صرفي تطريزي

إن تأثير العلة في "وقَف" "يسر" على قيد منع الثقل يختلف عن آثارها عليه في "بيَع "قوَل" لأنها في هذين المثالين تصير حشوا مادام الاستغناء عنها لا يؤثر على العدة المقطعية للقالب لتعويضها بعنصر فارغ. كما لا يؤثر على الصيغة نظرا لإمكانية رسو "مص2" على نواة تجاور صدرا فارغا ما دامت من جنس نواة المقطع السابق ،في حين وجودها في المثالين الأولين ضروري تمليه قيود صرفية وتطريزية، هذه الاعتبارات تجعلنا نختلف مع ابن عصفور بتعليله أن في **"فعَل** وقع القلب **لاستثقال حرف العلة مع استثقال اجتماع المثلين، أعني فتحة الفاء وفتحة العين"** [73] ما دام الثقل في "بيَع" لا يعزى إلى ثقل العلة في ذاتها، خصوصا وأن العلل أكثر جهارة من باقي الصوامت ولا إلى وجودها بين فتحتين، بل له ارتباط وثيق بوضع تلك القطعة بالنظر إلى وظفتها وإمكانية الاستغناء أو عدمه.

تتازع في البناء المفضل "بَاع" قيد منع الثقل وملء الصدر وبما أن خرق قيد الملء لم يتم في الموقع الاستهلالي ،جازت التضحية به وأعطيت الأولوية لمنافسه:

قيد منع الثقل >> قيد ملء الصدر

وإذا دخلت زيادة تصريفية على هذا البناء صار "بَاعَ+ ت"، "باعَـ+تَ" وبموجب قيد انتظام المقاطع يصبح "بَاعْت" لكن في هذه الحالة يتعرض قيد الملء لخرق فاذح حيث يتوالى خرق ملء الصدر وخرق ملء النواة، علما أن توزيع الأحياز الفارغة ليس حرا، يمكن التخفيف من حدة هذه المسألة بالاستغناء عن المقطع الذي تضمن صدرا شاغرا فنحصل على "بَعْت"، بيد أنه لا يؤمن اللبس نظرا لصعوبة استحضار القطعة التي وسع بها الجذر ،حيث لا يعرف ما إذا كانت واوا أم ياء ،لغياب أمارة تدل على المحذوف وهي حركة العين المرتبطة به "أپوفونيا". عبر ابن عصفور عن هذا الاحتراز من الوقوع في اللبس قائلا:

"وحولت حركة العين في ذوات الواو إلى الضمة وفي ذوات الياء إلى الكسرة ليحصل بذلك الفرق بين ذوات الواو وذوات الياء لأن الضمة تدل على الواو لأنها منها والكسرة تدل على الياء لأنها منها" [74].

لقد آلت "بَيَعْت" إلى "بَيِعْت" ثم نقلت حركة العين إلى الفاء وحذفت الياء من أجل الحفاظ على أمارة تدل على البناء وعلى الجذر والصيغة وذلك من مظاهر التفاعل بين المستويات الصرفية.

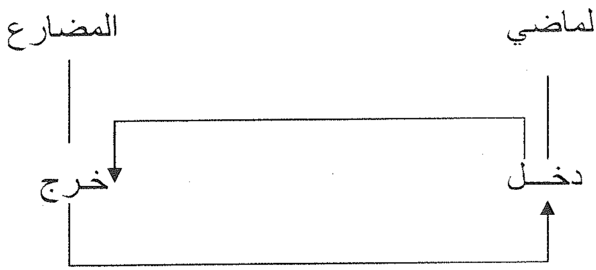
يرتبط "ص2" بالمصوت الذي يليه باعتبار العنصر "الأپوفوني" الذي ينتجه في مثل "بَيَع" هو المصوت الصفر (:Ø) بينما تصبح الفتحة في هذه الحالة حشوية، ولو افترضنا أن المضارع "يبيُع" لصار العنصر "الأپوفوني" الذي أنتج ضمة العين هو الفتحة ولصار (Ø) حشويا، آنذاك تصبح لدينا آلية غير متجانسة لأنه انطلاقا من موقع واحد ومن نفس النواة يعمل في الآن نفسه عنصران مختلفان: الفتحة و (Ø) ،خصوصا أن النواة مطالبة بأن تكون متناغمة مع الصدر الذي قبلها حيث تناسب الضمة الواو وتناسب الكسرة الياء بما أن الحركات أبعاض الحروف [75]، لذا يعرض " يَبْيُع" انسجام النواة ومنع الثقل للخرق، ولكي يتحقق الانسجام يمكن إبدال الياء واوا فنحصل على "يبْوُع" الذي يصير "يبُوع" غير أن هذه الإمكانية تصطدم بخرقها أمن اللبس، لالتباس باب "فعَل يفعُل" ب "فعَل يفعِل". عبر ابن يعيش عن هذه المشكلة قائلا:

"ولم يأت من هذا فعُل، كأنهم رفضوا هذا البناء من هذا الباب، لما يلزم من قلب الياء واوا في المضارع..." [76].

من خلال النص هناك إصرار على ضرورة تمييز بناء عن آخر، فتقييد باب الأجوف اليائي ب "فعَل يفعِل" ذلك أن "فعَل اليائي مضارعه أبدا على يفعِل لم يشذ" [77].

وإذا كان الشطر الثاني من الباب الموازي لحلقة الخرج في سلم التناوبات المصوتية يساهم في تحديد " Identification " الماضي كحلقة دخل، فإن المضارع من شأنه أن يحدد الماضي أيضا، لنحصل على تحديد مزدوج الوجهة لمكوني الباب باعتبار أحدهما دخلا والآخر خرجا:

(35)



فالذي يدل على أن "بَاع" صيغته "فَعَل" كون المضارع "يفعِل" ولو كانت "فعِل" أو "فعُل" لخرق قيد انسجام النواة، وإذا كانت هذه الصيغة تتحول إلى "فعِل" كما في "بِعْت" صيانة لأمن اللبس ،وأن مضارعها "يفعِل" ،فإننا نخرج من كسر إلى كسر كما تم الخروج من ضم إلى ضم في الأجوف الواوي، بعد أن آلت "فعَل" إلى "فعُل"، مثل "قُلْت أقُول" ،ليتضح أن هاتين الحالتين متشابهتان في أن بناءهما الأصلي "فعَل"، وأن كلاهما تحولت حركة عينه الأصلية إلى حركة من جنسها ،فتم الخروج من كسر إلى كسر ومن ضم إلى ضم.

لكن التناوب الأول يخرق قيد انسجام النواة بما أن السلم لا يسمح بإنتاج كسرة من كسرة، وبالنسبة للثاني فإنه يستجيب لهذا القيد. بناء على ذلك فالتناوب في الأجوف الواوي منضبط لهذا القيد سواء قبل تعديل الصيغة أو بعده، أما في الأجوف اليائي فالتناوب المنسجم يحدث بين المضارع والصيغة الأصلية فقط، خلافا للتناوب

بينه وبين الصيغة المعدلة، لذا فالموازنة التي أقامها ابن عصفور بين"بِعت"، "أبِيع"و قُلت،أقُول غيرُ دقيقة، و مع ذلك يبدو أنه انتبه إلى اختلاف وضعي "فَعِل يفعِل" و "فعُل يفعُل" فحاول تبرير الخروج من الكسر إلى الكسر، منبها إلى "فعِل" التي شذوا في مضارعها بأن جاء على "يفعِل".

"فإذا فعلوا ذلك مع ما كانت عينه مكسورة في الأصل فالأحرى أن يجيء كذلك فيما عينه في الأصل مفتوحة"[78].

لقد قاس الشاذ على غير الشاذ، ويلاحظ أن تعليلة لتحول الصيغة له مظهران، أحدهما يراعي الانسجام الحركي، ويراعي الآخر أمن اللبس، وانتهى إلى ترجيح هذا الإجراء بقوله: "**وهذا الوجه أولى**" [79] مغلبا أهمية تأمين اللبس على ضرورة الانسجام بين الحركات، فيفضي تنازع هذين القيدين إلى هيمنة أمن اللبس:

قيد أمن اللبس >> قيد انسجام النواة

يجعل انسجام النواة ووحدة الباب مضارع "باع" "يبْيِع – يبِيع"، فخضع "يبِيع" للتعديل رغم أنه يبدو منسجما مع قيد منع الثقل لأن: **"حرف العلة إذا سكن ما قبله لم تستثقل عليه الحركة"** [80].

خلافا لهذا التعليل، العلة متحركة في المستوى العميق، ومقطعها يبدي استجابة موجبة لملء النواة، أما السكون فلا يظهر إلا في المستوى السطحي وهو نتيجة إعمال قيد انتظام المقاطع، ولو لم تسكن الفاء من "يبْيِع" وتمت الاستجابة له بإفراغ حيز صامتي بواسطة الاستغناء عن العلة لكان الخرج "يبَ.□.عُ" حيث يتعذر توزيع نواة "مص 2" مع صدر فارغ ما دامت ليست من جنس نواة المقطع السابق، ولو استغنينا عن العلة وحركتها لأصبح انتماء الفعل الصرفي غامضا، بما أن "يبَع" يسبب اللبس. فنقل "مص2" إلى نواة المقطع الأول من الجذع بعد إفراغها استجابة لقيد انتظام المقاطع ثم استغنى عن العلة وامتد المصوت المنقول إلى حيزه الأصلي ليكون الخرج "يبِيع".

بالإضافة إلى أن في إعلال هذا الفعل استجابة لقيد وحدة الباب، إذ بما أن الأفعال كلها جنس واحد، حملوا إعلال المضارع على الماضي، فضلا على أن هذا التغيير زيادة في التخفيف بتسهيله الاستغناء عن العلة بما أن إمكانية إيجاد عماد بديل لحركة العين متاحة. وهذه العمليات اقتضت تحريك ساكن وتسكين متحرك.

نبرز تفاعل هذه الاحتمالات مع القيود العاملة فيها عبر الجدول الآتي:

(36)

الاحتمالات	أمن اللبس	وحدة الباب	انتظام المقاطع	ملء الصدر	ملء النواة
يَبَيِع		*	*		
يَبْيِع		*			*
يَبَع	* !	*			
☜يَبِيع				*	

تختلف استجابة هذه الأشكال للقيود، فكل واحد من الاحتمالات الثلاث الأولى يخرق قيدين أساسين، وأن الاحتمال الأخير أكثر انسجاما لكونه لا يخرق سوى قيد واحد في حدود دنيا. ويلاحظ أن عملية النقل التي خضع لها تنسجم مع فرضية القالب المقترحة، فلو لم تكن بنيته سلسلة من .ص مص. بالإضافة إلى افتراض موقع فارغ لما أمكن النقل، ولبقي "مص2" عائما أو سبب تغيير حيزه اقتران قطعتين مختلفتين بحيز واحد وهو غير جائز بالنظر إلى مبادئ الاقتران ومعمارية التمثيل، وإذا كان البناء الفائز قد استغنى عن العلة فإنه لم يستغن عن حركتها وإن أدت ضرورة الاحتفاظ بها إلى البحث عن عماد بديل، وتلك عملية تؤكد الإصرار على بقاء أمارة تدل على الصيغة والجذر، فساند قيد أمن اللبس قيد انتظام المقاطع في تنازعه مع ملء النواة وتفاعلت مجموعة من القيود بحيث يتضح تحكم انتظام المقاطع المساند من طرف أمن اللبس في ملء النواة:

قيد انتظام المقاطع، قيد أمن اللبس>> قيد ملء النواة

II – 3 الناقص

يتميز الناقض بكون صامته الثالث حرف علة يكون ياء أو واوا، ويرد على عدة أبواب هي : "فعَل يفعُل"و "فعَل يفعِل" و "فعُل يفعُل" فما ضوابط توزيع الواوي منه واليائي على هذه الصيغ و الأبواب؟ وكيف تقنن القيود تلك العملية ؟ لقد سجل الصرفيون ملاحظات حول هذا البناء :

قال ابن عصفور :

" **أما المضمون العين فلا يوجد إلا في ذوات الواو نحو : سرُو ولا يوجد في ذوات الياء، لأن الياء وقبلها ضمة بمنزلة الياء و الواو**"[81]

إن اجتماع الواو و الياء كاجتماع الياء والضمة من حيث الثقل ،لأن الضمة بعض الواو، مما جعل الشكل الافتراضي "سرُي" ينتهك قيد منع الثقل بما أن الياء مسبوقة بضمة، خصوصا وأن آلية التناوبات لا تجيز الخروج من الضمة إلى الياء، بالإضافة إلى تعذر إمكانية الاستغناء عن العلة في هذه الحالة ، لأن الفتحة لا يمكنها أن ترسو على نواة تجاور صدرا مقطعيا فارغا مادامت النواة السابقة ليست من جنسها. تبقى لدينا إمكانيتان للاستجابة لمبدإ الانسجام و منع الثقل ، باعتبار الياء في "سرُي" غير منسجمة مع الضمة التي قبلها ، ولو أبدلت الضمة كسرة لأصبح البناء "سرِي" الذي يخرق قيد أمن اللبس لما يسببه من اختلاط "فعُل" "بفعِل" نظرا لتنحيته العنصر المميز للصيغة و للقطعة التي اعتمدها الجذر في عملية التوسيع، ينجم عن هذا الإجراء تنازع أمن اللبس و منع الثقل.

وتقود الإمكانية الأخرى إلى قلب الياء واوا فيصاغ "سرُو" انطلاقا من "سرُي". غير إن القدماء تحدثوا عن العلل من حيث الثقل و الخفة و استخلصوا نتائج يؤيدها الدرس الحديث، من قبيل أن الياء أخف من الواو ، وبقلبها واوا ،تنتقل من الخفيف إلى الثقيل والقاعدة عند الصرفيين إيثار الأخف .

يتأكد إذن أن بناء الناقص اليائي على صيغة "فعُل " يخل بسلامة البناء ولا ترجحه سلطة القيود.

وعندما ترد الواو أو الياء في الحيز الصامتي الثالث تخضعان لمجموعة من التغيرات: "**العلتان في هذا الموقع تكونان اشد اعتلالا منها إذا كانت عينات**

وأضعف حالا، لأنهما حروف إعراب تتغير حركاتها وتلحقها ياء النسب وعلامة التأنيث والتثنية وكل ذلك يوجب تغيرها "[82].

لقد حاول ابن يعيش تعليل التغيير انطلاقا من طبيعة النسق الصرفي للعربية، فمن خلال النص تبدو العلة في هذا الموقع أضعف مما إذا كانت في الموقع الثاني .إذ كلما بعدت عن الطرف كانت أقوى وكلما قربت منه كانت أكثر تغيرا، كما انه ربط سبب التغيير بالخفة واعتبر بداية الطرف من اليسار الى اليمين مما يعطي لقيد اقصى الطرف " Edge most " بعدا جديدا وإن كان كغيره قابلا للخرق.

إن اجتلاب العلة في هذا البناء استجابة أيضا لقيد ملء الصدر وإشباع القالب، وأنها في هذا الموقع تنتج عن المصوت الذي قبلها باعتماد الوجهة المعكوسة (:خرج ---> دخل) ، العلة من شأنها الإخبار عن طبيعة الصيغة أهي " **فَعَل**" أم " **فعِل**" أم "**فعُل**" فاعتمادا على واو " **دعَو**" نستخلص أن العنصر "الأيوفوني" فتحة، ولو افترضنا إعمال (Ø) لكان المضارع "**يدعِو**" وهو غير منضبط لقيد انسجام النواة ولنمنع الثقل أيضا لتعذر استغناء عن العلة، وإن أبدلت الواو ياء استجابة للقيد الأول يبقى خرق الثاني قائما:

(37)

الاحتمالات	منع الثقل	انسجام النواة
يَدعِوُ	*	*
يَدعِيُ	*	

كما يجسد هذا البناء مجال تفاعل قيدي الطرف وملء الصدر، ذلك ما يوكد الجدول:

(38)

الاحتمالات	أقصى الطرف	منع الثقل	ملء الصدر
دعَوَ	*	*	
☜ دَعَا			*

يدعم كلا القيدين الأولين الآخر لتنازعه مع قيد ملء الصدر لكون القيود ليست دائما متنازعة أو محايدة بل يمكن لعملها أن يتكامل، لذا تكشف عملية التقويم عن المظاهر المختلفة لهذه العلاقة.

ويلاحظ أن وضع هذه العلة في المضارع شبيه بوضعها في الماضي بالنسبة لهذا الباب، حيث يتم الاستغناء عنها وتتوزع النواة مع صدر فارغ . ولم يرد في ديوان الأدب أي ناقص واوي على "فعِل يفعَل" إذ لو جاء على "**فعِل**" مثل "**شَقِو**" لتعرض منع ثقل للانتهاك نظرا لتعذر الاستغناء عن العلة، كما تكون النواة غير منسجمة مع الصدر الذي يليها فتقلب الواو ياء " **لأنها قبلها كسرة بمنزلة الياء و الواو** "[83].

إذا كانت للعلة في الموقع الأول و الثاني من البناء وظيفة تطريزية و صرفية، تتجسد في إشباع القالب و توفير عما للصيغة. فهي في "ص3 " تقوم أيضا بنفس الدور . كما تساعد على ضبط صيغة هذا البناء و بابه في إطار التفاعل بين الجذر و الصيغة لما يشترط من تجانس في انتظام القطع حيث تناسب الكسرة الياء و تناسب الضمة الواو[84].

يضم الناقص اليائي من باب "**فعِل يفعَل**" أربعة وستين فعلا ، بينما لا يرد أي ناقص على "**فعِل**" بيد أن هذه الأفعال تفاجئنا باستجابة سالبة لقيد الطرف، لأن العلة المجتلبة تبقى راسخة دون أن تخضع لاستغناء نحو "**غنِي**" بما أن حركة العين لا يمكنها أن ترسو على نواة تجاور صدرا غير مملوء، خلافا لما يحدث في " **سعَى**"، فهل يفهم من هذه المعطيات أن قيد ملء الصدر صار حاكما لقيدي الطرف ومنع الثقل بعد أن بدا العكس سابقا؟

إذا استغنى عن تلك العلة وعن النواة التي تجاورها حتى لا تبقى عائمة بعد تنحية الياء يتم المساس بقيد الحد الأدنى مثل ما يظهر في "**غَنِـ**" وإذا أبدلنا كسرة العين فتحة لتجانس" مص3 " فيفسح المجال للاستغناء عن العلة ويوفر العماد البديل الذي هو الصدر الشاغر (□)، انتهك قيد ملء الصدر و قيد أمن اللبس وحصلت الاستجابة لمنع الثقل وأقصى الطرف، غير أن هذا الإجراء لا يجيزه نظام الأبنية العربية لعدم جواز التضحية بأمن اللبس.

برر ابن عصفور عدم تغير الياء في هذا الموقع بقوله:

" **إذا صحت الواو في صرُو فالأصح أن تصح الياء في مثل غنِي لأن الياء وقبلها الكسرة اخف من الواو وقبلها الضمة** "[85].

لذا ترتبط المسألة بمبدإ الخفة والثقل، بيد أننا نرى أن أبعادها أوسع من ذلك ،وننظر إليها في إطار تفاعل القيود الذي يتجلى كما يلي:

(39)

الاحتمالات	أمن اللبس	أقصى الطرف	انسجام النواة	ملء النواة	ملء الصدر	وحدة المقطع	منع الثقل
☜ غَنِيَ		*				*	
غَنِـ □ ـَ	*!				*		*
غَنِـ □ ـِ	*!				*	*	
غَنَـ □ ـَ	*!				*	*	

من بين هذه الاحتمالات يفضل الشكل الأول نظرا لاستجابته لأغلب القيود . ويستفاد من واقع الأبنية المعتلة أن العلة تجتلب لغرض محدد ويستغنى عنها متى انتفت تلك الضرورة.

(40)

شرط اجتلاب العلة والاستغناء عنها :

تجتلب العلة لضرورة صرفية وتطريزية ويستغنى عنها ما لم يعد البناء في حاجة إليها .

III- البناء المضعف:

قبل التطرق لظاهرة التضعيف في إطار تنازع قيود وتفاعل الصرف والتطريز، نعرج على معالجتها في نطاق نموذجين ندرجهما ضمن نظرية التمثيلات، وذلك قصد معاينة أبعادها وتنوع مظاهرها وتعدد إمكانيات مقاربتها مع الإشارة إلى بعض قصور المقاربات السابقة مبرزين دور القيود في تفسير العديد من جوانبها .

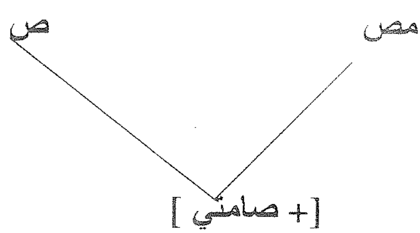
III – 1-1 التضعيف ونموذج القالب (ص مص):

نظر كليمنتس(1985) إلى الظاهرة في علاقتها بالطول المصوتي ، باعتبارهما ظاهرتين متماثلتين، وأكد أهمية الهرم التطريزي لهذه الدراسة، فلم ينظر إلى القطع كمكونات مباشرة للمقطع بل كعناصر تنتظم في مقاطع عبر طبقة مجردة عبارة عن سلسلة من الأحياز ودافع عن فكرة كون القطعة الطويلة سواء كانت صامتية أو مصوتية عبارة عن اقتران عنصر بحيزين وأنها بمثابة مصفوفة من الملامح مقترنة بموضعين من شجرة المقطع .

اتسم التمثيل الذي صاغه بتعدد الطبقات وميز فيه بين الوحدات الزمنية والقطعية معتمدا قالبا تطريزيا يتكون من سلسلة رموز على هيئة " ص مص " ويشكل طبقة مستقلة، وإن كان استمرارا لنموذج مكارثي (1979-1981) ونموذج كليمنتس وكايزر (1983)، لكن جديده يكمن في أن القطعة التي يشرف عليها الحيز المصوتي (: مص) لاتختلف عن تلك التي يشرف عليها الحيز الصامتي (: ص)، فاعتبر الطبقة القطعية طبقة مستقلة بالمفهوم الذي نجده عند سميث (1976) وأن الصوامت والمصوتات عنده توازي الأنغام، ذلك أن طول الصامت أو المصوت يصبح موازيا لامتداد النغم في حين شبه القطعة المركبة بأنغام النطاق.

يجعل هذا النموذج كلا حيزي الصامت المضعف منتميا إلى مقطع، بحيث يمثل أولهما القفل ويمثل الثاني الصدر ، فصاغ اقتران القطعة المضعفة كما يلي :

(41)



اقترن الصامت المضعف بحيزين أحدهما مصوتي ، مما جعل تأويل ذلك الحيز لا يختلف عما إذا كان مقترنا بمصوت، بما أن كلاهما من الناحية التطريزية يمثل مورة، لذا يرتبط هذا التمثيل بطبيعة البنية المقطعية للغة المدروسة.

وفق هذا النموذج لا ترد قبل الحيز الأول الذي يقترن به المضعف سوى نواة بسيطة. يترتب عن هذا الشرط بناء مقاطع على شكل: .ص مص مص ص. على أساس تعميم يفيد أن عدد المورات في كلمة ما من اللغة المدروسة يساوي عدد الوحدات التي تحمل رمز "مص". فانتهى كليمنتس الى أن عملية التضعيف شبيهة بالطول المصوتي بما أنها ناجمة عن فك اقتران قطعة ثم امتداد القطعة المجاورة وأن كلتا الظاهرتين في توزيع تكاملي [86] . واستخلص أن القطعة الطويلة من حيث الكم قطعتان.

رغم أهمية هذا التحليل لاستثماره الآليات التي اقترحها سميث (1976) وليبين (1977) ومكارثي (1981-1979) والتي شكلت ثورة في مجالي الصرف والصواتة فإنها تتسم بالغموض خاصة على مستوى الاقتران مادام الصامت يقترن بحيز مصوتي، كما أنها لا تجيب عن مجموعة من الأسئلة من قبيل:

هل كل مصوت أو صامت قابل للامتداد ؟لماذا يحدث هذا الامتداد؟ و ما أبعاده و شروطه الصرفية و التطريزية لذا نعد هذه المقاربة استمرارا لمقاربة مكارثي التي اعتمدت مبدأ النطاق الإجباري والوجهة والامتداد في دراسة مثل هذه الوقائع اللغوية.

III – 1-2 التضعيف ونموذج المورة :

الى جانب هذا النموذج ساهمت عدة نماذج في إثراء البحث في اشكالية تمثيلية وتنوع أشكال القالب التطريزي وطبيعة بنيته، فاقترح هايمن(1984-1985) ومكارثي ويرينس (1987) طريقة جديدة تضيف مفهوم المورة في معمارية التمثيل. استلهم هايز (1989) هذا الإجراء في معالجة ظاهرة التضعيف، انطلاقا من فرضية أساسية تفيد أن عدد الأحياز يوازي عدد القطع، فمتى كانت قطعة ناقصة امتدت أخرى إلى حيزها واعتبر المورة موقعا صواتيا.

لذا إذا كانت المقاربة السابقة قد اعتمدت القالب "ص مص" فاعتبر مقاربة قطعية للطبقة التطريزية ، فإن هذا النموذج اقترح حسابا تطريزيا لدراسة التضعيف

وانتهى إلى أنه عملية تعويضية واستخلص معايير تطريزية تحدد القطعة التي تحذف والقطعة التي تمتد مع ربط هذه العملية بمبادئ انتظام البنية المورية والتي تختلف من اللغة إلى أخرى تبعا لاختلاف بنياتها المقطعية .

وإذا كان طول القطعة حسب كليمنتس ناجما عن عملية فك الاقتران ثم حصول الامتداد فانها ناجمة في هذا النموذج عن حذف تم امتداد، غير أن هذا الحذف مشروط بأن يتم في المستوى القطعي فقط وأن قواعد بناء مقطع في اللغة المعنية هي التي تختار ما إذا كانت المواقع التطريزية فارغة تملأ بامتداد المصوت أو امتداد الصامت . إن المهم بالنسبة هذا التحليل أنه يرصد الظاهرة من الناحية التطريزية دو ن الاكتفاء ببعدها القطعي حيث تتم العودة في تفسيرها إلى مبدإ حذف العنصر الشارد Stray erasurs الذي اقترحه إطو (86) والذي بموجبه يكون الحذف مآل القطعة التي لا تقترن بموقع مقطعي، ونفس المصير تلقاه المورة إن تعذر إشرافها على عناصر قطعية فيصير التضعيف إجراء لترخيص " Licence " المورة الفارغة حتى لا تتعرض للحذف، و مؤامرة "conspiration " للحفاظ على حساب المورة وصيانة سلامة البناء المقطعي.

III ـ2 التضعيف وتفاعل القيود:

تفرز معالجة الفعل المضعف مجموعة من الأسئلة منها: ما هي القيود العاملة في هذا البناء؟ كيف تحدد العلاقة الرابطة بينها؟ لماذا يحدث الإدغام في حالات معينة ولا يحدث في أخرى؟

حسب الإحصاء، يضم المضعف 346 فعلا، ورد منه على صيغة "فعَل" 308 فعلا وعلى صيغة "فعِل" 38 فقط، بينما لم يأت على صيغة "فعُل أي فعل.

يوزع هذا العدد على ثلاثة أبواب حيث يضم "فعَل يفعُل" 200 فعلا، و "فعَل يفعِل" 118، ويضم "فعِل يفعَل" 38 فعلا.

وعلل البعض سقوط الحركة ما بين المثلين بثقل توالي مقطعين متماثلين [87] ، وهي حركة لا تثبت إلا في الأفعال التي على صيغة "فعُل" فقط، إذ من الراجح أن هذه المسألة تعود إلى الحرص على التمييز بين الصيغ وتفادي اللبس حيث إن سقوطها من

"لبب" يسبب خرق أمن اللبس رغم أنه يحقق خفة أكبر.لكن بما أن أمن اللبس رغم أنه يحقق خفة أكبر.

لكن بما أن أمن اللبس يحكم منع الثقل وإيثار الأخف رجح ثبات هذا المصوت على تنحيته، فتعذر الإدغام.

استنادا على القالب التطريزي الذي اقترحه مكارثي (79-81) يصبح المثل الأول قفل المقطع الأول بعدما كان صدر المقطع الثاني إثر سقوط "مص2"، لكن في إطار فرضية القالب .ص مص. لا يتغير التأويل المقطعي لتلك القطعة بعد الحذف، كما يبقى عدد المقاطع قارا، لينحصر التأثير في المصوت وقيد ملء النواة فقط.

لقد ارتأى بعض المحدثين [88] إلا فائدة في التمييز بين أبنية الماضي المضعف، فاعتبرت على صيغة "فعَل" بالنسبة لما جاء "فعَل"و"فعِل".بينما احتفظ لما ضمت عينه بصيغة "فعُل" وذلك لعدم ظهور حركة العين الأصلية في الماضي، غير أننا نرى ضرورة التمييز هنا بين ما ورد على "فعَل" وما ورد على "فعِل" لعلاقته الوثيقة بتفاعل مجموعة من القيود. وبصفة خاصة قيد انسجام النواة، قيد وحدة المقطع، قيد وحدة الباب وقيد أمن اللبس.

لا ينبغي اتخاذ سقوط الحركة الفاصلة بين المثلين مبررا لإهمال وضعها وطبيعتها خاصة وأن موقعها يبقى شاغرا في القالب، وأن سقوطها أملاه فقط قيد منع الثقل وإيثار الأخف وإن كان الخرج المحقق يخرق قيد ملء النواة:

(42)

الاحتمالات	منع الثقل	ملء النواة
.مَـ.دَ.دَ.	*	
.مدَّ. ☜		*

يسجل من خلال الجدول تنازع منع الثقل وملء النواة، غير أن الواقع اللغوي يبرهن على غلبة منع الثقل بتفضيله "مَدّ".

لقد شكل المثل الأول من "مَدَدَ" عماد حركة العين وعند إعمال منع الثقل يبقى العماد وتنحى الحركة خلافا لما يقع في الأبنية المعتلة عند الاستغناء، ولم يؤثر

هذا الإجراء على أمن اللبس، مادام الباب يمكننا من معرفة صيغة الماضي، علما أن الاشتباه يحدث بين "فعَل وفعِل" فقط، بما أن حركة "فعُل" لا تسقط مما يعطي لمنع الثقل في هذه الحالة رتبة أدنى من رتبة ملء النواة فتصير العلاقة:

قيد ملء النواة>> قيد منع الثقل

بعد أن بدا من (43) أن:

قيد منع الثقل >> قيد ملء النواة

بيد أن هذا التعديل المتعلق بالرتبة ليس نابعا من قوة قيد ملء النواة في حد ذاته بل لكونه مساند من طرف قيد آخر أقوى وهو قيد أمن اللبس، وإلا تعطى الأولوية لمنع الثقل وإيثار الأخف في المضارع فإن تلك الحركة لا تسقط إذ لو حذفت في الماضي والمضارع معا لتداخلت الأبواب وتعذرت معرفة الصيغة وشكل ذلك خرقا فاذحا لقيد أمن اللبس، فيكتفى استجابة لمنع الثقل بنقل المصوت ليبقى أمارة على الصيغة، يساعد على هذه العملية التوفيقية بين أمن اللبس ومنع الثقل كون الموقع النووي السابق شاغر.

يمثل (44) الآثار الناجمة عن عملية الحذف في المضارع وكيفية تخفيف النقل من حدة الخرق:

(43)

الاحتمالات	انسجام النواة	ملء النواة	منع الثقل	أمن اللبس	وحدة الباب
يَشْدُد ☜يَشُدّ	*	** *	*	*	*

يعرض "يَشْدُد" قيد ملء النواة للخرق مرتين بسبب إعمال قيد انتظام المقاطع وسقوط حركة العين، مما جعل الاحتمال الثاني الذي اعتمد النقل بدل الحذف أكثر انسجاما.

لكن يظهر من خلال "مَدَدْتُ، مَدَدْنا، مَدَدتِ" أن الإدغام لا يتحقق، فهل يفهم من ذلك أن قيد ملء النواة أصبح مهيمنا من جديد على منع الثقل خلافا لما أكده (43).

لو أفرغ الحيز الصواتي المجود بين المثلين ليفسح المجال للإدغام لتعرض ملء النواة لخرق فادح" Fatal " الذي يتسبب بدوره في هذه الحالة في انتهاك منع الثقل وإيثار الخفة. في حين لا يضحي الاحتمال الذي لا يخضع للإدغام بملء النواة سوى مرة واحدة، كما لا يفرط في الخفة المنشودة.

نستخلص أن دراسة التضعيف بتوظيف آليات جديدة سواء تلك المرتبطة بالتمثيلات أو تلك القائمة على مفهوم التفاعل ،من شأنها إغناء مناقشة هذه الواقعة اللغوية وكشف مظاهر جديدة لأبعادها، ونستخلص أن مفهوم القيد يتيح النظر إلى حذف أو نقل المصوت الفاصل بين المثلين كعمليتين متماثلتين يقتضيهما تفاعل القيود وتنازعها، كما يوفر هذا التحليل آليات جديدة لفهم حيثيات وقوع الإدغام وعدم تحققه أحيانا، وذلك في إطار تفاعل الصرف والتطريز واشتغال مجموعة من القيود هي أساس تقويم سلامة البناء.

هوامش الفصل الثاني:

1- ابن جني (الخصائص: 376/1).
2- الطيب بكوش (التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: 76).
3- الفارابي (ديوان الأدب: 3)
4- سيبويه (الكتاب: 28/4).
5- ابن جني (المنصف: 188/1-189).
6- الاستربادي (شرح الشافية: 36/1).
7- ابن جني (المنصف: 21/1).
8- نميز بناء على سجرال (1996) بين تناوب أپوفوني "apophonique " وتناوب صوتي ،حيث للأول مظاهر صرفية بينما للآخر أبعاد صوتية صرفية.
9- سجرال (1996) شكيري وشير (1996) كورسل ولونستام (1995 أ، ب) وأيضا كريلوكز (57.58.61) Kurylowicz.
10- أبو إسحاق الزجاج (فعلت وأفعلت)، مصطفى أحمد النحاس (صيغة أفعل بين النحويين واللغويين).
11- الطيب بكوش (التصريف العربي: 89).
12- الأستراباذي (: 36/1)، عبد المنعم فائز (شرح عيون كتاب سيبويه: 301).
13- يراجع سلم الجهارة في أعمال أنكوجار (1984-1990) سلكورك (1980 أ،ب) وبرلا (1998).
14- الفارابي (ديوان الأدب: 138/2)
15- السيوطي (المزهر: 138/1).
16- الطيب بكوش (التصريف العربي: 89).
17- الشكيري (1994).
18- المصطلح من اقتراح الأستاذ مبارك حنون.
19- راجع مكارثي ويرينس (1993 أ-ب) 1994، 1995).
وبرينس وسمو لا نسكي (1991 أ- 1992، 1993).

20- نعبر عما رمزت له الأعمال الأپوفونية بعلامة (Ø) بالمصوت الصفر، بما أن له نفس وظائف المصوت الصرفية والصواتية والتطريزية ،وإن كان غير محقق صوتيا.

21- الفارابي (ديوان الأدب: 189/3).

22 -"الماضي مخالف للمستقبل في المعنى، فوجبت المخالفة بينهما في بناء أمثلتهما فلما فتحت العين في الصدر لزم ضمها أو كسرها في التلو، ولم يجز فتحها إلا أن يعتل الحرف "ديوان الأدب: 138/2)

23- شكيري وشير (1996)

24- إدريس السغروشني (الصيغ في العربية)، سجرال (1996).

25- سجرال (1996:110).

26- يراجع ما ذكرناه في الفصل 1 بخصوص قيد انسجام النواة معدلا.

27- سجرال (1996).

28- ابن يعيش (شرح المفصل: 7/152-153).

29- ابن يعيش (شرح المفصل: 153/7).

30- ديوان الأدب: 139/4.

31- ابن يعيش (شرح المفصل: 153/7).

32- بوهاس (1982).

33- بوهاس (1991) شير والشكيري (1996) بوهاس وشكيري (1991) بوهاس ودرنوف (1993).

34- المدلاوي (1995) بروكلمان (1996) بوعناني مصطفى(1995).

35- الطيب بكوش (التصريف العربي).

36- أنكوجار (1984-1990) سلكورك (1980 أ، ب).

37- سيبويه (الكتاب: 256/2).

38- ابن يعيش (شرح الملوكي في التصريف).

39- نفس الإجراء يسري على "نعم ينعم".

40- الفارابي (ديوان الأدب: 238/2).

41- الفارابي (ديوان الأدب: 238/2).

42- سيبويه (الكتاب: 4).

43- عبد المنعم فائز (السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: 267).
44- سيبويه (الكتاب: 4)
45- سيبويه (الكتاب: 4)
46- عبد المنعم فائز (السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: 267).
47- نفسه.
48-ابن يعيش (شرح المفصل: 59/10).
49- برينس وسمو لانسكي (1993) مكارثي وبرينس (1993 ب، 1996).
50- مكاثتي وبرينس (1993).
51- تراعي عملية التقويم كل القيود المعتمدة في التحليل، انظر مكارثي وبرينس (1993، 1993 د)وبرينس وسمو لانسكي (1993).
52- ابن يعيش (شرح المفصل: 59/10).
53- ابن عصفور (الممتع في التصريف: 426/4).
54- أنكوجار (1984-1990) سلكورك 1980 أ، ب) بارلاو (1998).
55- شكيري وشير (1996) بوهاس (1991) شكيري (1994).
56- بوهاس، درنوف (1993).
57- ابن الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف).
58- ابن يعيش (سرح المفصل: 59/10) و(شرح الملوكي: 355) حيث قال: "وجعلوا سائر الباب محمولا على يعد... ثم أتبعوا ذلك سائر الباب ليجري على سنن واحد).
59- ابن يعيش (شرح الملوكي: 337)
60- انظر الجداول الإحصائية ضمن الملحق.
61- ابن عصفور (الممتع في التصريف: 438/2).
62- ابن جني (المنصف: 188/1).
63- ابن يعيش (شرح المفصل: 64/10).
64- ابن عصفور (الممتع: 438/2).
65- بخصوص ترتيب العلل من حيث الخفة والثقل يراجع (الخصائص 178/1) و(سر صناعة الإعراب: 139/1).
66- الأستراباذي (شرح الشافية 1).

67- شاريط وكاي (1990)، لونستام وكاي (1984- 1990)، كاي ولونستام (1984)، لونستام وكاي (1986).

68- تمام حسان (الأصول).

69- سجرال (1996).

70- يراجع مبارك حنون (المد والسكون) و (التاقي 1995) فيما يخص توزيع العلل في علاقتها بالحركات.

71- ابن عصفور (الممتع في التصريف: 441/2).

72- ابن عصفور (الممتع في التصريف: 446/2).

73- ابن (الممتع في التصريف: 438/2).

74- ابن عصفور (الممتع في التصريف: 441/2).

75- ابن جني (سر صناعة الإعراب: 17/1).

76- ابن يعيش (شرح المفصل: 65/10)

77- ابن عصفور (الممتع: 444/2).

78- ابن عصفور (الممتع: 446/2).

79- ابن عصفور (الممتع: 447/2).

80- ابن يعيش (شرح الملوكي: 448).

81- ابن عصفور (الممتع: 519/2).

82- ابن يعيش (شرح المفصل: 98/10).

83- ابن يعيش (شرح الملوكي: 448).

84- حنون مبارك (المد والسكون).

85- ابن عصفور (الممتع: 522/2).

86- كليمنتس (1986).

87- الطيب بكوش (التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث).

88- نفسه.

الفصل الثالث

أبنية الفعل المزيد:

تفاعل مستوياتها وآليات اشتقاقها

0- تقديم:

يعالج هذا الفصل بعض جوانب تفاعل الصرف والتطريز وذلك من خلال رصد كيفية انتظام عناصر المجالين وكيفية تبادلهما التأثير والتأثر، وأبعاد تفاعلهما انطلاقا من دراسة أبنية الفعل المزيد حيث نتطرق لآليات اشتقاقها وللدخل المرشح لتلك العملية وللقيود الضابطة لسلامة بنائها مع معاينة معمارية بنائها في إطار مجموعة من النماذج التي تندرج ضمن نظرية التمثيلات:

I - الاشتقاق ومعمارية البناء في نظرية التمثيلات:

I – 1 إجراءات التمثيلات المستقلة القطع

عالج مكارثي أبنية الفعل العربية في إطار إشكالية التمثيلات[1]، محاولا رصد خصائصها الصورية بتوظيف مجموعة من المفاهيم والآليات التي صاغتها النظرية المستقلة القطع [2]، فاعطى للقطعة وضعا خاصا يختلف عن وضعها في التوليدية المعيار، لكونه نظر إليها من خلال الطبقة التي تقترن بها ومن خلال كيفية اقترانها والأحياز التي تشغلها ومبررات امتدادها.

سنحاول في الفقرات الموالية معاينة كيفية توظيف تلك الآليات والجديد الذي حملته وما واجهته من مشاكل وصعوبات.

I – 1 – 1 بنية القالب:

تضم قوالب أبنية الفعل الأشكال الآتية:

(1)

أ)	ب)
ص مص ص مص ص مص	ص ص مص ص ص مص
ص مص ص ص مص ص	ص ص مص ص ص مص ص
ص مص مص ص مص ص	ص ص مص مص ص مص ص
ص مص ص مص مص ص مص ص	

يقع القالب التطريزي في طبقة مستقلة ويجسد أحد مستويات التمثيل الأساسية إلى جانب طبقتي الصوامت والمصوتات، وتتميز بنيته انطلاقا من (1) بمجموعة من الخصائص أهمها:

- تنتهي قوالب الفعل بمقطع مغلق.
- لا تضم متوالية مكونة من مقطعين خفيفين.
- ليس لأبنية الفعل قالب يبتدئ بحيزين صامتين أو يتوفر على ثلاثة مقاطع أو أكثر كلها طويلة.
- تختزل هذه الأشكال في قالبن عامين:

- 1- ص مص (ص مص) + [قطعة]) ص مص ص

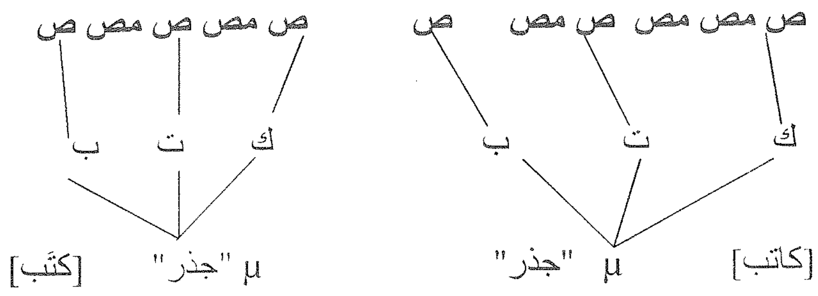
- 2- ص ص مص+ ([+قطعة]) ص مص ص

تنصهر في الأول القوالب الواردة في الضلع (أ) بينما تنصهر في الثاني تلك الواردة في الضلع (ب) ويشير [+قطعة] إلى إمكانية إضافة صامت أو مصوت، وترمز الأقواس إلى إمكانية تشغيل ما بداخلها أو الاستغناء عنه وذلك حسب نوع القالب المستهدف.

I - 1 – 2 اللحن الصامتي:

يكمن مشكل دراسة هذه الأبنية في بناء التمثيل ورسو العناصر اللحنية على القالب وفي كيفية اقترانها نظرا لتعدد الطبقات حيث إن لكل صريفة طبقة مستقلة [3].

(3)



تتم إجراءات الاقتران وفق مواضعات محددة[4]:

أ- تقترن القطع بالأحياز، الواحدة تلو الأخرى من اليمين إلى اليسار.

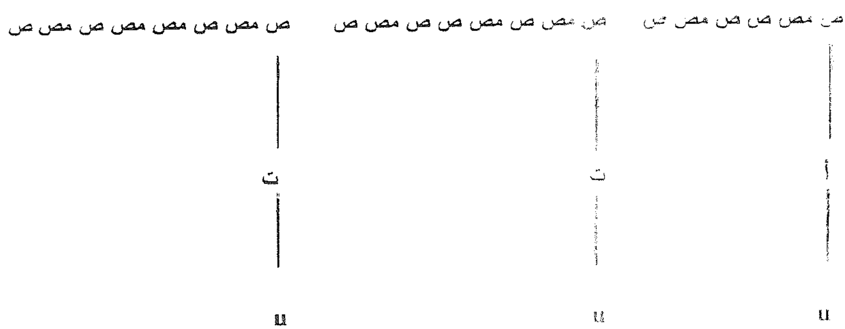
ب-إذا بقي حيز فارغا، امتدت القطعة الواقعة في أقصى اليسار لملئه.

ج- إذا كان عدد الأحياز أقل من عدد القطع، تترك تلك المتبقية عائمة، بدون اقتران.

د- لا تتقاطع سطور الاقتران.

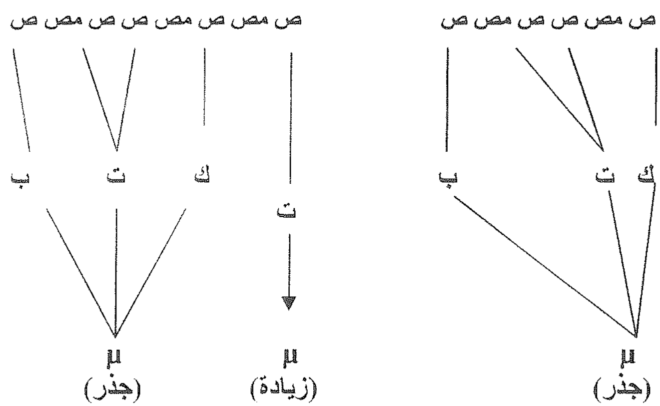
توضع الزيادة بدورها في طبقة مستقلة باعتبارها قائمة الذات، كما هو شأن الهمزة في "أفعل" والتاء في "تفعل" و"تفاعل".

(4)



بعد اقتران الزوائد يتم ربط عناصر الجذر بأحياز الهيكل وإن كان ذلك لا يتأتى دائما بسهولة، إذ هناك أشكال تعد اختبارا لهذه الآليات:

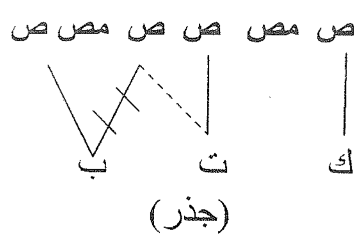
(5)



على مبدإ النطاق الإجباري (OCP)[5] يصبح أحد المثلين مقترنا بحيزين بعد محو الاقتران الآخر.

غير أن ما تنص عليه المواضعة (ب) ينتج شكلين بناؤهما غير سليم (: * كتبَبَ)، (* يتكتبَبَ). لحل المشكل اقترح مكارثي قاعدة خاصة تقضي بفك اقتران الصامت الأخير بالحيز الموجود في الوسط لتمتد إليه القطعة السابقة فيولد "كتَّب، تكتَّب".

(6)



اقترحت قاعدة أخرى تمكن من اشتقاق "افتعل".

(7)



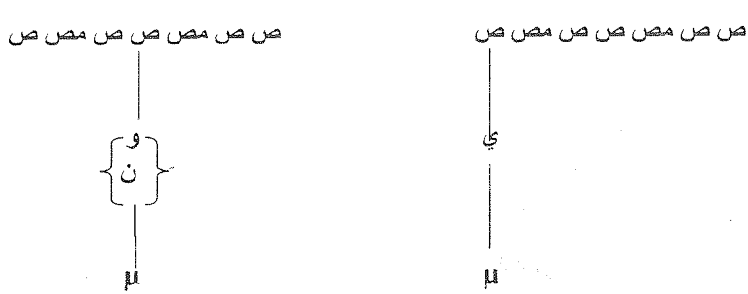
تقترن التاء بالحيز الأول من القالب،وبناء على القاعدة يفك اقترانها لتربط بالحيز الثاني فنحصل على الشكل السليم. ولا يطبق مبدأ النطاق الإجباري على هذا البناء إذا جاورت هذه الزيادة زيادة أخرى، بما أن كليهما ينتمي إلى طبقة مستقلة[6].

عندما يكون الزائد مركبا كما في "استفعل" يقترن العنصر الأول منه بالحيز الأول، ويقترن الثاني بالحيز الثاني لأن الأولوية في الاقتران تنطلق من اليمين إلى اليسار وتعطى للزائد.

وتطبق نفس الإجراءات في "اكتَوتَب" و"اكتَتبيَ" فيولدان معا: قالب:

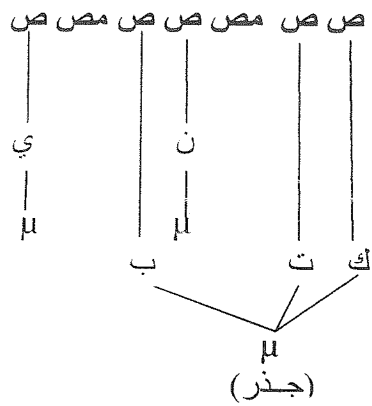
" ص ص مص ص ص مص ص " وبما أن الزائد هنا لا يحتل الموقع الاستهلالي كما في "استفعل، أكتب، انكتب" تتم الإشارة إليه في موضعه ويحظى بأسبقية الرسو:

(8)



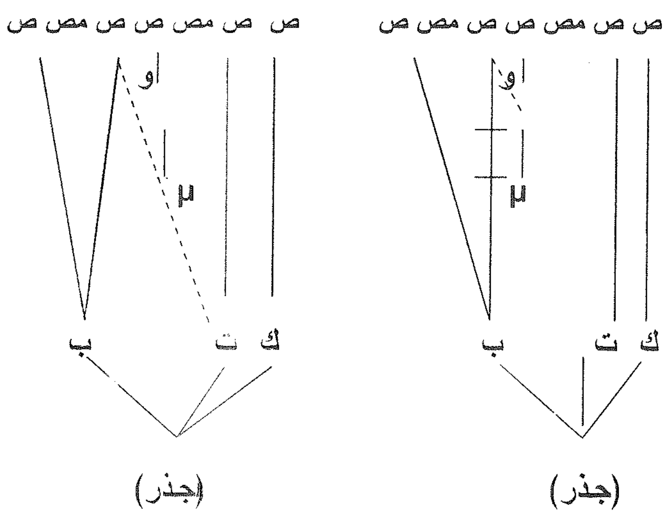
بعد ذلك تجري باقي عمليات الاقتران والربط:

(9)



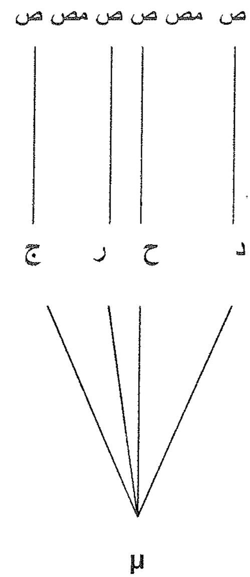
لاَ يحتاج "اكتنبي" إلى إجراءات إضافية أما "اكتوتَب واكتوَب" فإنهما في حاجة إلى القاعدة الخاصة.

(10)



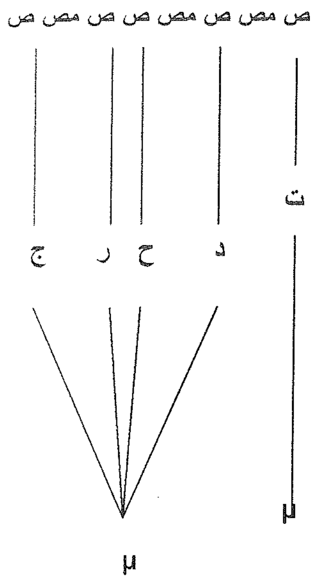
(11)

(1



ص مص ص ص مص ص
د ح ر ج
μ

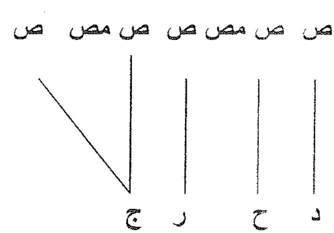
(2



ص مص ص مص ص ص مص ص
ت
د ح ر ج
μ
μ

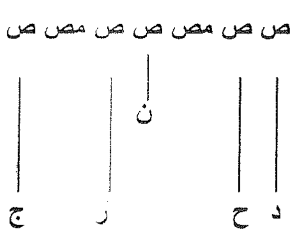
(12)

(3



ص ص مص ص ص مص ص
د ح ر ج

(4



ص ص مص ص ص ص مص ص
ن
د ح ر ج

يلاحظ أن معمارية تمثيل الرباعي أقل تعقيدا من بينة الأفعال الثلاثية، لكونها لا تقتضي إجراءات خاصة بل تكتفي بالمبادئ العامة والتي تنص على إعطاء الأولوية في الاقتران للزوائد، على أن تقترن بعدها باقي القطع من اليمين إلى اليسار وإذا ما بقي حيز شاغرا حصل الامتداد كما في "ادحرجج"، حيث يعد هذا الإجراء من مظاهر توسيع الجذر استجابة لمقتضيات القالب، وتبدو هذه العملية أكثر وضوحا إذا كان الجذر ثنائيا، إذ يوسع بالتضعيف أو التكرار أو بهما معا.

(13)

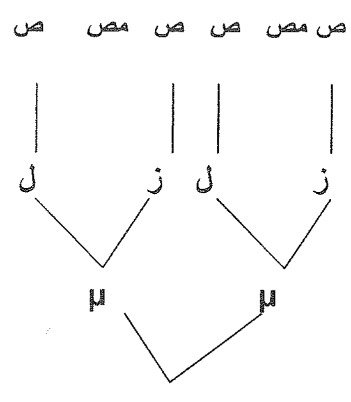
أ- سمَمْتُ

ب- سمّ

ج- تسمّمَ

كل من "أ" و"ب" عرف تكرار الصامت الثنائي، لكن الصامتين المثلين في الحالة الثانية خضعا لمبدإ النطاق الإجباري الذي نجم عنه الإدغام، أما في "ج" فلقد حصل التوسيع عبر التضعيف والتكرار. كما يتعرض هذا الجذر لتكرار تام مثل "زلزل": جرجر".

(14)



(جذر)

I – 1- 3 اللحن المصوتي:

عالج مكارثي(79- 81) اللحن المصوتي باعتباره طبقة مستقلة، فأبنية الفعل تضم مصوتات تختلف من حيث العدد والنوع والترتيب، وهي أيضا عرضة لمبدإ النطاق الإجباري، وأنها صريفات دالة.

" فالدلالة على بعض المقولات الفعلية مثل الجهة في مختلف الأبنية لا يتأتى بواسطة خلخلة النظام المصوتي، بل بواسطة تغيير نوع مصوتات الجذع بطريقة منتظمة ".

(15) الماضي المعلوم فتحه $^{4}_{2}$

الماضي المجهول ضمة $^{3}_{1}$ كسرة

المضارع المجهول ضمة فتحة $^{4}_{2}$

يلاحظ في كل نسق من هذه الألحان امتداد مصوت واحد، تارة يكون فتحة وتارة يكون ضمة، أما الكسرة فلا تقترن إلا بحيز واحد، وأن العنصر الممتد يمثل يسار اللحن في بعض الأشكال ويمثل يمينه في أخرى.

كما يلاحظ في بعض الحالات أن الضمة لا تمتد إذا كانت قبل فتحة، مما يجعل المواضعات السابقة غير كافية، فاقترحت القاعدة المقننة لتلك العملية:

(16)] ص مص   مص ص]

[– عال] [+ عال]   [– عال]

[– خلفي]

ضمة فتحة   كسرة

وتطبق على العناصر التي تقع في أقصى اليمين أو أقصى اليسار وتميز القطع التي لا تمتد.

لقد انتبه مكارثي إلى أن مصوت المقطع الاستهلالي من البناء I يقترن دائما بالفتحة في الفعل الماضي والمضارع، فصاغ القاعدة التالية:

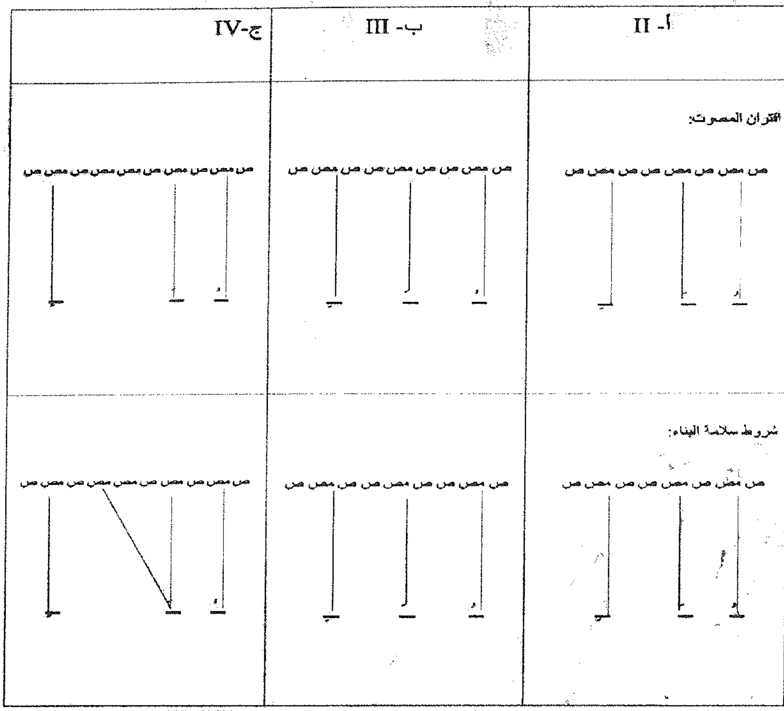
(17)

البناء I [ص مص

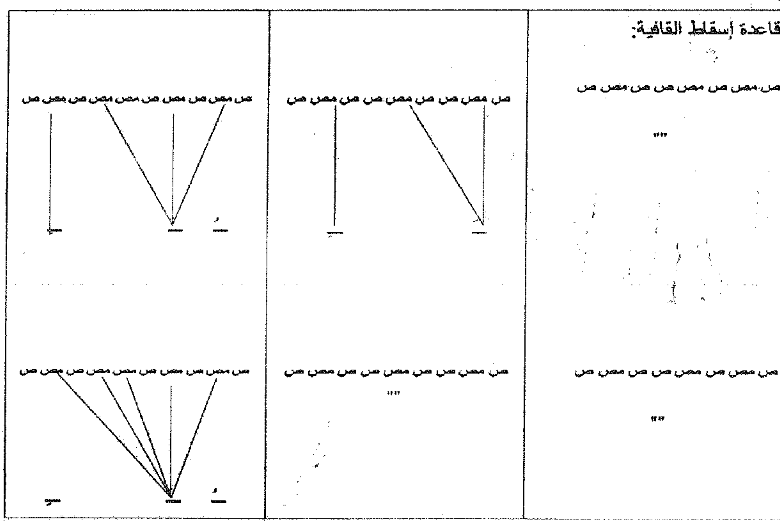
المعلوم

بينما تخضع نواة المقطع الثاني لعدة تناوبات سواء في الماضي أو المضارع. فبرهن على أن ألحان المضارع المعلوم تعود إلى لحن أساس على صيغة "ضمة، فتحة، كسرة"، مبررا التغيرات التي تطرأ عليه، فتجعله يتحقق في بعض الأبنية على شكل فتحة، وفي أخرى على شكل "فتحة، كسرة". لهذا لا تظهر الضمة في مضارع "ادحنرج" بسبب ما سماه قاعدة إسقاط القافية، فتمتد الفتحة المجاورة إلى ذلك الحيز الفارغ، وفي مضارع "تكاتب" لا تتحقق الضمة والكسرة بسبب قاعدة أخرى تلي القاعدة السابقة، تعمل على حذف الكسرة إذا كانت الفتحة مقترنة بالحيز الذي بعد صريفة المطاوعة، يتضح ذلك من خلال ما يلي:

(18)



أ- II
ب- III
ج-IV
اقتران المصوت:
شروط سلامة البناء:



قاعدة إسقاط القافية:

عالج مكارثي إذن أبنية الفعل في نطاق إشكالية التمثيلات ووظف مفاهيم وآليات جديدة، فبدل التمثيل الخطي الذي اعتمدته عدة أعمال[7] صاغ تمثيلا متعدد الطبقات تنتظم معماريته اعتمادا على المبادئ والأسس التمثيلية التي بلورتها الصواتة المستقلة القطع والصواتة العروضية[8].

ورغم أهمية هذه المقاربة وتمكنها من تجاوز النموذج التوليدي المعيار وتوفيرها آليات جديدة لدراسة نظام تصريف الفعل في اللغة العربية والنسق الصرفي غير السلسلي بصفة عامة، فإنها لم تتغلب على عدة صعوبات وثغرات[9]"، ذلك أن بنية القالب المقترح لم تمكن من معالجة أنيقة لظواهر كالطول التعويضي، فامتداد المصوت بعد فك اقتران الصامت الموالي يجعله معرضا للرسو على حيز صامتي، الشيء الذي يوحي بإمكانية رسو قطعة لها ملمح [+ مقطعي] على حيز به ملمح [- مقطعي] وهذا يخرق شرط التجانس، لأن القطعة الموسومة بالملمح الصوتي [+ صامتي] والملمح التطريزي [- مقطعي]، لا اقترن إلا بحيز صامتي، وتلك الموسومة بالملمح [- صامتي] و [+ مقطعي] لا ترسو إلا على الحيز المصوتي.

بالإضافة إلى أن إجراءات الاقتران لا تطبق باطراد على كل الأبنية، فيتم اللجوء إلى التصويب والقواعد الخاصة، وعلى المستوى الاشتقاقي خص كل بناء بقالب مستقل دون الغوص في عمق العلاقات الاشتقاقية الرابطة بينها.

لقد لاحظ مكارثي التناوبات المصوتية، لكنه لم يناقش طبيعتها وكيفية انتظامها ولم يضع آلية صورية تضبطها كما لم يناقش القيود العاملة فيها. فالتصور المستقل القطع جعله ينظر إلى اللحن المصوتي مستقلا عن اللحن الصامتي، في حين يبدو تبادل التأثير والتأثر بينهما واضحا وحاسما في تفسير عدة تغيرات صرفية وصواتية. يضاف إلى ذلك أنه لم يفسر امتداد مصوتات دون أخرى مكتفيا بالوصف فقط.

ومع ذلك فإن عمله تأسيسي، عرف بعده الدرس الصرفي تطورات مهمة، وأنه استطاع ربط الجسور بين الصواتة والصرف وبلور نموذجا ارتكزت عليه عدة أعمال لاحقة.

I – 2 الشبكة التطريزية ومعمارية التمثيل

وظف أنكوجار Angoujard (84 – 90) في معالجته لأبنية الفعل في العربية البنية ،المقطعية والمبادئ الأساسية لنظرية الصرف غير السلسلي[10]، غير أنه أعاد النظر في تمثيل المقطع وبنية القالب. فكيف توظف الإجراءات التي يقترحها في بناء تمثيلات الفعل، ومعالجة قضايا من قبيل المقطع، التضعيف التكرار، والحذف المصوتي؟

I – 2 - 1 بنيـة المقطـع:

لقد انتقد أنكوجار الصواتة التقليدية المعيار لإغفالها دور المقطع والتحليل التطريزي، مرتكزا على إشارات كوهن (1976)، برانس وليبرمان (1977) إلى عجز تلك النظرية ففتح المجال واسعا أمام التحليل التطريزي وتبلورت عدة نماذج مقطعية اختلفت حول بينة المقطع وتمثيله.

ربط أنكوجار بنية المقطع بمفهوم الشبكة التطريزية. فالتمثيلات التي يقترحها تضم منحنى يشير إلى الجهارة ورموزا على شكل سلسلة من العلامات: ((*) و (**)) إشارة إلى الأحياز المقطعية، وتمثل الجهارة في هذه التمثيلات إحدى المكونات الأساسية للبنية التطريزية لكونها تقوم بدور هام في تحليل عدة ظواهر، كالنبر، والحذف، والاجتلاب فيصبح المنحنى جزءا لا يتجزأ من البنية التطريزية، كما أن التفسير القائم على هذا البعد يؤدي إلى تحديد مختلف للمقطع عما ألفناه في النماذج السابقة. يترتب عن ذلك اقتران كل مقطع بقمة جهارة.

(19)

توجد كل قمة جهارة مقترنة بمقطع

أبرز هذا النموذج قصور التمثيلات القطعية من نوع " ص مص ص " لكونها لا تتضمن سوى تمييز أدنى بين الصوامت ،ونظر إلى المقطع انطلاقا من مجموعة من القيود:

(20)

- تمثل المصوتات قمم المقطع و هي أكثر جهارة من الصوامت.
- كل جذع في العربية ينتهي بصامت.
- كل مقطع يجب أن يستهل بصامت.
- كل قمة مقطعية يسبقها صامت واحد فقط.
- أقصى ما يتضمنه المقطع ثلاثة مواقع: $1 < n \leq 3$.

تقتضي هذه القيود إمكانية قبول صدر متفرع أو صدر فارغ، وتؤكد أن النواة والصدر إجباريان أما القفل فهو اختياري، تحدد العلاقة بين هذه المكونات على مستوى الجهارة وفق ترتيب دقيق:

(21)

أ - > ب ≤ ج

فالبناء "كَتَب" مثلا يضم مقطعين، أحدهما على شكل [ص مص] والآخر على شكل [ص مص ص]. يمثل المنحنى في التمثيل الموالي اختلاف جهارة مكوناتهما فهو يرتفع بارتفاع مؤشرها وينخفض بانخفاضها.

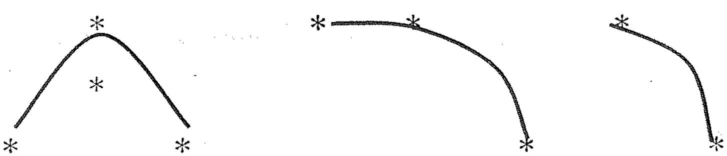
(22)



يتم الانتقال من صامت إلى مصوت عبر ارتفاع تدريجي للمنحنى، وعليه فالمقطع متوالية تتضمن قمة واحدة للجهارة، فإذا كانت الصوامت تختلف جهارة فيما بينها فالمصوتات أيضا ليس لها نفس المؤشر فترتيبها يجعل الفتحة هي الأولى، فالكسرة ثم الضمة فضلا على أن المصوت الأكثر جهارة أقوى من الأقل جهارة ولهذا المعطى نتائج على مستوى الحذف المصوتي.

يستخلص أن مبدأ الجهارة مبدأ علائقي ،تبعا لذلك لا ينظر إلى القمة في ذاتها بل في علاقتها بباقي القمم، وأما مكونات المقطع فإنها تختلف جهارة فيما بينها، ذلك أن القافية أعلى من الصدر والنواة أعلى من القفل:

(23)



[ص مص]　　[ص مص مص]　　[ص مص ص]

تقدم هذه التمثيلات المقاطع الممكنة في العربية، فأقصى ما يتضمنه مقطعها ثلاثة مواقع وأدناه موقعين، وأن توزيع القطع على الأحياز نابع من مؤشر الجهارة.

I – 2 – 2 بنية القالب:

عالج هذا النموذج أبنية الفعل في العربية بآليات جديدة تختلف عن تلك التي وظفها ماكارثي، رغم تبنيه للمبادئ الأساسية للنظرية المستقلة القطع، وبذلك ستختلف بنية القالب وتختلف طريقة دراسة التضعيف والتكرار كما سنرى.

اختزل قوالب الفعل في متواليتين أساسيتين تتكون الأولى من خمسة مواقع وتتكون الثانية من ستة.

(24)

1- [* * * * *].

2- [* * * * * *].

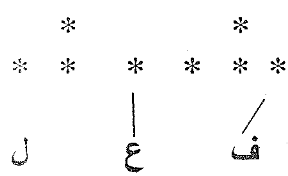
لا تتمتع هاتان المتواليتان بالاستقلالية، فكلاهما تمثل الطبقة السفلى من الشبكة التطريزية على أن القمم تمثل طبقتها العليا. وإذا كان هذا النموذج قد وظف مبدأ الاقتران " يمين يسار " فإنه يأخذ بعين الاعتبار البنية المقطعية للغة المدروسة. ذلك أن عملية الاقتران هذه تتم بين متوالية قطعية وبنية مقطعية، وهكذا يرتبط الاقتران بنظرية المقطع.

I – 2 - 3 التضعيف والطول المصوتي:

ميز أنكوجار في دراسته أبنية الفعل بين نوعين من الاقتران أحدهما أساسي والآخر ثانوي وأعطى الأسبقية لاقتران الصدور، فإذا كان ماكارثي قد عالج التضعيف باعتباره حالة استثنائية بالنسبة لمبادئ النظرية المستقلة القطع فإن النموذج الحالي ينطلق في بناء تمثيل الشكل المضعف (: بناء II) من قالب سداسي يضم بالإضافة إلى الصدور والأنوية موقعا حرا يخضع لتأويل مزدوج، يقترن بالمصوت تارة وتارة أخرى يقترن بالصامت، غير أن نوعية الاقتران هذه ليست حرة بل تخضع لاختيار صرفي، علما أن هذا البناء المضعف غير موسوم ،في حين يوسم البناء III بالملمح [- مضعف].

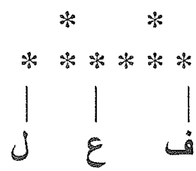
تأسيسا على مقترحات هذا النموذج ترسم معمارية تمثيل الشكل II عبر مراحل:

(25)



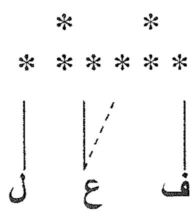
تتمثل الخطوة الأولى من بناء التمثيل في تحديد القمم المقطعية ثم نقترن الصدور، بعدها تطبق باقي المواضعات فيقترن الصامت المتبقي.

(26)



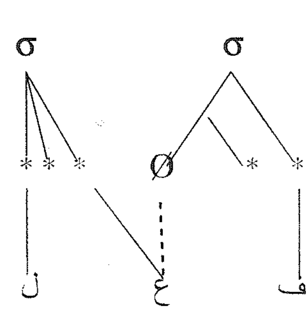
وفي المرحلة الموالية يتم الاقتران الثانوي ليمتد الصامت الثاني من الجذر إلى الحيز الحر المجاور.

(27)



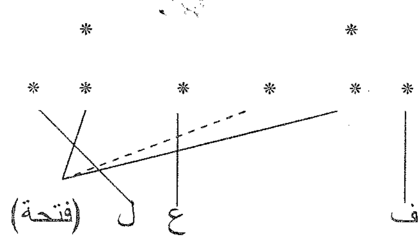
يختلف هذا التحليل عن ذلك الذي قدمه ماكارثي (79 – 81) لكنه يقترب من اقتراح لوينستام وكاي (86) الذي وظف البنية المقطعية ومفهوم العنصر الفارغ.

(28)



يشتق أنكوجار البناء III الموسوم، بنفس الطريقة المعتمدة في البناء II لكن المصوت هو المعني بالامتداد هنا كما يبرز التمثيل الموالي ذلك:

(29)



من خلال هذا التمثيل يترك غياب التضعيف حيزا فارغا، فيقترن بالعنصر اللحني المجاور كما يلاحظ أن القاسم المشترك بين 27 و 29 توظيفهما لنفس القالب وتشغيلهما للحيز الحر، بالإضافة لخضوعهما معا لنوعين من الاقتران.

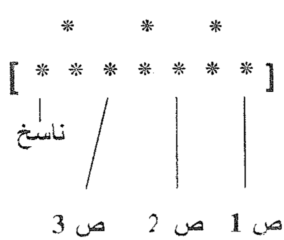
I - 2 - 4 التكرار والزيادة:

يعالج هذا النموذج الظاهرة بكيفية تتميز عن تلك التي اعتمدها مكارثي فاعتبر التكرار ظاهرة تختلف عن التضعيف واقترح أن تتضمن الأشكال المزيدة على مستوى التمثيل، زيادة لها وظيفة نسخ عنصر من عناصر اللحن يرمز لها ب /CP/.

ويخضع اشتغالها لعدة قيود، فتفاديا للحصول على تمثيلات غير سليمة يتم إعمال قيد المجاورة الذي يستلزم مجاورة الناسخ للعنصر المعني بالنسخ، ولهذا القيد مظهر براماتري بما أن للناسخ موضعا خاصا في كل لغة.

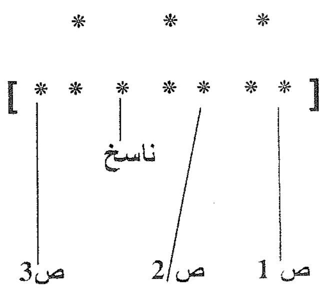
يتخذ التكرار مظاهر مختلفة فقد يكرر صامت فقط وقد يكرر صامتان أو مقطع:

(30)



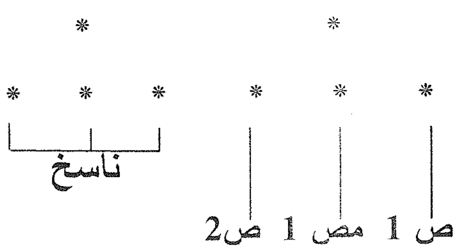
تتيح هذه الإمكانية تكرار الصامت الثالث، أما التمثيل الثاني فيتطرق لتكرار ص 2:

(31)



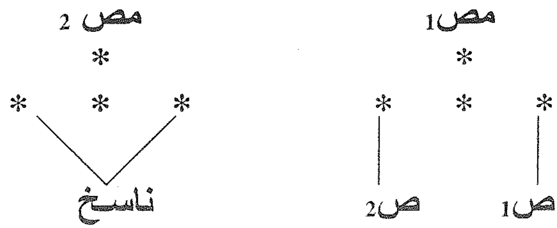
يمكن للزائد (cp) أن ينسخ عدة عناصر في آن واحد شريطة أن تكون متجاورة كتكرار مقطع على شكل. ص مص ص.

(32)



ويمكنه تكرار صامتين:

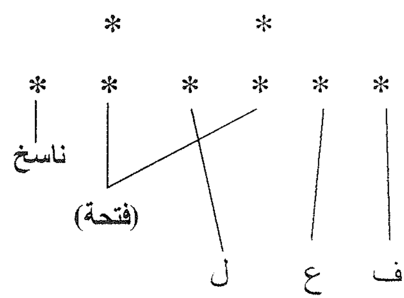
(33)



يؤكد أنكوجار أن يكون العنصر الناسخ الأقرب بالضرورة إلى المقولة المقصودة التي تكون على شكل (*) أو (**) أو متوالية محددة من المواقع، بناء على هذه الآليات نبني تمثيل [فعلل] وفق (34).

- البناء IX: 5+1 "ناسخ" في الموقع 6.

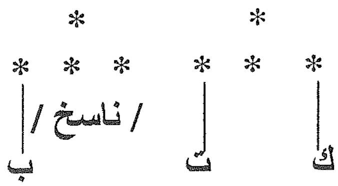
(34)



اعتبر التاقي (90) أن آليات هذا النموذج لا توضح الفرق بين التضعيف والتكرار، ولا تبرر ضرورة معالجتهما بطريقتين مختلفتين، فالبناء II قابل بدوره لتوظيف العنصر الناسخ مثله مثل الأشكال التي تخضع للتكرار، وذلك باعتماد قالب سداسي يحتل الناسخ موقعه الرابع.

- البناء II: 6 "نساخ" في الموقع 4:

(35)

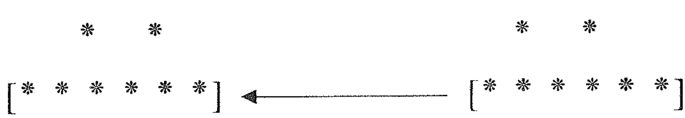


نستخلص أن التكرار حسب أنكوجار ليس عملية امتداد قطعة إلى حيز من الهيكل أو أكثر كما أورد مكارثي وغيره، بل هو نتيجة توظيف زائد ناسخ يحدد موقعه بناء على النظام الصرفي للغة المدروسة.

وعكس ما ادعاه التاقي، يمكن رصد التمييز بين التكرار والتضعيف في هذا النموذج بمراعاة بنية القالب والإخبار المقطعي الذي يزودنا به، بالإضافة إلى أن التضعيف يخص قطعة واحدة تقترن بحيزين عبر الامتداد، أما التكرار فإنه يخص قطعة أو أكثر.

لقد نبه أنكوجار إلى صعوبة دراسة الأبنية المزيدة في العربية فهي تقتضي إخبارا إضافيا يتعلق بنوعية الزيادة ومواقعها، واعتبر كل الزوائد التي تتصدر الكلمة صوامتا وأن دخولها على أصل قد يؤدي إلى الإخلال بسلامة البناء ما لم تراع ما تتطلبه من تعديلات على مستوى البنية المقطعية لبعض الأبنية، فدخول الهمزة في " أفعل" يحدث تغيرا مهما.

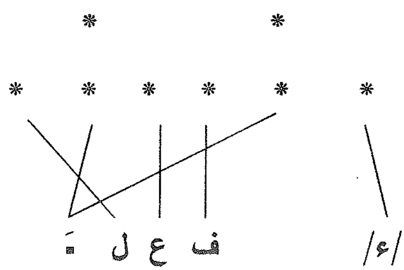
(36)



يحتل الزائد جزء من القالب ويقترن بمتوالية الأحياز المقطعية بشكل مستقل عن الجذر:

- البناء IV – (1+5)، /ء/ في الموقع 1:

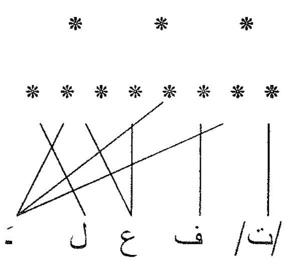
(37)



يشتق Vو IV على التوالي من II و III بزيادة تاء يضاف بعدها حيز نووي حفاظا على سلامة البناء المقطعي.

(38)

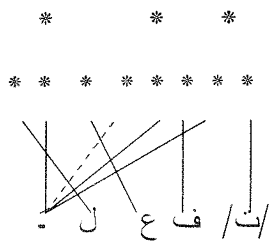
- V = (2+6)، /ت/ في الحيز 1:



[تفعّل]

ويتميز البناء IV بملمح [ـ مضعف]:

(39) IV = (2+6)، /ت/ في الحيز 1 [- مضعف].



[تفاعل]

يبدو أن التاء في V و VI يمكن تأويلها نواة لأن مؤشر جهارتها أقل من 4، خلافا للسين في "استفعل" التي يمكن اعتباره خارج عروضي أو ملحق « Appendex » أو نواة لجهارته مثل النون في "نفعل"، فباعتباره نواتا يستغنى عن تعديل البنية المقطعية.

I - 2 - 5 حذف المصوتات:

إذا كان بريم (1970) قد عالج العلل في إطار الصواتة التوليدية المعيار، فقدم وصفا يعتمد متوالية من القواعد المرتبة كقواعد الحذف والنقل والمماثلة، فإن أنكوجار درس الظاهرة في نطاق البنية المقطعية فأكد ضرورة تلاؤم حذف العلل مع النموذج المقطعي، ومراعاة هرمية الجهارة، فالمتواليتان "كسرة ضمة" – "ضمة فتحة" غير مقبولتين لتعارضهما مع النموذج المقطعي الذي يقترحه.

أما المتواليتان "فتحة فتحة"، و"ضمة ضمة" اللتان نحصل عليهما بعد حذف العلة في (40) فهي سليمة البناء:

(40)

/رمَيَ/ ⟵ [رمى]

/يدعُوُ/ ⟵ [يدعو]

فإن خالفت المتوالية شرط الجهارة تدخل مفهوم التحكم من أجل التصويب بتغليب الأقوى، فبعد حذف الياء من "نيَل" تحكم الفتحة الكسرة ويصير البناء "نال"، نفس الإجراء يعمل في: "طوَل" الذي يصير "طال".

تبرز هذه المعطيات مدى تحكم البنية المقطعية في انتظام الأبنية فدخول تاء التأنيث مثلا على "رمى" يفضي إلى عدة تغيرات، ذلك أن حذف العلة ينجم عنه مقطع رباعي الأحياز، فيتدخل قيد المواضع الثلاثة الذي يفرض الاستغناء عن أحدها:

/رمى/ ← /رَمَيَت/ ← /رم - - ت/ ← [رمَتْ]

رغم أن هذا النموذج لم يفلح في تقديم آلية موحدة للاشتقاق كل الأبنية فإنه إثراء للنظرية الحديثة، ورغم تبنيه للكثير من مقترحات النظرية المستقلة القطع فإنه نموذج متميز، يراعي البعد التطريزي، ويقدم فهما جديدا لنظام الأبنية في العربية.

I - 3 القالب المولد و عمليات الاشتقاق:

نتطرق في هذا المحور لنموذجين حديثين عالجا العلاقة الاشتقاقية بين أبنية الفعل العربية، فاقترح كلاهما فرضية الاشتقاق من قالب عام، وإن كانا يختلفان في كيفية البرهنة عليها، لذا سنحاول إبراز المعالم الأساسية لهذين النموذجين والآليات التي يوظفانها وأهم الخلاصات المفضى إليها.

I – 3 - 1 نموذج الشكيري (94)

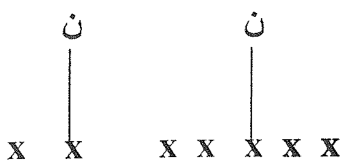
يندرج هذا النموذج في إطار النظرية المتعددة الأبعاد، فلقد وظف آليات النظرية المستقلة القطع والتطورات التي عرفتها في مجال الصرف، وركز على المستوى التطريزي، مستفيدا من عدة فرضيات، خاصة تلك التي اقترحها أنكوجار

(88 – 84) التاقي (90)، لونستام وكاي (86)، وأنكروفي (86-88)، كما استثمر نتائج نظرية التناوبات المصوتية فقدم تمثيلات متعددة الطبقات.

I – 3 - 1 - 1 معمارية التمثيل

اقترح الشكيري هيكلا يتكون من سبعة أحياز على شكل سلسلة من الرموز المتماثلة، يمكن توليد كل الأبنية الفعلية:

(41)



انطلاقا من هذه المتوالية يتأتى الاشتقاق، وذلك حسب كيفية توظيف عناصرها، فالحيز الأول يمكن للمتكلم أن يشغله أو يستغني عنه، فعندما يتعلق الأمر ببناء ذي عمليتين صريفتين [11] تشغل الأحياز كلها، وعندما يخضع لعملية واحدة يتم تشغيل ستة فقط ويستغنى عن الأول:

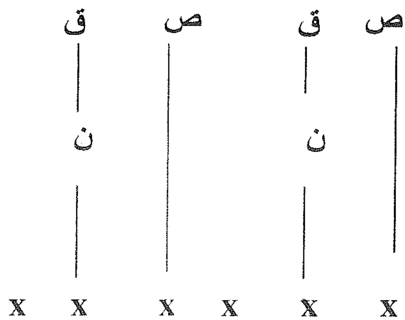
" يقوم تشغيل الحيز في اعتبارنا على جعل الموقع الاشتقاقي إجرائيا فيحظى بتأويل قطعي " [12].

حيث يرتبط هذا الهيكل بالمستوى التطريزي ويضم نواتين على الأقل يخضع انتظامها لقيد عام مفاده:

1- لا تحتل النواة موقع الصدر.
2- لا تحتل النواة الموقع الأخير فترسو فقط على الحيزين الثاني والخامس.

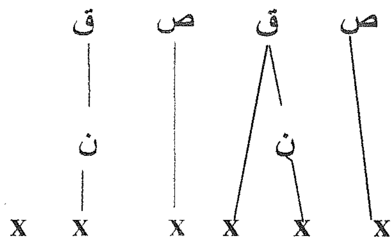
ترسو النواة الأولى على الحيز الثاني لكون العربية لا تجيز البدء بصامتين، ويعد الموقع الثالث اشتقاقيا فتصبح البنية المقطعية أساس الأشكال المشتقة على نحو:

(42)



لاشتقاق بناء مزيد بقطعة واحدة يشغل الحيز الثالث عبر عملية صرفية تنشط في الآن ذاته قافية المقطع الأول.

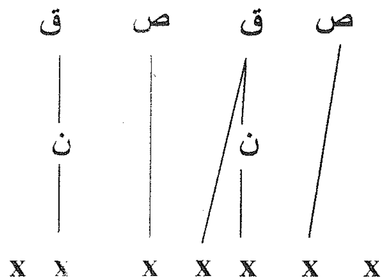
(43)



[كتَب]

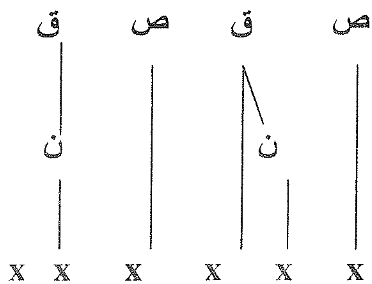
ولتوليد بناء يتطلب عمليتين صرفيتين يشغل الموقع الاشتقاقي والموقع الاستهلالي من الهيكل السباعي، يتأتى ذلك دون التأثير على البنية المقطيعة:

(44)



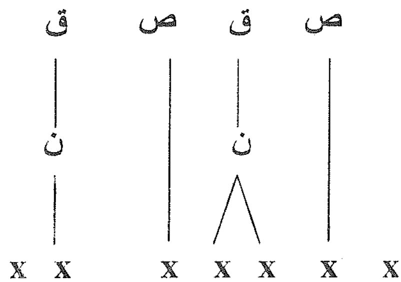
تنطبق هذه الإجراءات على الأشكال: XII – XIII – XV – XIV في حين تنتظم البنية المقطعية للبناء III، والبناء VI بطريقة مختلفة:

(45)



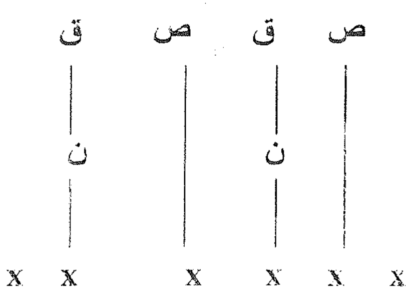
ويختص البناء XI بالتمثيل الآتي:

(46)



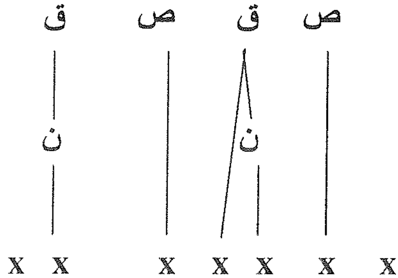
هناك حالات أخرى تترك الموقع الاستهلالي بدون تأويل مقطعي في الأصل:

(47)



تعد هذه التمثيلات أساس كل أبنية الفعل ويمكن تلخيصها وفق ما يلي:

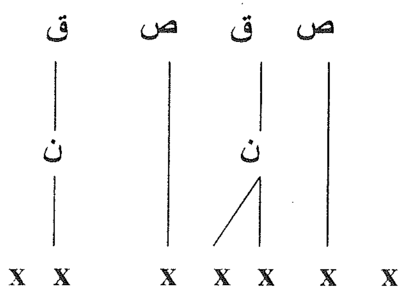
(48)



يولد هذا الشكل الأبنية التي تخضع لعملية صرفية واحدة وهي: II- VI – V والأبنية: XV- X – XII – XII – XIV التي تتعرض لعمليتين.

كما يولد (49) III – VI – XI:

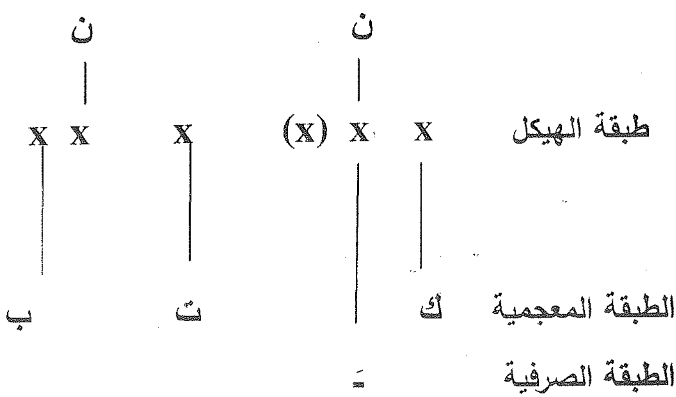
(49)



ويفضي (50) إلى الأبنية: VIII – VII – IX

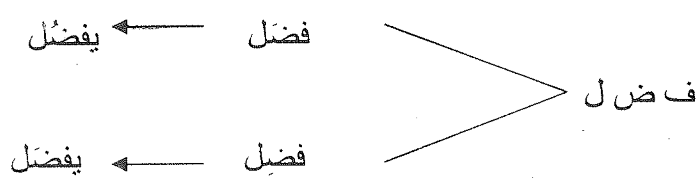
بالإضافة إلى الهيكل والطبقة التطريزية يضم التمثيل مستويين آخرين، يتجلى الأول في الطبقة المعجمية التي تشغلها الأصول، وهناك الطبقة الصرفية التي تضم العلامات التصريفية والزوائد والعناصر المجتلبة:

(50)



I - 3-1-2 فرضية الاشتقاق:

بنى الشكيري دراسته لأبنية الفعل على فرضية أساسية تفيد أن الأصل « Radical» هو أساس الاشتقاق وليس الجذر، ذلك أن هذا العنصر يمكنه أن يرد في أبنية مختلفة.



بحيث يصبح تحديد المصوت الثاني من الكلمة:

" إن اختيار المصوت المعجمي الذي يلي ص 2 والمصوت الذي يقابله رهين فقط بالمتكلم وبنسق التناوبات الممكنة الذي يمتلكه ".[13]

يمكن للمتكلم أن يختار "فضِل" أو "فضَل" فإن اختيار الأول كان المضارع "يفضَل" وإن اختار الثاني كان المضارع "يفضُل" فاستخلص الشكيري كون الجذر غير كاف ليعتبر أصل الاشتقاق، فقدم الأصل بديلا قائلا:

" يتكون الأصل في اعتبارنا من الصوامت التي يعبر عنها عادة بمصطلح "جذر" ومن مصوت معجمي يلي الصامت الثاني" [14]

يختلف هذا المصوت المعجمي من متكلم إلى آخر ومن قبيلة إلى أخرى[15]، وهو القطعة الوحيدة التي تكون عرضة لمتطلبات نسق التناوبات المعتمدة[16]، لأن المتكلم عندما يحدد المادة الصامتية الأصلية فإنه في الآن نفسه يحدد بشكل آلي اللحن المصوتي المناسب، فأهل الحجاز عندما يختارون "زهد" فإنهم يختارون في الوقت نفسه المصوتات المناسبة للحصول على "زهِد"، نفس الإجراء يقوم به أهل تميم عند اشتقاق "زهُد".

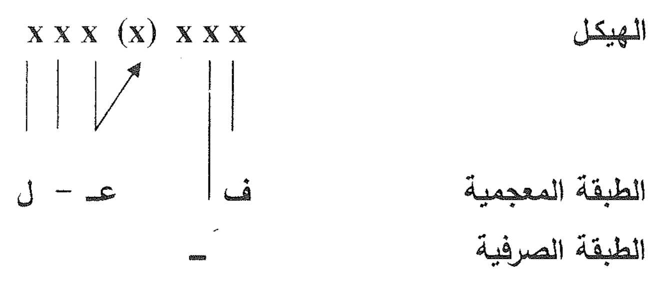
بناء على هذه المعطيات تؤكد الفرضية علاقة التزامن بين اللحن الصامتي والمصوت المعجمي خاصة[17].

لإبراز الجانب التطبيقي للإجراءات المقترحة نتوقف عند اشتقاق مجموعة من الأبنية:

البناء II: فعّل

يشتق من الأصل بخضوعه لعملية صرفية واحدة، بموجبها يمتد الصامت الثاني المقترن بالحيز الرابع إلى الحيز الثالث فنحصل على بناء مضعف:

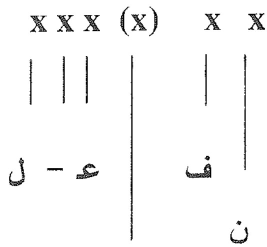
(51)



البناء III "نفعل":

يشتق بدوره من الأصل عبر عملية صرفية واحدة بزيادة النون في أوله.

(52)



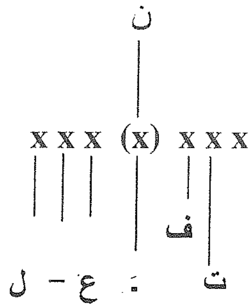
لقد رست النون على الحيز الأول، وشغلت الفتحة الموقع الاشتقاقي الثالث، لكن هذا الحيز يلاحظ تأويله أحيانا كصامت وأحينا يؤول كمصوت.
يساعد على ذلك كون القالب المعتمد عبارة عن سلسلة من الرموز المتماثلة.

البناء VIII:

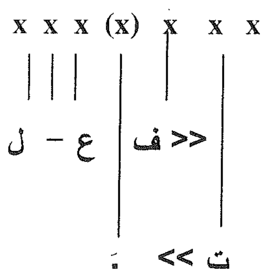
يشتق من الأصل بواسطة عملية صرفية تزيد التاء في أوله، ثم تنقل إلى الحيز الثالث متبادلة الموقع مع الفاء وذلك كالآتي:

(53)

أ ـ



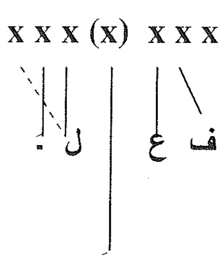
ب –



البنــاء IX:

ينتمي بدوره إلى مجموعة العملية الصرفية الواحدة ويتميز بامتداد صامته الأخير:

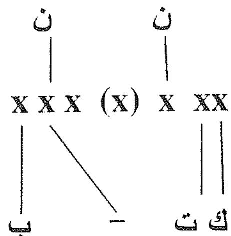
(54)



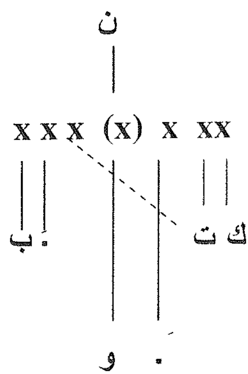
يلاحظ أن اشتقاق أبنية مجموعة العملية الواحدة تكتفي بتشغيل الموقع الاشتقاقي الثالث، دون توظيف الحيز الأول بينما تولد الأبنية التي تحتاج لعمليتين بنفس الطريقة لكن عبر تشغيل الحيزين الأول والثالث.

(55)

أ-



ب-



نستخلص أن هذه المقاربة تدافع عن فرضية كون الأفعال تشتق إما من الأصل مباشرة أو من بناء مشتق بدوره من الأصل، وذلك رهين بعدد الأحياز التي تشغل في القالب، ويكمن جديدها في هذه الفرضية وفي فرضية القالب المولد، في هذا النطاق نقدم مجموعة من الملاحظات:

- يهمل النموذج دور "مص 1" في تفاعله مع "مص 2" وتفاعل هذا المستوى مع اللحن الصامتي.

- تهميش البناء الصامتي I في العملية الاشتقاقية وإهماله العلاقات الصرفية والمعجمية التي تربطه بباقي الأبنية.

- أتاح القالب المقترح التغلب على صعوبات الطول التعويضي التي واجهت نموذج مكارثي (79 – 81) ومكن من الاستغناء عن القواعد الخاصة، لكن دون رصد أبعاد التفاعل بينه وبين باقي المستويات.

I- 3-2 نموذج التاقي (96)

درس التاقي العلاقة الاشتقاقية بين أبينة الفعل العربية في إطار نظرية العمل والتغليب18، إذ بعد أن طبقت في مجال الصواتة استلهما لمعالجة ظواهر صرفية، فاقترح تحليلا يختلف عما قدمه مكارثي وأنكوجار والشكيري.

I - 3– 2 – 1 بنية القالب ومصفوفات الملامح

دافع هذا النموذج عن فرضية تفيد أن أبنية الفعل في العربية ليست مشتقة من البناء I كما أكد الكثيرون من الدارسين19، بل تشتق من قالب عام عبارة عن سلسلة من المقاطع على شكل .ص مص. سماه القالب المولد « Le gabarit générateur ».

(56)

1 2 3 4 5

[ص ن] [ص ن] [ص ن] [ص ن] [ص ن]

X X X X X X X X X X

يضم هذا القالب سلسلة من الأحياز المتماثلة تنتظم في خمسة مقاطع قصيرة، لكن رغم تماثلها بنيويا، فإنها تختلف فيما بينها من خلال الوظيفة التي تقوم بها. فبعض الأبنية يوظف عناصر الجذر فقط وبعضها يخضع لعمليات متنوعة كالطول والتضعيف والتكرار والزيادة، فتصبح لهذه العمليات خصائص صرفية تركيبية وخصائص معجمية دلالية، على أساسها تشغل مقاطع القالب أو يستغنى عنها، فإن شغل المقطع أجري اقترانه، وإن أهمل بقي غير مقترن.

بذلك يختلف هذا القالب عن النموذجين اللذين اقترحهما مكارثي وأنكوجار، كما أن المعني بالتشغيل هنا المقطع وليس الحيز مثلما لاحظنا في النموذج السابق.

تتميز كل مصفوفة فعل قبل مرحلة التوليد بمجموعة من الملامح، تمثل خصائصه المعجمية والدلالية، وكل واحد منها قد يكون سالبا أو موجبا وهي كالآتي:

(57)

تكثير
مشاركة
سببية
معنى وسيط
انعكاس
تضمن

تضم كل مصفوفة فعل ملمحا مميزا واحدا يجسد الملمح الساخن، وتقبل كلها التأليف مع خاصية صرفة تركيبية تتجلى في التعدية، وتعد عاملا « opérateur » وظيفته إسناد سمة لكل مصفوفة تقترب إلى حد ما من مفهوم التغليب « charme »، فإن كان الفعل متعديا كانت السمة موجبة وإن كان لازما تصبح سالبة. أما إذا كانت طبيعة الفعل من هذه الناحية غير محددة كانت السمة محايدة(0:)، فتأخذ مصفوفات الفعل الثلاثي المزيد الأشكال التالية:

(58)

	II
+	+ تكثير - مشاركة - سببية - معنى وسيط - انعكاس - تضمن

	III
+	- تكثير + مشاركة - سببية - معنى وسيط - انعكاس - تضمن

يعد [+ مشاركة] الملمح المميز لمصفوفة البناء III على المستوى الدلالي المعجمي، أما على المستوى التركيبي، لهذه المصفوفة ملمح [+ متعدي]، نفس الأمر بالنسبة للبناء II، لكنه يتميز على المستوى الدلالي المعجمي بملمح [+ تكثير].

للبناء IV الملمح الساخن [+ سببية] وللبناء VII [+ انعكاس] غير أن للأول سمة [+ متعدي] وللثاني [- متعدي].

(60)

	IV
+	- تكثير - مشاركة + سببية - معنى وسيط - انعكاس - تضمن

	VII
-	- تكثير - مشاركة - سببية - معنى وسيط + انعكاس - تضمن

- لمصفوفتي "افتعل" و"افعلل" الخصائص التالية:

(61)

	VIII		
-	- تكثير	-	- تكثير
	- مشاركة		- مشاركة
	- سببية		- سببية
	+ معنى وسيط		- معنى وسيط
	- انعكاس		- انعكاس
	- تضمن		+ تضمن

وتتضمن مصفوفات ملامح "تفعّل، تفاعل، واستفعل" أكثر من ملمح ساخن، فتعتبر مركبة خلافا للمصفوفات السابقة التي تعد بسيطة.

(62)

+ تكثير	- تكثير	تكثير
- مشاركة	+ مشاركة	- مشاركة
- سببية	- سببية	+ سببية
+ معنى وسيط	+ معنى وسيط	+ معنى وسيط
- انعكاس	- انعكاس	- انعكاس
- تضمن	- تضمن	- تضمن

يختص كل ملمح بتأويل صواتي محدد:

(63)

+ تكثير	=	تضعيف
+ مشاركة	=	طول
+ سببية	=	/س/
+ معنى وسيط	=	/ن/
+ انعكاس	=	/ت/
+ تضمن	=	تكرار

يتجلى التأويل الصواتي لهذه الملامح في زيادة تملأ حيزا معينا من أحياز القالب وتشغل مقطعا محددا من مقاطعه فتحدد وظائف تلك المقاطع على هذا النحو:

1- يرتبط المقطع الأول بملمح التعدي واللزوم، فإن كان سالبا شغل المقطع وإن كان موجبا بقي بدون اقتران.

2- يرسو على نواة المقطع الثاني مصوت البناء (: /A/ إن كان الفعل معلوما و /u/ إن كان مجهولا أما الصدر فيرسو عليه الصامت الأول من الجذر إن كان الشكل I يمثل رأس العبارة:

.Tête de l'expression

3- يشغل المقطع الثالث إذا كان أحد مكوني العبارة يحمل العلامة الصرفية التركيبية الموجبة.

4- يرسو على نواة المقطع الرابع المصوت المعجمي وما يتناوب معه، أما الصدر فيستهدفه الصامت الثاني من الجذر.

على صدر المقطع الخامس يرسو الصامت الأخير، ويرتبط تأويل النواة بالإمكانيات القطعية المتاحة وبالعلاقات العاملية.

I - 3 -2 -2 مفهوم العبارة وعملية التوليد:

وظف النموذج مفهوم العبارة التي هي نتيجة انصهار مصفوفتين إحداهما رأس والأخرى عامل:

(64)

$$x.y \longrightarrow Z$$

كل بناء – باستثناء I- يعد عبارة ناجمة عن انصهار رأس وعامل، حيث يرتبط الرأس ببنية الجذر، وهوالمسؤول عن رسو "ص 1"، فعندما يكون البناء I رأسا، يرسو هذا الصامت على المقطع "2" ويبقى تشغيل المقطع "1" و "3" رهينا بنوع التغليب الذي تحمله المصفوفة، ذلك أن العنصر الذي يحكم الأول يمكنه أن يكون في موقع الرأس، أو موقع العامل. إن كان رأسا، رسا "ص 1" على صدر المقطع "1" وإن كان عاملا فإن الشكل I يصبح في موقع الرأس فيربطه بصدر المقطع الثاني.

يراعى نفس الإجراء عندما تحمل المصفوفة تغليبا موجبا حيث يشغل المقطع "3" برسو "ص1" عندما يكون العنصر الحامل للتغليب في موقع الرأس، وإن احتل موقع العامل آنذاك يصبح الشكل I رأسا ويستلزم اقتران "ص1" بالمقطع "ص2".

توضع الملامح الساخنة الدالة على الأبنية في طبقات مستقلة، تمكن من التأليف بين مختلف العناصر. لذا يستخلص انطلاقا من هذا النموذج وجود ثلاثة أنواع من التغليب، الأول محايد يمثله البناء I، والثاني موجب يرتبط بالأشكال ذات الملامح الساخنة وهي التكثير، والمشاركة والسببية، أما الثالث فهو سالب يخص الأشكال ذات الملامح المتمثلة في التضمن، الانعكاس والمعنى الوسيط، هذا ما يوضحه التمثيل[20]:

(65)

الشكلI.................................... ش I °........................

+تكثير.................................... تك +........................

+مشاركة.................................مش+........................

+سببية.................................س +........................

+انعكاس.................................ع -........................

+معنى وسيط.............................م و -........................

+تضمن.................................تض -........................

يشغل كل تغليب مقطعا معينا مرة واحدة فقط، لكون نفس التغليب لا يشغل أكثر من مرة، لذا تنصهر طبقات العناصر التي تحمل نفس الملمح، فنحصل على طبقتين فقط:

(66)

الشكلI..............................شI°..

+تكثير/+مشاركة/+سببية..........تك+........مش+.......س+............

+ انعكاس/+معنى وسيط /+تضمن........ع-.........م و -.........تض-.......

تفضي هذه المعطيات إلى التمييز بين ثلاث عبارات:

1- الشكل I: لا يتضمن أي ملمح ساخن، يحتل طبقة مستقلة ويقبل التأليف مع باقي الأشكال، وعندما لا يتألف مع غيره يظهر محايدا، أنذاك لا يشغل المقطع الأول والثالث فيرسو "ص I" على المقطع الثاني.

2- العبارات البسيطة:

تتكون من رأس واحد وعامل واحد، وبما أن I ° حاضر في كل العبارات سواء على شكل رأس أو عامل نحصل على مجموعة من الإمكانيات:

- أشكال ذات التغليب (+):

(67)

تك +. ش I ° ⟵ **ش II**

مش +. ش I ° ⟵ **ش III**

ش I ° . س + ⟵ **ش IV**

- أشكال ذات التغليب (-):

(68)

ع -. ش I ° ← ش VII

ش I ° . م و - ← ش VIII

ش I ° .تض ← ش IX

3- العبارات المركبة:

تتضمن أكثر من عامل، تسمح بإقامة علاقات بين مختلف الأشكال وتتيح التأليف بين عبارات بسيطة وعامل، شريطة أن يختلف تغليبه عن تغليب العبارة التي ينصهر معها، فتظهر مجموعة من الإمكانيات:

(69)

م و -. (تك+.ش I °) ← ش V

م و -. (تض+.ش I °) ← ش VI

م و -. (ش I ° . س+) ← ش X

البناء I:

لا يقدم هذا الشكل أي إخبار معجمي دلالي لذا لا يتوفر على ملمح ساخن، فيوضع في طبقة مستقلة، لكنه يوظف على مستوى القالب المقطع الثاني والرابع والخامس برسو "ص 1" على الثاني و"ص 2" على الرابع و(ص 3) على الخامس.

يخضع بناء تمثيله لمجموعة من الخطوات:

1- رسو "ص 1" على الصدر الملائم.

(70)

5 4 3 2 1

[ص ن] [ص ن] [ص ن] [ص ن] [ص ن]

x x x x x x x x x x

|

لحن صامتي ص1 ص2 ص3

لحن مصوت البناء {ـَ ، ـُ}

لحن المصوت المعجمي {Ø ، ـَ ، ـِ ، ـُ}

2- رسو باقي الصوامت:

5 4 3 2 1

[ص ن] [ص ن] [ص ن] [ص ن] [ص ن]

x x x x x x x x x x

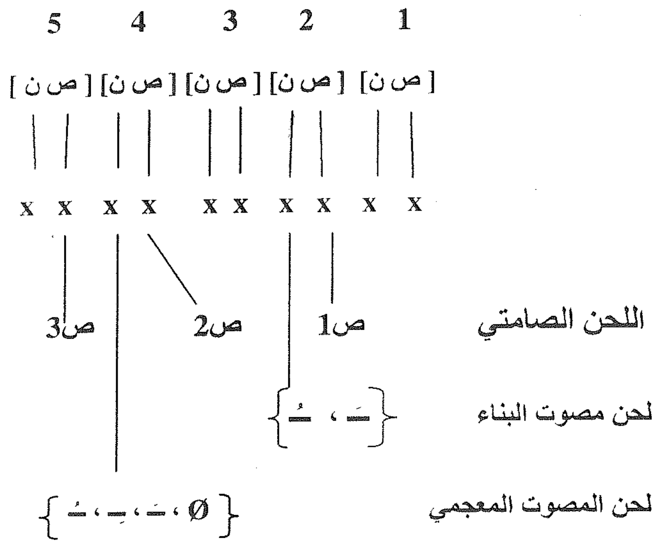
| \ \

لحن صامتي ص1 ص2 ص3

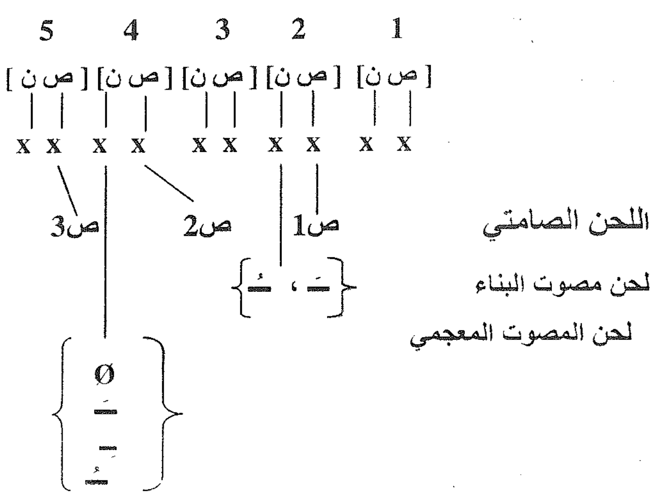
لحن مصوت البناء {ـَ ، ـُ}

لحن المصوت المعجمي {Ø ، ـَ ، ـِ ، ـُ}

3- اقتران لحن مصوت البناء:



4 - اقتران لحن المصوت المعجمي:

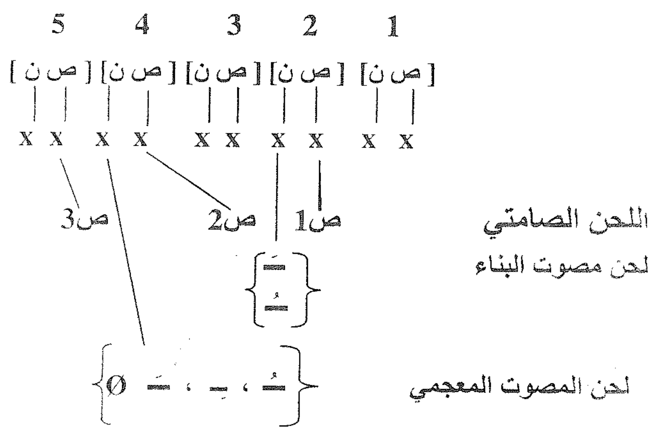


بعد اكتمال هذه المراحل ترسم العلاقات العاملية.

- البناء II : تك . ش I ° ⟵ ش II +

يحمل عامل هذا البناء ملمحا ساخنا، ينجم عنه تشغيل المقطع الثالث، وبتأويل الملمح [تكثير] ينتج التضعيف. لهذا يتم توليده عبر مرحلتين، تتضمن الأولى نفس الخطوات المتبعة في البناء I، وخلال الثانية يراعى العامل ونوع التغليب:

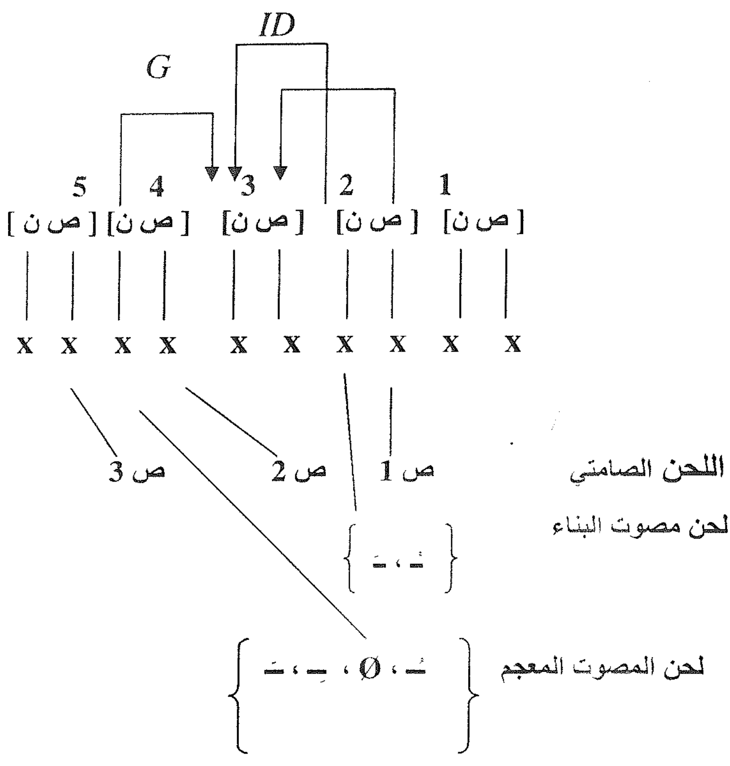
(71)



بعد هذه العمليات تحدد علاقات العمل والتحديد "Identification" ويتم التضعيف.

المرحلة 2:

(72)



انطلاقا من هندسة التمثيل يحدد صدر المقطع الثاني ونواته صدر ونواة المقطع الثالث، وتقيم نواة المقطع الرابع علاقة عاملية مع نواة المقطع الثالث.

ناقش التاقي وضع "ص 2" فلاحظ أنه يمتد خلافا ل "ص 3" فإنه لا يخضع لهذا الإجراء تفاديا لتقاطع سطور الاقتران، أما "ص 1" رغم أنه محقق فإنه لا يمتد لوجود نواة تفصله عن الصدر الذي يحدده.

- البناء VII: مش - . ش I ° ⟵ - VII

السمة المعجمية: [+ انعكاس] = /ن/

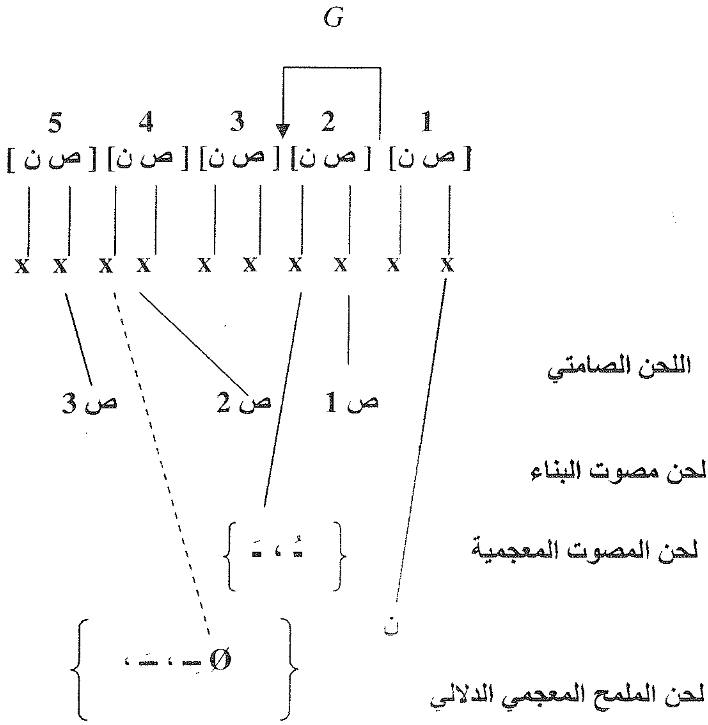
السمة الصرفية التركيبية: [- متعدي] = تشغيل المقطع 1.

بما أن ش I ° هو رأس هذه العبارة فإن بناء تمثيله مشابه لتوليد I إلى حدود المرحلة الرابعة، لكن الجديد هو كون المصوت المعجمي هنا يجسد في /Ø/ بالإضافة إلى وجود زيادة تدل على الانعكاس.

أما العامل فإنه يضم /ن/ وله الخاصية التركيبية السالبة، فيشغل المقطع الأول برسو هذه القطعة على الصدر، وبناء على العمل الخاص تبقى نواته غير محققة.

ويرسو "ص 2" على المقطع الرابع، و "ص 3" على الخامس لتصبح المرحلة النهائية من التمثيل على هذا النحو:

(73)



-البناء X: م و - . (ش I ° . س +)

الخاصية الدلالية المعجمية: [+ سببية] + = /س/

الخاصية التركيبية [معنى وسيط] - = /ت/

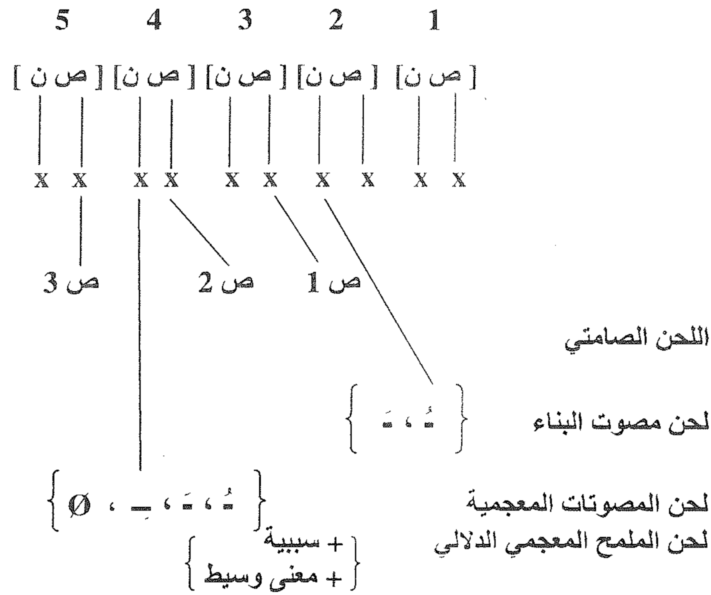
الخاصية التركيبية للعبارة البسيطة: (+) = تشغيل المقطع الثالث.

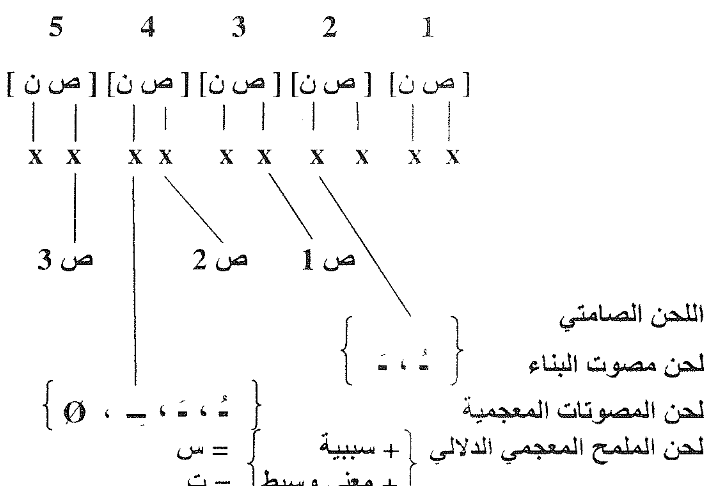
الخاصية التركيبية للعبارة المركبة: (-) = تشغيل المقطع الأول.

يتألف هذا الشكل من عبارة بسيطة وعنصر دلالي، توليده يبدأ من المرحلة الختامية للبناء IV، ثم تضاف المادة الخاصة بالعامل المتمثلة في /ت/، في تلك المرحلة يرسو "ص 1" على المقطع 3 و ص 3 على المقطع 5 ويرسو البناء على المقطع 2، ويبقى السين والتاء عائمين.بعد ذلك يمكن العامل من ملء القطع 2 بالزائد

/ت/ و في نهاية هذه المرحلة يملأ صدر المقطع 1 بالقطعة /س/ لوجود الملمح التركيبي السالب، ثم تقام العلاقات العاملية، يتضمن (74) تلخيصا لهتين المرحلتين:

(74)





ستخلص أن هذه المقاربة تختلف عن سابقاتها من حيث الإطار النظري والآليات المعتمدة وإن كانت تلتقي مع النموذج الذي يليها حول فرضية القالب المولد. وأنـها كشفت اعتمادا على مجموعة

من المبادئ والبرامترات العلاقة بين مختلف الأبنية مع مراعاة خصائصها التركيبية والمعجمية والصرفية. ومع ذلك يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات:

- يتم تحديد الملمح الساخن في هذا النموذج بالكثير من التجوز وبتغليب مبدإ الكثرة، ذلك أن العودة إلى المعجم تفيد عدم اطراد الملمح الساخن لنفس البناء على كل مادته المعجمية.

- يخل الانطلاق من قالب عام في عملية الاشتقاق بالعلاقة التراتبية القائمة على هرمية الدخل وتعاقب المستويات.

- لا يمكن هذا النموذج من ضبط التناوبات المصوتية وتحديد طبيعتها، وأبعاد التعديلات التي تطرأ على البناء بعد عملية التوليد هذه على المستوى القطعي والصريفي والتطريزي.

II- البنية الصرفية وتعاقب المستويات

تقتضي معالجة الأبنية المزيدة باعتبارها أبنية مشتقة الإجابة على عدة أسئلة من قبيل: ما هو دخل عملية اشتقاقها؟ ما طبيعته الصرفية والتطريزية، ما علاقته بما اصطلح عليه القدماء بالأصل وما نوعية التغيرات الطارئة عليه؟

II - 1 ثنائية الدخل / الخرج ومفهوم الأصل / الفرع

يمثل الأصل الخاصية الأساسية للعنصر اللغوي [22] وأساس ما قبل التغيرات الصرفية والصوتية والتطريزية التي يخضع لها، كما يمثل العدة الصامتية للجذر [23] ويقوم بدور فعال في عملية الاشتقاق، فهو بالنسبة للبناء بمنزلة مادة كل المصنوعات بما أنه يوجد في كل الفروع الناجمة عنه.[24]

ويطلق على البناء المجرد [25] الموازي لما سماه التوليديون بالتمثيل الصواتي، بالإضافة إلى استعماله مرادفا للبناء الخالي من الزيادة "***فالكلمة التي هي مركبة من ضاد وراء وباء نحو "ضرب" قد بنيت منها هذه الأبنية المختلفة*** ". [26]

فانتهى الأستراباذي إلى أن الأصل يشكل أساس المشتقات، لذا نستخلص وجود تناظر بين ثنائية أصل / فرع وثنائية دخل / خرج. لكون الدخل أساس عمليات متنوعة وأنه حاضر في كل الأخراج المنبثقة عنه.

وإذا كان " ***الأصل والفرع هما نتيجة لتصور تراتبي بين العناصر اللغوية يفيد أن كل كيان لغوي إما أصل يبنى عليه غيره أو فرع يبنى من أصل، أو أصول على مثال سابق*** ". [27]

فإن نفس العلاقة تربط بين طرفي الثنائية الأخرى حيث يصبح كل بناء إما دخلا يبنى عليه غيره أو خرجا يبنى انطلاقا من دخل آخر، بناء عليه يتخذ الدخل مظاهر مختلفة باعتباره يمثل أساسا على شكل جذر أو بناء مجرد أو بناء مزيد.

II – 2 هرمية الدخل ومستوياته:

تحدثنا في الفصل الأول عن فرضية الأصل الصامتي عند القدماء وبعض المستشرقين ،حيث يمثل الجذر كصريفة غير قابلة للتجزيء إلى صريفات أصغر، أساس بناء الكلمة، وأنه محوري في عملية الاشتقاق القائمة على التأليف بينه وبين الصيغة.

ويلاحظ أن بعض المحدثين تبنوا هذه الفكرة، إذ اعتبر تمام حسان الكلمة عند النحاة شقين أحدهما سماه ''أصل الاشتقاق'' وهو الجذر والآخر ''أصل الصيغة'' وإن كان التقاطع بينهما ليس دائما منتجا[28]، فتعود كل أبنية الفعل إلى الجذر اعتمادا على عملية التحليل، لكن ما السبيل إلى الربط بين كون الجذر دخل البناء المجرد وكون المزيد مشتق من المجرد؟

(75) المستوى الأول للدخل:

[الجذر] = الدخل 1

انتهى كوهن (1970) من خلال تفكيكه الصريفي للكلمة في اللغات السامية إلى أنها ليست دائما ناجمة عن تقاطع جذر وصيغة، مشككا في الفرضية القائمة على التفريع الثنائي للكلمة، ملاحظا أنها لا تنطبق على كل الأبنية، فبعضها يتضمن إلى جانب صريفة الجذر وصريفة الصيغة، زيادة تضيف معنى وظيفيا إلى معنى الأساس الذي تدخل عليه ليصبح البناء المزيد حاصل التأليف بين ثلاث صريفات على الأقل.

تبعا لذلك يتم التمييز بين بناء يتكون من جذر وصيغة فقط وآخر يضيف إليهما صريفة الزيادة.

إذا كان هذا التحليل يبدو متعارضا مع فكرة كونتنو (1650) فإلى أي حد ينطبق على فرضية الأصل الصامتي عند القدماء؟

لعل هذا الحكم يسري على افتراض ابن يعيش[29] أيضا ،بما أن البناء ليس دائما عبارة عن التحام جذر بصيغة. فهل كان هذا المعطى غائبا عن ذهن القدماء ومن سار على نهجهم من المستشرقين؟

إن ما قاله القدماء فيما يخص فرضية الأصل الصامتي يسري على المرحلة الأولى من السلك الاشتقاقي حيث كل بناء في هذا المستوى ناجم عن تقاطع الجذر والصيغة.

ولا يفيد ذلك عدم إدراكهم توفر الكلمة على أكثر من صريفتين.

رغم اعتماد الصرفيين ثنائية الأصل / الفرع في بناء الألفاظ فإن أغلب الأبنية عندهم تشتق من أبنية أخرى [30]، فميزوا بين نسقين اشتقاقيين مختلفين. اعتمادا على هذه المعطيات أقام بوهاس (82) الشجرة الاشتقاقية حيث الأفعال المجردة أصل المزيدة، وانطلاقا من تلك الثنائية ميزوا بين ثلاثة أصناف من الأفعال المزيدة:

- المزيد بحرف.

- المزيد بحرفين.

- المزيد بثلاثة أحرف.

وميزوا بين رباعي مجرد ورباعي مزيد.

بيد أن البعض أعاد النظر في هذا التصنيف، فنفى وجود قسم مزيد بثلاثة [31]، بما أن همزة الوصل تزاد لغرض نطقي.

قد نتفق مع هذا الاقتراح باعتبار هذه الهمزة ليس لها نفس وضع همزة ''أفعل'' لكونها لا تدل على معنى مطرد ولا على أي وظيفة من الوظائف المنوطة بالزوائد[32]. لكنها ذات وظيفة خاصة ،لها ارتباط بالبعد التطريزي، وليس الغرض منها نطقي فحسب حيث يتوصل بها للنطق بالساكن، بل الهدف أيضا صيانة قيد تزداد أهميته في بداية اللفظ وهو قيد ملء الصدر، ومع ذلك فهي زيادة إذا ما قارنا بين الشكل الذي تدخل عليه وبين الدخل، لكنها زيادة مختلفة عن باقي الزوائد من حيث الوظيفة ومن حيث السلك الاشتقاقي الذي تزاد خلاله، ذلك أنها لا تزاد في نفس مرحلة زيادة همزة ''أفعل''.[33]

يتجسد أحد النسقين الاشتقاقين عند القدماء في الاشتقاق من دخل عبارة عن بناء مجرد، ''فانفعل'' مثلا مشتق من ''فعَل'' بزيادتين، قال ابن عصفور:

'' اعلم أن انفعل إنما أصله من الثلاثي ثم تلحقه زيادتان من أوله نحو " قطعته فانقطع " وسرحته فانسرح " ولا يكاد يكون " فعَل " منه إلا متعديا حتى تمكن المطاوعة والانفعال ''.[34]

يرتبط ''انقطع وانسرح بدخل مجرد وهو دخل يختلف نوعا وبينة عن الدخل (75) نفس الملاحظة تنطبق على ''افتعل''.

''افتعل تكون متعدية وغير متعدية... وحكمها أيضا ألا تبنى إلا مما كان فَعَل منه متعديا، وقد يجيء من غير المتعدي''.[35]

بالإضافة إلى العلاقة الاشتقاقية بين بناء مزيد وآخر مجرد، يشير النص إلى إخبار يتعلق ببعض خصائص الدخل التركيبية ، وضمن نفس النسقِ يتحدث ابن عصفور عن كيفية بناء ''استفعل''.

''استفعل تكون متعدية، وغير متعدية... فالمبنية من متعد نحو " استعصم " و"استعلم" هما مبنيان من " عصَم " و " عِلم " والمبنية من غير المتعدي نحو " استحسن " و "استقبح " هما مبنيان من " حسُن " و " قبُح ".[36]

نستنتج أنه إذا كان الجذر يمثل أولى حلقات الدخل، فالبناء المجرد يشكل حلقته الثانية:

(76) المستوى الثاني للدخل:

[البناء المجرد] = الدخل 2

يشكل البناء المزيد مستوى آخر من مستويات الدخل، فاشتقاق أبنية الفعل المزيد لا يتم دائما من بناء مجرد، ذلك أن المزيد بدوره يصبح عرضة لعمليات اشتقاقية، ومجال اشتغال الوظيفة المولدة، في هذا النطاق يندرج اشتقاق ''تفعل''.

" تفعّل تكون متعدية وغير متعدية... ولهما ثمانية معاني: أحدهما أن تكون مطاوعة ل "فعل" كقولك، "كسرته فتكسر" و"قطعته فتقطع".[37]

كما تنطبق نفس الآلية على '' تفاعل'' *كبناء مشتق من آخر مزيد، قال ابن جني: " وأما تفاعل فهو مطاوع فاعل ".*[38]

يقود تنوع هذه المستويات إلى التمييز بين العناصر المزيدة من الناحية القطعية والصريفية، من هذه الناحية نظر ابن عصفور إلى تلك الصريفات انطلاقا من ثنائية الاتصال والانفصال، فإذا كانت تشكل مجتمعة بناء متراصا، لا يرى مانعا من النظر إلى كل صريفة على حدة اعتمادا على مفهومي الأصل والزيادة، فأكد أن:

" التاء قسمان: زائدة وأصلية: فالقسم الذي يحكم عليه بالزيادة: التاء في أوائل أفعال المطاوعة نحة قولك " كسرته فتكسر " و " قطعته فتقطع" و " دحرجته فتدحرج " والتاء في أول تفاعل نحو " تغافل " و "تجاهل" و "ما تصرف من ذلك"[39].

تمثل هذه التاء إذن صريفة زائدة بالنسبة لدخل عبارة عن بناء مزيد مما يعطي مستوى آخر من مستويات الدخل:

(77) المستوى الثالث للدخل

[البناء المزيد] = الدخل 3

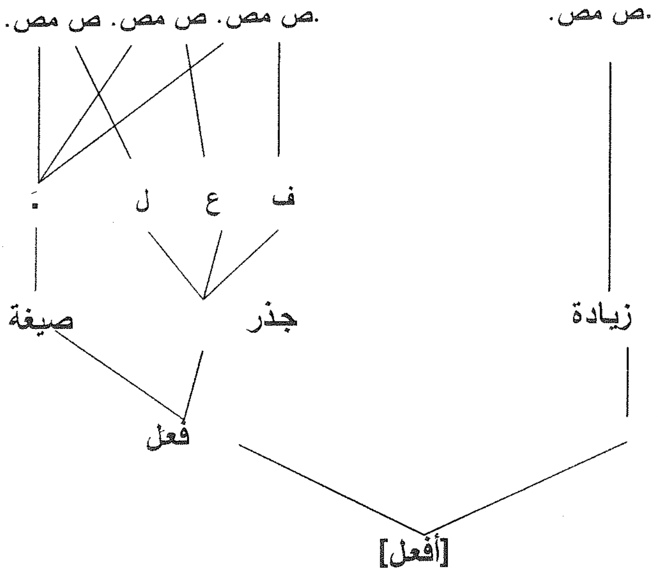
تتكون بنية الفعل المزيد من أصل صامتي تجسده الحروف الأصول التي عبروا عنها بالفاء والعين واللام والتي تدل على المعنى العام وتتسم بالثبات إلا لعلة عارضة، ومن المصوتات باعتبارها صريفة ذات وظيفة صرفية وتطريزية، والزيادة كصريفة تلحق البناء، تكون على شكل حركة أو ساكن أو مركب وتكون متصلة أو منفصلة.[40]

تبعا لذلك فإن هذا البناء حاصل التأليف بين ثلاث صريفات على الأقل، ترسو على قالب تطريزي يحدد انتظامها، فمن حيث الكم أقصى ما تكون عليه عدة الفعل ستة صوامت وأقلها ثلاثة[41]، تنتظم تطريزيا في مقاطع على شكل سلسلة من . ص مص. لا تتعدى ستة ولا تقل عن ثلاثة.

وتضبط القيود عملية الاستواء على القالب وكيفية ملء الأحياز فلا تتوالى أكثر من ثلاثة مقاطع جميع أحيازها مملوءة، بينما يجوز ذلك إذا تضمنت حيزا شاغرا، ولا بد من تحقيق الانسجام في عملية التأليف بين الصوامت والمصوتات، مراعاة لقيد انسجام النواة وانسجام الصدر، فلا يمكن الخروج مثلا من مصوت ثقيل إلى آخر أثقل (: * فِعُل)[42].

حسب هذه المستويات تنتظم معمارية تمثيل الفعل المزيد.

(78)



انسجاما مع هذه البنية تحدثنا عن ثلاثة أنواع من الدخل تربط بينهما علاقة هرمية موازية لتعاقب مستويات بناء الفعل المزيد التي نصوغها وفق الخطاطة التالية:

(79) مستويات البناء

بناء مجرد — بناء مزيد

[جذر] ← ([جذر] صيغة) ← ([بناء] زيادة)

دخل 1 — دخل 2 — دخل 3

لهذه الخطاطة بناء هرمي يفيد أن الجذر يمثل الدخل الأول والبناء المجرد يمثل الدخل الثاني أما البناء المزيد فإنه يمثل الدخل الثالث، وهي بمثابة حلقات كل واحدة تؤدي إلى التابعة لها، تبعا لذلك قد تمثل حلقة معينة دخلا وخرجا في الآن ذاته.

يرتبط هذا التعاقب الدوري بتعاقب مستويات توليد البناء[34]، فالبناء المجرد كخرج عمل الوظيفة المولدة في الدخل الأول (: الجذر) يصبح دخلا لاشتقاق المزيد.

لا تخضع عناصر الخطاطة لترتيب صارم فقد لا تمر عمليتا التحليل والتوليد حتما بنفس المراحل، وقد يكون بعضها افتراضيا أحيانا. فليس لكل مزيد بناء مجرد وليس لكل مجرد مزيد مستعمل[44]، حيث إن بناء "انفعل" من هـ. ر. ب. يفرز تقاطعا غير منتج بحصولنا على * (انهرب) مادامت العربية أهملت هذا اللفظ الموجود بالقوة ولم يوجد بالفعل.

وقد يؤدي التقاطع بين الجذر والصيغة إلى بناء محقق في التمثيل العميق فقط، نحو / قوَل / الذي يتحول من خرج إلى دخل عند الانتقال إلى [قال]. فالزيادة إذن تعاقب مستويات، وعدم إشارة القدماء إلى الحركات كزوائد عند حديثهم عن الأفعال المزيدة واكتفائهم بالإشارة إلى ما تتضمنه من حروف زائدة كاعتبارهم "أفعل" مزيدا بالهمزة فقط، لا يتناقض مع ما ذكرناه في الفصل الأول حول كون الحركات عدت زوائد عند البعض ما دامت المسألة متعلقة بهذا التعاقب، فبموجبه تكون الحركات زائدة في السلك الأول وتصبح بمثابة الأصول في السلك الموالي، باعتبارها تشكل إلى جانب الصوامت دخلا متماسك المكونات، يغدو الفصل بينها افتراضيا فقط.

ومما يعطي هذا التماسك وحدة عضوية إفراز الصريفتين معا معنى موحدا ناجما عن الانصهار بعد أن تحشى صريفة الجذر ويستويان على بنية تطريزية محكمة الانتظام

II- 3 الدخل وأبعاد تعديله

تتعرض الكلمة لمجموعة من التغيرات لأغراض مختلفة عبر عنها ابن هشام بالتصريف حيث قال عنه:

" هو تغيير بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي "[45].

تمس هذه التغيرات البناء، وذلك بالزيادة أو الحذف أو الإعلال أو القلب والإبدال وما إلى ذلك. وقد تمس عناصره الصوتية ـ صوامت ومصوتات ـ من حيث المخرج أو الصفة[46]، هذه الإجراءات تارة تكون مطردة وتارة غير مطردة، سماها تمام حسان عدولا عن الأصل وترخيصا عندما يؤمن اللبس[47]، معنى ذلك أن تعدد مظاهر تعديل الأصل لا يفيد كون تلك التغيرات دائما حرة.

" اعلم أن هذا القلب والإعلال له شروط "

في هذا النطاق تمدنا عدة أعمال حديثة بمعطيات متنوعة، فعلى مستوى ثنائية الدخل / الخرج، يرشح الطرف الأول ليختلف عن الثاني في عدد القطع والمقاطع وعدد الصريفات وانتظام الصوامت والمصوتات وعدد الأحياز ونوعية الاستجابة للقيود الفاعلة في عملية التغيير، يتأتى رصد ذلك من خلال الموازنة بين طرفي الثنائية على المستويات الصرفية والتطريزية والإيقاعية، وعلى مستوى تفاعل القيود.

فاشتقاق "انفعل، أفعل، فاعل "من فعَل" يتطلب إخضاع الدخل لتغيرات صرفية، قطعية ومقطعية.

(80)

فعَل: فاعَل:

1- .ص مص .ص مص.ص مص ص مص.[ص مص]. ص مص. ص مص.

2- فعـَل: نفعل:

.ص مص. ص مص.ص مص . [ص مص].ص مص. ص مص. ص مص.

لقد واكبت الزيادة القطعية زيادة صريفية، إذ عوض صريفتان أصبح لدينا ثلاثة. وواكبتها زيادة تطريزية [48] تتجلى في زيادة مقطع في أقصى اليمين بالنسبة لانفعل، وزيادة مقطع بعد المقطع الاستهلالي في " فاعل "، بيد أن من مظاهر الاختلاف بين الحالتين، نوعية استجابة المقطع الزائد لمجموعة من القيود.

حيث خرق (1) قيد ملء الصدر وقيد أقصى الهامش إذ "الأصل أن تقع الزيادة في أول الفعل" [49] بينما امتثل (2) لهذين القيدين وخرق قيد ملء النواة.

(81)

الاحتمالات	ملء الصدر	ملء النواة	أقصى الطرف
فاعل	*		ف ــ
نْفعل		*	Ø

جعل ابن يعيش التغيرات التي تطرأ على الفعل قسمين فقال:

" *فأما تصرف الفعل فيكون بغير زيادة وبزيادة* " [50] تبعا لذلك تصنف حسب فرعي التصريف، ذلك أن الصرفيين ميزوا بين التصريف بزيادة والتصريف بغير زيادة [51] لذا نستخلص أن للزيادة أبعادا متنوعة فبالإضافة إلى البعد القطعي، تصاحبها تغيرات صرفية وتطريزية مختلفة، فضلا على ما قد ينجم عنها من آثار تركيبية. [52]

لقد اعتبر الصرفيون الأفعال المزيدة أبنية مشتقة بزيادة قطعية أو اثنين أو ثلاثة، وحاولوا رصد العلاقات الصرفية والمعنوية الرابطة بينها في إطار ثنائية التجرد والزيادة، فإذا كانت عدة الجذر من أسس التمييز بين الأفعال المجردة حيث قسمت إلى ثلاثية ورباعية، فإن المزيد يصنف بالإضافة إلى هذا المبدإ بحسب عدة الزيادة.

وتقوم تلك الثنائية على ضوء مفهوم الثابت والمتغير كما عبر عن ذلك الأشموني في تعريفه للزائد:

" والحرف إن يلزم الكلمة في جميع تصاريفها فأصل والذي لا يلزم بل يحذف في بعض التصاريف فهو الزائد، فالزائد ما هو ساقط من أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا "[53]

نفس المعيار اعتمده ابن يعيش معتبرا أن "الأصل ثابت لا يسقط"[54]

فالزيادة إذن تغيير طارئ على الدخل بإضافة قطعية قابلة للحذف دون المساس بسلامة البناء وإن كان ذلك يؤثر على البنية الصرفية والتطريزية، إذ الزيادة في المعنى عندهم تفيد الزيادة في المبنى.

حصر النحاة والصرفيون [55] عدد حروف الزيادة في مجموعة "سألتمونيها " وكانت هذه النقطة مثار انتقادات عدة وجهها لهم بعض المحدثين الذي ارتأوا أن عددها يتجاوز ذلك، فأضافوا الحركات القصيرة الثلاث [56]، ومنهم من لم يكتف بهذا فرشح كل الحروف لأن تكون زائدة[57]، لكن هل تتم الزيادة عند القدماء بعناصر المجموعة السابقة فقط؟ ألا تتم بالمصوتات أيضا؟

من الدارسين من تطرق لقضايا الزيادة لكن دون مناقشة مثل هذه الأسئلة [58]التي تتسنى الإجابة عنها بالعودة إلى مجموعة من النصوص، قال ابن يعيش:

" إن الواو والياء ثقيلتان بالنسبة إلى الألف وأما بالنسبة إلى غيرها فخفيفتان، وأنها مأنوس بزيادتها، إن كل كلمة لا تخلو منها أو من بعضها، ألا ترى أن الكلمة إن خلت من زيادة هذه الحروف فلم تخل من حركة إما فتحة وإما ضمة وإما كسرة، والحركات أبعاض الحروف وهي زوائل لا محالة "[59].

يتطرق النص للعلاقة بين حروف المد من حيث الثقل والخفة ويرتبها ترتيبا لا يختلف عما هو معمول به حاليا [60] . ويناقش علاقتها بالحركات القصيرة [61] التي يبدو أنها علاقة جزء بكل، كما يتحدث عن وظيفتها باعتبار زيادتها أساسية بالنسبة لكل بناء.

من خلال هذا التصور، فإن كل كلمة مزيدة فإن لم تضم الواو أو الياء أو الألف أو غيرها من حروف الزيادة فهي مزيدة بالفتحة أو الكسرة أو الضمة بما أن الحركات بدورها زوائد، لهذا تتخذ الزيادة أشكالا مختلفة.

- أن تكون بالصوامت كالنون في ''نفعل''.

- أن تكون بالمصوتات مثل ''كَ تَ بَ ''.

- أن تكون بالصوامت والمصوتات نحو ''تَ فَا عَـ ل''.

لكن ألهذه الزوائد نفس الوضع، أتتساوى الزيادة من أجل تنويع المعنى وزيادة الإلحاق والزيادة الدالة على المعنى المطرد؟ أكل أنواع الزيادة هذه تقع في نفس المستوى الاشتقاقي؟

وكيف يتسنى التمييز بين الأصلي والزائد؟

اهتدى الصرفيون إلى وضع معايير دقيقة لمعرفة الزائد من الأصلي، ذكر منها ابن عصفور تسعة[62] وأورد الصبان عشرة[63]، ويفيد استعراضها أن بعضها قياسي والآخر سماعي، وأنها تتفاوت من حيث القوة والضعف، وفي ترتيبهم لها نجد مفهوم الأولويات المعتمد حديثا حاضرا عندهم.

ذكر ابن يعيش أن ''الأسباب التي يعلم بها الأصلي من الزائد ثلاثة: الاشتقاق والمثال والكثرة''[64].

فلا يمكن التمييز بين الأصلي والزائد إلا بحجة، لأن الحروف الزائدة لا تحظى بهذا الوضع في جميع أحوالها، فقد ترد أصلية مثل ''سأل'' وهذا أولى كما ينص المبدأ الآتي:

" الأصل أصالة الحروف إلا أن يقوم على زيادتها دليل قاهر "[65]

إن الأصل في الحرف ألا يكون زائدا، ولا يعد زيادة إلا بدليل:

" إما بالاشتقاق، أو بعدم النظير أو بغلبة الزيادة" **"والأولى الحكم بأصالة الحرف مالم يمنع منه مانع''**[66].

من خلال هذين الحكمين، يمثل الاشتقاق أقوى دلالة، وهو سبب ذكره قبل عدم النظير وغلبة الزيادة فللترتيب هنا دلالة أساسية، ولقد نص ابن يعيش على أولويته:

" فأما الاشتقاق فهو أقواها دليلا وأعدلها شاهدا والعلم الحاصل بدلالته قطعي والعلم الحاصل من المثال والكثرة ظني وتخميني فإن شهد الاشتقاق بزيادة حرف فاقطع به وامضه "[67].

وبهذا ميز بين الأدلة الثلاثة من حيث القوة والضعف وأعطى الأولوية للاشتقاق، فحكمه بالزيادة حاسم لا يرقى إليه ظن، أما الدليلان الآخران فهما أضعف منه. بناء عليه إن سقط حرف من كلمة في بعض تصاريفها حكم عليه بالزيادة *" إذ الأصل ثابت لا يسقط "* وإن كان النحاة يخالفون الصرفيين في هذه المسألة.

" فكل حرف من حروف الزوائد، كان في حرف، يذهب في الاشتقاق في ذلك المعنى من ذلك اللفظ فاجعله زائدا "[68]

فما الحل إن تعذر الحسم في التمييز بين الزائد والأصلي باعتماد الاشتقاق؟

في هذه الحالة يتم اللجوء إلى الاستدلال بالمثال[69]، وإن أدى اعتبار الزائد أصلا إلى عدم النظير عد زائدا، وإن أدى إلى نظير قضي بأصالته.

وإن تنازع الاشتقاق والاستدلال بالمثال، وترتب عن إعمال كليهما حكم مختلف أعطيت الأسبقية للاشتقاق بما أنه أولى، فإن لم تحسم المسألة تم اللجوء إلى الاستدلال بالكثرة.

" فأما الاستدلال بالكثرة، فهو أن تجد حرف الزيادة يكثر زائدا في موضع من المواضع فيما وضح أمره فتحكم عليه بالزيادة هناك، وإذا أبهم أمره حملا على الأكثر، إلا يجيء ثبت بخلافه "[70].

إذا تضمن البناء قطعة وكانت زيادتها مطردة في مثل الموضع الذي وردت فيه حيث تكثر زيادتها، حكم بأنها ليست أصلية ما لم يدل دليل أقوى على العكس.

يجمع النحاة والصرفيون على أهمية هذه المقاييس في التمييز بين الأصول والزوائد وينظرون إليها في علاقة تراتبية بحسب أولوياتها في الحكم، نلخص ذلك كما يلي:

(82)

الاشتقاق >> الاستدلال بالمثال >> الكثرة

يضاف إلى ذلك اهتمام الصرفيين بمواضع الزيادة، فلاحظوا أنها تقع أولا وحشوا وآخرا، فأنيط الموقع بأهمية خاصة في معاينة توزيع الزوائد. على سبيل المثال، الغالب في الهمزة أن تزاد في أول اللفظ وإن وقعت حشوا لا تعد زائدة إلا بدليل[71].

II- 4 نحو مراجعة تصنيف الأفعال المزيدة

نظر القدماء إلى أبنية الفعل الثلاثي المزيد من زوايا مختلفة وصنفوها حسب بنيتها الصورية وعدد الزوائد ونوعية الزيادة، وميزوا بين نوعين من العمليات الصرفية هي أساس التمييز بين التصريف بغير زيادة والتصريف بزيادة.

تتمحور الظواهر التي ناقشوها في الباب الأول حول بناء كلمة جديدة دون تعديل البنية الصامتية للأصل لأن أساسها التغيرات المصوتية سواء كانت بالحذف، النقل أو الإبدال. أما في الباب الثاني فإن بنية الأصل كما لاحظ بوهاس (82) تتغير بإضافة مادة صامتية جديدة، فتدخل هذه العمليات فيما سماه المورفولوجيا الاشتقاقية.

لكن هذا الفصل لا يتأتى دائما، لوجود حالات يتم فيها التداخل بين العمليتين، يقول ابن يعيش:

" إن تصريف الفعل بزيادة يضم ثلاثة أقسام، موازن للرباعي بإلحاق، موازن له بغير إلحاق وغير موازن "[72]

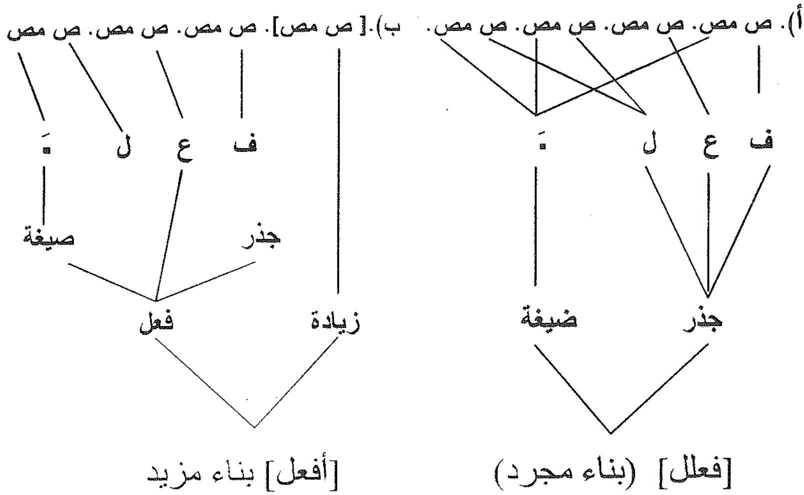
معنى ذلك أن عمليات الزيادة التي يتعرض لها الدخل المتمثل في الفعل الثلاثي المجرد، يفضي إلى خرج قد تكون بنيته مطابقة للرباعي أو غير مطابقة له.

يضيف معلقا على "أفعل" "فعَل" و"فاعل" أن:

" هذه الأبنية وإن كانت على وزن دحرج في حركاته وسكناته فذلك كان بحكم الاتفاق وليست الموازنة فيها مقصودة " [73]

بذلك رصد المطابقة الصورية بين الرباعي والأبنية الموازية له كأفعل، وفعّل وفاعل، لكن دون الإشارة إلى البنية الصريفية للطرفين كما يبدو من خلال (83).

(83)



تبعا لهذه المعطيات يختل البناء، فكيف جاز لابن يعيش أن يتحدث هنا عن المطابقة من حيث الوزن، علما أن وزن "دحرج" فعلل والأوزان الأخرى هي أفعل، فعَل، فاعل؟ لعل المقصود ليس البنية الصريفية بل الوزن الصوري الذي عبر عنه بعدد الحروف والحركات وكيفية انتظامها وهذا ما يؤكده قوله:

" ... فصار موازنا لهما في عدد حروفه ومثلها في حركاتته وسكناته "

بتوظيف فرضيات النظرية المستقلة القطع والصرف التطريزي تتجلى الموازنة بين الطرفين في تطابق قالبيهما التطريزي دون تطابق بنيتهما الصرفية.

(84)

دحرج	ص مص ص ص مص ص مص
أفعل	ص مص ص ص مص ص مص
فعّل	ص مص ص ص مص ص مص

يظهر أن عدد الصوامت والمصوتات وكيفية انتظامها متماثل في كل هذه الأشكال بينما يتعذر تحقيق ذلك عند مقارنة "دحرج" باستفعل و "افتعل" مثلا.

بالإضافة إلى هذا المعطى الصوري، أقام الصرفيون تصنيفا آخر باعتبار الزيادة فميزوا بين المزيد بحرف والمزيد بحرفين والمزيد بثلاثة.

وأضيف تصنيف آخر يراعي موقع الزيادة، قاد إلى ثلاث مجموعات، تضم الأولى أفعالا زيادتها استهلالية، وتضم الثانية أفعالا زيادتها حشوية وأخرى تشمل الأفعال التي زيادتها ختامية.

يمكن النظر إلى هذه الزوائد وفق وظائفها التي تشمل العناصر التالية:

- الدلالة على المعنى الصرفي المطرد.

- الدلالة على المعنى غير المطرد وتتعلق بالإلحاق.

- الزيادة في المدة الزمنية والإيقاعية للبناء.

- إشباع رغبة القالب وتحقيق الاموازنة بينه وبين البناء.

فيظهر من خلال هذه الوظائف أن عملية الزيادة مجال تفاعل مجموعة من المستويات تجمع بين الصرف والصواتة والتطريز، ليصبح الزائد مورفيما صرفيا تطريزيا يلحق البناء من أجل وظيفة محددة.

بناء على ذلك أشار الصرفيون في الوزن الصرفي إلى البنية الصريفية للفعل.

قال ابن سراج:

"اعلم أن النحويين قد جعلوا الفاء والعين واللام للحروف الصحاح... فيوازنون الأصول بالأصول من الفاء والعين واللام وينطقون الزوائد بألفاظها "[74].

لقد مثلت الأصول بالفاء والعين واللام في حين يظهر الزائد موسوما في الوزن.

واقترحت دراسات حديثة تصنيفات مختلفة لهذه الأبنية حيث ميز التاقي (1996) بين أفعال بسيطة وأفعال ذات عبارات مركبة.

واعتمد الشكيري (1994) معايير أخرى أفضت إلى تنميط مغاير. فلقد ميز بين تلك الأشكال حسب العمليات الصرفية والتطريزية التي تعتمد في اشتقاقها وحسب الشكل المشتقة منه فحدد ثلاث مجموعات:

- مجموعة ذات عملية واحدة، تضم " فعَل، فاعَل، انفعل، وافتعل".
- مجموعة ذات عمليتين وتضم "افعوّل، افعوعل، افعنلل، وافعنلى".
- مجموعة الأشكال التي لا تشتق من الأصل بل من شكل مشتق وتضم: "تفاعل، تفعّل، استفعل، وفعالل".

غير أن الفرضيات التي ننطلق منها في هذه الدراسة والمتعلقة أساسا بتفاعل القيود، هرمية الدخل، تعاقب المستويات الصرفية وبنية القالب، تقودنا إلى تبني تصنيف مختلف، ذلك أننا اعتبرنا القالب التطريزي للبناء عبارة عن سلسلة من المقاطع على شكل .ص مص. وبموجب ذلك نعتبر شكل الزيادة بدوره على هذه الهيئة، ونعزي ما قد يطرأ عليها من تغيرات على مستوى الخرج فتظهر الزيادة على شكل صامت أو مصوت فقط، إلى تنازع القيود وتفاعل المستويات.

(85) فرضية الشكل التطريزي للزيادة

إن الهيئة التطريزية للزيادة عبارة عن مقطع على شكل .ص مص. وما قد يطرأ عليها من تغيرات على مستوى الخرج، راجع إلى تنازع القيود وتفاعل المستويات.

تفضي هذه الفرضية إلى التمييز فيما يخص الثلاثي المزيد بين المزيد بمقطع والمزيد بمقطعين، وخلاصة هذه المعطيات أن البناء المزيد تقاطع صريفي لمستويي الأصول والزيادة من جهة، وتقاطع صرفي تطريزي من جهة ثانية في إطار التفاعل بين البناء والقالب.

III- عملية البناء وتفاعل القيود:

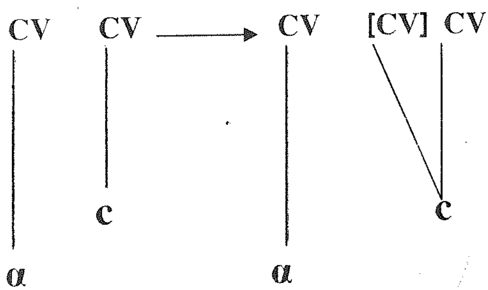
III- 1 فعّل ــ فاعل

يعتبر الصرفيون كلا من " فعّل " و " فاعل" مزيدا بحرف، ففي الأول زيد حرف من جنس العين وفي الباب الثاني زيدت الألف، هذه الزيادة جعلتهما ينتميان لبابين مختلفين، أحدهما باب " التفعيل وهو ما كررت العين فيه"[75] والآخر باب " المفاعلة وهو ما زيدت بين الفاء والعين منه ألف...." وتأسيسه على أن يكون بين اثنين فصاعدا يفعل أحدهما بصاحبه ما يفعله هو، تتفرع منه فروع"[76] وقد ذكروا لكليهما معاني مختلفة[77].

يتأتى توليد هذين البناءين بواسطة عمليتين متماثلتين توظفان نفس الآلية المتجسدة في الامتداد، ففي " فعّل" حصل تضعيف الصامت الثاني، فصارت هذه القطعة وتلك التي من جنس واحد، وبعد الإدغام رست نفس القطعة على حيزين عبر الامتداد. وفي " فاعل" وقع الامتداد كذلك فرسا المصوت على حيزين. ففي إطار التمثيلات المستقلة القطع تلجأ هذه العملية إلى إطالة القطعة المعينة وامتدادها إلى حيز ثان وبتوظيف مفهوم الملء فإن نفس القطعة ترسو على حيزين لتملأهما معا، وإن كان الحيز المستهدف في " فعّل" صامتيا.

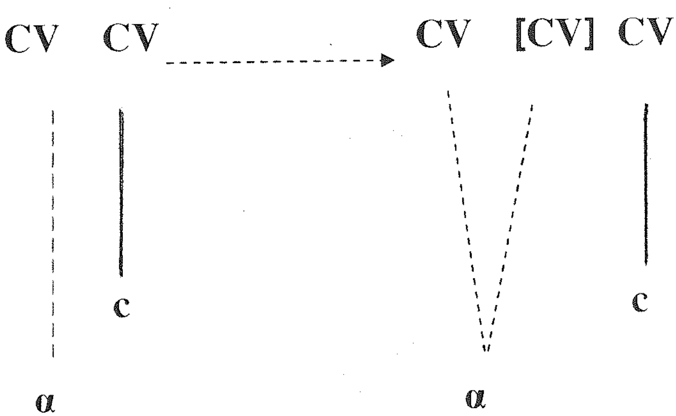
لرصد الآلية المعتمدة في توليد هذين الشكلين وظف سجرال Segeral ما سماه بالمورفيم التطريزي، الذي هو عبارة عن مقطع يزاد بعد المقطع الأول من الأصل يتحقق منه الصدر فقط بامتداد " ص2".

(86)



وتتحقق منه النواة فقط في البناء III عبر الامتداد المصوتي.

(87)

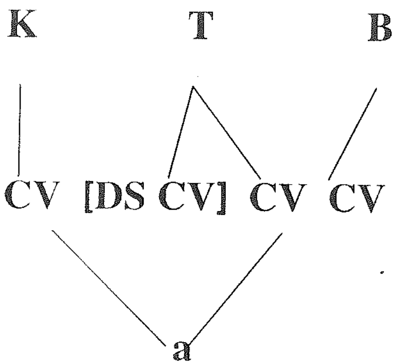


لقد اعتبر المورفيم مركز العمليات ذات الطابع غير السلسلي، وفسر كورسل ولونستام هذين البناءين اعتمادا على مقطع اشتقاقي يزاد أيضا بعد المقطع الأول:

CV [DS CV] CV CV

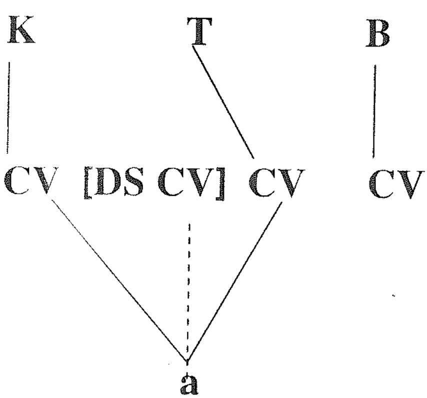
يتحقق الحيز الصامتي منه عند بناء " فعّل " ويتحقق الحيز المصوتي عند بناء " فاعل" :

(88)



" كَتّب "

(89)

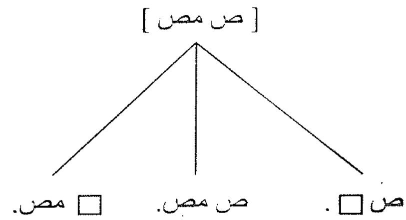


" كاتب "

يكتفي هذا التحليل بوصف عملية التوليد دون تجاوزها لتفسير عدم تحقق المقطع ككل في II و III وآثار ذلك على بنيتهما الصرفية والتطريزية. فتماشيا مع

المقترحين السابقين واعتمادا على فرضية الشكل التطريزية للزيادة فإن " فعّل " مشتق من " فعَل " بواسطة زيادة [ص مص] تقع بعد المقطع الأول، متيحة عدة احتمالات. فقد يتحقق المقطع الزائد ككل وقد يتحقق صدره أو نواته فقط.

(90)



ينتج كل احتمال بناء محددا، يتميز كل واحد باستجابة خاصة مجموعة من القيود كما يوضح الجدول:

(91)

الاحتمالات	انتظام المقاطع	منع الثقل	الملء	ـ ققل
.فَ. عَـ. عَـ.لَ.	* !	.عَعَـ.	.	
فَ. عْـ. عَـ.لَ.			*	
☜[فعّل]				

يبدو جليا تنازع مجموعة من القيود ما دام إشباع طرف يسبب خرق الطرف الآخر، غير أن نوع ذلك الخرق يرجح أفضلية البناء الثاني عن الأول، لأنه لا يخرق سوى قيد واحد لكون نواة أحد مقاطعه فارغة. أما الأول فلا يمتثل لقيد انتظام المقاطع وتتعذر فيه الخفة لتوالي مقطعين متماثلين، أو ما عبر عنه القدماء بتوالي المثلين، وإن كان يستجيب لمقتضيات قيد الملء وقيد " ـققل"، هذه الموازنة ترجح الاحتمال الذي لا يخرق القيود أو يخرقها خرقا طفيفا، وعليه يتوفر هذا الشرط

في الشكل الثاني الذي استجاب لكل القيود ولم يخرق سوى واحد في حدود دنيا. ورغم كونه طفيفا إن تم في المقطع الاستهلالي استبعدت أفضليته لأن الحسم رهين بنوع الخرق وعدده.[78]

يلخص الجدول هذه المعطيات:

(92)

الاحتمالات	أمن اللبس	انتظام المقاطع	منع النقل	الملء	ـقفل
فَعَعَل		*	ـعلـ		
☜فعَل				*	
فْعَلَل	*!		ـعلـ	*	

يولد " فاعل" بنفس الآلية، وذلك بزيادة مقطع بعد المقطع الأول، لكن عملية تشغيل حيزيه تؤدي بدورها إلى عدة افتراضات تتفاوت درجات انسجامها واستجابتها للقيود.

بتشغيل المقطع الزائد ككل نحصل على " فَعَعَل" فتخرق عدة قيود وبتشغيل الحيز الصامتي فقط ينتج "فَعْعَل" وهو بعيد عن شكل البناء المستهدف، لكن بملء الحيز المصوتي فقط نحصل على "فاعل" السليم البناء لاستجابته لمعظم القيود العامة.

III - 2 أفعل:

استعملت اللغات السامية إلى جانب " أفعل " سفعل، شفعل وهفعل" وهي أشكال تربط بينها علاقات صرفية ومعجمية وتطريزية، إذ لها نفس القالب ونفس شكل الزيادة وإن كان هناك اختلاف في نوع القطعة الزائدة. وبسبب التطور اللغوي تلاشى بعضها فاكتفت العربية " ب أفعل[79]" حيث مازالت المصنفات اللغوية القديمة تحتفظ بآثار تلك التي تم إهمالها إلى الآن.[80]

وأن اللغويين والنحاة والقراء اهتموا بالبناء المستعمل ونظروا إليه في علاقته "بفعَل" فاقتصر التأليف في الأبنية خلال مراحله الأولى على فعَل وأفعل، وتطرقوا لاتفاقهما في المعنى، ذلك أن بعضهم نفى وجود " فعَل وأفعل"[81] بنفس المعنى باعتبارهما بناءين مختلفين لا يتحد معناهما إلا إذا كان في لغتين مختلفتين وربطوا القول باتفاق معناهما في لغة واحدة بعدم إدراك الفروق الدقيقة بينهما، وإلا فاتحاد معناهما راجع لاختلاف اللهجات.[82]

إن الغالب على لهجة تميم استعمال "أفعل" والغالب على لغة أهل الحجاز استعمال "فَعَل" صدى ذلك نجده في القراءات القرآنية ، ذلك أن قوله تعالى: " **فيسحتكم بعذاب**" قرئ بصيغتين الأولى بضم الياء على أنه من " أسحت" والثانية بفتحها على أنه من " سحت" وقرئ قوله تعالى أيضا " **لا يحزنكم الفزع الأكبر**" لا يُحزن على أنه من " أحزن" ولا يَحزن على أنه من " حزن" [83] هذا ما أكده أبو هلال العسكري بقوله:

"ولا يجوز أن يكون فعَل وأفعل بمعنى واحد كما لا يكونان على بناء واحد إلا أن يجيئا في لغتين فأما في لغة واحدة فمحال أن يختلف لفظان والمعنى واحد".[84]

حظي " أفعل" كذلك باهتمام اللسانيين فلاحظ بروكلمان أن صادرته تختلف من لغة سامية إلى أخرى:

"تشترك اللغات السامية كلها مرة أخرى في بناء وزن السببية بواسطة مقطع يزاد في الأول، بعد سقوط حركة فاء العين...وهذا المقطع هو (a) في العربية والحبشية والارامية و(ha) في العبرية، و(Sa) أو(Ś) في الأشورية والمعينية، غير أنه يندر في العربية (ha) مثل هراق (: أراق) [85]

وأبرز موسكاتي (1980) أن هذه الصادرة تحولت في العربية /هـ/إلى /ء/ وأكد عدم تزامنهما في نفس اللغة، وافترض بيجر Pijjer 1977 وجود علاقة تطور صوتي بين /a? / و/Sa/ أو /$/ بينما افترض الشكيري كون العربية في مرحلة ما فقدت /س/ وعوضته بصامت مجتلب هو /ء/ يقوم بدور ملء صدر المقطع.[86]

[Saktab] ⟶ * [aktab]

لا نرى أن لهذه الهمزة وظيفة صورية فقط، دليل ذلك أنها تختلف عن همزة الوصل بثباتها في أدراج الكلام.

يمثل "فعَل " دخل عمليات توليد هذا البناء عبر تعديل على شكل تصريف بزيادة تخضع له البنية الصرفية. بمقتضاه أضيفت مادة صامتية جديدة إلى الأصل. فحسب الخطاطة (93) أفعل بناء مركب باعتباره حاصل التأليف بين مجموعة من الصريفات وتعاقب مجموعة من المستويات الصرفية، وأن أساس بنائه الدخل 2 المكون من [أصل + صيغة] وفق ما يلي:

(93)

[زيادة] + [دخل 2]

/ أ + فعَل /

/ص مص + ص مص ص مص ص مص/

نتيجة هذه العمليات يحمل صادرة في أقصى الهامش الأيسر، فتأتت الاستجابة لقيد الطرف، وقيد الموازاة بالإضافة إلى قيد الملء وحصل خرق قيد انتظام المقاطع، ولصيانته كان لابد من إفراغ حيز نووي، هذا الشرط يكشف عن تنازع القيدين لأن الاستجابة لأحدهما تؤدي إلى التضحية بالآخر، في الختام يسحم الصراع لصالح قيد انتظام المقاطع:

(94)

الاحتمالات	انتظام المقاطع	ملء النواة
أَفَعَلَ	* !	
☜أَفْعَلَ		*

مما يؤكد أن النواة تم التخلص منها صيانة لقيد المقاطع، أنها تظهر إذا تأتت عملية حفظه بطريقة أخرى، كأن نضحي بنواة مقطع آخر لكن هذا الإجراء سيؤدي إلى ضياع البنية، أو نضحي بأحد الصدور المقطعية، علما أنه إجراء مشروط بجواز ما سميناه عملية " الاستغناء" التي تتأتى فقط في حالة واحدة من أحوال هذا البناء وهي أن يكون صدر المقطع الأول من الأصل همزة أي من جنس صدر المقطع الزائد مثل:

(95)

/أ + أَمَنَ /

/ص مص + ص مص ص مص/

يخرق /أَأَمَنَ/ الناجم عن الزيادة، قيد انتظام المقاطع ومنع الثقل، حيث تأتى صيانة الأول بإفراغ الحيز النووي من المقطع الثاني، لكنه لا يمكن من تحقيق الخفة والانسجام أو بالتضحية بالصدر ما دام يخلص من توالي أربعة مقاطع خفيفة ويحقق الخفة، فيصبح [آمَنَ] الشكل المفضل.

نستخلص أن صيانة قيد انتظام المقاطع عند بناء " أَفْعَل" تتم إما بإفراغ الحيز النووي من المقطع الأول من الأصل أو بإفراغ الصدر وهذا مقيد بإمكانية الاستغناء.

في بعض المواد مثل " أَ+ مَدَدَ" يكمن الحل في تنحية نواة المقطع الثاني من الأصل، فهل يتعارض هذا الإجراء مع ما ذكرناه سابقا؟

تبدد مراعاة تفاعل القيود في رصد سلامة البناء ما قد يظهر من تعتيم، حيث إن قيد انتظام المقاطع يرفض /أَمَدَدَ/ وبعد التضحية بالنواة الأولى من الأصل نحصل على (أَمْدَدَ)، وتفاديا لتوالي المثلين المصوت المصوت الثاني إلى حيز النووي السابق لأنه لو لم يكن فارغا لما أمكن النقل. فالأصل تنحية حركة الفاء بما أن الباب يسري على نهج واحد.

انطلاقا من " فَعَل" كأساس يمكن توليد عدة أشكال تخضع لتحاليل متنوعة، فأيهما أكثر انسجاما؟ وكيف يقود رصد تفاعل القيود إلى إفراز التحليل المفضل؟ نحاول الإجابة انطلاقا من الجدول:

(96)

الاحتمالات	انتظام المقاطع	التجزيء	ملء النواة	ملء الصدر	الموازاة
←أَفْعَل			*		
أَفَعَل	*				
أُفَعَل			*		
<-> فَعَل		*			*
□ فَعَل	*			*	*
<-> فْعَل		*	*		*
□ فْعَل			*	*	*

يخرق الاحتمال الثاني قيدا قويا ويستجيب للباقي.ويخرق الثالث ملء النواة خرقا فادحا لأنه يقع في المقطع الاستهلالي، أما الاحتمال الرابع فإنه يخرق قيد التجزيء لكون المصوت يظهر غير مجزإ وغير منتم إلى بنية مقطعية، ويخرق قيد الموازاة لأن هامشه الصرفي لا يوازي هامشه التطريزي بينما يراعى عمله في الاحتمال الخامس بتوظيف عنصر فارغ فيخرق قيد ملء الصدر في موضع حساس ويهمش في الاحتمال الأخير لملء النواة وملء الصدر وقيد الموازاة.

تجعل هذه المعطيات الاحتمال الأول أكثر انسجاما من غيره لامتثاله لمجموعة القيود المعتمدة في الجدول باستثناء خرقه لقيد ملء النواة خرقا بسيطا.

III- 3 انفعل- افتعل:

تجعل الزيادة " انفعل " دالا على المطاوعة وتؤثر على علاقته النحوية حيث يصبح المتعدي لازما ويصير المتعدي إلى مفعولين متعديا إلى مفعول واحد في إطار التفاعل بين الصرف والتركيب:

(97)

ضرب زيد عمرا ← انضرب عمرو

كسا زيد عمرا ثوبا ← انكسا عمرو ثوبا

وبموجب العلاقة العاملية، بعدما كان الفعل مبنيا للفاعل صار مبنيا للمفعول، لذلك لم تصح المطاوعة إلا من المتعدي **"فلا يكون فعل الذي مطاوعه انفعل إلا متعديا [87]"** " **كما لا يكون انفعل البتة متعديا [88]**" ولا يقع " انفعل" إلا حيث يكون علاج و عمل ، يترتب عن هذا الشرط أن مثل " انعدم" يعد ضعيفا.

فاعتبر هذا البناء مزيدا بحرفين وأن " **أصله الثلاثة ثم تدخل الزيادة عليه في أوله**[89]".

تشير هذه الملاحظة إلى موضع الزيادة وعدد القطع المزيدة، إلا أنهم اختلفوا حول هذا الحساب القطعي، فالفارابي اعتبره مزيدا بواحد فقط كما يتأكد من قوله:

" **هذا باب الانفعال وهو ما زيدت في أوله نون [90]**"

يبدو أن ما ذكروه من أحكام هذا الباب ليست مطلقة، فقد يرد "انفعل" لغير المطاوعة، فكان المقصود من قولهم أنه لم يأت لغير المطاوعة، بيان الكثير الغالب فقط، وقولهم لا يأتي " انفعل" متعديا البتة فيه تجوز، ومبني على أنه في الغالب يكون مطاوعا للمتعدي لواحد وقلما يطاوع غيره.

يتم أحيانا مراعاة البعد المعنوي للمطاوعة وحده دون البعد النحوي والصرفي فيستغني عن " انفعل" بلفظ آخر، من ثمة قالوا: " **طردته فذهب، ولم يقولوا: انطرد، استغنوا بذهب عنه [91]**".

وأن هذا البناء لا يطاوع دائما الثلاثي المجرد فحسب:

"**ويأتي لمطاوعة الثلاثي كثيرا، نحو قطعته فانقطع ولمطاوعة غير الثلاثي قليلا نحو أطلقته فانطلق** [92]".

وفي إطار الروابط الصرفية والمعنوية نفسها، عاين الصرفيون العلاقة بين " فعَل" و "افتعل" فعدوه مزيدا بحرفين وإن كان الفارابي قد قال بزيادة حرف واحد فقط ،ذلك أنه عرف هذا الباب بأنه: " **هو ما زيدت بين الفاء والعين منه تاء**"[93].

كما أقاموا الموازنة بين " انفعل" و" افتعل" فانتهوا إلى أن " **انفعل بوزن افتعل في الحركة والسكون وإن لم يكن على بنائه" [94]**.

لهذا بينهما تطابق صوري يتجسد في انتظام الصوامت والمصوتات، وهو ما عبرنا عنه بالوزن الصوري، وإن كانا يختلفان على مستوى البناء الصرفي لاختلاف نوع الزيادة وموقعها في أحدهما عن الآخر.

وبما أن كليهما يدل على المطاوعة لماذا لم تكتف العربية ببناء واحد؟

وما ضرورة هذا التنويع الصرفي والصواتي؟

يفرز المولد انطلاقا من فعل كدخل عدة احتمالات تختلف مواقع زيادتها من بينها: افتعل، اتفعل".

تبعا لذلك يتغير وضع القيود، فزيادة النون أو التاء في هامش البناء يستجيب لقيد الطرف وينتهك قيد الموازاة، بينما يحصل العكس عند وقوعهما حشوا.

(98)

الاحتمالات	الطرف	الموازاة
/ت. [فَعَل/]	Ø	ت
/ن. [فَعَل/]	Ø	ن
فْتَعَلَ	ف	Ø
فْنَعَل	ف	Ø

لا يفصل بين الزيادة وأقصى هامش البناء فاصل، في الاحتمالين الأولين، ويوجد فاصل بينهما في الاحتمالين الأخيرين لكن في كل حالة يحصل الخرق، فلماذا اللجوء إلى نسقين اشتقاقين حيث يرجح " افتعل" تارة ويرجح " انفعل" آخرى، علما أن مثل هذا التناقض في الترتيب لا تقبله نظرية المفاضلة؟

(99)

افْتَعَل: قيد الطرف << قيد الموازاة

انْفَعَل: قيد الطرف << قيد الموازاة

افترض مكارثي (79-81) وغيره، حدوث قلب مكاني في " افتعل" إذ الأصل في الزيادة أن تقع في الهامش معللا هذه المسألة بتوزيع الصوامت، علما أن الصوامت الأسلية الوقفية تأتي بعد الصفيرية، ومراعاة لضرورة الخروج من الأقوى

جرسا إلى الأضعف منه ،علل بعض الدارسين[95] حدوث القلب بمحيط الجهارة، الذي ينص على ضرورة احترام مسافة دنيا في الجهارة بين المتجاورين[96]. الشيء الذي يستلزم نقل التاء لتصبح حشوا كما في "ازدهر واستقى" وحدوث تناوب بين التاء والنون مثل " اِلْتَجَم" و" اِرْتَكَن". لكن الفرضية القاضية بأن الأصل في المطاوعة أن تكون ب " انفعل" لاتدعمها الوقائع اللغوية لكون الرصيد المعجمي لما جاء على " افتعل" أكثر مما ما جاء على انفعل:

(100)

البناء	العدد
افتعل	425
انفعل	159

يمثل " افتعل: 77.72% من المادة المعجمية لتي صيغت على هيئتهما. في حين يمثل انفعل 22.27% فقط. ولم يأت على بناء " انفعل" ما كان فاؤه لاما أو ميما أو نونا سوى بناء واحد وهو " اِمّلَق" أما ما جاء من ذلك من ذك " افتعل" فإن عدده يصل إلى مائة وأربعة عشر فعلا تتوزع كما يلي:

(101)

البناء	التوزيع			
افتعل	ل	م	ر	ن
افتعل	13	16	34	51

لقد انتبه الصرفيون إلى معاقبة التاء لنون المطاوعة فيما كان ثلاثيا فاؤه لاما، أو راءً، أو ميما، أو نونا لكن، دون حصر المادة المعجمية وإحصائها.

يستفاد من الإحصاء أن القول باللجوء إلى " افتعل" يتم عندما يتعذر بناء "انفعل" لعلة صوتية فيه تجوز وتعميم كثير، فما جاء على هذا البناء دون أن يكون الداعي إليه تلك العلة الصوتية 311 بناء، وهو عدد يفوق بكثير ما كان استجابة للمعطى الصوتي الذي يفضي الاقتصار عليه في تعليل المسألة إلى تعميم حكم القليل على الكثير بناء على ذلك ليس "ا فتعل" دائما تعويضا عن تعذر صياغة "انفعل" كما افترض أصحاب فكرة القلب المكاني، كأن الأمر يتعلق بتوزيع تكاملي، بيد أن مواد معجمية عديدة تقبل " انفعل وافتعل" معا:

(102)

المادة المعجمية	البناء	
ن ج ر	انجر	اجتر
ن ش ق	انشق	اشتق
ق ض ي	انقضى	اقتضى
ق و د	انقاد	اقتاد
ش و ي	انشوى	اشتوى
ع ق د	انعقد	اعتقد
ق ط ع	انقطع	اقتطع
ف ع ل	انفعل	افتعل

إذا حملنا العلاقة بين " انفعل" و "افتعل" على ما قيل بخصوص " فعَل وأفعل" حيث لا يكون البناءان مختلفين والمعنى واحد إلا لاختلاف لهجي أو لعدم إدراك الفروق الدقيقة أو لخطإ وتجوز، فإن " افتعل وانفعل" أيضا بناءان مختلفان رغم تطابقهما الصوري والتطريزي، باعتبار الزيادة فيهما مختلفة قطعيا وموقعيا، ولاشك أن اختلاف المبنى أثر على اختلاف المعنى، في هذا الإطار تحدث بعض المستشرقين عن الفروق

المعنوية بين الشكلين، لهذا فإن " افتعل" بناء أصلي وأن التاء زيدت في موقع تطرد فيه الزيادة مثله مثل ما حصل في " فعَل وفاعل".

فتصبح فرضية القلب المكاني و القول إن الأصل في المطاوعة أن تكون " انفعل"، حرصا على تعليل خرق قيد الطرف فقط و كون الأصل في الزيادة أن تقع في الهامش، ليحتل هذا القيد رتبة عليا ،بيد أننا نسجل ضعفه من خلال الوقائع اللغوية لكونه يتعرض للخرق باستمرار مما جعله لا يحتل موقعا مهما في هرم القيود.

إن اعتماد فرضية كون الأصل في الزيادة أن تقع في الهامش إسقاط خاصية اللغات ذات الصرف السلسلي على أنساق غير سلسلية، وبما أن النظام الصرفي العربي تكسيري فإذا لم تأت الزيادة في الهامش كان ذلك أصلا وخاصية مطابقة للنمط الصرفي، لتنتهي إلى أن ما جاء على أصله لا يسأل عن علته، وبالتالي لن نعتبر ظهور التاء في "افتعل" حشوا فرعا بل يعد أصلا وإذا حصل مثله في لغة غير سامية آنذاك يكون استثناء يحتاج إلى تعليل.

III- 4 تفعّل- تفاعل

تحدث الصرفيون عن "تفعّل" في باب المزيد بحرفين أحدهما من جنس الأصل والآخر من مجموعة حروف الزيادة، وأن زيادة تقع في صدر الكلمة وأخرى في أدراجها، وفي إطار فرضية تعاقب المستويات والبناء الهرمي للدخل يشتق هذا الفعل من "فعّل" مرورا بفعَل.

عبر بوهاس (1982) عن هذا المسار بالخطاطة التالية:

(103)

F I intensif : II ⟶ Ref V II

وافترض مكارثي (1993) أنه لا يمتلك قالبا مستقلا لارتباطه بقالب "فعَل" الذي يعود إلى قالب "فعَل" بعد زيادة مورة:

(104)

V = ta + mes II

فهو إذن مرتبط بالشكل V صرفيا وتطريزيا كما يرتبط به معنويا، قال ابن يعيش:

"أما تفعل فهو مطاوع فعّل نحو كسّرته فتكسّر...وهو نظير فعَلته فانفعَل نحو قطعته فانقطع[97]"

تبعا لهذه العلاقة فإن كل خرج يرث من الدخل المنطلق منه، مظاهر مهمة من خصائصه الصرفية والتطريزية [98].

وتحدثوا عن "تفاعل" في باب المزيد بحرفين أحدهما التاء التي وقعت صادرة والألف التي وردت حشوا، وكلاهما ليس من جنس الكلمة، لكن إذا كنا نسلم بذلك فيما يخص التاء فإننا نرى العكس بالنسبة للزيادة الثانية فهي أيضا من جنس عناصر الأصل مثلها في ذلك مثل " فعّل" ،يكمن الفرق فقط في كون الزيادة الثانية في البناء السابق من جنس أحد صوامت الأصل، وهي هنا من جنس أحد مصوتاته، وعليه فإنها ليست من خارج الكلمة مثل التاء.

والملاحظ أن النماذج السابقة[99] لم تنتبه إلى هذا الوضع كما لم تنتبه إليه عدة بحوث تناولت قضايا الأبنية في العربية [100].

يقطع هذا البناء نفس مسار البناء السابق فهو مشتق من I عبر III حسب بوهاس (1982).

(105)

F I ⟶ participatif III ⟶ Ref VI

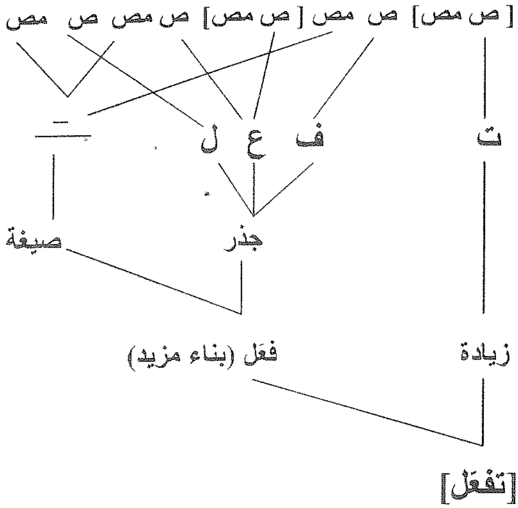
Faa 3 al = ta +III

في إطار فرضية القالب .ص مص. وفرضية البناء الصرفي للدخل والخرج نعبر عن تلك العلاقات بواسطة التمثيلين الآتيين:

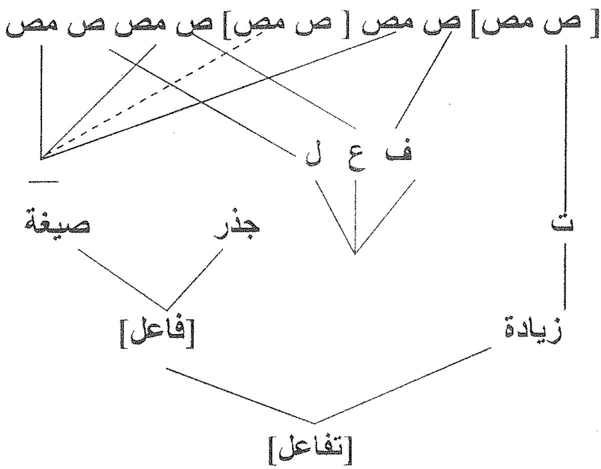
تفعّل: [جذر] ⟵[[جذر] صيغة] ⟵[[بناء] زيادة] ⟵[[بناء مزيد]+ زيادة]

(106)

أ-



ب- تفَاعل: [جذر] [جذر [صيغة]] [[بناء] زيادة] [[بناء مزيد] زيادة]



هناك تماثل بين البناءين على مستوى البنية الصريفية والتطريزية وعلى مستوى تفاعل القيود كمال يلاحظ من خلال (107) و (108):

(107)

التجزئ	الموازاة	منع النقل	الملء	أمن اللبس	انتظام المقاطع	الاحتمالات
				*	*	تَفَعَلَ
			**			تُفَ□ عَلَ
			**	*		تَفَ□□عَلَ
*	*		*	*		<ت> فَ
	*		**	*		عَلَ
			***	*		اتْفَـعَلَ
			*			تْفَـعْلَ
						☜تَفَاعَلَ

تتفاوت هذه الاحتمالات من حيث استجابتها للقيود، فمعظمها يخرق أمن اللبس ولا يستجيب لقيد الملء، بالإضافة إلى أن بعضها يخرق قيد الموازاة وقيد التجزيء. ويبدو أن الاحتمال الأخير هو الأفضل ،لتضحيته بقيد واحد، ففاز بصفة الانسجام.

نفس التنازع يظهر عند معالجة الاحتمالات المتنوعة المشتقة من "فعَل"، فالتحليل الحر[101] يفضي إلى عدة إمكانيات تتفاوت استجابتها أيضا للقيود المعنية.

(108)

الطرف	الموازاة	أمن الثقل	أمن اللبس	انتظام المقاطع	الملء	التجزيء	الاحتمالات
			*		**		1- تُفَعْلَلَ
		- فْعْ-	*		**		2- تَفْعْلَلَ
		- ثْفْعْ-	*		***		3- تْفْعْلَلَ
	*	- فْعْ-	*		***		4- /□]
					*	*	فْعْلَلَ
			*	*			5-
					*		<ت>فَعْلَلَ
							6- تفَعْلَلَ
							7- ☜ تفَعْلَلَ

يخرق الاحتمال الأول قيد ملء النواة مرتين، يترتب عنهما شكلا به لبس، نفس الأمر يحدث للاحتمالات: " 2، 3، 4 و5" يضاف إليه تعرض منع الثقل للخرق في " 2، 3و 4، لتجاوز ساكنين في الثاني وتوالي ثلاثة في الثالث، وتجاور ساكنين في الرابع، فضلا عن كونه يبدأ بساكن، الشيء الذي تتعذر معه الخفة، نظرا لاحتواء هذه الأشكال على عدة أحياز فارغة.

كما يخرق (4) قيد الموازاة حيث هامش المقولة التطريزية لا يطابق هامش المقولة الصرفية، أما الاحتمال الخامس فإنه يحتفظ بقطعتين غير مجزأتين فينتهك قيد التجزيء وقيد الموازاة، كما يخرق قيد الملء وأمن اللبس، نتيجة هذا التحليل أن هذه الاحتمالات تخرق عدة قيود أساسية مما جعلها أقل انسجاما من الاحتمال الأخير الذي لا يستجيب سوى لقيد واحد فقط، فأمكن اعتباره الاحتمال المفضل وجعله في أعلى رتبة.

بالإضافة إلى رصد المسار الاشتقاقي لهذين الفعلين أقام القدماء الموازنة بينهما باعتبار المعنى، وهو غير مرغوب فيه نحو " تجاهل" ومرغوب فيه في الثاني نحو " تحلّم":

" فإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه ويكون من أهله فإنك تقول تفعّل مثل تشجع" [102]

" ومنه قيل: تقيّس وتنزّر أي أدخل نفسه في قيس ونزار حتى يضاف إليهما" [103]

فضلا عن الآثار الصرفية والمعنوية لهذه الزيادة، فإن لها أبعادا تركيبية [104] كذلك لم تفت القدماء الإشارة إليها:

" وتفاعل لما يكون بين اثنين فصاعدا نحو تضاربا وتضاربوا، ولا يخلو من أن يكون فاعل المتعدي إلى مفعول أو مفعولين، فإن كان من المتعدي إلى مفعول كضارب لم يتعد، وإن كان من المتعدي إلى مفعولين نحو نازعته الحديث تعدى إلى واحد" [105].

ويخالف فاعل تفاعل في كونه يدل على المشاركة في الفعل بين اثنين صراحة. بينما يدل" تفاعل" على أن أحدهما فاعل صراحة والثاني فاعل ضمنا. دقق الرضي معنى المطاوعة اعتمادا على موازنة مضبوطة فقال:

" ليس معنى المطاوعة هو اللازم كما ظن، بل المطاوعة في اصطلاحهم التأثير وقبول لأثر الفعل ،سواء كان التأثر متعديا نحو علمته الفقه أي قبل التعليم،

فالتعليم تأثير والتعلم تأثر وقبول لذلك الأثر وهو متعد كما نرى، أو كان لازما نحو كسرته فانكسر أي تأثر بالكسر....فلا يقال في تنازعت زيد وعمرو الحديث، إنه مضارع نازع زيد عمرا الحديث ولا في تضارب زيد وعمرو، إنه مضارع ضارب زيد عمرا لأنهما بمعنى واحد وليس أحدهما تأثير والآخر تأثرا، وإنما يكون تفاعل مضارع فاعل، إذا كان فاعل لجعل الشيء ذا أصله نحو باعدته أي بعدته فتباعد" [106]

معنى ذلك أن المطاوعة لا تنحصر في اللزوم فقط لما لها من ارتباط وثيق بالتأثير وقبول الأثر.

" وإنما قيل لمثله مطاوع لأنه لما قبل الأثر فكأنه ضارعه ولم يمتنع عليه، فالمضارع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلا"[107].

يفيد النص أن المطاوعة في مثل "حطمت البناء فتحطم" هو البناء ،وإنما سمي الفعل المسند إليه مطاوعا تجوزا أو مجازا بتعبير الرضي. ما نضيفه في هذا السياق أننا نعتبر كلا من الفعل والفاعل مطاوعا، فالفاعل مطاوع لكونه لم يمتنع عن القيام بالفعل، والفعل مطاوع لقبوله الزيادة الدالة على المطاوعة، وأنه إذا كانت للزيادة آثار صرفية ومعنوية، فإنها ذات أثر تركيبي أيضا، باعتبارها غيرت البنية الصريفية للدخل وأضافت معنى جديدا وغيرت العلاقة العاملية[108].

ولم يفت القدماء توضيح بعض مظاهر ذلك، لذا نسجل غنى مقاربتهم وتعدد مستوياتها لمراعاتهم اعتبارات صرفية، صورية معنوية ونحوية.

III- 5 استفعل

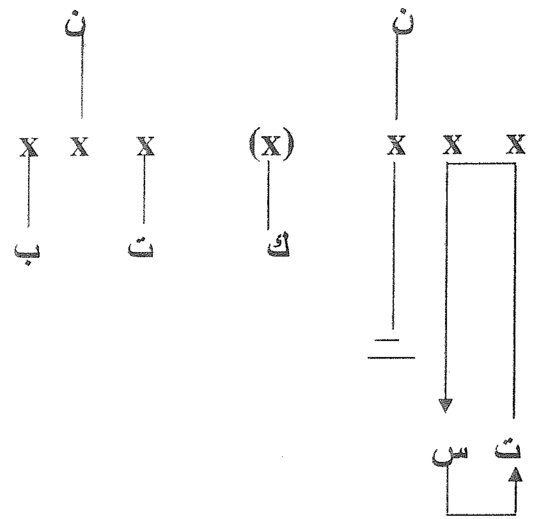
اختلفت الآراء حول الأصل الاشتقاقي لهذا البناء هل هو أفعَل، سفعل أم فَعَل؟ وهل طرأت عليه زيادتان أم زيادة واحدة فقط؟

اعتبر هنري فليش " استفعل" انعكاسا لأفعل، الذي أصله " سفعل"[109] نفس الروابط أقرها لكونط G .le conte[110] وبروكلمان[111]، في حين عده مكارثي (1993) مشتقا من فعَل بزيادة واحدة.

وتشكل هذه العناصر المزيدة في نموذج التاقي (1996) زيادة واحدة أيضا، لكن آخرين عدوها زيادة مركبة من السين والتاء الدالة على الانعكاس، إذ تبنى

الشكيري[112] هذه الفكرة وافترض أن أصل "استفعل" البناء IV الحامل للسين، الذي تضاف إليه التاء، فنحصل على زيادة مركبة على شكل [ست] بعد عملية القلب:

(109)



في إطار هرمية الدخل وتعاقب المستويات ،فإن البناء I أساس جميع الأبنية المزيدة ودخلها، ينطبق ذلك أيضا على " استفعل" كما أكد الصرفيون.

"وتكون مبينة من فعَل متعد وغير متعد، فالمبنية من متعد نحو استعصم واستعلم، هما مبنيان من عصم وعلم، والمبنية من غير المتعدي نحو استحسن واستقبح فهما مبنيان من حسن وقبح" [113]

يؤكد النص أن الدخل لا يكون دائما "فَعَل" فقد يكون "فَعِل" و "فَعُل" كذلك. ومن ثمة يقصد بفعَل الماضي الثلاثي المجرد.

كما تنوعت علاقات هذا البناء الصرفية وتعددت معانيه والاحتمالات المرشحة لتمثيل خرج أمثل، وفق ما يبينه الجدول:

(110)

الاحتمالات	أمن اللبس	انتظام المقاطع	الملء	التجزيء	- قفل	منع الثقل	الطرف	الموازة
سْتْفْعَلَ	! *		***			*		
سَتْفْعَلَ	! *		*					
<س>تَفْعَلَ	! *		*	*				*
سَتَفَعَلَ		*						
سْتَفْعَلَ			**					
⇐اِسْتَفْعَلَ			**					*

يرتب الاحتمال الأول والثالث في أسفل الترتيب لخرقهما قيد أمن اللبس، بالإضافة إلى خرق

الأول قيد الملء ثلاث مرات الشيء الذي يترتب عنه الثقل وصعوبة في النطق، كما أن الاحتمال الثالث لا يحظى بوضع جيد لكونه يخرق قيد التجزيء مما يجعل السين غير منتم لبنية مقطعية، فتعذرت الموازاة بين الهامش الصرفي والتطريزي للبناء، وبعد تعرض تلك القطعة للحذف يحصل اللبس، ونظرا لانتهاك قيد انتظام المقاطع يقصى الاحتمال الرابع من المنافسة.

ورغم أن الخامس لا يخرق سوى قيد واحد فإن نوعه حاسم لوقوعه في المقطع الاستهلالي، فيفضل الاحتمال الأخير لأنه يخرق الملء خرقا طفيفا فقط، أصبح ثانويا بعد اجتلاب همزة الوصل، وإن كان يضحي بقيد الموازاة الذي يبدو ضعيفا.

تتنازع مجموعة من القيود في تحديد سلامة بناء هذا الشكل وهي تفسر حدوث مجموعة من التغيرات قد تعجز القواعد ومبادئ من قبيل النطاق الإجباري (ocp) عن ذلك.

III - 6 الرباعي وشرط الموازنة

بعد أن ناقشانا بعض قضايا ما سماه القدماء الموازن للرباعي من غير إلحاق وغير الموازن في إطار تصنيف جديد وآليات حديثة، نحاول في هذا المحور تدقيق ما يقصدونه بالموازنة مع إبراز مظاهرها من خلال تفاعل القيود.

للرباعي المجرد بناء واحد هو "فعلل" ومع ذلك لم يحظ بنفس الاهتمام الذي حظي به الثلاثي، كما أن مادته المعجمية أقل بكثير مما بني على ثلاثة، ونظرا لكثرة حروفه وما تتطلبه من كلفة في النطق قل استعماله [114]، لكن في المقابل نجد عدد حروف "استفعل" كثيرة ومع ذلك كثر استعماله، فهل للثقل هنا مظهر كمي أم نوعي؟

يلاحظ أن انتظام صوامت ومصوتات "فعلل" يمتثل لقيد منع الثقل وهو سليم البناء تطريزيا، فنظرا لسكون عينه وانفتاح ما عداها لم تتوال فيه أربع متحركات، مما جعله متجاوبا مع قيد انتظام المقاطع، إذ من أجله لم يكن ممكنا تسكين الأول تفاديا للبدء بساكن، أو تفاديا لما عبرنا عنه بخرق قيد الملء في المقطع الاستهلالي، ولم يكن ممكنا تسكين الآخر، وإن كان يرخص خرق الملء عند الوقف فإنه طارئ، كما لم يكن ممكنا التضحية به في المقطع الثالث بتسكين اللام الأولى لأنه مع تعاقب المستويات الصرفية سيجاور خرقا آخر عند إفراغ نواة المقطع الختامي، مثلما يحصل عند دخول ضمير رفع متحرك على الفعل فرجح خرق ملء نواة المقطع الثاني.

يضاف إلى نوع الانتظام أن حركات هذا البناء تستجيب لمبدإ الخفة لاقتران الفتحة بثلاث أنويه مقطعية، وهي أكثر جهارة من الكسرة والضمة، أما توزيع عناصر جذره على الأحياز المقطعية فله أشكال مختلفة، فقد تتنوع صوامته وقد يتماثل الأول والثالث أو الأول والثالث والثاني والرابع، نتيجة هذه العمليات تكرار الجذر أو جزء منه [115]، حسب ما تقتضيه قيود الملء والموازنة، بناء على هذه المعطيات لا ينتهك "فعلل" قيد منع الثقل على المستوى النوعي.

لد ربط الصرفيون الموازنة بين الثلاثي، والرباعي بالإلحاق وهو:

" أن تزيد حرفا أو حرفين على تركيب..... [116]"

و "أن يزاد في الكلمة زيادة عى هيئة أصلية لكلمة فوقها" [117]

بالنسبة لهذه العملية هناك ملحق وملحق به وهناك تغيير صرفي تطريزي يطرأ على الملحق، يتجسد في زيادة على شكل . ص مص. لا تدل على معنى مطرد. وهناك علاقة يعبر عنها بالموازنة، يترتب عنها تطابق قالبي الطرفين.

وتتأتى عملية الموازنة بإلحاق بزيادة، قد تكون من مجموعة "سألتمونيها" أو بتكرار حرف أصلي أو اجتلاب علة، يترتب عنها خصوصية الملحق على مستوى القواعد وعلى مستوى القيود، كما يحدث لقاعدة الإدغام التي صاغها بريم (1970) التي تنص على:

(111)

$$\left.\begin{matrix} VI \\ C \end{matrix}\right\} \; Ck \; \underset{Rad}{Vj} \; Ck] \longrightarrow \left\{ \begin{matrix} Vi \\ C \end{matrix}\right\} \; Vj \; Ø \; Ck \; \underset{Rad}{Ck} \;] \; V$$

إذا توالى المثلان داخل نفس الأصل وجب حذف الفاصل بينهما أو نقله فيحدث الإدغام:

[a madada] ↓ **/A + madad + a /**

[mada] ↓ **/madada + a/**

في هذا السياق يكون المصوت الموجود بين المثلين عرضة للحذف:

(112)

$$V \longrightarrow Ø \; /VC\text{-}CVX \;] \quad Rad$$

لاحظ بريم أن الموازن للرباعي على سبيل الإلحاق رغم توفره على سياق القاعدة السابقة، لا يستجيب لها. برر بوهاس (1982) هذه المسألة بخصوصية مسار هذه الأبنية الاشتقاقي[118]، في حين استخلص أرونوف (1976) أن الاشتقاق بواسطة الإلحاق يختلف عن بناء الكلمة بواسطة زيادة مثل "أفعل"، تفاعل" لكون هذين النمطين من الزيادة لا يقعان في نفس الموضع من النحو.

يتم بناء "أمْدَد" قبل تطبيق القواعد الصواتية، لكن القواعد الصرفية التي تتدخل في بناء "ضربَبَ" و"شملَلَ" تعتمد بعد تطبيق الأخرى، نتيجة ذلك أن ترتيب القواعد أساس هذه الفرضية، لو طبقت قبلها لزالت الموازنة بمختلف أوجهها، المتمثلة في تطابق عدد المصوتات والصوامت في طرفيها وفي كيفية انتظامها وفي تطابق قالبيهما التطريزيين من حيث عدد المقاطع وتوازي الهوامش كما يتأكد انطلاقا من (113).

(113)

أ- دحرج: ص مص. ص مص. ص مص. ص مص.
زلزل: ص مص. ص مص. ص مص. ص مص.
بعثر: ص مص. ص مص. ص مص. ص مص

ب- جلبب: ص مص. ص مص. ص مص. ص مص
حوقل: ص مص. ص مص. ص مص. ص مص
بيطر: ص مص. ص مص. ص مص. ص مص.

ترسو المجوعة الأولى والثانية على نفس القالب المكون من أربعة مقاطع بكيفية تجعل هامشيه محاذيين لهامشي المقطع، فما من هامش قالب أو مقطع في أي بناء من الأمثلة الواردة في (113) ،إلا ويوازيه نظيره في قالب بناء آخر، بناء على قيدي الموازاة والمطابقة في تفاعلهما مع قيود أخرى:

(114)

الاحتمالات	المطابقة	الموازنة	انتظام المقاطع	الملء	منع النقل
☜شَمْلَلَ				*	- لَلَ-
شَمَلَلَ	*		*		- لَلَ-
شَمَلَ	*			*	

يحترم الاحتمال الأول مقتضيات المطابقة والموازنة وانتظام المقاطع ويتضمن نواة فارغة سببت خرق قيد الملء، ويتوالى فيه مثلان دون إدغام، الاحتمال الثاني يخرق قيد المطابقة بما أن بنيته تختلف عن بنية نظيره الرباعي، بالإضافة إلى عدم امتثاله لقيد انتظام المقاطع وتضمنه مثلين متواليين، أما الاحتمال الأخير فلا يستجيب للمطابقة فضلا عن توفره على نواة فارغة، بيد أن الاستعمال يرجح الشكل الأول بإعطاء الأسبقية للمطابقة والموازاة على قيد منع الثقل وإيثار الأخف، نتيجة ذلك تعذر الإدغام مثلما تعذر الاستغناء عن العلة في "بيطر وحوقل" .علل الأستراباذي هذه المسألة بالمحافظة على الوزن قائلا:

"**لم يقع الإدغام تفاديا لانكسار الوزن**"[119] وبالطبع فإن انكسار الوزن سيحول دون الموازاة والمطابقة التي عبر عنها الصرفيون بدقة، إذ قال ابن الحاجب:

"**ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل، أن تزيد حرفا أو حرفين على تركيب، زيادة غير مطردة في إضافة معنى ،يصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات، كل واحد في مثل مكانه في الملحق به**"[120].

يدقق النص أبعاد الموازنة، وهي عدد الحركات والسكنات وانتظامها في الملحق به والتي يترتب عنها، محاذاة هامش لآخر وقطعة لأخرى في كلا الطرفين. إذ كل عنصر صرفي أو صواتي أو تطريزي يرد في مثل نظيره في الملحق به.

III - 7 التناوبات المصوتية:

يخضع اللفظ لمجموعة من القيود تضمن انسجامه على مستوى الصوامت والمصوتات وعلى مستوى انتظامها، فيعتمد التجنيس[121] للتقريب بينها بواسطة

عمليات مختلفة، كالإدغام والإبدال والإعلال والإمالة[122]، حتى يتحقق الانسجام في عملية التأليف[123]، ولا يستثنى تصريف الفعل من مراعاة هذه الشروط.

فما هي القيود الفاعلة في آلية الانتقال من الماضي إلى المضارع ومن المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول؟ وما طبيعة العلاقة الرابطة بينها؟ وما الآثار الصرفية والتطريزية الناجمة عن تفاعلها؟

دافعت عدة دراسات عن كون حركة عين الماضي المعلوم ذات طابع معجمي أما في المضارع والمبني للمجهول فهي مشتقة. لذا فإن لاشتقاق هذه الأبنية مظهرا تطريزيا وآخر تصريفيا قائما على التناوبات المصوتية تبعا لذلك يستدعي نوعين من العمليات، لهذا بعد أن ركزنا في المحور السابق على الشق الأول نراعي في هذا المحور الشق الثاني.

للقدماء تفاصيل دقيقة حول هذه العمليات حيث انتبهوا إلى أن المضارع يبنى من الماضي بزيادة ،و أن حركة فاء الماضي المعلوم فتحة لا تعاقبها الضمة إلا عند الانتقال إلى المبني للمجهول، في حين تتناوب على العين الفتحة والكسرة والضمة، كما رصدوا حركات الأبنية المزيدة والتغيرات الطارئة عليها عند الانتقال إلى المضارع أو المبني للمجهول بنوعيه، ولم تنقصهم سوى صياغتها صياغة صورية، فاستفاد العديد مما وفروه من معطيات.

وإذا كانت النظرية الأبوفونية قد تمكنت من تلك الصياغة فإنها تقف عند حدود الوصف ولا تمكن من التفسير، لتجاوز هذا القصور أدمجنا آليتها في إطار تفاعل القيود، فأصبحت التناوبات المصوتية عرضة لمجموعة من القيود ،خاصة قيد انسجام النواة الذي يستلزم انسجام صدر مقطع معين مع صدر المقطع اللاحق والسابق، وانسجام النواة مع نواة المقطع السابق واللاحق أيضا، بالإضافة إلى ضرورة انسجامها مع صدر مقطعها صواتيا وأبوفونيا، ينشأ الصراع بين هذا القيد وقيد وحدة المقطع، كما يعمل قيد الملء وقيد انتظام المقاطع فيتأتى التنبؤ بخرج الشكل المشتق وتفسير أبعاد سلامة بنائه ،خصوصا وأن التناوبات المصوتية تحظى بدور مهم في العربية واللغات السامية عامة [125].

يفيد الجدول التصريفي للأفعال المشتقة أن الكسرة تتناوب مع الفتحة في المضارع، ولا يمكن ترك ذلك الحيز فارغا صيانة لقيد ملء النواة، كما يحترم التناوب قيد الانسجام لكون الانتقال يتم وفق الآلية الضابطة للتناوبات المصوتية:

(115)

$$\Phi \longrightarrow i \longrightarrow a \longrightarrow u \longrightarrow u$$

يسبب عدم ظهور المصوت المستهدف خرق ملء النواة، ولو لم يحصل التناوب لتم الخروج من الفتح إلى الفتح، خلافا لما ينص عليه قيد الانسجام، وبما أن اختيار نواة هذا المقطع من المضارع ارتبط بنواة نظيره في الماضي، انتهك قيد وحدة المقطع كما يبدو من الجدول:

(116)

الاحتمالات	ملء النواة	انسجام النواة	وحدة المقطع
يَنفَعْل	*	*	
يَنْفَعَل		*	
☜يَنْفَعِل			*

يحظى الاحتمال الثالث بالأفضلية لاستجابته لقيدين أساسين رغم أنه لا يستجيب لوحدة المقطع، يليه الاحتمال الثاني لخرقه قيدا واحدا فقط، أما الأول فيرتب في الأسفل.

ويفيد الجدول التصريفي أن (مص 1) يبقى في منأى عن التناوب عند الانتقال إلى المضارع المبني للمعلوم، وينضبط له في البناء المجهول ،لكن حركة زيادة المضارعة تخضع للتغيير في بعض الأبنية وتبقى قارة في أخرى كما تشهد هذه الأمثلة:

(117)

أ-

انفعَل ← يَنفعِل

افتعَل ← يَفتعِل

استفعَل ← يَستفعِل

ب-

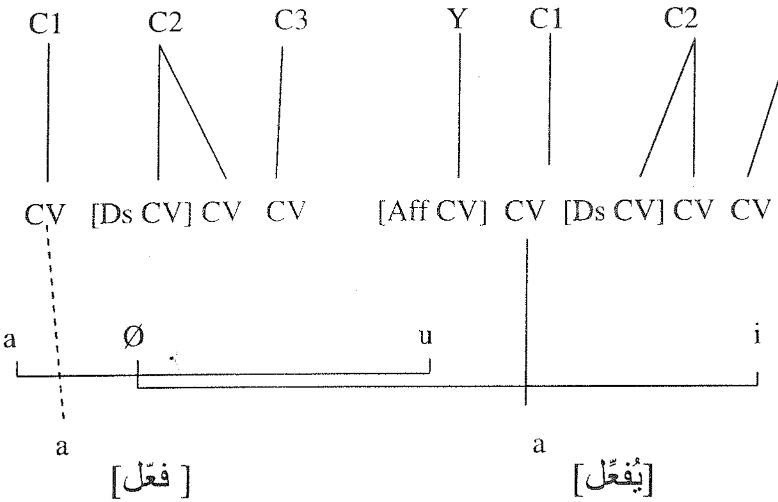
فعّل ← يُفعّل

فاعَل ← يُفاعِل

أفعَل ← يُفعِل

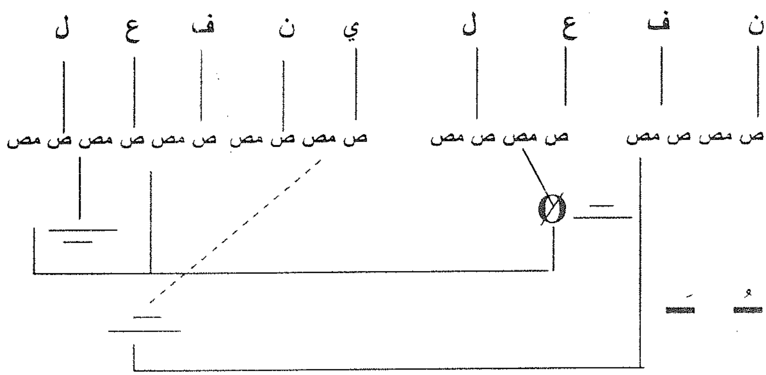
يميز كورسل ولونستام بين علامة البناء واللحن المصوتي ويضعانهما في طبقتين مستقلتين[126]:

(118)



للماضي المشتق(: المزيد) لحن أساس على شكل (a-Ø) لذا اقترنت في (119) علامة البناء في المضارع بنواة المقطع الثالث وامتدت إلى الحيز المصوتي من زيادة المضارع، وبقي أحد عناصر اللحن عائما، وأدى قيد انتظام المقاطع إلى إبقاء بعض الأحياز النووية شاغرة:

(119)



وفي (120) رسا العنصر الثاني من اللحن المصوتي للمضارع وعلامة البناء على الأحياز المناسبة، ولم يقع الامتداد الشيء الذي أتاح إمكانية ظهور العنصر الأول راسيا على نواة المقطع الأول ولم يبق عائما،

(120)

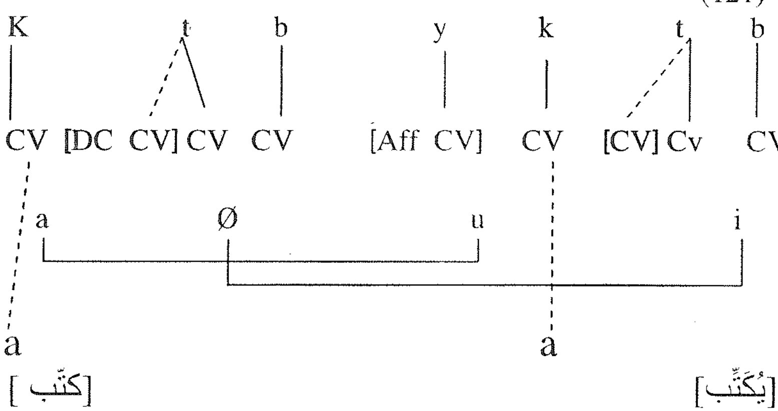
فعّل ⟵ **يفعّل**

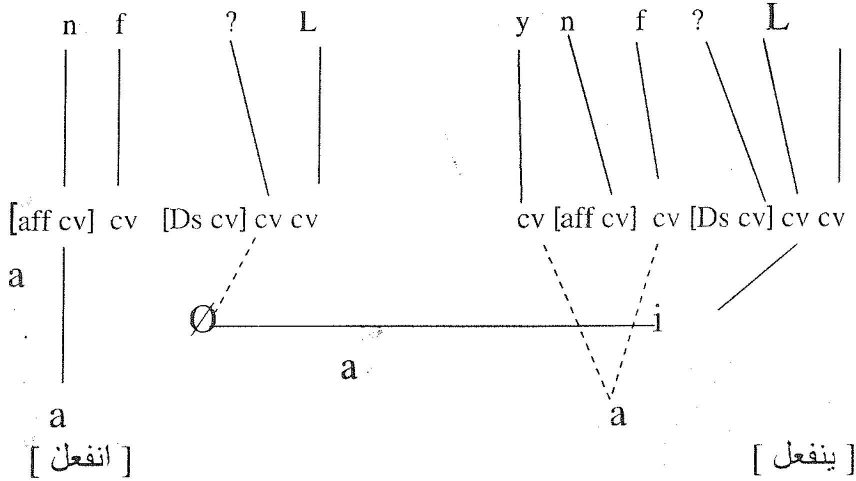
تم التناوب وفق قيد الانسجام مع التضحية بقيد وحدة المقطع، لكن لماذا تبدو مشاركة اللحن المصوتي في التناوب تامة في (117 ب) وجزئية في (117 أ)؟.

علل كورسل ولونستام هذه المسألة بمجال التناوب المصوتي، فعندما يكون المقطع الاستهلالي داخل المجال يستهدفه التناوب، وعندما يكون خارجه تمتد إليه علامة البناء، يتبلور ذلك عبر رسو زيادة المضارع على المقطع المخصص لها أو استدعائها لمقطع إضافي.

يجسد (121 أ) الحالة الأولى بينما يتضمن (121 ب) الحالة الثانية:

(121)





يتضح من خلال معالجة قوالب هذه لأبنية أن مجال التناوب المصوتي يحدد بناء على عدد من المقاطع ووضع القيود، فإذا دخلت زيادة المضارعة على قالب فعل ماض عدته أربعة مقاطع وكان ثانيها لا يستجيب صدره أو نواته لقيد الملء ،عدت داخل المجال وإلا كانت خارجه:

(122)

1) دحرج	يُدحرِج
أفعَل	يُفعِل
فَاعَل	يُفاعِل
فعّل	يُفعّل
2) ادحنرَج	يَدحنرَج
انفعَل	يَنفعِل
افتعَل	يَفتعِل

في الصنف الأول من الأمثلة دخلت زيادة المضارعة على ماض قالبه أربعة مقاطع، ثانيها صدره أو نواته فارغة، فشارك مصوتها في التناوب عند الانتقال إلى

المضارع، أما أمثلة الصنف الثاني، لا يحصل فيها نفس التغيير لعدم توفر الشروط المطلوبة، وبتوظيف مفاهيم الصرفيين فإن ما كان رباعيا مجردا أو موازنا ، ضم حرف مضارعته، وما كان غير ذلك لزمه الفتح، الشيء الذي يدعو إلى مراعاة قيدي المطابقة والموازنة، فإن وازى هامشا البناء المقصود هامشي القالب الرباعي الذي مقطعه الثاني يخرق الملء ،كان حرف مضارعته خارج المجال:

(123) مجال التناوبات المصوتية:

يتحدد مجال التناوبات المصوتية في الفعل الرباعي والثلاثي المزيد بناء على عدة القالب التطريزي ووضع القيود، فمتى كان الدخل رباعي المقاطع وكان ثانيها يخرق ملء النواة أو ملء الصدر، ومتى وازت هوامشه الصرفية هوامشه التطريزية كانت زيادة المضارعة داخل المجال

تؤكد هذه الشروط تفاعل الصرف والتطريز في تحديد سلامة البناء، وفي تفسير مجموعة من التغيرات التي تطرأ على الدخل، فالسلم الأبوفوني كآلية صرفية تطريزية يمكن من التنبؤ بمصوتات الخرج انطلاقا من الدخل، وما قد يكتنف ذلك من غموض يوحي بعدم الالتزام به راجع إلى تفاعل القيود، كما أن هذه الآلية تحظى بوضع هام في التصور المقطعي الحديث[127]، الذي يمكن من توظيف مفهوم الحيز الفارغ عكس النماذج التي تعترف بمقاطع مغلقة والتي تركت عدة ظواهر تصريفية قائمة على التناوب المصوتي غامضة ،وأعزت الكثير منها إلى المعجم.

انطلاقا من هذه المعطيات يرشح الدخل لتغيرات صرفية تطريزية وتصريفية، فيصبح لاشتقاق أبنية الفعل بعد صرفي وتطريزي وأبوفوني، ومن الملاحظ أن أبعاد هذه التناوبات تنسجم إلى حد كبير مع ما قدمه القدماء في هذه المجال، فانطلاق عدة أعمال حديثية[128] من كون وجهة التناوب بين الماضي والمضارع المبنيين للمعلوم مثلا تبدأ من الماضي، تأكيد لما افترض قديما.

ما يجب التأكيد عليه في هذا النطاق أن السياق الصوتي قد يؤثر على اطراد التناوب، يضاف إليه تعدد اللهجات وتداخل الأبواب[129]، غير أن مراعاة أبعاد الاشتقاق المتنوعة واعتماد أسلوب المفاضلة من شأنه حل عدة مشكلات لغوية.

خلاصة:

انصب لاهتمام في المحور الأول من هذا الفصل على الأبنية المزيدة انطلاقا من إشكالية التمثيلات المستقلة القطع، وآليات صياغتها ودورها في إبراز البنية الصرفية والخصائص الصورية لهذه الأبنية، فتبين أنها تمكنت من اقتراح دراسة جديدة تعتمد آليات ومفاهيم شكلت ثورة في مجالي الصواتة والصرف. مما أهلها لتجاوز الكثير من قصور النموذج التوليدي المعيار، وإن كانت لم تتغلب على عدة صعوبات، ذلك أن القالب التطريزي المعتمد لم يمكن من القيام بمعالجة أنيقة لمسائل من قبيل الطول التعويضي، الامتداد وطبيعة التناوبات المصوتية ووظائفها.

كما تم التركّيز على معمارية التمثيلات بناء على مفهوم الشبكة التطريزية، وما حمله من جديد بخصوص معالجة المقطع، التضعيف، التكرار، الحذف المصوتي وبنية القالب. فتأكد أن هذا النموذج رغم أنه لم يفلح في صياغة آلية موحدة لاشتقاق كل الأبنية، فإنه ساهم في إثراء نظرية التمثيلات وفي تعميق الاهتمام بالبعد التطريزي للعمليات الصرفية، بالإضافة إلى ذلك ناقشنا فرضية الاشتقاق من قالب عام يولد أبنية كل الأفعال، وبعد إبراز المعالم الأساسية لهذا المقترح ومناقشة بعض فرضياته، انتهينا إلى أن هذا القالب مكن من التغلب على الكثير من الصعوبات التي واجهت مكارثي فيما يخص الطول التعويضي والامتداد ومكن من الاستغناء عن القواعد الخاصة.

وناقش المحور الثاني الطبيعة الصرفية والتطريزية لدخل عملية اشتقاق الأبنية المزيدة وعلاقتها بمصطلح الأصل عند القدماء وبأبعاد التغيرات التي تطرأ عليه، فاستخلصنا وجود تناظر بين ثنائية الدخل / الخرج وثنائية الأصل / الفرع.

وأن الزيادة تتم بالصوامت والمصوتات وهي مجال تفاعل مجموعة من المستويات تجمع بين الصرف والصواتة والتطريز، فاعتبرنا الزائد مورفيما صرفيا تطريزيا، بدل إعطائه بعدا صرفيا صرفا.

كما يستخلص كون البناء حصيلة تقاطع صريفي لمستوى الأصول والزوائد وتقاطع صرفي تطريزي من جهة ثانية نظرا لتفاعل البناء والقالب.

بناء على تعاقب المستويات، اعتمدنا فرضية تفيد أن الدخل مراتب، فاعتبرناه مجموعة من الحلقات، مع التركيز على أن التعاقب السلكي لبنائه الهرمي ليس

صارما، في المقابل انتهينا إلى كون عناصر البناء القطعية والصريفية التحام عضوي له أبعاد صرفية وتطريزية.

بالإضافة إلى ذلك ناقشنا بعض التغيرات الطارئة على الدخل وحاولنا ضبط أعراضها، فأبرزنا استهدافها للبنية المقطعية والصريفية والقطعية، في هذا النطاق قدمنا مقترحا إضافيا يركز على الشكل التطريزي للزيادة في عملية تصنيف الأبنية المزيدة.

عالجنا في المحور الثالث البنية الصريفية للأفعال المزيدة ورصدنا آليات اشتقاقها انطلاقا من فرضية قالب المقطع. ص مص. وفرضية الشكل المقطعي للزيادة مع مراعاة تعاقب المستويات الصرفية بالنظر إلى ثنائية الدخل / الخرج، فاستخلصنا مجموعة من النتائج:

- خضوع "فاعَل" و"فعَّل" لآلية موحدة تستجيب لضرورة الملء.

- كلاهما مشتق من "فعَل" بزيادة على شكل مقطع .ص مص. يخضع تحققه لعدة احتمالات ترجح القيود أفضلها.

- تمثل قضايا هذه الأبنية اختبارا للآلية المستقلة القطع، حيث يتجلى قصورها في الاكتفاء بالوصف دون محاولة التفسير.

- يمثل "أفعَل" خرج عمليات خضعت لها الحلقة الثانية من الدخل، وأن بينه وبين "افتعَل" تطابقا صوريا يتجلى في انتظام الصوامت والمصوتات وفي شكل الزيادة والقالب التطريزي، وإن اختلفا فيما يخص نوع الزيادة وموقعها.

- إن ربط الدلالة على المطاوعة ببناءين تعميم فيه تجوز كثير، فبالعودة إلى المعطى المعجمي يتأكد أن "افتعَل" ليس دائما تعويضا عن تعذر بناء انفعل لاعتبارات صواتية وصرفية.

- يرتبط "تفعّل وتفاعَل" بالبناء الهرمي للدخل، فهما مشتقان من بناء مزيد.

- في إطار تعاقب المستويات، يعد "استفعل" خرج " فعَل" عبر زيادة مركبة.

- للموازنة أبعاد مختلفة، ومظاهر مرتبطة بالبعد القطعي والصريفي والمقطعي.

- لاشتقاق هذه الأبنية مظهر تطريزي وصرفي وآخر تصريفي وأن هذا المجال يحدده نوع القالب ووضع القيود، فضلا عن كون التناوبات المصوتية تتأثر بعدة عوامل.

لقد أفاد التحليل المقترح أن اشتقاق هذه لأبنية يفرز عدة احتمالات متفاوتة الانسجام، تعمل القيود على اختيار أجودها على مستوى سلامة البناء، وتعمل على تفسير التغييرات الطارئة عليها والتي تكتفي القواعد ومبادئ من قبيل مبدإ النطاق الإجباري (O C P) بوصفها فقط.

هوامش الفصل الثالث:

1- مكارثي (1979-1981).

2- سميث (1976).

3- مكارثي (1982-1984).

4- لرصد النقاش الذي انصب على مسألة الاقتران ينظر أكوجار (1984-1988) ييب (1988) أوبرمان (1988)، انكروفي (1986-1988)، مكارثي وبريس (1986-14988)، الناقي (1990)، فريواح (1990).

5- مكارثي (1986)، بوهاس (1990).

6- لا يجيب مكارثي عن سبب تطبيق (OCP) في " سكتّ" وعدم تطبيقه في " تَتَكَلَّم".

7- شومسكي وهالي (1968).

8- ليبرمان (1977).

9- يراجع بتفصيل هودسن (1986)، ألميو، ألمتنغ (1987).

10- مكارثي (1981).

11- المقصود بالعملية الصرفية ما يطرأ على البناء من زيادة وامتداد وتضعيف.

12- الشكيري (102: 1994).

13- الشكيري (77: 1994).

14- الشكيري (80: 1994).

15- تراجع الأبواب المعنية بالمسألة في شرح المفصل، إصلاح المنطق ،المزهر (2/ 276) الخصائص (1/ 378).

16- سجرال (1996)، لونستام وكورسل (1996).

17- الشكيري وشير (1996).

18- تراجع أسس وفرضيات هذه النظرية في مجموعة من الأعمال خاصة كاي ولونستام وفيرنبو (1985-1987- 1990)، شاريط(1990).

19- نذكر على سبيل المثال بوهاس (1982)، (مكارثي وبرينس 1986، 1988).

20- يختصر التعبير عن هذه الملامح فيما يقابلها من رموز.

21- تخضع العلاقات لمجموعة من الضوابط وبصفة خاصة قيد المحلية الصارم وقيد الوجهة الصارم.

22- يعبودي خالد (1995).

23- المبرد (المقتضب: 1/ 104)، ابن جني (الخصائص: 1/ 61-62)، محمد الوادي (بناء الجذر في المعجم العربي).

24- ابن يعيش (شرح الملوكي في التصريف: 108-109).

25- ابن جني (الخصائص: 1/ 256).

26- ابن عصفور (الممتع في التصريف: 31/1).

27- تمام حسان (الأصول: 131).

28- يحيى هلال (1992) تمام حسان (اللغة العربية معناها ومبناها) صبحي الصالح (دراسات في فقه اللغة) كوهن (1950)، كانتنو (1950).

29- سيبيويه (الكتاب: 240/4)، ابن جني (الخصائص: 80/3) ابن يعيش (شرح الملوك: 101).

30- المصدر أصل الاشتقاق عند البصريين والفعل أصل عند الكوفيين، انظر ابن الأنباري (الأصناف في مسائل الخلاف).

31- حميدة البقالي (1995).

32- خالدية محمود البياع (الهمزة في اللغة العربية).

33- حول الأسلاك، يراجع سلكورك (1993-1995 ب) كيبارسكي (1982) مهنان (1982-1984).

34- ابن عصفور (الممتع في التصريف: 1/ 191).

35- ابن عصفور (الممتع في التصريف : 192/1).

36- ابن عصفور (الممتع في التصريف: 194/1).

37- ابن عصفور (الممتع في التصريف : 183/1).

38- ابن يعيش (شرح الملوكي في التصريف: 77).

39-ابن عصفور (الممتع في التصريف: 272/1).

40- ذكر ابن عصفور أن الزيادة تكون متصلة ومنفصلة فقال: " أما الذي تلحقه ثلاث زوائد فلا يخلو أن تجتمع فيه أو تتفرق أو يجتمع منها إثنان خاصة (الممتع: 457/2).

41- المبرد (المقتضب: 109/2)، ابن جني (المنصف: 50/1).

42- المكودي (فتح اللطيف في التصريف: 101).

43- غولة مصطفى (1996)، كيبارسكي (1982)، مهنان (1982-1984)، نسبور وفوجل (1986).

44- إن عملية التوليد سلكية غير مطردة، فالترتيب ليس صارما كما أن الأسبقية هنا افتراضية فقط.

45-ابن هشام (أوضح المسالك على ألفية ابن مالك 360/IV).

46- التغيير الأول افتراضي والثاني منطوق لكون الأصل في لأصوات منطوق وفي الكلمة مفترض: تمام حسان (الأصول /145).

47-ابن يعيش (شرح الملوكي في التصريف : 220).

48-مكارثي ويرينس (1988) مور (1990).

49-عللوا الزيادة في أول الفعل بضعفه وعللوا الزيادة في آخر الاسم بخفته وقوته: (الأشباه والنظائر: 253/1) والمقصود بذلك الغالب وليس المطلق.

50- ابن يعيش (شرح الملوكي: 37).

51- الميداني (نزهة الطرف في فن الصرف: 30).

52- الشاد.(1981)

53- الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 186/4).

54- ابن يعيش (شرح الملوكي: 108-109).

55- سيبويه (الكتاب: 236/3)، المبرد (المقتضب: 56/1)، ابن عصفور (الممتع: 211/1)، الصبان (حاشية الصبان: IV/ 192-199).

56- محمد المبارك (فقه اللغة العربية: 120).

57- عبد الصبور شاهين (المنهج الصوتي: 74)، تمام حسان (اللغة العربية معناه ومبناها: 138).

58- حميدة البقالي (1995)، تمام حسان (مناهج البحث في اللغة: 219).

59- ابن يعيش (شرح الملوكي: 101).

60- أنكوجار (1984-1990) سلكورك (1980 أ. ب).
61- مبارك حنون (المد والسكون).
62- ابن عصفور (الممتع في التصريف: 144/2-145).
63- الصبان (حاشية الصبان IV/187 وما بعدها).
64- ابن يعيش(شرح الشافية: 351/2).
65- الاستربادي (شرح الشافية: 351/2).
66- الاستربادي (شرح الشافية: 351/2-354).
67- ابن يعيش (شرح الملوكي: 119).
68- ابن يعيش (شرح الملوكي: 119-120).
69- ابن يعيش (شرح الملوكي: 120-121).
70- ابن يعيش (شرح الملوكي: 121).
71- ابن يعيش (شرح الملوكي: 145).
72- ابن يعيش (شرح الملوكي: 146).
73- ابن يعيش (شرح الملوكي: 65).
74- ابن السراج (الأصول: 244/3).
75- الفارابي (ديوان الأدب: 379/2).
76- الفارابي (ديوان الأدب: 393/2).
77- ابن عصفور (الممتع في التصريف: 188/1)، الاستراباذي: 88/1 وما بعدها.
78- برينس وسمولانسكي (1993)، مكارثي وبرينس (1993).
79- أبو جعفر النحاس (صيغة أفعل بين النحويين واللغويين: 7).
80- ابن جني(المنصف: 25/1)، ابن يعيش (شرح المفصل: 5/2)، المبرد (المقتضب: 154/1)، ابن القوطية (الأفعال الثلاثية والرباعية: 12)، السيوطي (المزهر: 462/1).
81- منهم من أفرد لهما كتابا مستقلا ومنهم من عقد لهما بابا خاصا، انظر: (إصلاح المنطق، أدب الكاتب، فعلت وأفعلت، المعاجم اللغوية).
82- السيوطي (المزهر:384/1)، أبو هلال العسكري (الفروق اللغوية: 38).
83- البحر المحيط: 244/11).

84- أبو هلال العسكري (الفروق اللغوية: 15)، بروكلمان (1910).

86- شكيري (1994-130).

87- ابن يعيش (شرح الملوكي: 80).

88- ابن يعيش (شرح الملوكي: 79).

89- إميل بديع يعقوب (معجم الأوزان الصرفية: 16).

90- الفارابي (ديوان الأدب: 42/3).

91- ابن يعيش (شرح الملوكي: 79).

92- إميل بديع يعقوب (معجم الأوزان الصرفية: 162).

93- الفارابي (ديوان الأدب: 384/2).

94- ابن جني (المنصف: 79/1).

95- غولة (1996).

96- المدلاوي (1995).

97- ابن يعيش (شرح الملوكي: 74).

98- مكارثي وبرينس (1993)، برينس وسمولانسكي (1993).

99- راجع المحور1 من هذا الفصل.

100- غولة مصطفى(1996)، حميدة البقالي (1995)، اليعبودي خالد (1985)، قاسمي عبد العزيز(1994).

101- مكارثي وبرينس (1993)، برينس وسمولانسكي (1993).

102- سيبويه (الكتاب: 240/2).

103- ابن يعيش (شرح الملوكي: 76).

104- للمزيد من التفصيل يراجع الشاد (1981)، الفاسي الفهري (1985à، باش يوسف (1994).

105- ابن يعيش (شرح المفصل: 159/6).

106- (الاستراباذي: 103/1).

107- (الاستراباذي: 103/1).

108- أبو شايد ميلود (البنية العاملية في النحو العربي).

109- هنري فليش: 319/2).

110- لكونط (: 34).
111- بروكلمان (فقه اللغات السامية: 110).
112- الشكيري (132- 1994).
113- ابن عصفور (الممتع: 124).
114- محمد ضامر (البنية الصرفية للكلمة العربية).
115- بوهاس (1990)، (كرينبورك 1950)، مكارثي (1986).
116- الأستراباذي (شرح الشافية: 52/1).
117- السكاكي (مفتاح العلوم: 35).
118- بوهاس (42: 1982).
119- الأستراباذي (شرح الشافية: 52/1).
120- الأستراباذي (شرح الشافية: 52/1).
121- راسم الطحان (حقيقة الإعلال والإعراب).
122- عبد الغفار حامد هلال (أصوات اللغة العربية).
123- سمى سيبويه عملية التقريب بين الأصوات المتجاورة بالمضارعة (الكتاب: 426/2) وسماها ابن جني (المنصف: 267/2) بالتجنيس.
124- الشكيري (1994).
125- موسكاتي، أو لندورف، شتيلر وزودن (مدخل إلى علم اللغات السامية المقارن)و كوريلوكز 13: 1950).
126- كورسل ولونستام (1996: 33).
127- يراجع لونستام (1998)، كاي ولونستام (1984-1986) التاقي (1996).
128- كورسل ولونستام (1996)، الشكيري (1994)، سجرال (1996).
129- أحمد علم الدين الجندي (اللهجات العربية في التراث).

الفصل الرابع

الأبنية المتصلة بالفعل

0- تقديم

نهدف في هذا الفصل إلى رصد آليات اشتقاق الأبنية المتصلة بالفعل وإبراز مظاهر هذا الاتصال وأبعاده الصرفية والتطريزية ، مستندين إلى مجموعة من الفرضيات المتعلقة بالبناء الهرمي للدخل وتعاقب المستويات الصرفية وبنية القالب والشكل المقطعي للزيادة، ومعاينة التغيرات الطارئة على هذا الأبنية، فضلا عن تفسيرها والكشف عن أبعادها. كما نهدف إلى تتبع تناوباتها المصوتية وتحديد طبيعتها وضوابطها في إطار إبراز شروط سلامة بنائها اعتمادا على آليات دقيقة في عملية التقويم، في هذا النطاق سنوضح كيفية اشتغال القيود في تشكيل هذه الأبنية والعلاقات الرابطة بينها وكيفية تفاعل الصرف والتطريز في ذلك .

I- العلاقات الصورية:

I – 1 مصطلح الاتصال :

خصص السكاكي بابا مستقلا لمجموعة من الأسماء المشتقة سماها، الأسماء المتصلة بالفعل، وقسمها إلى أصناف . وقد وردت هذه التسمية عند الزمخشري أيضا ، حيث علق ابن يعيش قائلا:

''يريد بقوله المتصلة بالأفعال، تعلقها بها من حيث الاشتقاق، وأن فيها حروف الفعل ، فكان بينهما تعلق واتصال من جهة اللفظ، إذ كانت تنزع إلى أصل واحد، وليس المراد أنها مشتقة من الأفعال'' [2].

تطرق الشارح للعلاقة الرابطة بين هذه الأسماء والفعل ، وعبر عنها بمفهومي الاتصال والتعلق باعتبارها متعلقة بالفعل ومتصلة به من الناحية الاشتقاقية، وقد يتوهم من هذين المصلحين أن أحد الطرفين أصل والآخر فرع، إلا ان النص يجزم بأن هذه الأسماء ليست مشتقة من الفعل ، فيصبح التعلق والاتصال مقتصرين على أن كلتا المقولتين تتضمن حروف الفعل [3] ، لذا تكتسي تلك العلاقة مظهرا لفظيا فقط يتجلى في الصورة الصوتية " la forme phonétique "

المشتركة، بما أن الفعل و الاسم المتصل به يعودان إلى نفس الجذر دون أن يكون أحدهما مشتقا من الآخر .

يركز النص إذن على أحد مظاهر الاتصال والتعلق بين الطرفين في إطار البعد الصوتي القائم على الاشتراك في المعنى العام ، لكون الأسماء المعنية تتضمن أصول الأفعال المتصلة بها ، وأن مفهوم الاشتقاق في هذا السياق لا يعني أن الإسم فرع و الفعل أصل ، بل يفيد انتماءهما معا إلى أصل لفظي واحد [5] .

لعل نوع الاتصال هنا بين الاسم والفعل ، يختلف من اسم إلى آخر ، نفترض أن ذلك يعود إلى طبيعة الآلية الاشتقاقية المعتمدة في كل واحد منها وإلى نوع الدخل والمستوى الصرفي اللذين تنطلق منهما عملية البناء [6] ، بما أن للدخل بنية هرمية يوازيها تعاقب مجموعة من المستويات الصرفية [7].

تبعا لهذا المعطى نفترض أن علاقة الفعل باسم الفاعل المشتق من الثلاثي المجرد ستختلف عن علاقته بنظيره المشتق من الثلاثي المزيد ومن الرباعي .

يخضع اسم المفعول وباقي هذه المشتقات لنفس الإجراء مما يجعل حكم ابن يعيش [8] .

" وليس المراد أنها مشتقة من الفعل "

يسري على بعضها فقط ،في حين تربط بين البعض الآخر و الفعل علاقة اشتقاقية واضحة ، وأن هذه العبارة احتراز فقط من اعتبار كل هذه الأسماء مشتقة من الفعل ، يتضح هذا من خلال حديثه عن اسم المفعول :

"إسم المفعول في العمل كاسم الفاعل لأنه مأخوذ من الفعل"

فيتأكد اشتقاق اسم المفعول من الفعل . وإذا كان ظاهر النصين يوحي بالتعارض، فإن تدقيق مفاهيمهما و الوقوف عند تفاصيلهما يفيد أن أحدهما يكمل الآخر .

بالإضافة إلى البعد الاشتقاقي والدلالي للعلاقة بين الفعل و الاسم المتصل به، رصد الصرفيون مظاهر مختلفة لهذا التعلق، وبصفة خاصة ما ارتبط بالجانب الصوري والتركيبي :

"اعلم أن اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مجري الفعل في اللفظ والمعنى ... فإذا أريد به ما أنت فيه وهو الحال والاستقبال صار مثله من جهة اللفظ والمعنى، فجرى مجراه وحمل عليه في العمل [9]"

من خلال النص تتفاعل مجموعة من المستويات متبادلة التأثير و التأثر ، فالارتباط اللفظي بين الفعل و اسم الفاعل واشتراكهما في المعنى ترتب عنه آثار عاملية ، وهي ذات أبعاد تركيبية .

يخضع إسم المفعول بدوره لنتائج هذا التفاعل بما أنه "**في العمل كاسم الفاعل مادام مأخوذا منه وجاريا عليه**[10] "

لقد عبر الصرفيون عن العلاقة بين هذه المقولات بمصطلحات مختلفة ،كالجريان و التعلق

والأخذ والاتصال، يمكن التعبير عنها بمفاهيم حديثة لإبراز التفاعل بين الصرف والتطريز والآثار المترتبة عن ذلك . فكيف يمكن تدقيق أبعادها بتوظيف مفهوم القالب ، مفهوم المقطع ؟ وما ضوابط انتظام الصوامت والمصوتات؟ .

I- 2 أبعاد الاتصال :

يقول ابن يعيش في معرض حديثه عن اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل :

"**هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ و المعنى ، أما اللفظ فلأنه جار عليه في حركاته وسكناته ويطرد فيه، وذلك نحو ضَارِب ومُكرِم ومُنطلِق ومُستخرِج، كله جار على فعله الذي هو يضرِب ويُكرِم ويَنطلِق ويَستخرِج ويُدحرِج [11]".**

بالإضافة إلى الروابط المعنوية هناك روابط لفظية، وإذا كان مصطلح لفظ، قد وظف في النصوص السابقة للتعبير عن الشكل الصوتي (:الجذر) الجامع بين الطرفين ، فإنه يأخذ هنا أبعادا أخرى لاقترانه بجريان اسم الفاعل على الفعل في الحركات والسكنات ، ليتقرر أن الصوامت والمصوتات تنتظم في كليهما بنفس الطريقة ، فالفاء في الأول توازي نظيرتها في الثاني ، والعين واللام كذلك ، وأن المصوتات تخضع أيضا لنفس النظام .

لذا انتبه العديد من الدارسين إلى هذه الخاصية ، فعقد بوهاس ومكارثي[12] مقارنة صورية بين هاتين المقولتين، نوضح ذلك بالعودة إلى القالب التطريزي الذي تم اعتماده :

	الفعل	إسم الفاعل	انتظام الصوامت والمصوتات
(1)	يُكرِم	مُكرِم	ص مص ص ص مص ص
	ينطلِق	مُنطلِق	ص مص ص ص مص ص مص ص
	يَستخرِج	مُستخرِج	ص مص ص ص مص ص ص مص ص

تمكن المقارنة بين الفعل و اسم الفاعل من استخلاص التطابق الصوري بينهما،فيصبح هذا الاسم المشتق بمثابة نسخة صورية للفعل مما يجعلهما عرضة لقيد المطابقة و قيد الموازنة [13].

فضلا عن الاتفاق في كيفية انتظام الصوامت و المصوتات فإنهما يتضمنان نفس العدة القطعية،إذ بالإضافة إلى الكيف، انتبه ابن يعيش إلى الجانب الكمي، فأقام مقارنة قطعية عددية بينهما ،عليها بنى الحكم النحوي ، باعتبار اسم الفاعل يعمل عمل الفعل إن جرى عليه في اللفظ و المعنى، أما إن خالفه علق الحكم [14]:

" ألا ترى أن ضَارِبا ليس على عدد ضَرَب و لا مثله في حركاته و سكناته[15]"

تزكي هذه الملاحظة فرضية التفاعل بين المستويات التي تتجاوز المجالات الصرفية و التطريزية و الصواتية إلى ما هو تركيبي.

و تندرج باقي المشتقات في نفس الإطار حيث إن:

"اسم المفعول في العمل كاسم الفاعل، لأنه مأخوذ من الفعل و جار عليه في حركاته و سكناته و عدد حروفه كما كان اسم الفاعل [16]" نوضح هذه المطابقة كالآتي:

(2)

الفعل	اسم المفعول	انتظام الصوامت و المصوتات
يُكرِم	مُكرَم	ص مص ص ص مص ص
يَستخرِج	مُستخرَج	ص مص ص ص مص ص ص مص ص
يُدحرِج	مُدحرَج	ص مص ص مص ص ص مص ص

يتأكد أن عدد صوامت و مصوتات الفعل يوازي نفس العدد في اسم المفعول،كما تنتظم هذه العناصر بنفس الكيفية في الفعل و اسم الفاعل و اسم المفعول، و يسري هذا التعميم على باقي المشتقات بما في ذلك أسم الزمان،اسم المكان،اسم الآلة و المصدر الميمي.

عالج مكارثي [17] هذه المقولات في إطار إشكالية التمثيلات و تعدد الطبقات،فدرسها على مستوى الألحان و القوالب الصورية و ما انبثق عن ذلك من مشاكل تتعلق بالاقتران

و الامتداد،فانتهى إلى الكثير من الخلاصات التي صاغها الصرفيون القدماء فيما يخص الفعل و ما اتصل به من أسماء مشتقة،و إن كانت الآلية التي اعتمدها لم تسعفه أحيانا في ابراز بعض تفاصيل تلك العلاقة .

في هذا النطاق نشير إلى أنه لم يستطع الكشف عن التطابق الصوري بين الفعل الثلاثي

و اسمي الفاعل و المفعول المأخوذين منه،فاعتبرهما استثناءا بالنسبة لما اشتق منهما من الثلاثي المزيد أو الرباعي:

(3)

أ ـ كَتَب / يكتُب	ب ـ كاتِب
كَتَب / يكتُب	مكتوب

حسب مكارثي يختلف نظام الصوامت و المصوتات في "أ" عن انتظامها في "ب" ، بناء على ذلك تنتفي المطابقة الصورية، فما مسوغ القول بالمطابقة عند القدماء، و إلى حد تمكن الفرضيات التي ننطلق منها في هذه الدراسة من تأكيد الحكم السابق أو تفنيده؟

جزم ابن يعيش أن:

"ضَارِب ومُكرِم و مُنطلِق و مُستخرِج كله جار على فعله،الذي هو َيضرِب و يُكرِم و يَنطِلق و يَستخرِج و يُدحرِج''و أن: ''مَفعول مثل يَفعل كما كان فاعل مثل َيفعل .... و الواو في مفعول كالمدة التي تنشأ للإشباع لا اعتداد بها [18] "

لم يستثن الصرفيون ما كان أصله ثلاثيا من مسألة التطابق الصوري، غير أنهم لم يدققوا تلك العلاقة بين الفعل و اسم الفاعل المتصل به.

يبدو أن الوقوف عند المستوى السطحي يوحي بعدم المطابقة، فالاختلاف بين "يَضرِب"و"ضَارِب" يبدو واضحا، لكن استحضار مفهوم المد و السكون و طبيعته عندهم [19]، يبدد هذا الاختلاف فيصبح "فاعِل" مطابقا ليفعَل[20] و يصبح لهما نفس القالب التطريزي ،ذلك أن المد عندهم ساكن:

(4)

يَفعَل = ص مص ص ص مص ص

فاعل = ص مص ص ص مص ص

كما تفضي فرضية القالب التطريزي التي تبنيناها إلى أن اسم الفاعل سواء كان مشتقا من الثلاثي المجرد أو من المزيد أو من الرباعي، له نفس قالب الفعل المتصل به على مستوى البنية وعدد المقاطع ونوعها، وتوزيع الأحياز الفارغة، تبعا لذلك توازي هوامش المضارع ومقاطعه هوامش اسم الفاعل ومقاطعه، فيستجيبان معا لقيد الموازاة، بالإضافة إلى أن انتظام صوامتهما ومصوتاتهما متماثل، حيث إن كل صامت في المضارع ،يقابله نظيره في الثاني ،كما تتقابل فيهما الأحياز الفارغة:

(5)

يُكرِم	مُكرِم	.ص مص.ص □. ص مص. ص مص.
يَنطل	مُنطلِق	.ص مص. ص□ ص مص. ص مص. ص مص.
يَستخرِج	مُستخرِج	.ص مص.ص□ ص مص.ص□. ص مص.ص مص.
يَضرِب	ضَارِب	.ص مص.ص□ ص.مص.ص مص.

يتضح أن هذه الموازنة تفيد قصور تحليل مكارثي والكثيرين من الدارسين[21] في إبراز عمق العلاقة بين هذه المقولات.

II - البنية الصريفية:

اعترف الكثيرون من الدارسين بصعوبة دراسة أبنية الاسم لتعقد نسقها الصرفي مقارنة بالفعل[23]، لكن ذلك قد لا ينطبق كثيرا على الأبنية المتصلة به. نظرا لاطراد اشتقاقها خلافا لعدة أبنية اسمية أخرى. إذ لها بناء صرفي وتطريزي واضح المعالم يتجلى في بنيتها الصريفية والمقطعية البسيطة وفي لحنيها الصامتي والمصوتي المطردين، فاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما من هذه المشتقات تربطهما بالفعل علاقة مضبوطة. عبر عنها مكارثي (1979) بالمعادلتين الآتيتين:

(6)

إسم الفاعل – م = المضارع المعلوم- الزوائد التصريفية
إسم المفعول – م = المضارع المجهول- الزوائد التصريفية.

يتقاسم طرفا المعادلة نفس البناء الصريفي، ويكمن الفرق فقط في المادة المقطعية للزيادة في كليهما، فهي في الأول "م" وفي الآخر أحد عناصر مجموعة "أ، ن، ي، ت" وهي بذلك ثابتة في هذه الأسماء ومتغيرة في المضارع.

(7)

المضارع	**إسم الفاعل**	**إسم المفعول**
أنطلِق	مُنطلِق	مُنطلَق
ننطلِق	مُنطلِق	مُنطلَق
ينطلِق	مُنطلِق	مُنطلَق
تنطلِق	مُنطلِق	مُنطلَق

اهتدى مكارثي إلى وضع آلية تمكن من اشتقاق هذه الأبنية في المضارع قبل زيادة حروف المضارعة [23] مؤكدا أن تلك العملية تؤدي إلى عدة تغيرات صواتية في سياق صرفي محدد، فميز في صياغة اسم الفاعل بين نوعين من القواعد، قواعد المواضعات الصرفية، وتتضمن عملية تقتضي تغييرا في المادة الصواتية في سياق صرفي خاص، والقواعد الحشوية التي تدخل تغيرات صرفية:

(8)

[A] → [A'] / X
[B] → [B'] /

1 — Ø ص مص/ [المضارع] [—
2 — رسو لحن المضارع المصوتي
3 — المضارع — ← مـ
البناء 1 μ
إسم الفاعل
إسم المفعول
4 — إدخال التناوبات المصوتية
5 — إدخال العلامات التصريفية.

تطبق هذه القواعد عبر مراحل، ففي البداية تدخل زيادة المضارع ثم يرسو اللحن المصوتي لهذا الفعل، وبعدها تنتظم الميم كصادرة وتحصل التناوبات المصوتية للانتقال من المضارع إلى الاسم المشتق، وأخيرا تدرج العلامات التصريفية، لكن ما يلاحظ بهذا الصدد ،أن هذه القواعد قواعد سياقية وصفية فقط، ولا تمكن من تفسير مجموعة من التعديلات الطارئة على البناء.

إذا كانت صادرة المضارع رهينة بالمطابقة ،فإنها في هذه المشتقات دائما ميم، وفي إطار التفاعل بين الصرف والتطريز تقتضي الزيادة التي تتكون من صامت ومصوت زيادة شكل مقطعي مواز ،على هيئة .ص مص. مثلما عبر عن ذلك مكارثي.

(9)

Perfixation	Imperfectif
Ø ⟶ Cv	participle

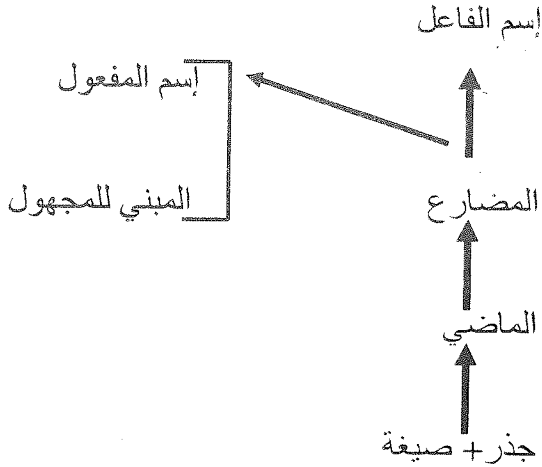
لكنه استثنى من هذه الآلية اسم الفاعل واسم المفعول المشتقين من الثلاثي، معللا ذلك بتميز هما الصرفي والتطريزي.

تبدو هذه الفرضية متعارضة مع ما انتهينا إليه في المحور السابق حيث دققنا مظاهر التطابق الصوري والقطعي بين الفعل والأبنية المتصلة به ودعمنا قول ابن يعيش:

"**فمفعول مثل يَفعَل كما كان فاعلا مثل يَفعَل، فالميم في مفعول بدل حرف المضارعة في يَفعَل، وخالفوا بين الزيادتين للفرق بين الاسم والفعل** 24".

إن اسم الفاعل واسم المفعول خرج عملية يكون المضارع عرضة لها باعتباره دخلا، وهذا يقودنا إلى حلقة أخرى من حلقات البناء الهرمي للدخل، فالمضارع الذي هو خرج عمليات مختلفة تطبق على الماضي يصبح دخلا مرشحا لمجموعة من التغيرات لإنتاج أبنية متصلة به، وذلك وفق الخطاطة الآتية:

(10)



تنطبق على هذه الأسماء فرضية البناء الهرمي للدخل، وأن اشتقاقها يوازيه تعاقب عدة مستويات صرفية، كما أنها حصيلة التأليف بين مجموعة من الصريفات، فما تعرفه من زيادة يمثل صريفة مستقلة مادتها القطعية صامت ومصوت يرسوان على شكل مقطعي على هيئة:

" ص مص" حيث الصدر تشغله نفس القطعة في جميع هذه المشتقات، بينما النواة متغيرة ،وأن هذه الزيادة تقع في الهامش غالبا. وفي اسم الفاعل الثلاثي ترد حشوا. وبالإضافة إلى صريفة الزيادة والقالب، تضم صريفة الجذر التي تجعلها تشترك مع الفعل في المعنى العام:

(11)

مَكتُوب	يَكتُب	ك ت ب√
مُكتَب	يُكتَب	ك ت ب√
مُدحرِج	يُدحرِج	د ح ر ج√
مُدحرَج	يُدحرِج	د ح ر ج√
مِطرَقة	يَطرُق	ط ر ق√
مَجلِس	يجلِس	ج ل س√

وهناك صريفة المصوتات المعرضة لمجموعة من التناوبات. ويبدو أن الجمع بين هذه المكونات من أجل تشكيل البناء مماثل لما يحدث في الفعل، إذ تتدخل عدة قيود لتؤمن اللبس وتحقق الخفة والانتظام السليم للبنية المقطعية، حيث لا تجيز توالي أربعة مقاطع بكيفية تعرض قيد الانتظام للخرق، ولا توظف نفس زيادة المضارع تفاديا للبس، وتعرض البناء لعدة تعديلات تجاوزا لما قد يعتريه من استثقال فتنتظم الصوامت والمصوتات وفق ما تمليه البنية المقطعية، كما لا تتوالى الأحياز الفارغة امتثالا لقيد الملء فيبعد مثلا:

"مُدْحْرَج"

"مَدَحْرْج"

تستمد هذه الأبنية من الفعل ،عدة خصائص تطريزية وصرفية [25] فتسير على نهجه:

"وكذلك الأسماء المأخوذة من الأفعال وكانت على مثال الفعل، وزيادتها ليست من زوائد الأفعال، فإنها تعتل باعتلال الفعل [26]".

إن كان اسم الفاعل والمفعول المشتقان من الثلاثي يبدوان مختلفين عن الفعل، على مستوى البنية الصريفية، بتجرد الأول من الصادرة واعتماد الثاني زيادتين، إحداهما وقعت صدرا والثانية حشوا ،فإن إمعان النظر في تلك البنية يؤكد الاتصال والتطابق، فبالإضافة إلى التماثل التطريزي بين هذه المقولات فإن بنيتها الصرفية لا تشذ عن هذا الحكم. إذ لا يختلف اسم الفاعل واسم المفعول الثلاثي عن الفعل وعن باقي الأسماء المتصلة به على مستوى البناء، لتضمنهما نفس عدد الصريفات، لكن اقتضى الانتقال من الدخل إلى الخرج بالنسبة لاسم الفاعل المشتق من الثلاثي تحولا داخليا بإدخال زيادة على شكل " ص مص" بعد المقطع الأول مثلما يحدث في الفعل كفاعَل، تفَاعل، فعَل وتفعَل. فاستعار إحدى خصائص الفعل المتمثلة في موقع "المورفيم التطريزي" وفق تعبير سجرال ségéral .

(12)

DARABA ⟶ DA[cv] rib

Kataba ⟶ Ka[cv] tib

ولم يشغل من المقطع المزيد سوى الحيز المصوتي بواسطة امتداد الفتحة، بقي الحيز الصامتي شاغرا مسببا خرق قيد ملء الصدر، وعليه فإن اسم الفاعل بنوعيه مزيد، وإن كانت الزيادة في المشتق من الثلاثي تقع حشوا وفي الآخر ترد صدرا.

لاسم المفعول المشتق من الثلاثي كباقي الأسماء المتصلة بالفعل نفس البناء الصريفي.

(13)

أَنهَل	**منهَل**
أجلِس	**مجلِس**
أكتب	**مَكتَب**
كتَب	**كاتِب**
يكتُب	**مكتُوب**

وإن ظهر في "مفعول" زيادتان فإن ليس لهما نفس الوضع، فالأولى زيادة صرفية مثلها مثل نظيرتها في باقي هذه الأبنية، والثانية لها دور ثانوي على المستوى الصرفي، إذ لم تتعد وظيفتها الزيادة في المدة الايقاعية للفظ كما يؤكد النص المشار إليه سابقا:

"فمفعول مثل يفعَل كما كان "فاعل" مثل يفعَل... والواو في مفعول كالمدة التي تنشأ للاشباع لا اعتداد بها فهي كالياء في الدراهيم".

الخلاصة أن جميع هذه الأبنية المتصلة بالفعل حصيلة التأليف بين مجموعة من الصريفات ونتاج آلية صرفية موحدة لا يترتب عن تنوعها اضطراب النظام الصرفي واعتماد أنساق مختلفة في عملية الاشتقاق، فرغم تعددها يبقى النسق الاشتقاقي موحدا، لكن مستوياته تختلف باختلاف هذه الأبنية، وباختلاف الدخل الصرفي المعني بالعملية الاشتقاقية التي هي عبارة عن مجموعة من المراحل المتعاقبة، تبعا لذلك سيختلف مستوى اشتقاق "فاعِل" عن مستوى اشتقاق "متدحرج" كما ترتبط هذه المسألة بالبناء

الصرفي للدخل، ومع هذا كله يبقى النسق متماسكا، فالماضي الذي هو دخل فاعِل" يمثل دخلا غير مباشر لاسم الفاعل المشتق من الرباعي أو من الثلاثي المزيد.

ونظرا للروابط الصورية والصرفية التي تجمع بين الفعل والأبنية المتصلة به، صاغ مكارثي قاعدة عامة تمكن من اشتقاق كل هذه الأبنية:

(14)

زيادة الميم كصادرة:

[المضارع] ← مـ

μ

اسم الزمان
اسم المكان
اسم الفاعل
اسم المفعول
المصدر الميمي
اسم الآلة

يطغى الجانب الصوري على هذه القاعدة، فهي لا تمكن من التمييز لا بين أنماط اشتقاق هذه الأبنية ولا بين مراتب مداخلها، وأنها تكتفي بوصف بعض التغيرات دون تفسيرها.

ولا تمكن من الوقوف على العوامل المتحكمة في ذلك.

كما أن مقاربة مكارثي لم تهتم بالجانب المعجمي الشيء الذي جعله لا يلتفت إلى الكثير من جوانب هذه الأبنية، كظهور الهمزة في شائع"، "نائم" رغم أنها لا تظهر في الفعل (كنام وشاع) ولا في الأصل الذي هو "نوم" و "شيع".

فضلا عن كون المعاجم اللغوية تورد مجموعة من أسماء المكان، لم يستعمل من الأصول المشكلة منها أي فعل، فاعتبرت مشتقة من الأسماء الجامدة:

أسد ←—— مأسدة

ذئب ←—— مذأبة

لكنها تتقاسم مع تلك المشتقة من الفعل عدة خصائص صرفية وتطريزية لاعتمادها نفس القالب والبنية المقطعية ونفس البناء الصريفي، فتصبح بدورها حسب هذه المعطيات متصلة بالفعل. ويمثل بعضها مظهرا من مظاهر التفاعل بين الصرف والتطريز نظرا للتغيرات التي تطرأ على بنائها بسبب تطريزي.

فاسم المكان الرباعي يمكنه أن يرسو على قالب رباعي أو ثلاثي،فإن اختار الثلاثي بقيت إحدى القطع عائمة [27] لعدم توفر حيز صامتي يمكن من رسوها، من جراء ذلك يتعرض البناء برمته للتعديل بحذف تلك القطعة [28]، أما إن توفر الحيز، شغلت موضع الصدر، وهذا ما يفسر ظهور الباء في "معقربة، مثعلبة" واختفاءها في "معقرة، مثعلة" وإن لم تتحقق هذه القطعة عند توظيف القالب الرباعي، يبقى أحد أحيازه الصامتية شاغرا، مسببا خرق قيد ملء الصدر، في هذه الحالة يتعذر رسو النواة أيضا بما أن الصدر فارغ ونواة المقطع السابق ليست من جنسها وهذا يخل بسلامة البناء.

III - التناوبات المصوتية

تنتظم المصوتات في الفعل والاسم المتصل به بنفس الكيفية، فالمصوت يقابله مصوت والحيز الفارغ يقابله آخر مثله وتتطابق أحيانا أجراس مصواتهما.

(15)

يُكرِم	مُكرم
يَنطلِق	مُنطلق
يَستخرِج	مُستخرج
دحرَج	مدحرج
يدخُل	مَدخل
يَطرُق	مِطرَقة

وتبدي هذه الأسماء نفس استجابة الفعل لقيد انتظام المقاطع فتظهر بعض الأحياز فارغة بناء على تحكم هذا القيد في قيد ملء النواة. ويلاحظ أحيانا اختلاف مصوت المقطع ما قبل الأخير عن نظيره في الفعل كأن يكون فتحة في المضارع وكسرة في اسم الفاعل.

(16)

تَفَعَّلَ	مُتَفَعِّل
يَتَفَاعَل	مُتفاعِل
يَتَفَعْلَل	مُتَفَعْلِل

تتعرض نواة هذا المقطع لعدة تغيرات فتشغلها الكسرة في اسم الفاعل والفتحة في اسم المفعول وتتقيد في اسم الزمان والمكان بالمضارع [29] فترسو عليها كفتحة إن كانت نظيرتها في الفعل تشغلها الضمة. وإن كانت فتحة أو كسرة في المضارع بقيت على حالها في هذين الاسمين.

(17)

يَكتُب	مَكتَب
يَشرَب	مَشرَب
يَجلِس	مَجلِس

وبما أن هذا المصوت يخضع لعدة تناوبات فليس له طابع معجمي مما يعزز دوره في العملية الاشتقاقية، فإذا كان الاشتقاق يتم بالزيادة كما يتم بالحذف فإنه يحدث أيضا بواسطة التناوبات المصوتية.

قارن مكارثي بين ألحان مجموعة من هذه الأبنية المشتقة وألحان الفعل وصاغ ذلك كالآتي:

(18)

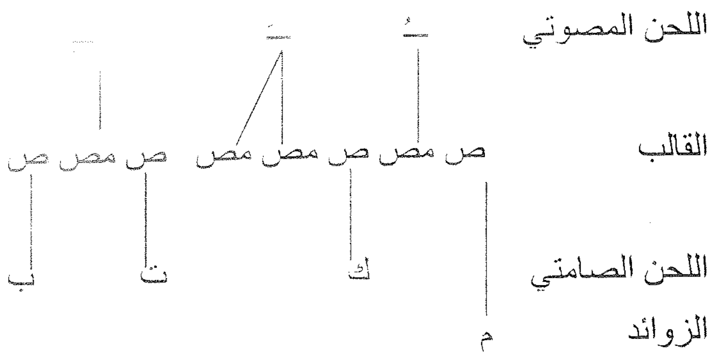
الماضي	$a\ ^{4}_{2}$
الماضي المجهول	$U\ ^{3}_{1}i$
المضارع المعلوم	$U_{a\,i}$
المضارع المجهول	U^{4}_{a2}
إسم الفاعل	$U_{a}\ ^{3}\ _{i}$
إسم المفعول	U_{a2}^{4}

لاحظ أن عناصر بعضها عرضة للامتداد بينما تبقى أخرى في منأى عنه. ففي الماضي المعلوم تمتد الفتحة أما في الماضي المجهول فإن الضمة هي التي تكون معنية بالامتداد.

في حين تمتد الفتحة في المضارع المجهول ولا تمتد كما تمتد الفتحة دون غيرها في اسم الفاعل واسم المفعول. في المقابل لا تتعرض الضمة لهذه العملية في هذين الاسمين ولا تمتد الكسرة في اسم الفاعل. فعالج هذه المعطيات في إطار إشكالية التمثيلات [30] اعتمادا على آليات الاقتران ومبدإ النطاق الإجباري "[31] OCp" حيث تمكن من صياغة مجموعة من القواعد لتعديل الآليات العامة التي تقترحها الصواتة المستقلة القطع فيما يخص الاقتران، الامتداد والوجهة [32]. فأعطى الأسبقية في الاقتران للقطع المحرومة من عملية الامتداد وبعدها تطبق باقي المواضعات:

(19)

اللحن المصوتي	ـُـ	ـَـ	ـِـ
القالب	ص مص ص مص مص ص مص ص		
اللحن الصامتي	ك	ت	ب
الزوائد	م		

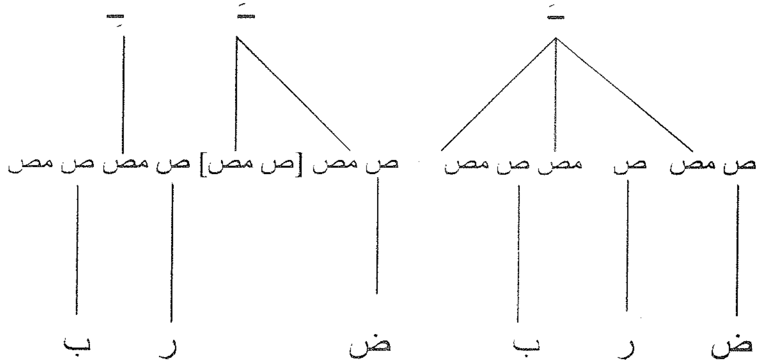


لقد اقترنت الكسرة ثم طبقت باقي الاجراءات ولو لم تعط لها الاسبقية لأدت عملية الاقتران إلى "مُكتيِب"، فالمواضعات العامة تعترضها عدة صعوبات تحول دون اطراد تطبيقها على كل الأبنية سواء على المستوى الصامتي أو المصوتي [33].

لقد لاحظ مكارثي أن هذه المصوتات تخضع لتناوبات عدة، لكنها لا تؤثر على القالب التطريزي ولا على البنية الصريفية، غير أنه لم يوضح طبيعتها ولا القيود العاملة فيها كما عجزت عدة دراسات عن ذلك [34]، ولم يفسر سبب امتداد مصوتات دون أخرى، وعالجت أعمال مختلفة هذه الظاهرة لكنها حصرتها في البعد الصوتي ،في حين لها أبعاد أكبر تمتد إلى مجالي الصرف والتطريز وغيرهما. واقتصرت النماذج الأپوفونية على الوصف دون التفسير.

تمكن مكارثي من رصد هذه التناوبات وقارن بين الألحان لكنه لم يفسر أبعادها ولم يعلل تعذرها أحيانا، نسجل في هذا النطاق قصور مقترح الاشتقاق من الأصل [35] radical في صياغة هذه الأسماء بما أن اشتقاقها من الفعل لا يقتضي مراعاة الجذع فقط، بل يتطلب مراعاة البناء برمته، فرصد جريانها على الفعل واتصالها به تقتضيان اعتبار كل عناصر البنية الصرفية بما فيها الزوائد، فضلا عن كون "مص1 " الغائب عن الأصل يتدخل في عملية البناء ويتحكم أحيانا في مص2"، ومن آثار وظيفته ملؤه الحيز الفارغ من المورفيم التطرزي [36] عند اشتقاق "فاعِل"

(20)



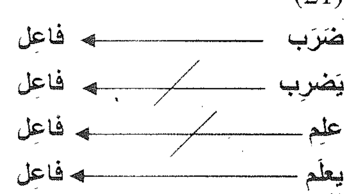
ولا تعلل فرضية الانشطار التي دافع عنها السغروشني[37] سبب إعمال شق وإهمال آخر. كما لا تحل هذه المشكلة فرضية سجرال[38] التي تميز بين العنصر الحشوي والعنصر الأيوفوني.

تبدو التناوبات المصوتية في هذه الأسماء غامضة [39] أحيانا، فاسم الفاعل تكون حركة عينه كسرة أحيانا، لكن قد تقابلها في المضارع الضمة أو الكسرة ،وهذا يتعارض مع الفرضيات المعتمدة. فأي دخل ينتج هذه الحركة مع الحفاظ على الانسجام مع تلك المنطلقات؟

إذا احتكمنا لآلية التناوبات المصوتية وطبقناها بشكل آلي ،أفضى التحليل إلى اضطراب نسق اشتقاق هذه المقولات كأن يصبح اسم الفاعل متصلا تارة بالماضي وتارة بالمضارع.

تسوغ حلقات سلم التناوبات اعتبار المضارع دخل "فاعِل" إن كان الماضي "فعِل" مادام الخروج من كسر إلى كسر غير جائز، واعتبار الماضي دخلا إن كان المضارع "يفعِل"

(21)



يتضح أن هذا الإجراء غير متماسك فما السبيل إلى تعليل خضوع هذه المشتقات للتناوب في بعض الحالات وتعثره في أخرى؟ لماذا يكون التناوب وفق الآلية الضابطة له،مطردا تارة وغير مطرد تارة أخرى؟ لإيجاد الحل، يمكن اعتبار التناوب بين "فاعِل" والفعل غير مطرد وأنه استثناء بالنسبة لقاعدة التناوبات المصوتية،فيستساغ اتصاله بالمضارع فقط أو بالماضي فقط.

كما يمكن الافتراض عند تعذر التناوب وتماثل "مص1" و "مص2" أن "مص1" امتد إلى حيز "مص2" فحال دون معاقبة المصوت المعني في الخرج لمقابله في الدخل.

لتبديد ذلك الغموض يمكن افتراض استبعاد حصول تناوب مصوتي عند الانتقال من الفعل إلى هذه المشتقات واعتبار ألحانها خاضعة للنقل[40] Transfer من المضارع.

الخلاصة أن هذه الأبنية تستمد ألحانها المصوتية من المضارع إما عن طريق النقل أو التناوب المصوتي ، مع الالتزام بقيد انسجام النواة الذي يتفاعل مع مجموعة من القيود في إطار تفاعل الصرف والتطريز ،وإن بدا الخلل في هذا التناوب فإنه يعزى للعلاقة بين هذه القيود، من ثمة قد لا يتم الانضباط للسلم الأبوفوني ويخرق قيد انسجام النواة إذا ما اقتضى ذلك قيد أقوى.

يحافظ اسم الزمان واسم المكان على لحن المضارع فيكون على وزن "مَفْعِل" إذا كان المضارع مكسور العين وعلى وزن "مَفْعَل" إذا كان المضارع مفتوح العين أو مضموما، فمن أين أتت فتحة "مفعَل" إن كان مؤخوذا من "يفعُل" حيث لا يمكن التسليم بحدوث نقل لاختلاف الحركتين، وأن التناوب المصوتي سينتج من الضمة ضمة: (u: ⟵ u).

في هذه الحالة يمكن افتراض امتداد "مص 1" إلى حيز "مص2" فحال ذلك دون التناوب أو افتراض وقوع هذه العملية ثم حدوث تعديل انتفت بمقتضاه الضمة وظهرت الفتحة استجابة لسلطة قيد أقوى، تدعم هذه الفرضيات الخطاطة التالية:

(22)

أ- يفعِل ⟵ مفعِل

ب- يفعُل ⟵ مفعُل ⟵ مفعَل

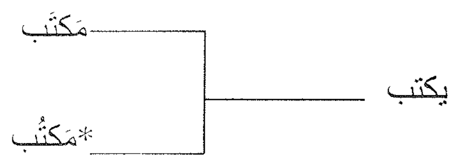
يجسد اسم الزمان والمكان المشتق من الاسم الجامد مظهرا من مظاهر نقل اللحن المصوتي من المضارع إلى الاسم المتصل به.

(23)

مثعلبة : ضمة فتحة كسرة (u a i)

معقربة : ضمة فتحة كسرة (u a i)

تخضع التناوبات المصوتية لقيد وحدة المقطع وقيد انسجام النواة الذي يجعلها تؤثر على صدر مقطعها وتتأثر به وتطالب بأن تنسجم مع الأنوية المقطعية المجاورة والموازية لها في الدخل. كما يتدخل قيد منع الثقل الذي يفضل النواة الأخف، مما قد يجعل هذه القيود في حالة تنازع، فسلم التناوبات يسند لفتحة الدخل مثلا ضمة في الخرج، لكن إيثار الأخف يرجح الفتحة:



يرجح سلم التناوبات "مكتُب" حيث (u ⟵ :u)، لكن النحاة برروا تفضيل "مكتَب" لثقل بناء "مفعُل" فعدلوا عنه إلى بناء "مفعَل" بناء على عامل الثقل والخفة الذي يعد أحد الركائز الأساسية التي قام عليها النحو والصرف.

لقد تنازع في هذا البناء قيد انسجام النواة في إطاره الأيوفوني وقيد منع الثقل وإيثار الأخف فكانت الغلبة للقيد الثاني المدعوم من طرف قيد وحدة المقطع:

(25)

الاحتمالات	انسجام النواة	منع الثقل	وحدة المقطع
مَكْتُبٌ		_	
مَكْتَبٌ	*	_	
مَكْتِبٌ	*	_	

يلتقي هذا التحليل مع تبريرات ابن الحاجب لهذه المسألة:

"اعلم أنهم كأنهم بنوا الزمان والمكان من المضارع فكسروا العين، فيما مضارعه مكسور العين، وفتحوها فيما مضارعه مفتوح العين، وإنما لم يضموا فيما مضارعه مضموما نحو يقتُل وينصُر، لأنه لم يأت في الكلام غير هذا الباب مفعل إلا نادرا... فلم يحملوا ما أدى إليه قياس كلامهم على بناء نادر. وعدل إلى أحد اللفظين مفعل ومفعل وكان الفتح أخف فحمل عليه[41]"

تعمل هذه القيود أيضا في تحديد المصوت المرشح للامتداد، ففي "متفاعَل"، تمتد الفتحة دون الضمة أو الكسرة لما تتميز به من خفة، ولما تحققه من انسجام ونظرا لما قد يسببه غيرها من لبس.

تسري نفس هذه الروابط على "متفاعِل" لذا لألحان هذه المشتقات مظاهر مختلفة، فتارة تنقل من الفعل وتارة تكون عرضة للتناوب بناء على قيد انسجام النواة.

(26)

فعَل يفعِل:	ضرَب يضرِب	←	ضارِب
	جلَس يجلِس	←	جالِس
فعِل يفعَل	شهِد يشهَد	←	شاهِد
	علِم يعلَم	←	عالِم
فعَل يفعَل	نجَح ينجَح	←	ناجِح

طبيعي أن تختلف ألحان هذه الأفعال مادامت المخالفة من أسس بناء الصيغة في العربية، وأن اختلافها مطلوب لتأمين اللبس،فإن أدى التناوب في الأبنية المتصلة بالفعل إلى المس بهذا القيد، تم اللجوء إلى عملية نقل مصوتات المضارع، وتناط أنذاك مهمة تحقيق تلك المخالفة بالزيادة.

يفضل انسجام النواة أن يكون اسم الفاعل من "علم يعلَم" "عالَم"، بما أن الفتحة أخف لكنه في هذه الحالة يصير ملتبسا بالاسم.

(27)

الاحتمالات	أمن اللبس	انسجام النواة
عالّم	*!	ـــَـــ
☜عالِم		ـــِـــ

لو استغنينا عن تلك الحركة لحصلنا على "عالْم" مما يعرض قيد الملء لخرق كبير، لتوالي خرق قيد ملء الصدر وخرق قيد ملء النواة، لذا فإن توزيع الأحياز الفارغة خاضع كما في الفعل لمجموعة من الشروط، ذلك أن انتظام المقاطع يحضر توالي أكثر من ثلاثة مقاطع، وأن خرق قيد الملء يشترط أن يكون في حدود دنيا.

(28)

الاحتمالات	انتظام المقاطع	الملء
مِطَرَقَةٌ	*	
☜مِطْرَقَةٌ		*
مُكَرِمٌ	*	
☜مِكْرِمٌ		*

لكن لماذا تفرغ النواة بالتخلي عن حركة الفاء في "مُكْرم" بدل التخلي عن حركة العين؟

لقد انتهينا سابقا إلى أن لتلك الحركة دورا مركزيا في تأمين اللبس، إذ لو استغني عنها لالتبس اسم الفاعل "مكرِم" باسم المفعول "مكْرَم"، تبعا لذلك، ليس عناصر اللحن المصوتي نفس الوضع، فبعضها أهم من بعض، ولهذه المسألة ارتباط وثيق بتنازع القيود.

تتفاعل إذن مجموعة من الأبعاد في تشكيل البناء السليم، فبالإضافة إلى قيد انسجام النواة، وحدة المقطع، منع الثقل وأمن اللبس، يتدخل قيد وحدة الباب في عملية البناء. والذي بموجبه يلتزم اسم الفاعل بزيادة ميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر.

(29)

الاحتمالات	أمن اللبس	وحدة الباب	انسجام النواة
☜ مُقَدِّمٌ			ـــِـــ
مُقَدَّمٌ	!*	*	ـــَـــ
مُقَدُّمٌ	!*	*	ـــُـــ

نفس الاعتبارات تفضل "مُطالِب" على "مَطالَب"و "مَطَالِب" لأن الاحتمالين الثاني والثالث يخرقان وحدة الباب وأمن اللبس.

نستخلص من هذا التحليل وجود علاقة وثيقة بين الدخل والخرج على المستوى الصوتي، فلحن المضارع تارة ينقل إلى الخرج وتارة يخضع للتناوب، وأحيانا تتدخل عدة عوامل تحول دون اطراده، وأن جريان هذه الأبنية الاسمية على الفعل لا ينحصر في الصوامت والبناء الصريفي، بل يسري على المصوتات أيضا وعلى توزيع الأحياز الفارغة ونوعية الاستجابة لمختلف القيود العاملة فيصبح لمفهوم الجريان والاتصال بعد صرفي وقطعي وتطريزي.

كما يستخلص أن هذه المقاربة التي اعتمدت نظام القيود تتكامل مع تلك التي توقفت في حدود الوصف لتمكنها من صياغة آليات تمكن من الوصف والتفسير والانفتاح على القديم والحديث.

IV- تفاعل القيود

انتهى القدماء إلى أن الواو والياء تكونان أصلا أو زائدتين، أما الألف فلا تكون أصلا بل زائدة، أو منقلبة عن الأصل، وأن الواو والياء تقعان فاء وعينا ولاما. في حين لا ترد الألف في موضع الفاء. في هذا الإطار عالجوا العلل صواتيا وصرفيا ورصدوا توزيعها والتغيرات التي تطرأ عليها. حيث لاحظوا عبر استقرائهم مختلف الأبنية أن الواو غالبا ما تتقدم على الياء قال ابن يعيش:

"وتقديم الواو أكثر كأنهم يكرهون الخروج من الياء إلى ما هو أثقل منها وهو الواو كذلك لم يأت في كلامهم مثل فِعُل بكسر الأول وضم الثاني، فاستثقلوا الخروج من كسر إلى ضم [42]"

ترتكز هذه الملاحظة على دور المستوى الصوتي في ضبط العلاقة التوزيعية بين العلل، فمبدأ الثقل والخفة أساس كراهية الضمة بعد الياء [43] وكراهية الواو بعد الياء، لكن قد تختلف علاقة الياء بالألف عن علاقتها بالواو ذلك أن:

"اجتماع الياء مع الألف أخف عندهم من اجتماعها مع الواو [44]".

وإن كانت كل علة ترشح لمجموعة من التغيرات كالتضعيف والتصحيح والحذف والقلب. فإذا كان البناء يجيز تجاور علل مختلفة فإنه يجيز أيضا تجاور علتين متماثلتين.

كما تم رصد توزيع هذه القطع في علاقتها بالحركات فاستخلص أنه:

"ليس في الأسماء العربية اسم آخره واو قبلها ضمة [45]"

وكان سيبويه قد تطرق إلى العلاقات النطقية بين الألف والواو والياء فاعتبر الألف أوسع مخرجا وتليها الياء فالواو، وأن النطق بالألف أيسر من النطق بالياء والواو، والنطق بالياء أيسر من النطق بالواو [46]. بناء على هذه المعطيات وازن الصرفيون بين الحركات. من حيث الثقل والخفة، ورتبوها ترتيبا موازيا لترتيب العلل، فاستخلص ابن جني:

"أن الفتحة أقوى الحركات وأن الضمة أثقل من الكسرة وأن الكسرة إنما ضعفت عن الضمة لقرب الياء من الألف وبعد الواو عنها [47]" وأن السكون أقل هذه الحركات خفة، نفس هذا الترتيب اعتمدته الصواتة حديثا حيث اعتبرت الفتحة أخف من الكسرة التي هي أخف من الضمة [48].

يستفاد إذن أن سلامة البناء تستلزم مراعاة مجموعة من المستويات تشمل البعد الصوتي الخاص بالخصائص الصوتية للقطع، والبعد الصرفي المتعلق بتوزيع الزوائد إزاء الأصول والبعد الصوري المتعلق بانتظام الصوامت والمصوتات، وهذا يشكل مجالا خصبا لاشتغال قيود متعددة.

- قيد الملء

تنتظم المقاطع في هذه الأبنية بكيفية لا تسمح بتوالي الأحياز الفارغة، فإذا كان الشق الصرفي قد أجاز السكون والمد الذي نعتبره ترخيصا لتوالي الأحياز

الفارغة، لكون المدة حركتين متعاقبتين [49] تشغلان حيزين مصوتيين بينهما حيز صامتي شاغر، ولكون السكون يفيد وجود موقع مصوتي شاغر، فإن ذلك مقيد بالالتزام بالحدود الدنيا لخرق ملء النواة، لذا ليس لتوزيع المد والسكون وانتظام الصوامت والمصوتات أبعاد صوتية قطعية فقط بل له أبعاد مقطعية كذلك:

(30)

الاحتمالات	ملء النواة	ملء الصدر
قاالِ		**
قَا ئِل		*
مبْيع	*	*
مُقاوَمة		*
مُقاامَة		**

إن اجتماع ساكن ومد وتوالي مدتين أو توالي ساكنيين جائز مقيد، فإيثار الأخف يقتضي تلافي الاحتمالات الثلاث الأولى، ويساند قيد منع الثقل قيد الملء في تفضيل الاحتمال الأخير.

انتهى الصرفيون إلى أن الإعلال في هذه الأبنية حاصل إن توفرت مقتضياته مع مراعاة شروط، أهمها ألا يكون قبل العلة ألف، تفاديا لتوالي إعلالين وما قد ينجم عنه من حذف يخل بسلامة البناء.

وتمكن الآليات المعتمدة في التحليل الراهن من تفسير هذا الحكم وإعادة قراءته، ذلك أن إعلال "مُقاوَلة ومُداومَة" يفضي إلى الاستغناء عن العلة. فتتوالى حركات رغم أنها تمكن من ملء مجموعة من الأحياز المصوتية فإنها تفرز صدرين مقطعين فارغين مما يعرض قيد ملء الصدر لخرق فاذح، وإن لجأنا إلى استراتيجية حذف مقطع برمته للإبقاء على خرق واحد، صار البناء "مُقالَة" و "مُدامَة"، وهذا يسبب خرق قيد أمن اللبس، إثر هذا الإجراء لن نتمكن من التمييز بين المصدر "مُداومَة" والاسم "مُدامَة"

فيرجح بقاء البناء على حاله دون تعديل.

- قيد وحدة الباب

تشكل هذه المشتقات بابا مستقلا اصطلح عليه بالأسماء المتصلة بالفعل، لارتباطها به وجريانها عليه، وإذا كانت لهذه الروابط آثار تركيبية فإن لها أيضا آثارا صرفية وتطريزية، مما جعل هذه الأبنية عرضة للتغيرات الطارئة على الفعل كالإدغام، والحذف والنقل باعتبارها مجالا خصبا لاشتغال عدة قيود، فما من تغير يطرأ على الفعل إلا شمل البناء المتصل به حسب قيد وحدة الباب، نظرا لما بينهما من تطابق تطريزي وصرفي، علق ابن يعيش على هذه المسألة قائلا:

''وكذلك الأسماء المأخوذة من الأفعال وكانت على مثال الفعل وزيادتها ليست من زوائد الأفعال، فإنها تعتل باعتلال الفعل، وإذا كانت على وزنه وزيادتهما في موضع زيادة الفعل كالمصادر التي تجري على أفعالها وأسماء أزمنة الفعل [50]''.

لقد سوغ إعلال هذه الأبنية التطابق الصوري بينها وبين الفعل المعبر عنه هنا بالوزن.

والذي يراد به في هذا السياق الوزن الصوري نظرا لاختلاف نوع الزيادة، فكان لتماثل البنية التطريزية بين الفعل والاسم آثار صرفية وصواتية، تبعا لذلك فإن "مُفعَل" من القول والبيع "مُقَال" و "مُبَاع".

''وكذلك اسم المفعول، يعتل باعتلال الفعل أيضا لأنه في حكم الجاري على الفعل [51]''

لما يحصل الإعلال في "قال، صاغ، باع، وكال". يحصل أيضا في "مَقُول، مَصُوغ، مَبِيع،ومَكِيل" علما أن الأصل: "مقوُول، مصوُوغ، مبيُوع، مكيُول" وهذا الإجراء يسري على باقي الأبنية.

- قيد منع الثقل

يفيد هذا القيد في تفسير مظاهر مختلفة للتغيرات التي تمس البناء المعتل سواء كان فعلا أو اسما، فإذا كانت الواو تسقط في المضارع المثال بوقوعها في موضع تستثقل فيه فإنها تصح إن انتفى أحد أسباب تعذر الخفة وهو الياء أو الكسرة مثلما يحصل في يوعِد وموعِد".

إذا كانت للعلة وظيفة تطريزية وصرفية تتجلى في ملء الحيز الفارغ وتوفير عماد للصيغة وأنها تجتلب في إطار تفاعل الصرف والتطريز، فإن لم تكن الحاجة إليها،

كان وجودها حشوا وصارت فضلة تسبب الثقل، من ثمة للصامت المعتل مظهر مزدوج، فتارة نجده ضروريا لتحقيق الخفة فيتم اجتلابه وتارة يصبح مستقلا فيستغنى عنه، تبعا لذلك ليس للثقل طابع قطعي فحسب باعتباره ليس خاصية لصيغة بالقطعة في ذاتها فقط، بل له أبعاد تأليفية قائمة على كيفية انتظام الصوامت والمصوتات وكيفية توزيعها على القالب التطريزي مما جعل أبعاده متنوعة تجمع بين ما هو صوتي وما هو صرفي وتطريزي، حيث إن العلة تجتلب استجابة لمجموعة من القيود، ومتى أمكن الاستغناء عنها دون الإخلال بسلامة البناء والتضحية بقيود رئيسية صارت مستثقلة.

لقد مكنت الواو في "وَزَن" من توسيع الجذر استجابة لموازاة هامشه لهامش القالب، استجابة لملء حيز صامتي لا يمكن تركه شاغرا، خصوصا في الموقع الاستهلالي، فأنقذت قيد الملء من التعرض لخرق خطير، كما وفرت عمادا لأحد مصوتات الصيغة، لكن في "موزان" (:اسم الآلة) تصير مستثقلة لوقوعها بعد كسرة، فتقلب ياء من أجل تحقيق الخفة والانسجام ويصبح الخرج "ميزان" في هذه الحالة تصير العلة فضلة يترتب الثقل عن بقائها، نظرا لتوفر إمكانية الاستغناء عنها، لذا يتم التخلص منها ويتم الامتداد وكأننا بإزاء إجراء تعويضي [52]، خصوصا أن هذه العملية لم تؤثر على الانتماء الصرفي للبناء فيما يخص الجذر والوزن [53].

لا تعمل هذه القيود بشكل منفرد، لاشتغالها كمجموعة famille [54] فضلا على أن إعمال أحدها قد يؤثر على الباقي وإغفال بعضها يمكنه أن يخل بسلامة البناء، نظرا للعلاقة المتنوعة الأبعاد الرابطة بينها بما أنها تتفاعل في تشكيل بناء سليم.

ينجم عن إعلال اسم الفاعل المأخوذ من "قال، باع، نال" توالي ألفين باعتبارهما حركات متعاقبة تتخللها صدور مقطعية شاغرة. وللتخفيف من حدة خرق قيد الملء يمكن حذف أحدهما، بيد أن هذا الإجراء يجعل الاسم يعود إلى لفظ "قال، باع، نال" معرضا قيد أمن اللبس لخرق حاسم في عدم تفضيل هذا الاحتمال، في هذا النطاق يتنازع قيد أمن اللبس

و قيد الملء، لكن الأسبقية تعطى للقيد الأقوى.

تحدث الصرفيون عن احتمال آخر يتمثل في تحريك أحد الألفين لتفادي توالي الساكنين.

هذا الإجراء يسعى إلى تغيير طبيعة الألف ووظيفته بمحاولة تحويله إلى صدر، غير أن ذلك ليس ممكنا ما دام لا يقبل الحركة لأنه حركة بدوره، وتحريكه يكثر من توالي الحركات، فتتعاقب الأنوية وتتعدد الصدور الفارغة التي يتكرر معها خرق ملء الصدر، لذا يرتبط عدم جدوى هذا الاحتمال بالطبيعة الصواتية للألف وبوظيفته المقطعية، فكان الحل الناجع لإنقاذ هذا القيد إبدال الألف همزة.

أوجز ابن يعيش هذا الاحتمال رابطا تحريك الألف بعملية القلب:

"وذلك لا يمكن النطق به فوجب حذف أحدهما أو تحريكه، فلم يجز الحذف لئلا يعود إلى لفظ قام، فحركت الثانية التي هي عين كما حركت راء ضارب، فانقلب همزة لأن الألف إذا حركت صارت همزة"55.

يوازن الجدول (31) بين هذه الاحتمالات:

الاحتمالات	أمن اللبس	الملء	وحدة الباب	منع الثقل
قا ال:		*		*
ص مص□ مص مص□ مص ص مص		*!		
قَا وِ ل:			*	*
ص مص□ مص ص مص ص مص		*		
قَال:	*!			
ص مص□ مص ص مص		*		
قائل:				
ص مص□ مص ص مص ص مص		*		

يقتضي قيد وحدة الباب إعلال "قاوِل" لأن **"جميع ما اعتل فعله ففاعِل منه معتل"** 56 ولأن التعديل امتثال لقيد منع الثقل وإيثار الأخف، ما دام الاستغناء عن العلة إن أمكن أفضل من بقائها حشوا. لذا استجاب الاحتمال الأول لوحدة الباب وأمن اللبس، لكنه خرق ملء الصدر مرتين فتعذرت الخفة. أما الاحتمال الثاني فإنه لم يخرق قيد الملء سوى مرة واحدة، لكنه لم يخضع للتعديل استجابة لوحدة الباب وإيثار التخفيف. الاحتمال الثالث بدوره قلل من حدة خرق ملء الصدر لكنه لم يستجب لقيد منع الثقل ووحدة الباب. كما ضحى بقيد أمن اللبس، فتم تفضيل الشكل الأخير الذي تضمن حيزا واحدا فارغا وانضبط لباقي القيود.

من خلال (31) تبدو هذه القيود متنازعة، فمنع الثقل ووحدة الباب يرشحان البناء للتغيير، لكنهما قد يصطدمان بقيدي الملء وأمن اللبس، إن حصل ذلك تعذر التغيير ما لم توجد إستراتيجية التوفيق مثلما حدث في "قائل"، ويستخلص من هذا التنازع هيمنة أمن اللبس المدعوم من طرف قيد الملء على قيد منع الثقل ووحدة الباب.

(32)

قيد أمن اللبس،قيد الملء >> قيد منع الثقل،قيد وحدة الباب.

لكن ليست العلاقة بين هذه القيود دائما علاقة تنازع، فقد يدعم بعضها البعض ويسانده مثلما ساند قيد الملء قيد أمن اللبس، وساند منع الثقل وحدة الباب، كما يساند هذين القيدين أقصى الطرف، ذلك أن تعديل البناء إيثارا للخفة والتزاما بالباب في (33) زكاه وجود العلة في أقصى هامش البناء:

(33)

الغازِو ←———— **الغازِي**

الداعِو ←———— **الداعِي**

حيث إنها "**وقعت متطرفة بعد كسرة لأن الطرف ضعيف يتطرق إليه التغيير**"[57] وهي إذا كانت لاما أضعف منها إذا كانت عينا، وإذا كانت عينا فهي أضعف منها إذا كانت فاء، وكلما بعدت من الطرف كان أقوى لها، وكلما قربت منه كان الإعلال لها ألزم لأن فيه ضربا من التخفيف، فكان الإعلال أحق من الأصل. تبعا لهذا المعطى ليس لعناصر الجذر والصيغة نفس الوضع بما أن بعض عناصرها ترشح للتغيير وأخرى ترجح لأن تبقى في منأى عنه. يرشح البناء إذن لمجموعة من الاحتمالات كأن يبقى على حاله أو يعدل، وتقدم المصنفات الصرفية العربية نماذج مهمة لعملية المفاضلة بين الإمكانيات المتاحة. مشيرة إلى أن لغة تميم تبقي على الأصل في "مبيوع" و "مخيوط" باعتبار الضمة لاتستثقالها على الواو.

قال ابن يعيش:

"**ولا يعلم انهم اتموا في الواو لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات وقد روى بعضهم ثوب مصوون**[58] " .

وفي "معيوب" "مزيون" اجتمع ياء وواو وضمة ، وفي مفعول الواوي يجتمع واو وضمة وواو وهو أثقل من الأول ، كما تقع عملية التجنيس تخلصا مما يخل بسلامة البناء . ففي اسم المفعول "مرضُوو" المشتق من "رضِي" تحل الياء محل الواو لنحصل على "مرضُوي" حيث يتجسد الثقيل في (و ي) فيرشح المد والياء للتجنيس، لكن تفضل الياء لأنها أخف ، من ثمة يرجع "مرضِي" على "مَرْضُوّ" .

وفي "مرمُوي" يتجلى محل الثقل في (وُ ي) وكلا العنصرين يرشح لعملية التجنيس[59] غير أن الاختيار يقع على الياء لخفتها ولتأمينها اللبس، فيفضل "مَرْمِيّ" على "مَرمُوّ" بناء على قيدي منع الثقيل وامن اللبس.

في إطار تفاعل المستويات يقتضي القالب تعديل البناء باعتباره مقولة صرفية كأن يرخص له بالاستغناء عن بعض عناصره، أو يفرض عليه الاجتلاب ، كما يقيده بكيفية لا تتوالى السواكن ولا الحركات لما ينجم عنها من أحياز شاغرة تنتهك قيد الملء ، في المقابل إن أي تعديل يطرأ على البناء فإنه يؤثر على القالب ، سواء تعلق الأمر بالزيادة أو الحذف ، إذ الاستغناء عن قطعة يخلف حيزا شاغرا ويؤثر على البنية المقطعية الضابطة لها ، مما يكرس تفاعلا تطريزيا ، صواتيا وصرفيا .

إن طبيعة البنية الصرفية تؤثر على القالب باعتباره مقوله تطريزية ، فاجتماع السواكن غير جائز لخرقة قيد الملء ، لكنه في مثل "مستقِرّ "و"ضَالّين" جاز بما أن السكون الثاني عارض، فسوغت البنية الصرفية قبول هذه الدرجة من خرق ملء النواة مرتين متتاليتين، فضلا على أن استبدال المد بصامت في "قال" ="قائل" ضرورة اقتضتها بنية القالب وقيوده، إذا لا يسمح بتوالي إعلالين لما ينجم عنهما من توالي ألفين هما بمثابة حركات تعمل على ملء الاحياز المقطعية النووية وتترك الصدور شاغرة. نفس الاعتبارات منعت إعلال "مقاولة" و"مقاومة" بناء على ذلك يقتضي المعطى التطريزي تعديل البنية الصرفية أو تركها على أصلها ، لذا يتضح أن الصرف لا يحكم التطريز دائما ، وان التطريز ليس دائما مهيمنا على الصرف كما سلم بذلك بعض الدارسين، بقدر ما تتفاعل هذه المستويات وتتبادل التأثر و التأثر ، من ثمة لا يطرد الحكم التالي :

(34)

أ- الصرف >> التطريز

ب- التطريز >> الصرف

فالواقع اللغوي يفيد التفاعل الذي نعبر عنه وفق ما يلي:

(35)

التطريز >> << الصرف

بعد أن درسنا مظاهر مختلفة لأبنية الفعل انطلاقا من مجموعة من الفرضيات، عالجنا بعض الأبنية الإسمية بغية معاينة مدى اطراد الآليات والمنطلقات النظرية والإجرائية المعتمدة، على هذا النسق، في إطار تعاقب المستويات وتفاعل الصرف والتطريز. فركزنا في هذا الفصل على مظاهر الاتصال بين الفعل ومجموعة من الأبنية الإسمية ووظفنا مفاهيم وأدوات جديدة لإبرازها ، حيث انتهينا إلى عدة خلاصات منها :

- لهذا الاتصال مظاهر صوتية تتمثل في العدة القطعية والأصل اللفظي المشترك بين الفعل

والبناء المتصل به، ومظاهر تطريزية تتجلى في الانتظام القطعي والمقطعي، وأخرى صرفية تتجسد في التشكيل الصريفي.

- يعود اختلاف نوع اتصال أصناف هذه الأبنية بالفعل إلى طبيعة اللآلية الاشتقاقية المعتمدة في كل واحد منها، وإلى نوعية الدخل والمستوى الصرفي منطلق عملية البناء .

- لدخل هذه الأشكال بناء هرمي، يوازيه تعاقب مجموعة من المستويات الصرفية مثلما يحدث في الفعل

- تنبني عملية اشتقاق هذه الأبنية على هرمية الدخل وتعاقب المستويات، وثنائية الدخل/ الخرج.

- هناك تماثل بين الفعل والبناء المتصل به على مستوى البنية الصرفية والتطريزية.

- يستمد الاسم من الفعل بموجب علاقة الاتصال، خصائص صرفية وتطريزية، وأن عملية الاشتقاق قائمة على مبادئ صرفية تطريزية وصواتية.

- هذه الأبنية حصيلة التأليف بين مجموعة من الصرفيات، ونتاج آلية صرفية موحدة، تعتمد نفس بنية القالب ونفس البناء الصريفي، فتنتظم الصوامت والمصوتات والأحياز الفارغة في الفعل والاسم الجاري عليه بنفس الكيفية .

- يوازي الانتقال من الدخل إلى الخرج عدة تغيرات تقننها أصناف من القيود

- تقوم سلامة بناء هذه الأبنية اعتمادا على مجموعة من القيود وتشتغل بنفس الطريقة المعتمدة في الفعل.

- تشكل هذه الأبنية بدورها مجال تفاعل قيود متنوعة في نطاق تفاعل الصرف والتطريز.

هوامش الفصل الرابع:

1-السكاكي (مفتاح العلوم).

2-ابن يعيش (شرح المفصل: 801/1).

3-المقصود بحروف الفعل، الجذر دون الزوائد.

4-بوهاس (1982.)

5- تعددت أنواع الأصل عند القدماء، فقد يراد به الجذر أو البناء المجرد وقد يوظف في مقابل الزائد كما يطلق على الاصل الدلالي، انظر (المنصف /11/1، (شرح الملوكي: 108) (الخصائص 256/1)، مقاييس اللغة: 22/1) (الممتع في التصريف 1 /41).

6- المقصود بالبناء هنا عملية التركيب والاشتقاق.

7- سلكورك (1980 أ.ب)، كيبارسكي (1982) مهنان (1982، 1984).

8- ابن يعيش (شرح الملوكي: 43).

9- ابن يعيش (شرح المفصل: 825/1).

10-إسم الزمان أو المكان بدوره جار على الفعل، قال الاستربادي: "اعلم كأنهم بنوا الزمان والمكان على المضارع"، وإن كانت هناك أسماء آلة لم تشتق من الفعل مثل سكين، فأس:

(شرح الشافية: 181/1)

11-ابن يعيش (شرح المفصل: 70/6)

12- بوهاس (1982).

13-مكارثي وبرينس (1993 د، 1994 أو 2، 1995).

14-إن دل على المضي لا يعمل عمل الفعل، في هذه الحالة يكون مضافا إلى ما بعده مثل: هذا ضارب زيد أمس، كما ينون ولا تدخله الألف واللام بسبب هذه الإضافة.

15-ابن يعيش (شرح الملوكي: 76).

16-ابن يعيش (شرح الملوكي: 46).

17- مكارثي (1979 -1981).

18-ابن يعيش (شرح المفصل: 80/10).

19-حنون مبارك (المد والسكون).

20-اعتبر غوله مصطفى (1998) "فاعل" مطابقا لفعل بعد الوقف.

21- من المحدثين كعباس حسن (النحو الوافي: 3/231- 271) من نفوا التماثل الصوري بين "يفعل وفاعل".

22-مكارثي (1997-1981-1983).

23-انتبه القدماء إلى ذلك أيضا فقالوا بإبدال حرف المضارعة ميما، انظر كذلك ماتيوس (1974).

24- ابن يعيش (شرح المفصل : 10/80).

25- مكارثي (1987).

26- ابن يعيش (شرح المفصل: 6/80).

27- تطابق هذه المسالة ما يحدث للنغم، (سميث 1976).

28- العنصر الذي يبقى عائما يتعرض حسب إيطو(1986)لمبدأ الحذف " stray erasure "، وفي إطار نظرية المفاضلة فإنه يخرق قيد التجزيء .

29- قد يصاغ اسم المكان ويراد به الزمان إذ يستعمل التوقيت في معنى التقدير وإن لم يكن زمنا.

30- مكارثي(1981-1979)، أنكروفي(1988-1986)، ييب(1988) أبرمان (1988)، التاقي(1990)، أنكوجار (1984-1990)، فريواح (1990)، مور(1990).

31- مكارثي(1986)، بوهاس (1990).

32- سميث(1976)، مكارثي 1979-1981).

33- هودسن (1986)، أليمو، ألمتنغ (1987)، فريواح (1990)

34- الشكيري، شير (1996) لونستام وكورسل (1996) يعبودي خالد (1996) حميدة البقالي (1996).

35- الشكيري (1994).

36- سجرال (1996)، الشكيري وشير(1996).

37- إدريس السغروشني (الصيغ في اللغة العربية).

38- سجرال(1996).

39- كورولوكز (1950-1961)، الشكيري وشير (1996)، لونستام وكورسل (1996)، سجرال (1996).

40- مكارثي (1987).

41- الأستراباذي (I /181). 42- ابن يعيش (شرح المفصل: 54/10).

42 – ابن يعيش (شرح المفصل : 54/10).

43 يجوز تقديم الواو على الياء مع وجود فاصل (وقّيت) في هذا النطاق (شبهوا الانتقال من الأخف إلى الأثقل خفة بالصعود و الإنحدار أخف على اللسان من الارتفاع: ابن الجزري (النشر في القراءات العشر :35/2).

44-ابن يعيش (شرح المفصل :63/10).

45- ابن يعيش (شرح المفصل: 62/10).

46- سيبويه (الكتاب:II / 406).

47- ابن جني (الخصائص: I /178- 180) وسر صناعة الإعراب (I/ 139).

48- أنكوجار (1984-1990)، سلكورك 1980 أ.ب بارلاو (1998)، حيث انتهت هذه الأعمال إلى ترتيب الحركات بالنظر إلى خاصية الجهارة إلى أن :

/a/ >/i/>/ u/.

49-داود عبده (دراسات في علم أصوات العربية).

50-ابن يعيش (شرح المفصل 67/10).

51-ابن يعيش (شرح المفصل 166/10).

52-مكارثي (1979-1981-1986)، لونستام وكاي (1986)، هايز (1989)، مور (1990)، بروني (1996 أ)، بروني وبتروس (1996).

53- راسم الطحان (حقيقة الإعلال والإعراب).

54-مكارثي وبرينس (1993د)، كريستوفير كندي (1984).

55-ابن يعيش (شرح (شرح المفصل: 54/10).

56-ابن يعيش (شرح المفصل: 65/10-66).

57-ابن يعيش (شرح المفصل: 65/10-66).

58-ابن يعيش (شرح المفصل: 99/10).

59-التجنيس هو أن تسبغ الحركة أو المدة جنسها على ما كان في غير جنسها في معرض التخلص من الثقل، راجع راسم الطحان: (حقيقة الإعلال والإعراب: 131).
ترتبط هذه المسألة أيضا بعملية المماثلة انظر المدلاوي (1995)، البوعناني مصطفى(1999) وكريم الله كبور (1995).

60-السكون العارض ليس جزء من البناء، خلافا لحركة البناء في الفعل (:فعَلَ) فهي جزء منه.

نتائج دراسية:

نستخلص انطلاقا من مختلف الظواهر المدروسة أن عملية انتظام الصوامت والمصوتات والتأليف بين الصريفات والمقاطع تراعي شرط سلامة البناء الذي يقتضي إيثار الأخف ومنع الثقل، حيث يفضل "فَعُل" مثلا على "فُعُل" و "فِعُل"، في هذه الحالة يساند قيد انسجام النواة قيد منع الثقل بما أن الفتحة أكثر جهارة من الكسرة والضمة.

كما يساعد قيد وحدة الباب انسجام النواة في ترجيح "يكتُب" على "يكتِب" و"يكتَب":

(1)

الاحتمالات	انسجام النواة	وحدة الباب
☜يكتُب		
يكتِب	*	*
يكتَب	*	*

ويتكامل أمن اللبس ووحدة الباب في ترجيح "ضَرَبَ" على "ضَرْبَ":

(2)

الاحتمالات	أمن اللبس	وحدة الباب
☜ضَرَبَ		
ضَرْبَ	*!	*

تفيد المعطيات اللغوية إمكانية تنازع وحدة المقطع وانسجام النواة ووحدة الباب كما يظهر من خلال الجدول:

(3)

الاحتمالات	وحدة المقطع	انسجام النواة	وحدة الباب
☜يفضَل	*		
يفضُل		*	*
يفضِل	*	*	*

فيوضع قيد وحدة المقطع في أسفل هرم الترتيب:

انسجام النواة، وحدة الباب >> وحدة المقطع

ويبدو أن انسجام النواة ومنع الثقل يساند أحدهما الآخر:

(4)

الاحتمالات	انسجام النواة	منع الثقل
☜ينحَر		
ينحُر	*	*
ينحِر	*	*

يبرر الجدول (5) تنازع ملء الصدر وقيد المقطع. ص مص. وقيد الحد الأدنى وقيد أمن اللبس، ذلك أن اعتماد حيز شاغر ينقذ هذه القيود باستثناء قيد ملء الصدر.

أما الاستغناء عنه في مثل (ـعَدَ) فإنه يمكن من حفظ هذا القيد لكنه يعرض القيود الأخرى لخرق فاذح، وإن تركت القطعة غير مجزأة انتهك أمن اللبس والحد الأدنى رغم إنقاذ قيد الملء وقيد المقطع . ص مص.، لذا فضل الاحتمال الذي يتمثل لكل هذه القيود التي تبدو متكاملة في تحقيق سلامة البناء:

(5)

الاحتمالات	أمن اللبس	الملء	المقطع.ص مص.	التجزئ	الحد الأدنى
156□- عَدَ		*			
-عَدَ	*		*		*
< - > عَدَ	*			*	*
☜وعَدَ					

نفس التكامل يظهر بين قيد منع الثقل وقيد ملء النواة.

(6)

الاحتملات	منع الثقل	ملء النواة
يو عد	*	*
☜يعد		

حيث رجح الاحتمال الذي يستجيب لكلا القيدين. ويجسد الجدول(7) تنازع قيد ملء الصدر وقيد منع الثقل.

(7)

الاحتملات	ملء الصدر	منع الثقل
قول		*
☜قال	*	

ينتهي الصراع بين القيدين بهيمنة منع الثقل على ملء الصدر.

قيد منع الثقل >> قيد ملء الصدر

لاحظنا خلال عملية التحليل أن "بيَع" يصير "بَيع" عند توليد "بِعت" ويصبح الخرج على مستوى المضارع "أَبِيع" حيث يتم الخروج من كسر إلى كسر بعد تعديل الصيغة صيانة لأمن اللبس رغم التضحية بانسجام النواة، كما تفضل الضمة أو الكسرة على الفتحة أحيانا رغم خفتها وانسجامها، امتثالا لقيد أمن اللبس، خلاصة ذلك:

قيد منع الثقل >> قيد انسجام النواة

ويشهد ترجيح "يَبْيِع" على "يَبَيَعُ" تحكم انتظام المقاطع في قيد ملء النواة:

قيد انتظام المقاطع >> قيد ملء النواة

وفي ترجيح "دعى" على "دعو" إعطاء الأسبقية لقيدي الطرف ومنع الثقل على ملء الصدر:

قيد أقصى الطرف،قيد منع الثقل >> قيد ملء الصدر

كما تعطى الأسبقية لانتظام المقاطع على ملء الصدر:

قيد انتظام المقاطع >> قيد ملء الصدر

ويستخلص أولوية الانسجام عند تنازع قيد انسجام النواة ووحدة المقطع:

قيد انسجام النواة >> قيد وحدة المقطع

نفس الترتيب نحصل عليه عند تنازعه مع منع الثقل:

قيد منع الثقل >> قيد وحدة المقطع

أما عند تنازع قيد التجزيء وملء النواة وملء الصدر، يفضل ترك الحيز فارغا واللجوء إلى الاجتلاب بدل الحذف، لذا فإن:

قيد التجزيء >> قيد ملء النواة

قيد التجزيء >> قيد ملء الصدر

يضاف إلى ذلك أن أولوية انتظام المقاطع والمقطع . ص مص . و (ــ قفل) حيث:

قيد منع الثقل >> قيد ملء النواة

قيد منع الثقل >> قيد ملء الصدر

على مستوى آخر، تؤكد حالات تعذر الإعلال أن قيد أمن اللبس حاكم لقيد منع الثقل:

قيد أمن اللبس >> قيد منع الثقل

انطلاقا من وقائع مختلفة فإن أمن اللبس، كلما تنازع مع قيد آخر كان حاكما، نصوغ ذلك كما يلي:

قيد أمن اللبس >> قيد منع الثقل

قيد أمن اللبس >> قيد وحدة الباب

قيد أمن اللبس >> قيْد أقصى الطرف

قيد أمن اللبس >> قيد الملء

قيد أمن اللبس >> قيد التجزيء

إن تنازع قيد التجزيء والموازاة، فاز الأول بالأسبقية إن كان الحذف يخل بسلامة البناء مثلما يحدث في "< - > فعَل" لذا:

قيد التجزيء >> قيد الموازاة

قيد التجزيء >> قيد الطرف الأيمن

تبدي عدة أبنية (انفعل/ افتعل) تنازع قيدي الطرف والموازاة، يترتب عنه تحكم الطرف تارة وتحكم الموازاة تارة، سبب ذلك نسبية الترتيب، فرتبة القيد تتغير تبعا لعلاقته بباقي القيود، فقد يوضع في أسفل الترتيب، لكن عند مساندته من طرف قيد او أكثر قد يصبح قويا فيتغير وضعه.

بما أن الإدغام يتعذر في الملحق (: شملل) حفاظا على المطابقة الصورية فإن:

قيد المطابقة >> قيد منع الثقل

خصوصا وأنه مدعوم من قبل قيد ملء النواة.

نظرا للروابط الصرفية والتطريزية بين الفعل والاسم المتصل به، فإن هذه الأحكام تسري على الأبنية المتصلة بالفعل أيضا، ففي هذا الباب تعطى الأسبقية كذلك لانسجام النواة على الأبنية المتصلة بالفعل أيضا، ففي هذا الباب تعطى الأسبقية كذلك لانسجام النواة على منع الثقل ووحدة المقطع، كما يهيمن قيد وحدة الباب على قيد وحدة المقطع:

قيد انسجام النواة >> قيد منع الثقل،قيد وحدة المقطع

نظرا لجهارة الفتحة، يرجح انسجام النواة وإيثار الخفة اشتقاق اسم الفاعل على صيغته "عالَم"، غير أن أمن اللبس يحسم أفضلية "عالِم" من ثمة يهيمن أمن اللبس على القيدين الآخرين:

قيد أمن اللبس >> قيد انسجام النواة، قيد منع الثقل

كما يحكم قيد انتظام المقاطع قيد الملء:

(8)

الاحتمالات	قيد الانتظام	قيد الملء
مِطْرَقَةٌ		*
مِطَرَقَةٌ	*	
مُكَرِمٌ	*	
مُكْرِمٌ		*

ينازع إيثار الخفة وحدة الباب في تفضيل "مُقَدِّمٌ" على "مُقَدَّمٌ" فيما يخص اسم الفاعل، بيد أن قيد وحدة الباب يظهر أقوى من منافسه.

قيد وحدة الباب >> قيد منع الثقل

ويلاحظ أن وحدة الباب ومنع الثقل يرشحان البناء لتغيرات مختلفة، لكنهما يصطدمان بقيود أخرى خاصة قيد الملء وقيد أمن اللبس، ذلك أن إعلال "قاول" ينتج "قاال" ثم "قال" الذي يبعده قيد أمن اللبس. يقود هذا المعطى إلى الخلاصة التالية:

قيد أمن اللبس، قيد الملء >> قيد منع الثقل، قيد وحدة الباب

في المقابل يتبين أن منع الثقل ووحدة الباب يقتضيان التغيير خصوصا إذا ما تعلق الأمر بالطرف.

(9)

الاحتمالات	منع الثقل	أمن اللبس	وحدة الباب	أقصى الطرف
الغازو	*		*	*
☜الغازي				

نستخلص أن للعلاقة بين هذه القيود أبعادا مختلفة، فقد تتخذ شكل تنازع أو تكامل، وقد تتسم بالحياد. وأن وضع القيد رهين بهذه العلاقات، لذا لا تخضع القيود

لترتيب صارم، ومع ذلك تبدو متفاوتة من حيث القوة والضعف إذ يمكن ترتيبها بحسب علاقة التحكم وفق ما تؤكده الوقائع اللغوية المدروسة كما يلي:

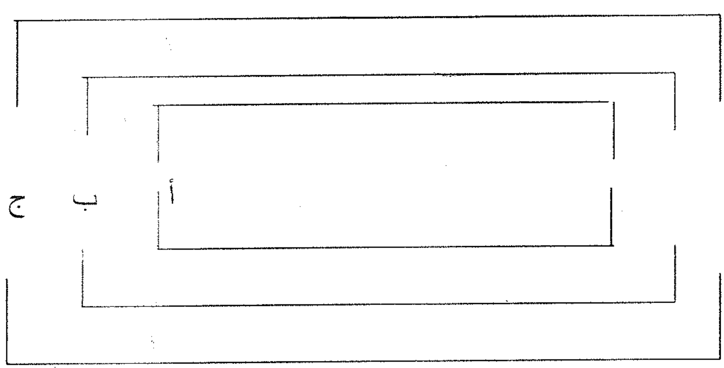
(10) **هرم ترتيب القيود**

> **أمن اللبس، المقطع .ص مص.، انتظام المقاطع، قيد الصدر، قيد النواة، التجزيء** >> انسجام النواة، وحدة الباب، منع الثقل>> **الموازاة، المطابقة، الطرف، ملء الصدر، ملء النواة**>> وحدة المقطع.

كما يستخلص أن البناء حصيلة التأليف بين مجموعة الصريفات وتعاقب مجموعة من المستويات، باعتباره تقاطع مجالين أساسيين لأولهما طابع تطريزي يعبر عنه بالقالب القائم على أحياز تنتظم في بنية مقطعية، وللثاني طابع صرفي يتجسد في العدة القطعية التي تنتظم في صريفات؛ وأن عملية التأليف بين المكونين تراعي سلامة البناء التي تضبطها مجموعة من القيود الصرفية والتطريزية.

ويستفاد أن عملية اشتقاق هذه الأبنية قائمة على البناء الهرمي للدخل الذي يوازيه تعاقب مجموعة من المستويات الصرفية على شكل:

(11)



حيث يمثل كل مجال حلقة اشتقاقية، فضلا على كون الدخل يولد عدة احتمالات ترشح لتغيرات صرفية وتطريزية مختلفة.

باعتماد فرضيات محددة انتهينا إلى تقاطع مجموعة من المستويات في تشكيل البناء، تنتظم في بعدين أحدهما صرفي والآخر تطريزي، ولكليهما نطاق اشتغال مجموعة من القيود. فلاحظنا في هذا الإطار أن القالب كمفهوم تطريزي يفرض تعديلا البناء بتحكمه في عمليات متنوعة كالاجتلاب والاستغناء وترخيص خرق بعض القيود واستلزام الامتثال لأخرى، بالإضافة إلى تحكمه في كيفية انتظام الصوامت والمصوتات، في المقابل أكدنا تأثير التغيرات الطارئة على البناء بواسطة الحذف أو الزيادة على حجم القالب وبنيته المقطعية وعلى القيود التي تضبطه، فأبرزنا التفاعل بين الصرف والتطريز.

إن بدا من خلال المقارنة الجزئية بين القيود تحكم قيد تطريزي في آخر صرفي أو حصول العكس، فإن هذا الحكم لا يطرد على سائر القيود، إذ لا تؤكد الوقائع اللغوية تحكما مطلقا للصرف في التطريز ولا تحكما مطلقا للتطريز في الصرف، بل نستخلص وجود تفاعل بين الطرفين حيث لا يطرد:

الصرف >> التطريز

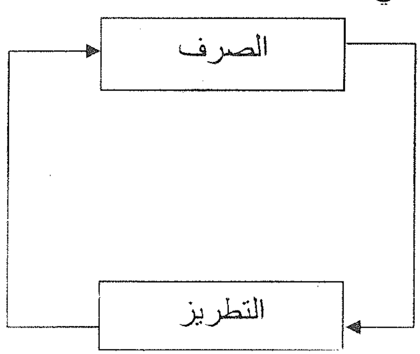
التطريز >> الصرف

لكن هناك تبادل للتأثير والتأثر على شكل تحكم نسبي للصرف في التطريز، وتحكم نسبي للتطريز في الصرف الذي نصوغه بالنظر إلى القيود كالآتي:

التطريز >> <<الصرف

وبالنظر إلى تفاعل المجالات وفق الاتي:

(12)



لقد مكنت الظواهر المدروسة من رصد البنية الصرفية والتطريزية لأبنية متنوعة ومعانية التغيرات الطارئة عليها، حيث سعينا إلى وصفها وتفسيرها ومعالجة مظاهرها وأبعادها وتحديد ضوابطها وطبيعتها وإمكانية التنبؤ بها، فصغنا تصورا متكاملا لشروط سلامة البناء الصرفية والتطريزية وكيفية استخلاص الأشكال المثلى باعتماد آليات دقيقة في عملية التقويم.

موازاة لذلك أبرزنا التفاعل بين الصرف والتطريز من خلال تفاعل أصناف مختلفة من القيود، عملنا على توضيح طبيعتها ومظاهر تنازعها وكيفية اشتغالها والآثار الناجمة عن عملها، كما ناقشنا فرضيات مجموعة من النماذج بغية الوقوف على حدودها وفعاليتها، فشكل نظام الأبنية اختبارا لمدى نجاعة نسق القيود الموظفة في التحليل واختبارا للإطار النظري المعتمد، حيث عملنا على إثرائه والمساهمة في تطويره.

جداول إحصائية

	الماضي		المضارع	
البناء المجرد	حركة العين	الرصيد المعجمي	حركة العين	الرصيد المعجمي
المثال الواوي	فتحة	1	ضمة	1
المثال اليائي	فتحة	0	ضمة	0
اللفيف المفروق	فتحة	0	ضمة	0
الأجوف الواوي	فتحة	180	ضمة	180
الأجوف اليائي	فتحة	0	ضمة	0
الناقص الواوي	فتحة	153	ضمة	153
المضاعف	فتحة	200	ضمة	200
مهموز الفاء	فتحة	16	ضمة	16
مهموز الفاء مضاعف	فتحة	10	ضمة	10
مهموز الفاء أجوف	فتحة	6	ضمة	6
مهموز الفاء ناقص	فتحة	9	ضمة	9
مهموز العجز أجوف	فتحة	5	ضمة	5
السالم	فتحة	509	كسرة	509
المضاعف	فتحة	108	كسرة	108
المثال الواوي	فتحة	103	كسرة	103
المثال اليائي	فتحة	03	كسرة	03
اللفيف المفروق	فتحة	12	كسرة	12
الأجوف الواوي	فتحة	200	كسرة	200
الأجوف اليائي	فتحة	86	كسرة	86
اللفيف المجموع	فتحة	16	كسرة	16

البناء (المجرد)	الماضي		المضارع	
	حركة العين	الرصيد المعجمي	حركة العين	الرصيد المعجمي
مهموز الفاء	فتحة	42	كسرة	42
مهموز الفاء مضاعف	فتحة	4	كسرة	4
مهموز الفاء أجوف	فتحة	4	كسرة	4
مهموز الفاء ناقص	فتحة	6	كسرة	6
مهموز اعين	فتحة	3	كسرة	3
مهموز العين مثال	فتحة	4	كسرة	4
مهموز العين لفيف	فتحة	1	كسرة	1
مهموز العين ناقص	فتحة	1	كسرة	1
مهموز اللام	فتحة	1	كسرة	1
مهموز اللام أجوف	فتحة	4	كسرة	4
سالم	فتحة	401		401
مثال واوي	فتحة	8		8
ناقص يائي	فتحة	12		12
مهموز العين	فتحة	38		308
مهموز العين ناقص	فتحة	12		12
مهموز اللام	فتحة	85		85
مهموز اللام مثال	فتحة	7		7

البناء (المجرد)	الماضي		المضارع	
	حركة العين	الرصيد المعجمي	حركة العين	الرصيد المعجمي
السالم	كسرة	525	فتحة	525
المثال الواوي	كسرة	34	فتحة	34
المثال الياني	كسرة	2	فتحة	2
الأجوف الواوي	كسرة	10	فتحة	10
الأجوف اليائي	كسرة	11	فتحة	11
المثال الواوي ناقص	كسرة	1	فتحة	1
المضاعف	كسرة	38	فتحة	38
مهموز الفاء	كسرة	30	فتحة	30
مهموز الفاء ناقص	كسرة	02	فتحة	02
مهموز العين	كسرة	15	فتحة	15
لفيف مجموع	كسرة	8	فتحة	8
مثال واوي	كسرة	7	فتحة	7
مثال واوي ناقص	كسرة	2	فتحة	2
مثال يائي	كسرة	1	فتحة	1
ناقص يائي	كسرة	64	فتحة	64

البناء	نوعه	رصيده المعجمي	البناء	نوعه	رصيده المعجمي
تفعل	سالم	519	تفاعل	سالم	164
تفعل	مثال واوي	54	تفاعل	مثال واوي	15
تفعل	مثال يائي	4	تفاعل	مثال واوي ناقص	15
تفعل	مثال واوي ناقص	8	تفاعل	مثال يائي ناقص	2
تفعل	ناقص	85	تفاعل	مضاعف	36
تفعل	لفيف واوي	2	تفاعل	ناقص	50
تفعل	أجوف واوي	71	تفاعل	لفيف	3
تفعل	أجوف يائي	48	تفاعل	أجوف واوي	37
تفعل	مضاعف	71	تفاعل	أجوف يائي	25
تفعل	مهموز الفاء	31	تفاعل	مهموز الفاء	2
تفعل	مهموز الفاء مضعف	2	تفاعل	مهموز الفاء ناقص	2
تفعل	مهموز الفاء أجوف واوي	4	تفاعل	مهموز العين	5
تفعل	مهموز الفاء أجوف يائي	2	تفاعل	مهموز العين ناقص	3
تفعل	مهموز ناقص	10	تفاعل	مهموز العجز	05
فعلل	سالم	180	تفاعل	مهموز العجز مثال	1
فعلل	مضاعف	143	تفوعل	سالم	6
فعلل	مثال واوي	7	تفعيل	سالم	2
تفعلل	سالم	27	افعول	سالم	3
تفعلل	مهموز	02	افعلل	سالم	46
تفعلل	مضاعف	55	افعلل	مهموز	19
تفعلل	مثال واوي	1	افعل	سالم	31
افعنلل	سالم	22	افعل	أجوف واوي	8
افعنلل	مهموز	3	افعل	أجوف يائي	1
افعوعل	سالم	11	افعال	ناقص	1
افعوعل	ناقص	7	افعال	سالم	14
			افعال	أجوف واوي	04
			افعال	أجوف يائي	01

البناء	نوعه	رصيده المعجمي	البناء	نوعه	رصيده المعجمي
أفعل	سالم	791	انفعل	سالم	158
أفعل	مثال واوي	62	انفعل	أجوف	31
أفعل	مثال يائي	10	انفعل	ناقص	12
أفعل	ناقص	82	انفعل	لفيف	4
أفعل	اجوف	36	انفعل	مضاعف	40
أفعل	ما جاء على أصله الواوي	13	انفعل	مهموز الفاء	1
أفعل	ما جاء على أصله يائي	05	انفعل	مهموز الفاء أجوف	1
أفعل	لفيف واوي	18	انفعل	مهموز العين	1
أفعل	لفيف يائي	02	افتعل	سالم	414
أفعل	مضاعف	157	افتعل	مثال واوي	30
أفعل	مهموز العجز مثال	01	فتعل	أجوف	64
أفعل	مهموز العجز أجوف	09	افتعل	ناقص	82
استفعل	سالم	175	افتعل	لفيف	12
استفعل	مثال واوي	37	افتعل	مضاعف	87
استفعل	مثال واوي ناقص	05	افتعل	مهموز الفاء	14
استفعل	مثال يائي ناقص	5	افتعل	مهموز الفاء مضاعف	4
استفعل	ناقص	44	افتعل	مهموز الفاء أجوف	2
استفعل	مضاعف	52	افتعل	مهموز العين	10
استفعل	أجوف	69	افتعل	مهموز العين مثال	2
استفعل	ما جاء على أصله الواوي	7	افتعل	مهموز العين ناقص	2
استفعل	مهموز الفاء	1	افتعل	مهموز الصغيرة	15
استفعل	مهموز الفاء ناقص	1	افتعل	مهموز العجز مثال	12
استفعل	مهموز العين	2	افتعل	مهموز العجز أجوف	01
	مهموز العجز	11	افتعل		

البناء	نوعه	رصيده المعجمي	البناء	نوعه	رصيده المعجمي
فاعل	سالم	318	فعل	سالم	606
فاعل	مثال واوي	26	فعل	مثال واوي	63
فاعل	مثال يائي	2	فعل	مثال واوي ناقص	8
فاعل	لفيف	10	فعل	مثال يائي	5
فاعل	أجوف واوي	46	فعل	أجوف واوي	110
فاعل	أجوف يائي	26	فعل	أجوف يائي	78
فاعل	ناقص	66	فعل	ناقص	84
فاعل	مضاعف	41	فعل	لفيف واوي	11
فاعل	مهموز الفاء	09	فعل	لفيف يائي	3
فاعل	مهموز الفاء ناقص	4	فعل	مضاعف	96
فاعل	مهموز العين	42	فعل	مهموز الفاء	27
فاعل	مهموز العين مثال	1	فعل	مهموز الفاء مضاعف	25
فاعل	مهموز العين ناقص	1	فعل	مهموز الفاء أجوف واوي	05
فاعل	مهموز العجز أجوف	2	فعل	مهموز الفاء أجوف يائي	03
فاعل	مهموز العجز مثال	1	فعل	مهموز الفاء ناقص	06
فاعل	مهموز العجز	5	فعل	مهموز العين	02
			فعل	مهموز العجز	14
			فعل	مهموز العين مثال	03
			فعل	مهموز اللام أجوف واوي	03
			فعل	مهموز اللام أجوف يائي	03

هذه النتائج مستقاة من إحصاء قمنا به للمادة المعجمية التي تضمنها معجم ديوان الأدب للفارابي .

فهرس المصطلحات

Anchrage	رسو
Allignement	موازاة
Apophonie	نظرية التناوب مصوتي
Association	اقتران
Charme	تغليب
Coda	قفل
Condidat	مرشح
Conflit	تنازع
Consonne	صامت
Constraint	قيد
Cyclic	سلكي
Deletion	حذف
Domination	تحكم
Elément apophonique	عنصر أليوفون
Empty	شاغر
Evaluation	تقويم
Expression	عبارة
Extrasyllabic	خارج مقطعي
Fatal	فادح
Fathfulness	مطابقة
Feature	ملمح
Foot	تفعيلة
Freedom of analysis	تحليل حر
Function	وظيفة
Gabarit	قالب

Gabarit générateur	قالب مولد
Generateur function	وظيفة مولدة
Grille prosodique	شبكة تطريزية
Harmony	انسجام
Head	رأس
Hierarchy	هرمية
Initial	استهلالي
Input	دخل
Insertion	اجتلاب
Interaction	تفاعل
Matrice	مصفوفة
Melody	لحن
Mora	مورة
Morphology	صرف
Morphéme	صريفة،مورفيم
Prosodic morphéme	مورفيم تطريزي
Noeud	عجرة
Nucleus	نواة
Onset	صدر
Opaque	معتم، غامض
Opérateur	عامل
Optimality	مفاضلة
Optimal	مفضل
Output	خرج
Paramétre	وسيط،متغير
Parasitique	حشوي
Phonology	صواتة

Prosodic	تطريزي
Prosody	تطريز
Ranking	ترتيب
Representation	تمثيل
Rhyme	قافية
Root	جذر
Segment	قطعة
Segmentation	تقطيع،تجزئ
Sequence	متوالية
Skeleton	قالب،هيكل
Slot	حيز
Stem	جذع
Syllable	مقطع
Template	قالب
Tier	طبقة،سطر
Trait chaud	ملمح ساخن
Tree	شجرة
Universal	كوني
Violation	خرق
Vowel	مصوت

المصادر والمراجع العربية

- أنيس إبراهيم (1979)، الأصوات اللغوية دار الطباعة الحديثة.
- أمنزوي، محمد (1996)، الصوائت وأشباهها في الصيغ العربية المقيسة المعتلة (محاولة في تقعيد التعديلات الصوتية المشروطة). رسالة نيل دبلوم الدراسات العليا في اللسانيات العربية، كلية الاداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس.
- ابن أبي حفص، عمر الزموري. فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف. ط1. 1991. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- ابن الأنباري، أبو البركات (1995)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. تحقيق محي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة. مصر.
- ابن الجزري، محمد الدمشقي. النشر في القراءات العشر. دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان.
- ابن السراج، أبو بكر (1987). الأصول في النحو. تحقيق عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة. بيروت - لبنان.

ابن السكيت، إصلاح المنطق. شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون. دار المعارف، القاهرة.
- ابن القوطية، أبو بكر الأندلسي (1952). كتاب الأفعال، تحقيق علي فودة. مكتبة الخانجي القاهرة، مصر، الطبعة 2 – 1993.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1957). الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. دار الهدى، بيروت، لبنان.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1985). سر صناعة الإعراب. تحقيق حسن هنداوي. دار القلم. دمشق، سوريا. ط1.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1954). المنصف. دار إحياء التراث القديم. مصر.
- ابن عصفور، الإشبيلي (1979). الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة. دار الآفاق الجديدة. بيروت، لبنان.
- ابن فارس، أحمد. (1991). معجم مقاييس اللغة. تحقيق وضبط عبد السلام هارون. دار الجيل، بيروت، لبنان.

- ابن هشام، الأنصاري.. (1979). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. دار الجيل، بيروت، لبنان. ط3.

- ابن يعيش، أبو البقاء. (1988). شرح الملوكي في التصريف. تحقيق فخر الدين قباوة. مكتبة دار الأوزاعي، الدوحة، ط2.

البقالي حميدة، بنية الفعل في اللغة العربية: دراسة صرفية صوتية. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في اللسانيات العربية ، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس.

- الجندي، أحمد علم الدين. اللهجات العربية في التراث. الدار العربية للكتاب. ليبيا- تونس.

- الحناش، محمد (1993). "نظرية حاسوب – لسانية لبناء معاجم آلية للغة العربية" مجلة التواصل اللساني. المجلد 1-1993.

- الحاج صالح، عبد الرحمان (1993). "منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات" مجلة التواصل اللساني. المجلد 1—1993.

- الزجاجي، أبو القاسم (1986)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط 5.

- الزجاج، أبو اسحاق. فعلت وأفعلت. حققه وقدم له وعلق عنيه رمضان عبد التواب، صبحي التميمي، مكتبة الثقافية الدينية.

- السغروشني، إدريس. (1987) "حول الإشتقاق"، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة جهوية أبريل 87، الرباط، دار الغرب الإسلامي.

- السغروشني، إدريس (1988) " الصيغ في اللغة العربية، وقائع الندوة الدولية الأولى، جمعية اللسانيات بالمغرب، منشورات عكاظ.

- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر علي (1983). مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1.

- السيرافي، أبو سعيد (1990) شرح كتاب سبويه، حققه وعلق عليه رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- السيوطي،عبد الرحمان جلال الدين(1945) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ،شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعته وعلق حواشيه، محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، لبنان.

- السيوطي عبد الرحمان جلال الدين (1985) الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- السيوطي عبد الرحمان جلال الدين (1975) همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم ، مكرم وعبد السلام هارون، دار البحوث العلمية، الكويت.
- الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، مكتبة الحلبى، القاهرة، مصر.
- الطحان، راسم (1990). حقيقة الإعلال والإعراب، الناشر: Adverlaf Germany (9802049 -ISBN-3 0-1 ط1.
- العسكري، الحسن بن عبد الله أبو هلال (1973) **الفروق اللغوية** ،دار الآفاق الجديدة بيروت، لبنان.
- الفارابي، إبراهيم (1974) ديوان الأدب، تحقيق احمد مختار عمر، مراجعة أنيس إبراهيم، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر.
- الفاسي الفهري، عبد القادر (1990) البناء الموازي : نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال، الدار البيضاء.
- الكفاوي، أيوب بن موسى أبو البقاء (1992) الكليات معجم المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري. مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- المبرد، ابو العباس. (1963). المقتضب، تحقيق عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
- المبرد، ابو العباس. (1963) الكامل في اللغة والأدب طبعة زكي مبارك القاهرة، مصر.
- المختار، أحمد عمر. (1975). معاجم الأبنية في اللغة العربية عالم الكتب. ط1.
- المدلاوي، محمد (1990) " مبادئ المقارنة الحامية- السامية على ضوء مفهوم الفصائل الصوتية الطبيعية" مجلة الكلية الآداب وجدة، السنة الأولى، العدد 1 . جامعة محمد الأول منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- المدلاوي، محمد (1991) " بنية الكلمة في اللغات الحامية-السامية : بعض القيود العروضية والفونولوجية" مجلة دراسات.العدد 5. جامعة ابن زهر. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

- الميداني، أحمد بن محمد (1981)، نزهة الطرف في علم الصرف. دار الآفاق الجديدة. بيروت، لبنان ط 1.
- النحاس، مصطفى أحمد.(1993). بحث في صيغة (أفعل) بين النحويين واللغويين واستعمالاتهما العربية. مطبعة السعادة.
- النمر، فهمي حسن (1985). ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية، دار الثقافة، القاهرة.
- اليعبودي خالد (1995) محاولة فهم جديدة للاشتقاق والصرف العربيين. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في اللسانيات العربية كلية الاداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز فاس.
- الوادي محمد
- بديع يعقوب، إميل. (1993). معجم الاوزان الصرفية. عالم الكنب بيروت، ط1.
- بروكلمان،كارل. (1906). فقه اللغات السامية. ترجمة رمضان عبد التواب مطبوعات جامعة الرياض. السعودية: 1977.
- بلبل، محمد. (1994). ميدان انطباق العمليات الصرفية " .مجالات لغوية، الكليات والوسائط. منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 31.
- بوعناني، مصطفى. التمثيل الهندسي للملامح الصوتية العربية ومبادئ المعالجة التوليدية المتعددة الأبعاد لبعض ظواهر المماثلة والتناغم في اللغة العربية. رسالة لنيل الدكتوراه في اللسانيات العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس.
- تمام، حسان. (1981). الأصول،دراسة ابستمولوجية الأصول حول الفكر اللغوي العربي. دار الثقافة. البيضاء، المغرب.
- تمام، حسن. مناهج البحث في اللغة. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- جورج ن، كليمنتس، صامويل ج.كايزر. في نظرية المقطع في الفونولوجيا التوليدية. ترجمة مبارك حنون وأحمد العلوي. مجلة العرب والفكر العالمي. العدد 1992/29.
- حامد هلال، عبد الغفار. (1996). أصوات اللغة العربية. مكتبة وهبة، ط3. القاهرة.
- حليلي، عبد العزيز: (1991). اللسانيات العامة واللسانيات العربية. منشورات سال. ط1.
- حليلي، عبد العزيز. (1986)."البنية المقطعية العربية". مجلة دراسات أدبيه ولسانية، العدد 2، 1986.

- حلواني، محمد: أصول النحو العربي. مطبعة افريقيا الشرق. الدار البيضاء.
- حنون، مبارك. (1994)."المد والسكون" مجلة التواصل اللساني، المجلد 6، العددان: 1-2.
- حنون،مبارك.(1997). في بنية الوقف وبنية اللغة. رسالة لنيل دكتوراه الدولة في اللسانيات العربية. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط.
- خالدية، محمود البياع. (1995). الهمزة في اللغة العربية. مكتبة الهلال. بيروت، لبنان.
- داود، عبده. (1979). دراسات في علم أصوات العربية. مؤسسة الصباح، الكويت.
- دار هالست، هاري فان، ونورفال سميث (1982). الفونولوجيا التوليدية الحديثة. ترجمة مبارك حنون وأحمد العلوي. منشورات دراسات سيميائية أدبية لسانية (سال)، 1992:1.
- سيبويه، أب و البشربن عثمان، الكتاب. تحقيق وشرح عبد السلام هارون. عالم الكتب، بيروت، لبنان. ط3، 1983.
- شاهين، عبد الصبور. (1980). المنهج الصوتي للبنية العربية. رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة. بيروت، لبنان.
- غولة، مصطفى. (1997). مفهوم الأصل والزيادة في بنية المعجم العربي. نظام الأفعال نموذجا. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في اللسانيات العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس.
- قاسمي عبد العزيز. القيود التأليفية للأصوات العربية من حيث التلاؤم والتنافر عند الأقدمين. رسالة لنيل دبلوم دراسات العليا في اللسانيات العربية كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس.
- كمال الدين، حازم علي. ظاهرة المقطع الصوتي في اللغة العربية. مكتبة الآداب القاهرة.
- كبور،كريم الله. (1987)"الأبعاد النظرية لظاهرة الانسجام الصوتي في اللغة العربية". وقائع الندوة الدولية الأولى للسانيات بالمغرب. الدار البيضاء.
- كبور، عبد الله. (1995).وصف غير خطي لمماثلة الجهر في اللغة العربية. أبحاث في اللسانيات العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ابن مسيك الدار البيضاء.

- مرمجي، الدومنتي. (1937). المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية، مطبعة الآباء الفرنسيين في القدس.
- هالي، موريس، وجان روجي فيرنيو. (1980). "الفونولوجيا ذات الأبعاد الثلاثة" ترجمة مبارك حنون وأحمد العلوي. دراسات لسانية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس. عدد خاص 1995.11.
- هلال يحيى، التوليد من الجذر والوزن، مجلة التواصل اللساني، المجلد الرابع، العدد الأول، مارس 1992.

المراجع والمصادر الأجنبية :

- Alemayehyu, H, & Al Mtenje . (1987) « Indefence of Autosegmenta1 treatment of Non concatenative Morpho1ogy », j. Linguistics 24. 1988, Printed in Great Britain.

- Anderson, S.R. (1982) « Where is Mompho1ogy » linguistics Inquiry 13.Pp. 571-612.

- Anderson, S.R. (1988 a) Morpho1ogical theory. In new meyer (ed), Linquistics : the cambridge survey, voll/ Linguistics theory : oundations, cambridge: Cup.

- Angoujard, J-P. (1984) Aspects d'une Micro- Prosodie (le Modèle Arabe). These d'état, université Paris VIII.

- Angoujard, J-P . (1990) Metrical Structure of Arabie. Dordrecht: Foris.

- Abu-Mansour, Mahasen Hasan. (1990) «Epenthesis, Gemination and syllab1e sturcture. in M. Eid & j M"cCarthy, eds. Perspectives on Arabie linguistics.

- Archangeli, D. (1983) the root- template as a property of the Affix : Evidence From yawe1mans Naturallanguage and linguistic theory, 1, pp . 348-384.

- Aronoff, M. (1982) Word Formation in Genevative Grammar. Cambridge, MA : MIT Press.

Bohas, G.(1991) Le PCO, la composition des Racines et conventions d'Associations, BEO, XL III.

- Bohas, G . (1982) contribution à l'étude de la méthode des Grammairiens Arabes en Morho1ogie et en phonologie: d'après certains Grammairiens tardifs .Presse universitaire, Lille.

Bohas, G. & A, Chekayri . (1991) «Les Racines Redoublées et Defectueuses en arabe « Esquize d'une analyse » In linguistica communicatio III/2, pp 62-77.

- Bohas, G & N, Dernouf. (1993)« Contribution à la Reorganisation du Lexique de l" Arabe les etymons Non-ordonnés» in Linguistica communicatio V /1-2.

- Brame, M. (1990) Arabie phonology : Implication for phonological theory and

Historical Semetic. Doctoral dissertations For, MIT, cambridge, Massa chusetts.
- Broselow , E. (1995) «Skeletal positions and Moras » in John, A. Goldsmith, (ed) the handbook of phonological theory, Blackwell Hand books in Linguistics, Black well publishers Inc, Cambridge, Mass chusetts, USA, Oxford, UK, First Published (1995), Repinded, 1995. Pp 174-205
- Barlaw. Jessica A . « the Developpement of,,_ glides in America English, To appear in Proceedings of the 20 th annal Boston university conference
- Bravmann, M.M. (1977) the vowel i as an auxiliary vowel.J ,An auxiliary viwel. An investigation of the relation between Accent and vowel en semitique Languages.Stadies in Semitic language and Linguistics Edited by G.F.Pijer.
- Cantineau, J . (1950) "Racines et Shemes", Melanges W.Marcais,Maison neuve et cie,Paris,pp 119-124 .
- Chad. M. 1981,les constructions intransitives de L'Arabe classique.these de Doctorat,Universite de Paris.
- Chekayri, A .(1994) « La sructure des Racines en Arabe » thèse de doctorat, Université de Paris VIII.
- Chekayri, A & T, Sheer . (1994) « La provenance Apophonique des semi voyelles dans les verbes - creux et défecteux en Arabe classique», communication au collogue langue Chamito semetiques, Sophia Antipolis.
- Chekayri, A & T, Sheer. (1996) « the Apophonique origine of Glides in the verbal system of classical Arabie ». ms.
- Chomsky, N & M . Halle. (1968) « the Sound Pattern ofEnglish » New York: Harper and Row.
- Christopher, Kennedy.(1994) « Morphological Alignement and head Projection, Phonlogy at Santa Gruz, Vol. 3 . 1994, pp.47-64.
- Clements, G . N. & S. 1. Keyzer.(1983)« CV phonology » cambridge, Mass. MIT Press.
- Clements,G.N.(1986) «Compensatory lenthening and consonant Gemination in Luganda.
- Clements, G.N. (1993)« Place of articulation in consonants and vowels . a unified theory in L"Architecture et la géometrie des repres entations

phonologique ed, Bernard La Ks and Annie Rialland. Paris Editions du C.N.R.S.

- Cohen, D. (1968). «Les langues chamito-semitique » le langage. Paris. NRF.Gallimard. Encyclopedie de la Pleade.

- Cohen, D .(1970). « Etude de linguistique semetique et Arabe» Manton Librairie orientale: Paris.

- Cohen, A & J. McCarty. (1994) «Alignement and Parallelism in Indonisian phonology » ms. Cornell university and University of Massa chussetts, Amherst, ROA 25.

- Charette,Monik (1991). Conditions of phonological Government. Cambridge university Press.

- Dell, F. (1979) «La Morphologie Devivationnelle du Français et l''organisation de la composante lexicale en Grammaire Generative» Revue Romane XIV-2.

- Dell, F et M, ELMedlaoui.(1985) « syllabic consonant and syllabification in Imdlawn tashlhiiyt Berber» Journal of Africain languages and linguistics. Pp 105-130.

- De Saussure; F (1908) « Cours de linguistique generale » publie par Charles Ballyet Albert Sechehaye, avec la collaboration de Albert Riedlinger,Edition critique preparée par Tullio Mauro, Payot, Paris, 1982.

- Delacy, p. (1997). Prosodie categorisation. A thesis submited in Partial Fulfilment of the requierments for the degree of Master of Arst in Linguistics.The university of Auckland.

- El Medlaoui, M. (1995) « Aspets des Representations Phonologiques dans Certains langues chamito-semitique.Serie : théses et memoires,Facumtés des lettres et des sciences Humaine,Rabat.

- En creve ,P.(1997) « l'ancien et le nouveau ; quelque remarques sur la phonoligie et son histoire.

- En creve,P.(1998) « la laison avec et sans Enchainement phonologie tridimentionnelle et usage du française.Paris,le seuil».

- Fleish,H . (1961) « Traité de philologie Arabe I, », Imprimerie catholique , Beirouth.

- Fudge, E. (1969) « syllables ». Journal of linguistics 5, 253-87.

- Gold Smith, J .A. (ed) , 1995. «the hand book of phonologicaltheory. » Blackwell,cambridge Mass.

- Goldsmith, J.A. (1976)« Autosegmental phonology ».phd MIT et Garland Publications, New york 1979.
- Gold smith, 1.A. (1990).Autosegment and metrical phonology. In Davis,s, editor connectionism theory oxford :Basil Blackwell.
- Harris,James w. (1997).« Integrity of prosodie constituents and the Domain of syllabification rules in spanich and catalan phonology 7,255 300
- Hayes, Bruse.(1989) compensatory lengthning in Moraic phonology : Linguistics Inquiry 20-253-306
- Hoberman, R (1988) « Emphasis Harmony in ModernArabic Dialect » language: vol 64-1
- Hudson, G. (1986) . Arabie Root and pattern Morphology without tiers, Jl 22. 85-122
- Ito, J. (1986) « syllable theory in prosodie phonology, ph.D, Dissertation, stanford university.
- !to, J .(1989) « Aprosodic theory of Epenthesis » In Naturallanguage et linguistic theory 7 pp.207 -260
Jakobson ,R. (1962) Selected writings 1 : phonology stadies. The Hague: Monton.
- Katamba, F(1993) Morphology, In. Burton-Roberts et A, Spencer (eds), Modem Linguistics Series, the Macmillan Press L TD.
- Kaye, J & J .lowenstamm . (1984) « De la syllabicity » in F, Dell, D. Hirst, & J.R. vergnaud, (eds.)Forme sonore du language, Herman,paris.
- Kaye ,J & J. Lowenstamm. (1986) «compensatery lengthening in Tiberian Hebrew, in L. wetzels & E.Sezer (eds) Sttudies in compensatory lengthening, Foris, 1986.
- Kaye , J & 1. Lowenstamm & 1.R. Vergnaud. (1990) «Constituent structure and Government in phonology »phonology 7 : 2, pp : 199-23/
- Kenstowicz, M.(1994) « phonologie in GenerativeGrammar » Black well publichers cambridge MA& Oxford _k.
- Kiparsky , (1982a) « From cyclic phonology to lexical phonology» in vander Hulst & smith (eds), 1982a .
- Kiparsky, P.(1982b) « lexical Morphology and phonology », in I.S. yang (eds) Linguistics in the Morning calm- Seoul : Hanshin.
- Kurylowicz, 1. (1961). L'apophonie en semitique, warszawa.
- Kurylowicz, J (1957). Esquisse d'une theorie de l'apophonie en

semitique, BSLP. L III! 1

- Laks. Bernard. (1997)« Nouvelle phonology» language 1997-125.

Preparé par bernardlaks et Encreve, J-P. Engoujard , J. Brandào de camvalho et J . McCarthy et A.S. Prince.

- Liberman, M.& A. Prince. (1997) « on stress and linguistic Rhym» linguistic lquiry, PP249-336.

- Lowenstamm, J . (1996) « Cv as the only syllable Type» in J. Duran & B. laks (eds) , currentTrends in phonologyand the phonological cycle» Doctoral dissertation, MIL (Distributed by (IULC)

- Marantz, A. (1982) « Reduplication» in Linguistic Inquiry 13, pp 435-482.

- McCarthy , j.(1979) « Formal problems in semitic phonology and Morphology » .D. Dissertation , M.I.T , Cambridge Massachussets Institué of Technology.

- McCarthy, J . (1981)« A Prosodie Theory of non concatonative Morphology » , Linguistic Inquiry 12,pp.373-418

- McCarthy, J.(1982) « Prosodic Templates, Morphemic Templates,and Morphenic tiers « linguistic Models the structure of phonological representations (part I), Foris publica tions, Dordrecht Holland. Cinnaminson-μ SA.1982-191-223.

- McCarthy, J. (1983) « Consonantal Morphology in chaha verb» Proccedings of the west coast conference ou forlam linguistics 2, Stanford,calif : stanford linguistics Association,Stanford univ.Pp176-188.

- McCarthy. J. (1984) « prosodic organisation in morphology » M . Aronoff &.oehrle(eds),language sound structure ,pp .299-317.

- McCarthy.J.(1986) « OCP Effects : Gemination and antigemination » Linguistic Inquiry,17,pp 207-264.

- McCarthy.J.(1993a) « Template Form in prosodic Morphology,in lanvel smith stevanetal. (eds).papers from the third Annual linguistics society of Medamerica conference.Bloomington : Indiana university Linguistics club.

- McCarthy, J. (1993b) « the parallelAdventage : containment consistency,and alignment » Talk presented at Rutgers Optimality works hopl New Brun swick,NJ.

- McCarthy , J.(1993) « Acase of surface constraint violation » in corale paradis and Darlence la charité ,(eds).constraint-Based theories in Multinear phonology spesial issue of canadian journal of linguistics 38-169-1995.

- McCarthy, J.1 A Lan prince ,(1986) « Prosodic Morphology » (nes) , univ.of Masachussetts & Brande is univ.
- McCarthy,J.& A:an prince-(1988)
- In M.Eid & J McCarthy eds.Perspectives on Arabic linguistics.
- McCarthy, J & Alan prince. (1988). « quantititative transfer in Rediplicative and templatic Morphology : In linguistics in the morning calm2, ed linguistic society of Korea,3-35 SEOUL.Haushim publishing co.
- McCarthy, J.& Alan prince (1990a) Foot word in prosodie Morphology : the Arabie Broken plurals Natural language and linguistic theory 8.
- *McCarthy,J.*&Alan prince .(1990b) «prosodie Morphology and TemplaticMorphology»InM,Eid & J .' McCarthy, eds . Perspectives on Arabie linguistics papers from the second symposium, Benjamins, Amsterdam. McCarthy, *J.* & Alan prince (I 991 a)« prosodie Minimality » , lecture presented at university of Illinois conference the organization of phonology.
- McCarthy , *J.* & Alan prince (I993a»> prosodie Morphology : constraint Interaction and satisfaction. To appear MIT Press.TechnicalReport// 3, Rutgers university center for cognitive science. McCarthy ,1. &Alan prince (1 993b) «Generalized Alignment» in GBooj & Jaap van, Marle,(eds) year book of Morphology (1993). Dordrecht: kluwer. Technical Raport// 7, Rutgers university center for cogmtive science, 1993. ROA.
" - McCarthy , J. & Alan prince. (I994) « the Emergence of the unmarked : Optimality in prosodie Morphology », in M . Gouzales, ed. Proceedings of the North-East linguistics society 24. Amherst, MA : Graduate linguistics student Association .pp. 333-379. ROA-13.
- McCarthy, J. &Alan prince. (1995) « prosodie Morphology » in J. Gold smith, ed Ahand book of phonological theory, Basil Black well, Oxford .pp . 318-366.
-McCarthy, J & Alan prince. (1994) :Anover view of prosodie Morphology, part 1 : Template form in Reduplication. Presented at the OTS /HIL work schop on prosodie Morphology, held June 22-24-1994. at the university of utrecht, McCarthy , J& Alan .Prince. (1995) « Over view of prosodie Morphology Part II : Template satisfaction. Ms.
- McCarthy, J. &Alan Prince. (1995) « prosodie morphology » in J . Gold smith. ed . A Hand book of phonological theory , Basil Black weil, oxfor .

pp. 318 -366. McCarthy , J & Alan prince. (1996)« Faithfulness and Reduplicative Identity » in Jill Beckman Laura walsh Dichey & suzane urban CZYK, eds, university of Massachussetts occasional papers in linguistics 13 . papers in linguistics 13 : papers in o.T.

- Mike, Hammond .(1995) « there is no 1exicon » university of Arisona . ms.

- Mohnan, k . (1982) «the theory of lexical phonology » Doctoral dissertation, MIT Published in 1986, Dordrecht Reidel.

- Moore, J . (1990.). «Doubled verb in Modern standard Arabie» in M. Eid & J.McCarthy, eds . Perspectives ou Arabie linguistics : papers from the second symposium, BenJ amins, Amsterdam.

- Moscati , S.A, Spitaler.E, Ulendorff. & W.v, soden , (1964) An introduction to the comparative Grammar of the semitic languages. Otto Harrassowitz, weistaden 1980.

- Nespor, M. 1 . voogel . (1986) « Prosodie phonology », Foris publication, Dordrecht Holland /Riverton.

- Paradis, C .(1988a) «To wards a theory of constraint, violations, MC GiLL Working papers in linguistics N° (5),pp. 1-43., c. (1988b) «onconstraints and Repair strategies» the linguistics Review n° (6) 1 , pp.71-97.

- Prince , A&P . Smolensky.(1993) « optimality theory : constraint interaction in Generative Grammar », ms.

- Prunet , J.F. (1996) « some properties of semitic Morphology : Evidence From the Far south» , in J . Duran & B. Laks (eds) current Trends in phonology . CNRS, Paris -x & unv of salford : unv of salford publication. ms.

- Prunet , J . F & petros, D . (1995) « l'interaction entre schemes et Racines en chaha »; in J. lecame, J . Lowenstamm & uv . Shlousky, (eds) studies in Afroastiatic Grammar. THE Hague: Holland Academie Graphics 1996 Prunet, 1. F. (1996)« Gutural vawels »To appear in Grover Hudson (ed) Essays in Gurage language and *culture,* wiesbaden: Otto. Sagy, E (1986) the representation of Features and Relation in non linear phonology. Phd. MIT & Garland Republication. New york 1991. Samira, Farwaneh.(1990) *well* formed Association in Arabic Rule or condition? . perspectives on Arabic linguisticsII. Prepars From the second Anual syposium on Arabic linguistics edited by : Mushira Eid and J , McCarthy.

- Segeral , P(1995) « une theorie Generalisée de l "Apophonie» these de doctorat, univ Paris VII.
Selkirk, E. (1980a) « the role of prosodic categories in English word stress», linguistic Inquiry II, 563-605 .
- Selkirk, E.(1980b) « prosodic Domains in phonology : sonskrit Revised», in Aronoff and M. L. kean (eds.), Juncture, suratoga, calif : Auna libri. PP. 107-129.
- Selkirk, E.(1982) « the syntax of words »cambridge, Mass : MIT Press.
- Selkirk, E. (1995) « the prosodic structure ofFunction words » , Apear in J . Beck man, s. Urbain CZYK & L .walsh, (eds) optimality theory, university of Massachussetts occasional papers, GLSA. Ms.
- Spenser, A. (1991) « Morphological theory : An introduction to word structure in Generative Grammar, library of congress cataloquing in Paris VIII.
- Taki , M.(1995) « Structure syllabique de l'Arabe classique et representation des voyelles langues »,dans :recherche en linguistique Arabe.Publication de la Faculté des lettres et des sciences humaines Ben M'sik Casa blanca.
- Taki, M. (1996). Aspet s d'un model Générateur en Morphologue Arabe : Etude des formes verbales de l'Arabe classique.ms.
- Thomas,Green .(1995) « The stress window in Piraha : Arenalysis of Rhytm in optimality Theory.ms.
- Troupeau, G. (1984) « la notion de la Racine chez les Grammairiens Arabes» Materiaux pour une histoire des theories linguistiques, pp : 239 -245, université de lille III.
- Vander Hulst,H. & N.Smith .(1982)« the structure of phonological Representations, part I . Dordrecht: Foris
- Yip, M.(1987) « Edge- In Association ». In proceecling of NELS 18, James B1evins & J udi carter (eds) in Graduate Linguistic student Association, pp.538-552 : university of Massa, Amherst.
- Yip, M. (19X8a)« Template Morphology and Direction of association », in Natura1 language and linguistic theory 1.
- Yip , M.(198Xb) « Template Morphology and direction of Association» , Naturallanguage and linguistic theory 6, pp : 551-577.

المحتويات

الفصل الثاني:

تفاعل القيود في الفعل الثلاثي المجرد

الفصل الثالث:

أبنية الفعل المزيد: تفاعل مستوياتها وآليات اشتقاقها

الفصل الرابع:

الأبنية المتصلة بالفعل

مصطلحات أساسية

الصيغة، الجذر، الوزن، البناء، القالب، المقطع، القيد، الخرق، التنازع، التفاعل، الخرج، الدخل، الاحتمال، التحكم، التقويم، الهرمية، سلامة البناء، الانسجام، الصرف، التطريز، المفاضلة.

جدول الرموز

ص	: صامت
مص	: مصوت
µ	: صريفة ـ مورة
σ	: : مقطع
..	: حد/المقطع
< >	: قطعة غير مجزأة
!	: خرق حاسم في إقصاء الاحتمال
*	: علامة الخرق
||	: عمود من أعمدة جدول المفاضلة يشير إلى أن القيد الموجود على يمينه حاكم لذلك الذي يوجد يساره.
<<	: رمز علاقة التحكم بين القيود، فالموجود أمامه حاكم للذي يوجد خلفه.
<	: رمز ترتيب الانسجام فالشكل الموجود أمامه أكثر انسجاما من الموجود خلفه
〈	: رمز ترتيبي يتعلق بالجهارة، فالعنصر الموجود على اليمين أكثر جهارة من ذلك الذي يقع على اليسار
		: هامش صرفي
]	: هامش تطريزي
،	: توضع هذه العلامة بين القيود إن لم تكن بينها علاقة تحكم
☞	: الاحتمال الأكثر انسجاما

أضحت اللسانيات خلال العقود الأخيرة من بين أكثر الحقول المعرفية والعلمية إثارة للاهتمام وصارت علاقتها تتعمق أكثر مع علوم ومجالات فكرية وثقافية متنوعة كعلم الإجماع، علم النفس، النقد الأدبي، المعلوميات والعلوم البحتة أيضا، ولعل لذلك ارتباط بالتراكم العلمي الذي حققته وبالتطورات الهائلة التي شهدتها نظريا ومنهجيا ، ولتجدد أسئلتها ومقارباتها ومجالات اشتغالها، ومن نتائج ذلك أنه لامناص لعلوم وحقول عديدة كالترجمة وعلوم التربية وديداكتيك اللغات من الانفتاح على الدرس اللساني .

في هذا النطاق تمحور الكتاب حول آليات اشتغال مستويين أساسيين للغة العربية يتمثلان في الصواتة والصرف، وهو دراسة تندرج ضمن اللسانيات التطبيقية من منظور النظرية التوليدية الحديثة.

لدراسة هذه القضايا اعتمدنا نظرية المفاضلة"optimality théory" إطارا نظريا وظفنا داخله فرضيات ثلاث نظريات: نظرية التناوبات المصوتية "apophonie". نظرية الصرف المعجمي " morphologie lexicale" ونظرية اللغويين العرب القدماء.

لوحة الفنانة التشكيلية حورية الظل